



جامعة حلب

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية

الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية

((دراسة حالة إيران))

The American Domination Over The Security Council In  
Imposing Economic Sanctions

(A case Study of Iran)

بحث مقدم استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في العلاقات الاقتصادية  
الدولية

إعداد الطالبة

لطيفة محمد



جامعة حلب

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية

الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية  
(دراسة حالة إيران))

The American Domination Over The Security Council In  
Imposing Economic Sanctions  
(A case Study of Iran)

بحث مقدم استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية

إعداد الطالبة

لطيفة محمد

بإشراف

الدكتور: رضوان الحاف

أستاذ مساعد في قسم القانون الدولي

كلية الحقوق . جامعة حلب

مشرفاً مشاركاً

الدكتور: خليل ياسين

مدرس في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية

كلية الاقتصاد . جامعة حلب

مشرفاً رئيسياً

1434هـ / 2013 م

## تصريح

أصرح بأن هذا البحث بعنوان (الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية "دراسة حالة إيران") لم يسبق أن قبل للحصول على أية شهادة، ولا هو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

## المرشح

لطيفة محمد

## Declaration

I hereby certify that this work has not been accepted for any degree or it is not submitted to any other degree.

**Candidate**

**Latifa Mohammad**

## شهادة

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الرسالة هو نتيجة بحث علمي قام به المرشح لطيفة محمد بإشراف الدكتور خليل ياسين (المشرف الرئيسي) مدرس في قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية من كلية الاقتصاد جامعة حلب، والدكتور رضوان الحاف (المشرف المشارك) أستاذ مساعد في قسم القانون الدولي من كلية الحقوق جامعة حلب.

إن أية مراجع أخرى ذكرت في هذا العمل موثقة في نص الرسالة وحسب ورودها في النص.

المشرف الرئيس

المشرف المشارك

المرشح

خليل ياسين

رضوان الحاف

لطيفة محمد

## Testimony

We witness that the described work in this treatise is the result of scientific search conducted by the candidate Latifa Mohammad under the supervision of doctor Khalil Yaseen (main supervisor) professor at the department of economics and international relations, Faculty of economics, University of Aleppo, and doctor Rawan ALhaph (assistant supervisor), professor at the department of International Law, Faculty of Law, University of Aleppo.

Any other references mentioned in this work are documented in the text of the treatise.

**Candidate**

**Assistant supervisor**

**Main supervisor**

Latifa Muhammad

Radwan ALhaph

Khalil Yaseen

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2013 /9 /25

## لجنة الحكم:

رئيساً ومشرفاً

الدكتور رضوان الحاف

عضواً

الدكتور محمد دياب طبيخ

عضواً

الدكتور مروان رشيد

## الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى روح والدتي الطاهرة التي كانت دائماً تقف بجانبني وتشجعني لمواصلة مسيرتي العلمية وأتمنى لها الرحمة والغفران.

إلى والدي العزيز.

إلى كل من ساندني وشجعني من عائلتي وزملائي في العمل والدراسة.

إلى روح كل شهيد سقط على أرض سورية الحبيبة داعية الله أن يلهم ذويهم الصبر والسلوان، والمجد والعزة لسورية.

الباحثة

لطيفة محمد

## شكر وعرهان

أأقدم بآالاص الشكر والعرهان بالآمئل إلى أساتذتي الدكتور رضوان الحاف والدكتور آللل ياسلن اللذان ساعداني في إنآاز هذا العمل وبشكل آاص الدكتور رضوان الحاف الذي كان دائماً يحرص على آوآللهي لإآباع المسار العلمل الطرلق الصآلآ في إنآاز هذا العمل.

كما أأقدم بوافر الشكر إلى كل الأشآاص اللذلن ساعدوني من مؤظفلن وأسائذة في الكلللة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

”وَمَا يَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا“

سُورَةُ الْاِنشَاءِ (30)

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ



## مخطط البحث

|    |   |
|----|---|
| ج  | المقدمة   |
| خ  | أهمية البحث   |
| خ  | أهداف البحث   |
| د  | مشكلة البحث   |
| د  | فروض البحث  |
| ذ  | منهج البحث  |
| ذ  | الدراسات السابقة  |
| 2  | <b>الفصل الأول: مجلس الأمن أداة لتكريس الهيمنة الأمريكية.</b>             |
| 3  | <b>المبحث الأول: هيكلية مجلس الأمن</b>                                    |
| 4  | أولاً: تكوين مجلس الأمن ودورات انعقاده.                                   |
| 7  | ثانياً: التصويت في مجلس الأمن وحق الفيتو.                                 |
| 13 | ثالثاً: خضوع مجلس الأمن للدول دائمة العضوية                               |
| 15 | رابعاً: قرار الاتحاد لأجل السلام  |
| 17 | <b>المبحث الثاني: الفصل السابع وتحقيق الأمن والسلم الدوليين.</b>          |
| 18 | أولاً: المفهوم الأمن والسلم الدوليين                                      |
| 20 | ثانياً: التدابير المؤقتة.   |
| 21 | ثالثاً: التدابير غير العسكرية   |
| 23 | رابعاً: التدابير العسكرية   |
| 28 | <b>المبحث الثالث: الولايات المتحدة والعقوبات الاقتصادية في مجلس الأمن</b> |
| 29 | أولاً: ماهية العقوبات الاقتصادية والعقوبات الذكية                         |
| 34 | ثانياً: واقع العقوبات الاقتصادية في مجلس الأمن                            |

|     |  |
|-----|--|
| 36  | ثالثاً: استخدام العقوبات الاقتصادية كوسيلة لتعزيز الهيمنة الأمريكية.                 |
| 38  | رابعاً: آلية خضوع الدول الأعضاء ومجلس الأمن للهيمنة الأمريكية.                       |
| 45  | <b>الفصل الثاني: عوامل الهيمنة الأمريكية العالمية</b>                                |
| 46  | <b>المبحث الأول: العوامل السياسية:</b>   |
| 46  | أولاً: ما هو معنى الهيمنة.   |
| 48  | ثانياً: تاريخ الهيمنة الأمريكية القديم.  |
| 49  | ثالثاً: مرحلة التقرد الأمريكي على الساحة الدولية                                     |
| 52  | رابعاً: السلوك التصويتي للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن                            |
| 58  | <b>المبحث الثاني: العوامل الاقتصادية</b>   |
| 59  | أولاً: أسس القوة الاقتصادية الأمريكية  |
| 62  | ثانياً: انعكاس القوة الاقتصادية الأمريكية على قطاعاتها الأساسية                      |
| 65  | ثالثاً: مشروع مارشال والسيطرة الأمريكية على أوروبا                                   |
| 66  | رابعاً: دور المؤسسات الاقتصادية الدولية في تعزيز الهيمنة الأمريكية.                  |
| 70  | <b>المبحث الثالث: العوامل العسكرية</b>   |
| 70  | أولاً: الإمكانيات العسكرية الأمريكية.  |
| 75  | ثانياً: دور الحلف الأطلسي في تعزيز الهيمنة الأمريكية على أوروبا.                     |
| 76  | ثالثاً: التوجهات العسكرية الأمريكية في ظلّ نظام القطب الواحد                         |
| 78  | رابعاً: العلاقة بين القوة الاقتصادية والعسكرية.                                      |
| 83  | <b>الفصل الثالث: دراسة تحليلية في العقوبات المفروضة على إيران</b>                    |
| 84  | <b>المبحث الأول: البرنامج النووي الإيراني ودور الدول الكبرى فيه</b>                  |
| 84  | أولاً: دوافع إيران لامتلاك الطاقة النووية  |
| 89  | ثانياً: دور الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة البرنامج النووي في عهد الشاه.        |
| 93  | ثالثاً: الدور الروسي والصيني في إقامة البرنامج النووي الإيراني بعد الثورة الإسلامية. |
| 97  | رابعاً: دور إيران في تعزيز الشكوك حول سلمية البرنامج النووي الإيراني.                |
| 100 | <b>المبحث الثاني: موقف المجتمع الدولي من البرنامج النووي الإيراني</b>                |

|     |   |
|-----|---|
| 100 | أولاً: بدايات الاهتمام الدولي بالبرنامج النووي الإيراني                   |
| 102 | ثانياً: تاريخ المفاوضات الأوربية . الإيرانية                              |
| 104 | ثالثاً: إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن                                    |
| 106 | رابعاً: الرفض الأمريكي لإيران كقوة نووية                                  |
| 111 | <b>المبحث الثالث: الشرعية الدولية والعقوبات الأممية على إيران</b>         |
| 111 | أولاً: واقع الشرعية الدولية في مجلس الأمن.                                |
| 115 | ثانياً: مدى شرعية العقوبات الدولية على إيران                              |
| 119 | ثالثاً: موقف روسيا والصين من العقوبات على إيران.                          |
| 123 | رابعاً: أثر العقوبات الدولية على إيران من الناحية السياسية.               |
| 129 | <b>الفصل الرابع: مستقبل الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن</b>              |
| 130 | <b>المبحث الأول: تحولات النظام الدولي</b>                                 |
| 130 | أولاً: مفهوم النظام الدولي  |
| 132 | ثانياً: النظام الدولي الجديد.   |
| 134 | ثالثاً: الإستراتيجية الأمريكية في ظلّ النظام العالمي الجديد               |
| 138 | رابعاً: مفهوم النظام المتعدد الأقطاب                                      |
| 140 | <b>المبحث الثاني: تأثير القوى العالمية الصاعدة على الهيمنة الأمريكية.</b> |
| 141 | أولاً: الصين  |
| 148 | ثانياً: روسيا الاتحادية   |
| 154 | ثالثاً: الاتحاد الأوربي.  |
| 159 | رابعاً: أثر هذه الأقطاب على مستقبل الهيمنة الأمريكية                      |
| 163 | <b>المبحث الثالث: مستقبل مجلس الأمن في ظلّ تحولات النظام الدولي</b>       |
| 163 | أولاً: مجلس الأمن في ظلّ النظام ثنائي القطب                               |
| 164 | ثانياً: دور مجلس الأمن في ظلّ النظام أحادي القطب                          |
| 165 | ثالثاً: دور في مجلس الأمن في ظلّ نظام متعدد الأقطاب                       |
| 166 | رابعاً: إصلاح مجلس الأمن أم الاستغناء عنه؟                                |

|     |                   |
|-----|-------------------|
| 170 | الخاتمة           |
| 171 | النتائج والتوصيات |
| 175 | قائمة المراجع     |

## قائمة الجداول

| رقم الصفحة | عنوان الجدول                             | رقم الجدول |
|------------|--|------------|
| 11         | استخدام الفيتو من عام 1946 وحتى عام 2008 | 1          |
| 68         | التجارة الدولية للولايات المتحدة         | 2          |

## المقدمة:

جاء إنشاء منظمة الأمم المتحدة بعد التّكسات والحروب التي عصفت بالبشريّة، وقد أمل العالم في هذه المنظمة الحفاظ على السّلم الجّمعي وضمان المساواة بين كافة الشّعوب والأمم ولكنّ الواقع أثبت أن منظمة الأمم المتحدة ما هي إلا النّمودج المعاصر لإرادة الدّول المنتصرة في الحرب العالميّة الثّانية، التي صاغت مكوناته الأساسيّة ومنحت نفسها سلطان الهيمنة عليه من خلال احتكارها لآلية تفعيل نظام الأمن الجّماعي الميثاقي وتدبيره أو تعطيله بما يتواءم ومصالحها أو استراتيجيتها<sup>1</sup>. مما جعل فاعليّة نظام الأمن الجّماعي مرهونة باتفاق الدول الكبرى وتعاونها، ومن ثمّ فقد كان من الطّبيعي أن يؤدي انقسام تلك الدّول إلى إخفاق الأمم المتحدة في أداء دورها في المحافظة على الأمن والسّلم الدّوليّين<sup>2</sup>.

وقد تضمن ميثاق المنظمة عديداً من الإشارات إلى الدّور السياسي والقانوني الذي يفترض أن تقوم به، والأهداف التي وجدت المنظمة من أجلها، والمبادئ التي ستلتزم بها والكيفية التي ستبشر بها عملها من خلال إنشاء الأجهزة المعنيّة بتحقيق هذه الأهداف وصون تلك المبادئ<sup>3</sup>. وانطلاقاً من دور الدول الكبرى في إقامة المنظمة الأمميّة، أصبحت فاعلاً ليس مستقلاً على المسرح الدولي وتحولت إلى أداة لتنفيذ قرارات الدول الكبرى والولايات المتحدة بنوع خاص. وما يؤكد ذلك الممارسة العملية فيها التي توضح أنها لم تكن صاحبة قرار حاسم في القضايا التي لم تشأ القوى الكبرى لها أن تحل في إطار مجلس الأمن.

وهذه الحقيقة لا تمثل مفاجأة لأنّها متفقّة مع تكوين هذه المنظمة. حيث أنه ليس من المتوقع أن تضحي الدّول الكبرى بمصالحها من أجل إقامة تنظيم يهدف لحفظ الأمن والسّلم الدّوليّين فقط، لذلك حاولت هذه الدّول وعلى رأسها الولايات المتحدة الهيمنة على مجلس الأمن كونه الجّهّاز ذو السّلطة التّنفيذية والمكلف بحفظ الأمن والسّلم الدّوليّين من خلال تمييز نفسها بحق الفيتو في التّصويت على قرارات المجلس، هذا الحق الذي يخولها عرقلة أي قرار دون موافقتها وتحقيق مصالحها.

وانطلاقاً من ذلك بدأت الولايات المتحدة تستخدم مجلس الأمن بمثابة أداة تحقق من خلالها مصالحها وأهدافها، وفي التسعينيات من القرن الماضي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على العالم، تحوّل هذا المجلس إلى جهاز لاستصدار قرارات العقوبات ضد الشعوب وشرعنة سياسة القوة الأحاديّة، ورؤيتها السياسيّة للشؤون الدوليّة ومصادر التهديد وتسويتها بما يخدم المصالح الأمريكيّة خصوصاً والغربيّة عموماً من دون الاهتمام بتحليل ومعالجة الجذور العميقة للصراعات، والأزمات الدوليّة. إذ أنّ أيّ متجاوز لهرمية، وتراتبية

<sup>1</sup> جميل حرب، علي: نظام الجزاءات الدولي (العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010، ص 313

<sup>2</sup> ياسين الحموي، ماجد: نظرة في أزمة الأمم المتحدة في ظل القانون الدولي، مجلة الحقوق، الكويت، العدد الثالث، السنة السابعة والعشرون، سبتمبر 2003، ص 373.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 362.

هذا النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة وتابعيها الأوروبيين سيتعرض لعقوبات اقتصادية شديدة يفرضها مجلس الأمن، وما يثبت ذلك أنه وبالعودة إلى تاريخ مجلس الأمن يلاحظ أن هناك اختلافاً في عدد العقوبات المفروضة في ظل نظام القطب الثنائي والفترة التي تلتها (فترة الهيمنة الأمريكية). ما يدل على أن هناك اختلافاً في الدور الذي يقوم به مجلس الأمن باختلاف النظام الدولي السائد وباختلاف الدول المشاركة في النزاعات، فهو قادر على أن ينقصر دور الأسد المتأهب والمستعد للانقضاض حيناً، ودور النعامة التي لا تخجل من دفن رأسها في الرمال أحياناً أخرى. وإن هذا التحوّل في المواقف تمليه الضّرورات الخاصة بمواجهة الأخطار التي تهدد مصالح الدول الغربية، وليس بالضرورة لمواجهة كافة حالات الخروج على الشرعية الدولية<sup>4</sup>.

فالولايات المتحدة شرعت تستخدم العقوبات الاقتصادية كوسيلة لتأكيد هيمنتها وتدخلها السافر في شؤون الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة باسم الشرعية الدولية، وهذا ما أدى إلى اصطفاك دول عديدة وراء الولايات المتحدة وسياساتها الأمنية، التي كانت ذكية في إضفاء صفة الشرعية على إجراءاتها واستراتيجياتها عن طريق تمرير سياساتها عبر الأمم المتحدة<sup>5</sup>.

من خلال متابعة العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن يلاحظ أن العقوبات الاقتصادية لها تأثير خطير وانعكاسات سلبية على جميع نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث قال الرئيس الأمريكي ويلسون عن أهمية هذه العقوبات:

((... ليس الحرب، بل شيء آخر أكثر هولاً من الحرب، طبقوا هذا العلاج السلمي الصامت القاتل ولن تعود هناك حاجة إلى القوة، المقاطعة هي البديل عن الحرب))<sup>6</sup>.

ويمكن القول أن الدمار الذي تسببه أسلحة الدمار الشامل يتضاءل بالمقارنة مع الدمار والخراب الذي تسببه بعض العقوبات الاقتصادية المفروضة كما أن تعرض الدولة للعقوبات الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى مشاكل لا يمكن معالجتها بسهولة.

ونظراً لأهمية موضوع الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن وما للعقوبات من تأثير على الدول التي تتعرض لها، تمّ البحث في ذلك من خلال أربعة فصول، أفرد الفصل الأول للحديث عن آلية الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن؛ من خلال التعرف على تكوين مجلس الأمن وأهدافه الأساسية، وما هي الآليات المتاحة له لتحقيق الأمن والسلم الدوليين. أما في الفصل الثاني تمّ البحث في عوامل الهيمنة الأمريكية العالمية سواء السياسية، أو الاقتصادية، والعسكرية. وتضمن الفصل الثالث دراسة تحليلية للعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران؛ من خلال دراسة الدور

<sup>4</sup> نافعة، حسن: إصلاح الأمم المتحدة، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، مصر، 1995، ص 10.

<sup>5</sup> هاشم عواد، عامر: دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص 196، 195.

<sup>6</sup> Woodrow Wilson's., Case for the league of nations Compiled with his approval by Hamilton Foley (Princeton,NT: Princeton University press, 1932), p. 71-72.

الغربي في إقامة هذا البرنامج، ومدى شرعية هذه العقوبات في ظلّ المواثيق الدوليّة وأثرها على إيران سياسياً، وخصص الفصل الرابع للتنبؤ بمستقبل الهيمنة الأمريكية في ظلّ نظام متعدد الأقطاب بعد التّعرف على دور المجلس في ظلّ النّظام الثنائي القطب والأحادي القطب.

## أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في عدة نقاط منها البحث في الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها ومصالحها مستغلّة مجلس الأمن، ووظيفته الأساسيّة المتمثلة في الحفاظ على السّلم والأمن الدوليّين، إلا أنّ ما تسعى إليه الولايات المتحدة هو السّلم والأمن الدوليّين من وجهة نظرها، ومصالحها لا من وجهة نظر العدالة الدوليّة. إذ تُصرّ الولايات المتحدة على تسخير مجلس الأمن كأداةٍ دوليةٍ تبرر لها قرارات الحظر والحصار الاقتصادي، وتسمح لها بالتدخل في شؤون الدّول بما يتوافق مع مصالحها تحت ستار الشرعيّة الدوليّة.

وكذلك تكمن أهمية البحث في تحليل ودراسة الأسباب التي أدت إلى هذه الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن؛ من خلال امتلاكها لعوامل الهيمنة السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة التي أدت إلى هيمنتها العالميّة على الدّول. كما سيتناول البحث العقوبات الاقتصاديّة المفروضة على إيران، والدوافع الحقيقيّة التي كانت وراء فرض هذه العقوبات، ومعرفة فيما إذا كانت هذه العقوبات شرعيّة أم لا من وجهة نظر القانون الدوليّ.

## أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

1. إظهار التناقض بين ما تتضمنه الدّيباجة والنصوص القانونيّة في ميثاق الأمم المتحدة من قيم أخلاقيّة عليا(عدل، مساواة، كرامة إنسانيّة)، وتركيبية مجلس الأمن الدوليّ، ونظام التّصويت فيه، وبالأخص حق الفيتو الذي جاء مناقضاً لكل ما جاء في الميثاق، فالوضعيّة المسيطرة على مجلس الأمن تعرقل ولدرجة كبيرة إمكانياته في مواجهة التحديات التي تواجهها البشريّة.

2. بحث مجلس الأمن كأداةٍ من أدوات تنفيذ السياسة الخارجيّة للولايات المتحدة الأمريكيّة.

3. إيضاح الآليّة التي تستخدمها الولايات المتحدة، وتؤثر بها على عمل مجلس الأمن، وما هي الأدوات التي تستخدمها للضغط على الدّول دائمة العضوية في المجلس. بالإضافة إلى الإشارة إلى أنّ الولايات المتحدة في حال فشلها في فرض عقوبات عن طريق مجلس الأمن، فإنها لا تتوانى عن معاقبة الدّولة بشكل أحادي.

4. كذلك يسعى البحث إلى إظهار واقع العقوبات الاقتصاديّة في مجلس الأمن، وتجاوزها للغاية التي وضعت من أجلها، فضلاً عن التّعرف على العوامل التي حرّضت إيران على السعي لإقامة البرنامج النوويّ، كوسيلة يمكن أن

تساعد في فهم طبيعة هذا البرنامج في ظلّ الغموض المحيط به، وبالتالي الحكم على مدى شرعية العقوبات الدوليّة على إيران في ظلّ المواثيق الدوليّة.

5. معرفة مستقبل الهيمنة الأمريكيّة في ظلّ كثرة الحديث عن التّوجه إلى ظهور نظام دوليّ متعدد الأقطاب يؤدي إلى تغيير موازين القوى عالمياً، وبالتالي انعكاس ذلك على مجلس الأمن

## مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عجز مجلس الأمن عن حلّ النزاعات الدوليّة وتنظيم الفوضى التي سادت المجتمع الدوليّ، مما أدى إلى قيام الولايات المتحدة نتيجةً للضغط السياسي، والعسكري، والاقتصادي بهذا الدور نيابةً عنه بألياتٍ متعددةٍ منها فرض العقوبات الاقتصادية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، ولكن وفق المفهوم الأمريكي الواقعي الذي يرى أنّ ما يخدم الأمن والسلم الأمريكي يخدم الأمن والسلم العالمي؛ أي كل ما يصلح للولايات المتحدة يصلح للعالم.

بذلك تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي:

هل يتخذ مجلس الأمن قراراته المتعلقة بفرض عقوبات على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموضوعيّة، وشفافيّة وفق معايير قانونيّة تضمنها الميثاق، أم أنّ هذه القرارات هي نتيجة لتدخل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة في عمل المجلس بما يؤدي إلى تسييس مجلس الأمن، وتحويله إلى أداة بيد الدول الكبرى تصفي من خلاله حساباتها مع الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة؟

## فروض البحث:

1. هناك غموض في آليّة استخدام مجلس الأمن لنظام العقوبات كأداةٍ لتحقيق الاستقرار الدولي والإقليمي، مما جعل الولايات المتحدة تستغل هذا الغموض وتفسر مواد الميثاق بما يحقق مصالحها.
2. إنّ التأكيد على مسألة سيادة الدولة لا تؤدي إلى الفوضى على الصعيد الدولي من منطلق مفهوم التعاون الدولي، ولكن اختلاف تفسير مفهوم الأمن والسلم الدوليين كصيغة أساسية في عمل مجلس الأمن، وتدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخليّة لدول الأعضاء في المجلس هو الذي أدى إلى الفوضى.
3. هناك علاقة بين مستقبل مجلس الأمن ودوره في تحقيق الأمن والسلم الدوليين.
4. إنّ الولايات المتحدة تتربع على قمة النّظام الدوليّ، وتقود العالم بمفردها وستنفرد بالزعامة العالميّة لسنوات قادمة عديدة قبل أن يتجه النّظام الدوليّ ليصبح نظام متعدد الأقطاب.



## تساؤلات الدراسة:

- هل الدّول في مجلس الأمن قادرة على الحفاظ على استقلالها السياسي في ظلّ تغيير النظرة إلى سيادة الدّولة؟
- هل تفرض العقوبات الاقتصادية رغبةً في الحفاظ على الأمن والسّلم الدّوليين أم تنفيذاً لرغباتٍ وأهدافٍ سياسيةٍ لدولٍ وقوى معينة؟
- هل العقوبات الاقتصادية على إيران شرعيةٌ أم أنّها عقوباتٍ سياسيةٍ بالدّرجة الأولى؟
- ما هي العوامل والمحددات التي لجمت صانع القرار السياسي الأوربيّ من أن يذهب إلى حد الاعتراض على ما تقرره واشنطن في إطار استراتيجيتها؟
- هل ستستمر الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن، وإلى متى؟
- هل إصلاح مجلس الأمن مرهون ببيروز نظام متعدد الأقطاب؟

## منهج البحث:

تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الأسباب التي أدت إلى الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة، وكذلك الأسباب التي لأجلها فُرضت العقوبات الاقتصادية على إيران، وتقييم مدى فعالية هذه العقوبات. كما تمّ إتباع المنهج التاريخي لعرض التسلسل الزمني الذي تمّ من خلاله إقامة برنامج إيران النووي.

## الدراسات السابقة:

1. خولة محي الدين يوسف، العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة في مجلس الأمن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة دمشق، 2011.

تناولت الباحثة في هذه الدّراسة العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة في مجلس الأمن، من حيث طريقة فرضها، أو تطبيقها وآثارها على الدّول الأخرى المتضررة منها، وأفردت جانب مهم للحديث عن آثار العقوبات الاقتصادية الدولية على حقوق الإنسان في الدّول التي تكون فريسة هذه العقوبات. ومن أهمّ النتائج التي توصلت إليها الباحثة أنّ العقوبات الاقتصادية هي إحدى الأدوات الهامة التي تمتلكها الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها، ورغم تطوير آليات فرض وتنفيذ العقوبات الاقتصادية إلا أنّها ظلت أسيرة الاعتبارات السياسية، وبالتالي عدم القبول بفكرة التضحية بحقوق الإنسان في سبيل تحقيق أو الحصول على أي مكاسب. وفي الختام تمّ تقديم بعض التّوصيات

تضمنت تعزيز فرض العقوبات الذكية مع الأخذ بعين الاعتبار بالاستثناءات الإنسانية، وتحديد مدة زمنية للعقوبات الاقتصادية.

أما في هذه الدراسة الحالية تمّ دراسة العقوبات الاقتصادية، ولكن من زاوية مختلفة تماماً، تُظهر الخلاف بين الباحثين فهنا ركزت الباحثة على إظهار الاعتبارات السياسية والهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية، ومساومات الدول الكبرى في هذا المجال، بينما اقتصرَت الدّراسة السابقة على الجوانب القانونية البحتة، كما تعرضت الباحثة في الدراسة الحالية لأثر العقوبات الدولية المفروضة من ناحية سياسية، أي قدرتها على تحقيق الهدف غير المعلن منها انطلاقاً من أنّ العقوبات عادةً ما يتمّ فرضها لسببين: أحدهما ظاهر، والآخر مخفي، غالباً ما يكون سياسياً، في حين اقتصرَت الدّراسة السابقة على الآثار الإنسانية للعقوبات الاقتصادية دون الإشارة إلى الأثر السياسي على الدولة المستهدفة.

**2. محمد حبيب زهير المحميد، هيئة الأمم المتحدة والقطبية الأحادية، مؤتمر القدس السنوي الخامس القدس وهيمنة القطبية الأحادية، حركة التوافق الوطني الإسلامية، المكتب السياسي، إدارة الدراسات السياسية، قسم الأبحاث الدولية، الكويت، 2007.**

ناقش الباحث في هذه الدّراسة مسألة الهيمنة الأمريكية على منظمة الأمم المتحدة من خلال ثلاثة فصول تحدث فيها، عن هيئة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، وحقّ الفيتو وما ينطوي عليه من تمييز واضح بين الدول لمصلحة الولايات المتحدة، كما أشار الباحث في هذه الدّراسة إلى المشاركين الحقيقيين في صنع القرار الأممي، وما هو مستقبل الأمم المتحدة في حال استمرارها تحت تأثير الهيمنة الأمريكية، وفي ظلّ فقدان الثقة في جدوى الاعتماد على قراراتها.

وخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج: تمثلت في فشل منظمة الأمم المتحدة في تحقيق الغاية التي أنشئت من أجلها، وهي تحقيق الأمن والسلم الدوليين، بسبب الحروب العديدة التي شهدتها العالم، كما توصل إلى أن حقّ الفيتو وُضع من أجل مصالح الدول الكبرى وأنّ مستقبل الأمم المتحدة أما حربٌ عالمية ثالثة مدمرة أو إصلاح شامل لهذه الهيئة، لتقوم بدورها كإدارة دولية محايدة.

وبالطبع كان للباحث بعض التوصيات، تمثلت في إصلاح الأمم المتحدة لتكون إدارة كونفدرالية، وأن يكون لها جناح عسكري هو الأقوى لتنفيذ الأهداف المرسومة للهيئة، وأن تكون كلمة الفصل للجمعية العامة ويكون مجلس الأمن هو المجلس التنفيذي، وضرورة بناء عالم متعدد الأقطاب لكسر حالة القطبية الأحادية المهيمنة على النظام الدولي.

أما في هذه الدّراسة تمّ تناول موضوع الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن بالتّحديد، من خلال البحث في الأسباب التي أدت إلى هذه الهيمنة، أي البحث في الجذور العميقة للمشكلة المتمثلة في الضّغط السياسي العسكري،

والاقتصادي الأمريكي على المجلس، وعلى الدّول دائمة العضوية، والغير الدائمة العضوية فيه. كما تمّ التّركيز على آلية من آليات مجلس الأمن التي كثر استخدامها في ظلّ القطبية الأحادية ألا وهي العقوبات الاقتصادية.

### 3 . هادي رحيم جبر الفتلاوي، أثر العقوبات الاقتصادية المفروضة بموجب ميثاق الأمم المتحدة في حقوق الإنسان، رسالة ماجستير في القانون، الجامعة الحرة، هولندا، 2009.

تناول الباحث في هذه الدّراسة العقوبات الاقتصادية من حيث تأثيرها على حقوق الإنسان مستخدماً النموذج الليبي والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبالتالي توصل الباحث إلى أنّ هناك تناقض بين مضمون العقوبات و القيمة القانونية لحقوق الإنسان، وكذلك بين نتائج هذه العقوبات، وروح التّعاون والتّسامح التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها، وتوصل الباحث إلى فشل العقوبات الاقتصادية المفروضة، وخلقها لأنظمة استبدادية في منتهى العنف والاضطهاد، وكان للباحث بعض التّوصيات تمثّلت في توجيه العقوبات الاقتصادية، بحيث لا تستهدف الشعوب، وتطوير ما يسمى بالعقوبات الذكية، وكذلك عدم شمول العقوبات الاقتصادية على السلع الضرورية.

أمّا في الدّراسة الحالية تناولت الباحثة العقوبات الاقتصادية من ناحية أخرى، وهي مدى تأثير هذه العقوبات الاقتصادية في سياسة البلد المستهدف بمعنى، هل كان لهذه العقوبات تأثير على نشاط الدّولة الخارجي أم أنّها فشلت في تحقيق هذه الغاية.

### 4. دحام ناجي دحام، أثر الهيمنة الأمريكية العالمية في منظمة الأمم المتحدة، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان، 2009.

تناول الباحث في هذه الدّراسة الموضوع من خلال دراسة الأمم المتحدة من ناحية دورها، وأهدافها، والأجهزة التي تتبع لها، وبعد ذلك انتقل إلى دراسة الهيمنة الأمريكية على منظمة الأمم المتحدة، وآثرها على عمل المنظمة في كل مرحلة من مراحل النّظام الدّولي، سواءً في مرحلة النّظام الثنائي القطب، أو في مرحلة النّظام الأحادي القطب. وكان للباحث مجموعة من النّتائج التي تتحدث عن أن الهيمنة الأمريكية على منظمة الأمم المتحدة جعلتها تنحرف عن الهدف الذي أنشئت من أجله، واختلاف دورها باختلاف النّظام الدّولي السائد، وأوصى بضرورة إصلاح المنظمة الدّولية لتكون قادرة على القيام بدورها، كمنظمة دولية مسؤولة عن حفظ السّلم والأمن الدّوليين.

ويكمن الفرق بين الدّراستين هو أن الباحثة في الدّراسة الحالية تناولت الموضوع بشكلٍ مفصّلٍ أكثر، من خلال التّركيز على الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، انطلاقاً من أنّ مجلس الأمن هو أهم جهاز من أجهزة الأمم المتحدة. وتكفي الهيمنة عليه حتّى تُعتبر الدّولة مهيمنة على المنظمة كاملةً. كما تناولت الباحثة جانباً محدداً لتوضيح هذه الهيمنة بشكلٍ مفصّلٍ إلا وهي الهيمنة الأمريكية، التي برزت

مؤخراً كثيراً في مجال فرض العقوبات الاقتصادية، بما يتناسب مع أهدافها ومصالحها، ولتوضيح ذلك تمّ تناول حالة عملية ألا وهي العقوبات الدولية على إيران.

## الفصل الأول: مجلس الأمن أداة لتكريس الهيمنة الأمريكية

### المبحث الأول: هيكلية مجلس الأمن

أولاً: تكوين مجلس الأمن ودورات انعقاده.

ثانياً: التصويت في مجلس الأمن وحق الفيتو.

ثالثاً: خضوع مجلس الأمن للدول دائمة العضوية

رابعاً: قرار الاتحاد لأجل السلام

### المبحث الثاني: الفصل السابع وتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

أولاً: مفهوم الأمن والسلم الدوليين

ثانياً: التدابير المؤقتة.

ثالثاً: التدابير غير العسكرية

رابعاً: التدابير العسكرية

### المبحث الثالث: الولايات المتحدة والعقوبات الاقتصادية في مجلس الأمن

أولاً: ماهية العقوبات الاقتصادية والعقوبات الذكية

ثانياً: واقع العقوبات الاقتصادية في مجلس الأمن

ثالثاً: استخدام العقوبات الاقتصادية كوسيلة لتعزيز الهيمنة الأمريكية.

رابعاً: آلية خضوع الدول الأعضاء ومجلس الأمن للهيمنة الأمريكية.

## الفصل الأول: مجلس الأمن أداة لتكريس الهيمنة الأمريكية

جسدت الأمم المتحدة التنظيم العالمي بمعناه الشامل، فلم يسبق أن وُجد إطار مؤسسي مماثل يضم في عضويته مختلف دول العالم. علاوة على شمولية اختصاصاته التي عُقدت الآمال على تنفيذها عبر أجهزته المتنوعة الرئيسية منها والثانوية<sup>1</sup>. أما عن أجهزة الأمم المتحدة فدراسة نصوص الميثاق الخاصة بكل منها تبين أنها مخولة للقيام بدور في إرساء الأمن الجماعي، كما تصوره الميثاق. ولكن يبقى مجلس الأمن صاحب الدور المركزي في تحريك آليات العمل الجماعي من تدابير قسرية، وغير قسرية، والتي تُشكل وسيلة لضمان السلم والأمن الدوليين، اللذان يُعتبران الركيزة الأساسية لقيام منظمة الأمم المتحدة<sup>2</sup>. أي أن ميثاق الأمم المتحدة قد أوجد بالفعل نظاماً دولياً متكاملًا (على الأقل من الناحية النظرية)، يتضمّن جميع العناصر اللازمة لضمان فاعليته، من مبادئ وقواعد مشتركة ومتفق عليها، ومن آليات مناسبة لتسوية أيّ نزاعٍ دوليّ، وجهازاً مسؤولاً عن مراقبة مدى التزام الدول بتلك القواعد والآليات، وتحديد الخارجين على النظام العام الدولي، مع منحه سلطة فرض الجزاء والعقاب<sup>3</sup>، ألا وهو مجلس الأمن.

يُعدّ مجلس الأمن السلطة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة، كما أنّ قراراته التي يتخذها في إطار الفصل السابع تتمتع بصفة الإلزام، ووجوب تطبيقها من قبل جميع الدول الأعضاء بغض النظر عن تصويتها على القرار، إن كان معه أو ضده. ولدراسة قرارات مجلس الأمن، وخصوصاً تلك المنصوص عليها في الفصل السابع والتي تتمتع بقوة الإلزام، لابدّ من التعرف على مجلس الأمن من حيث تكوينه، وآلية عمله، وطريقة التصويت على القرارات التي يتخذها مجلس الأمن في ضوء حق الفيتو، ثمّ الانتقال إلى نقطة غاية في الأهمية، وهي العقوبات الاقتصادية التي يتمّ فرضها في المجلس، ودور الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة في اتخاذ هكذا قرارات، من أجل تكريس هيمنتها على دول العالم، وذلك من خلال فرض العقوبات على كل دولة تخالف الإرادة الأمريكية لإعادتها إلى الطريق الذي يناسب مصالح الإدارة الأمريكية، مما جعل مجلس الأمن أداةً ووسيلةً للهيمنة الأمريكية.

<sup>1</sup> محي الدين يوسف، خولة: العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة في مجلس الأمن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة دمشق، 2011، ص 192-193 .

<sup>2</sup> Danesh Sarooshi, "The United Nations And The Development of Collective Security", Clarendon Press, Oxford, 1999, p.6

<sup>3</sup> ياسين الحموي، ماجد: نظرة في أزمة الأمم المتحدة في ظل القانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 366.

## المبحث الأول

### هيكليّة مجلس الأمن

انطلاقاً من أهداف ومبادئ الأمم المتّحدة وبشكلٍ خاص الهدف الأوّل، وهو حفظ الأمن والسّلم الدّوليين، والذي يرتبط به تحقيق بقية الأهداف التي جاء ذكرها في المادة الأولى، قام الميثاق بوضع أداةٍ ترعى الأمن والسّلم الدّوليين، وهي مجلس الأمن الذي يعتبر من أهمّ أجهزة الأمم المتّحدة، كونه الجهاز الدائم الذي تناط به مسؤولية الحفاظ على الأمن والسّلم الدّوليين، هذه المهمة التي تعتبر الوظيفة الأساسيّة التي قامت من أجلها منظّمة الأمم المتّحدة، وبالعودة إلى ميثاق الأمم المتّحدة نجد أن المادة (24) تضمنت:

((رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتّحدة سريعاً وفعالاً يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسيّة في أمر حفظ السّلم والأمن الدّوليين ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات))<sup>1</sup>.

يتبيّن من نصّ هذه المادّة أنّ مجلس الأمن يعمل كنائبٍ عن الدّول الأعضاء، في المحافظة على الأمن والسّلم الدّوليين وبموافقتهم، وقد تعهد أعضاء الأمم المتّحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق الميثاق<sup>2</sup>، انطلاقاً من نصّ المادّة (25) من الميثاق:

(( يتعهد أعضاء الأمم المتّحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذه الميثاق))<sup>3</sup>.

ولمجلس الأمن سلطة قانونيّة على حكومات الدّول الأعضاء، لذلك تعتبر قراراته ملزمةً للدّول الأعضاء<sup>4</sup>، والدّول الغير أعضاء، والتزام الدّول غير الأعضاء، نجد أساسه القانوني في نصّ المادّة 6/2 من الميثاق والتي تنصّ ((أن تعمل الهيئة على أن تسير الدّول غير الأعضاء فيها على هدى هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السّلم والأمن الدّولي))<sup>5</sup>.

وطالما أنّ الميثاق في المادة (24) ألقى على عاتق مجلس الأمن التّبعة الرئيسيّة لحفظ الأمن والسّلم الدّوليين، وأعتبره نائب عن الدّول في ذلك، فكان لا بدّ من إعطائه صلاحيّات تنظيم الإجراءات التي يتّبعها المجلس

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، نيويورك، ص 25-26.

<sup>2</sup> محمد آل عيون، عبد الله: نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث، الطبعة الأولى، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1985، ص 97.

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>4</sup> حبيب زهير المحميد، محمد: هيئة الأمم المتحدة والقطبية الأحادية، حركة التوافق الوطني الإسلامية، المكتب السياسي، إدارة الدراسات السياسية، قسم الأبحاث الدولية، الصفاة، الكويت، 2007، ص 8.

<sup>5</sup> الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين<sup>1</sup>. وقد بينت الفصول (6،7،8،12) بصورة خاصة السلطات المخولة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات<sup>2</sup>.

مما تقدّم لاحظت الباحثة أهمية مجلس الأمن المنبثقة من وظيفته الأساسية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ودوره في منظمّة الأمم المتّحدة، فضلاً عن أنّ مجلس الأمن يُعتبر إحدى الأدوات الرئيسية المجسدة اتفاق القوى الأساسية في العالم<sup>3</sup>، لذلك ركزت على مجلس الأمن، والتعرّف عليه من خلال أربعة نقاط كفيّلة بتوضيح تكوينه وآلية عمله التي مكّنت الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتّحدة من السيطرة على العالم.

### أولاً: تكوين مجلس الأمن ودورات إنعقاده:

إنطلاقاً من وظيفة مجلس الأمن، ودوره في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، كان يجب أن يكون محدود العضوية حتّى يتمكن من اتخاذ القرارات بسرعة لمواجهة أيّ موقفٍ أو نزاع<sup>4</sup>. بما يضمن الفعالية لعمل المجلس.

ويتألف مجلس الأمن من نوعين من الدول الأعضاء هم:

أ . **الأعضاء الدائمين:** وعددهم خمسة أعضاء حددهم الميثاق في المادة (23) على سبيل الحصر بمايلي: جمهورية الصين، فرنسا، اتحاد الجمهوريات السوفيتية (روسيا الاتحادية حالياً)، المملكة المتّحدة لبريطانية العظمى، وشمال إيرلندا والولايات المتّحدة الأمريكية. وهذا ماجاء بيانه في المادة (23):

( يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً من الأمم المتّحدة وتكون جمهورية الصين، وفرنسا، واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والمملكة المتّحدة لبريطانية العظمى وشمال إيرلندا، والولايات المتّحدة الأمريكية أعضاء دائمين فيه)<sup>5</sup>.

ب . **الأعضاء غير الدائمين:** في البداية كان عدد الأعضاء غير الدائمين ستة أعضاء، عند إقرار ميثاق الأمم المتّحدة، وبعد ذلك تمّ تعديل المادة (23) من الميثاق بموجب قرار الجمعية العامة رقم 1991 بتاريخ (17) كانون الأول (ديسمبر) 1963م في الدورة الثامنة عشر، والذي أصبح سارياً منذ 31 كانون (ديسمبر) 1965<sup>6</sup>، ليصبح العدد بعد ذلك عشرة أعضاء، يتمّ انتخابهم من قبل الجمعية العامة بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين والمشاركين

<sup>1</sup> حسين العفيف، زيد: حل المنازعات الدولية في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة، الدليل الالكتروني للقانون العربي، ص6. [www.arablawinfo.com](http://www.arablawinfo.com)

<sup>2</sup> راتب، عائشة: التنظيم الدولي، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1998، ص151-173.

<sup>3</sup> الأطرش، محمد: العرب وتحديات النظام العالمي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد/16، 1999، ص203.

<sup>4</sup> نافعة، حسن: إصلاح مجلس الأمن، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، مصر، 1995، ص 65.

<sup>5</sup> سامي عبد الحميد، محمد: قانون المنظمات الدولية (الأمم المتّحدة)، الطبعة التاسعة، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2000، ص 99، 98.

<sup>6</sup> عرفة، عبد السلام: التنظيم الدولي، الطبعة الثانية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، الجماهيرية الليبية، 1997، ص107.



بالتصويت لمدة سنتين غير قابلة للتجديد الفوري، أي لا يجوز إعادة انتخاب العضو المنتهية مدته مباشرة، وكل عام يتم تجديد نصف عدد الأعضاء غير الدائمين.

ويراعى في اختيار هذه الفئة من الدول الأعضاء بوجه خاص، وقبل كل شيء إسهام أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي، وفي مقاصد الهيئة الأخرى، كما يراعى أيضاً التوزيع الجغرافي العادل<sup>1</sup>، وذلك وفق ما جاء في المادة (23) من الميثاق:

((تنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس. ويراعى في ذلك بوجه خاص، وقبل كل شيء مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئة الأخرى، كما يراعى أيضاً التوزيع الجغرافي العادل))<sup>2</sup>.

فيمّا يتعلق بالمعيار الأول ألا وهو التوزيع الجغرافي العادل، يرتكز هذا المعيار على أن تكون جميع الدول صغيرها، وكبيرها ممثلة في مجلس الأمن بصفة أعضاء غير دائمين، وتمّ توزيع مقاعد هذه الفئة وفق ما يلي<sup>3</sup>:

. خمسة مقاعد لقارتي آسيا وأفريقيا.

. مقعد لأوروبا الشرقية.

. مقعدان لأوروبا الغربية وغيرها (المقصود بغيرها هنا دول ليست في أوروبا تماماً مثل مالطا أو هي غير مقبولة في منطقتها مثل إسرائيل).

. مقعدان لأمريكا اللاتينية.

أمّا معيار المساهمة في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، فهو معيار سياسي يخضع لتقديرات الدول الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن. انطلاقاً من أنه لا يمكن قبول دولة جديدة عضو في المنظمة إلا بناءً على توصية من مجلس الأمن، ودائماً تعتبر هذه التوصية الصادرة عنه من المسائل الموضوعية التي تحتاج إلى موافقة الدول الأعضاء الدائمة مجتمعة، وبالتالي عدم موافقة واحدة منها على طلب الدولة بالانضمام لاعتبارات سياسية مصلحية بالدرجة الأولى يؤدي إلى عدم صدور توصية بقبول طلب الدولة بالانضمام إلى المنظمة.

<sup>1</sup> عبد الله أبو العلا، أحمد: تطور دور مجلس الأمن في حفظ الأمن وحفظ السلم الدوليين، منشورات دار الكتب القانونية، مصر، 2005، ص9.

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص24-25.

<sup>3</sup> عزيز شكري محمد - دراجي، إبراهيم: الأمم المتحدة لماذا؟... وإلى أين؟...، الطبعة الأولى، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، سورية، 2007، ص183.

وهنا يجب الإشارة إلى أنّ الجَمعيّة العامّة لم تُبلّور حتّى الآن معايير، أو مؤشرات يمكن الاستناد إليها لتحديد مدى مساهمة الدّول المختلفة في حفظ الأمن والسّلم، وفي تحقيق مقاصد وأهداف الأمم المتّحدة الأخرى، وتركت ذلك لتقديرات الدّول الكبرى.

نظراً لخطورة المهمة الملقاة على عاتق مجلس الأمن وما قد يعرض عليه من مسائل عاجلة تهدد الأمن والسّلم الدّوليين يتعيّن عليه أن يجتمع فوراً لبحثها<sup>1</sup>، الأمر الذي أدّى إلى جعل مجلس الأمن جهاز دائم الانعقاد، وبالتالي يجب أن تمثل فيه كل دولة عضو تمثيلاً دائماً انطلاقاً من حاجة المجلس إلى عقد اجتماعاته بشكلٍ دوريّ، وتمثل كل دولة عضو في هذه الاجتماعات إمّا بأحد رجال حكومتها، أو بمندوبٍ آخر تسميه لهذا الغرض. أعمالاً لنص المادة (2/28): ((يعقد مجلس الأمن اجتماعات دوريةً يمثل فيها كل عضو من أعضائه . إذا شاء ذلك . بأحد رجال حكومته أو بمندوبٍ آخر يسميه لهذا الغرض خاصة)).

والقاعدة العامّة هي أن يجتمع المجلس في مقر الهيئة، إلّا أنّ الميثاق أجاز للمجلس أن يجتمع في أيّ مكانٍ آخر إذا كان في ذلك تسهيلٌ لأعماله، وذلك وفقاً للمادة (3/28): ((المجلس الأمن أن يعقد اجتماعاته في غير مقر الهيئة إذا رأى أن ذلك أدنى إلى تسهيل أعماله)).

وتكون اجتماعاته علنيّةً ما لم يقرر المجلس غير ذلك<sup>2</sup>. ولا يجوز أن تكون هذه الجلسات سريةً إلا في حالاتٍ معينة، كالتصويت على تعيين الأمين العام للمنظمة، أو انتخاب قضاة المحكمة الدوليّة<sup>3</sup>. كما أنّ اجتماعات المجلس تعقد أحياناً على مستوى وزراء الخارجية، أو حتّى مستوى رؤساء الدّول والحكومات. ويجتمع مجلس الأمن فوراً، وفي أيّ وقت بناءً على دعوة رئيسه، أو إذا طلبت ذلك الجَمعيّة العامّة، أو الأمين العام للأمم المتّحدة، أو إحدى الدّول الأعضاء في الأمم المتّحدة، أو إحدى الدّول غير الأعضاء فيها، ويجوز لأيّ دولةٍ عضوٍ في الأمم المتّحدة، ولكنها ليست عضواً في مجلس الأمن أن تشارك في مناقشة أيّ مسألةٍ تعرض على المجلس، إذا رأى المجلس أنّ مصالح هذه الدّولة تتأثّر بهذه المناقشة، ولكن دون أن يكون لها حقّ التصويت وفقاً للمادة (31)\*، كما أنّه يجوز لأيّ دولةٍ ليست عضواً في المجلس، وليست عضواً في الأمم المتّحدة أن تشارك في المناقشة إذا كانت طرفاً في النزاع محلّ النقاش دون أن يكون لها أيضاً حقّ التصويت، وطبعاً يضع مجلس الأمن الشّروط التي يراها عادلة لاشتراك الدّولة الغير عضو في الأمم المتّحدة، وهذا ما جاء ذكره في المادة (32) من الميثاق.

<sup>1</sup> سامي عبد الحميد، محمد: قانون المنظمات الدولية (الأمم المتحدة)، مرجع سبق ذكره، ص 102-103.

<sup>2</sup> عزيز شكري، محمد - دراجي، إبراهيم: الأمم المتحدة لماذا؟.... وإلى أين؟....، مرجع سبق ذكره، ص 187.

<sup>3</sup> عبد المنعم متولي، رجب: الأمم المتحدة بين الإبقاء والإلغاء في ظل التطورات الدولية الراهنة، القاهرة، مصر، 2005، ص 73-74.

\* نص المادة (31): ((لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة من غير أعضاء مجلس الأمن أن يشترك بدون تصويت في مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الأمن إذا رأى المجلس أنّ مصالح هذا العضو تتأثّر بها بوجه خاص)) الرابط:

[www.un.org/ar/documents/charter/chapter5.shtml](http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter5.shtml)

((كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة، ليس بعضو في مجلس الأمن، وأية دولة ليست عضواً في الأمم المتحدة إذا كان أيهما طرفاً في نزاع معروض على مجلس الأمن لبحثه يدعى إلى الاشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع دون أن يكون له حق في التصويت، ويضع مجلس الأمن الشروط التي يراها عادلة لاشتراك الدولة التي ليست من أعضاء الأمم المتحدة))<sup>1</sup>.

كما يجوز لرئيس المجلس أن يدعو إلى عقد جلسة في الحالات التالية:

1. عند طلب أي عضو من أعضاء مجلس الأمن<sup>2</sup>.
  2. إذا حيل للمجلس نزاع، أو موقف بحسب المادة (23)، أو المادة (3/11) من الميثاق.
  3. إذا نبّه الأمين العام المجلس إلى أية قضية يرى أنها تهدد السلم والأمن الدوليين بحسب المادة (99).
  4. إذا قدمت الجمعية العامة توصيات، أو أحالت إليه مسألة بحسب المادة (2/11).
- ووفقاً للنظام الداخلي لمجلس الأمن، يتولى رئاسة المجلس، ولمدة شهر، عضو من أعضائه الخمسة عشر، ووفقاً للترتيب الأبجدي لأسماء دولهم بالإنكليزية<sup>3</sup>.

### ثانياً: التصويت في مجلس الأمن وحق الفيتو:

عند الحديث عن مجلس الأمن لا بدّ من الحديث عن التصويت فيه على القرارات، وحق الفيتو، وذلك لأنّ التصويت في مجلس الأمن مسألة في غاية الأهمية، ومن أهمّ وأدقّ المشكلات التي واجهت هيئة الأمم المتحدة، وحقيقة الخلاف لم تكن بين الدول الكبرى فقط، بل كذلك بين الدول الصغرى، والدول الكبرى<sup>4</sup>.

يُعتبر نظام التصويت في مجلس الأمن من أهمّ المسائل التي تتعارض مع مبدأ المساواة بين الدول، وتعرضت المادة (27) من ميثاق الأمم المتحدة لبيان أحكام التصويت في مجلس الأمن فنصّت في فقرتها الأولى:

((يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد))<sup>5</sup>.

أي أنّ كل دولة عضو في مجلس الأمن تتمتع بصوت واحد. إلا أنّ المادة (27) تضمّنت في فقرتها الثالثة استثناء على نظام التصويت في مجلس الأمن:

1 الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص15.  
2 الأمم المتحدة، الأمم المتحدة (مجلس الأمن)، منشورات إدارة الأنباء والنشر، نيويورك، 1953، ص7.  
3 جميل حرب، علي: نظام الجزاءات الدولي (العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد)، مرجع سبق ذكره، ص286.  
4 سيف الدين، أحمد: مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012، ص73.  
5 سامي عبد الحميد، محمد: التنظيم الدولي (الجماعة الدولية- الأمم المتحدة)، الطبعة السادسة، الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000، ص104.

(في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة (3) من المادة (52) يتمتع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت)<sup>1</sup>.

أي إذا عُرض على مجلس الأمن نزاعاً دولياً لعله سلمياً تطبيقاً لأحكام الفصل السادس، والفقرة الثالثة من المادة (52)<sup>2</sup>، وكان أحد أطراف النزاع عضواً في المجلس بغض النظر عن صفته دائم، أو غير دائم فإنه يجب عليه الامتناع عن التصويت.

علماً أنّ صلاحيات مجلس الأمن في الفصل السادس تقتصر بالأمر على إصدار توصيات دوناً عن القرارات التي تعتبر قاصرة على ما ورد في الفصل السابع من الميثاق<sup>3</sup>. والتوصية لا تتجاوز كونها اقتراح وهنا تكون للدول الحق في قبولها، أو رفضها دون أن يترتب عليها أي مسؤولية قانونية، أمّا القرار فهو عادةً ما يكون ملزماً للدول، ويترتب على عدم التزام الدول به مسؤولية قانونية.

ومن هنا تستنتج الباحثة: عندما يكون حل الصراع سلمياً بناءً على الفصل السادس يُمنع الطرف العضو في الصراع من الاشتراك في التصويت، أمّا عندما يلجأ مجلس الأمن إلى حل الصراع بناءً على الفصل السابع وفق إجراءات قسرية فإنه يمكن للدول الطرف في الصراع الاشتراك في التصويت. مع الإشارة إلى أنه في حالات تهديد السلم، أو الإخلال به أي عندما يكون النزاع خطيراً يلجأ مجلس الأمن إلى الفصل السابع متخذاً إجراءات قسرية وبناءً على ذلك يكون بإمكان الدولة الطرف في الصراع المشاركة في التصويت، وبذلك يكون هذا القيد قد أفرغ من محتواه لأنه يكون فعالاً في الحالة التي يكون فيها الحل المقترح للصراع سلمياً، أمّا في الحالات الأخرى فإن الدولة الطرف في الصراع تستطيع المشاركة في التصويت وتستطيع أيضاً استخدام الفيتو في حال كانت من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

إنّ ما يميّز نظام التصويت في مجلس الأمن هو حقّ الفيتو. الذي يمكن تعريفه بأنه هو حقّ الاعتراض على أي قرار يقدم لمجلس الأمن دون إيداء أسباب، ويمنح للأعضاء الخمس الدائم والعضوية في مجلس الأمن<sup>4</sup>. بمعنى آخر هو سلطة ممنوحة للدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، تخولها منع هذا المجلس من اتخاذ أي قرار لا يتفق مع مصلحتها عن طريق التصويت السلبي على مشروع القرار. ومن خلال هذا الحق تستطيع دولة واحدة فقط إسكات (192) دولة، وهنا يقف مجلس الأمن عاجزاً لا يستطيع فعل شيء. أمّا العضو غير الدائم فلا يملك حق أن يوقف صدور قرار بمفرده بل بتكثله مع ستة من الأعضاء غير الدائمين وإعلان عدم موافقتهم<sup>5</sup>. أمّا الامتناع أو التغيب عن حضور جلسة مجلس الأمن فإنهما لا يشكلان تصويتاً سلبياً على المشروع، ولا يمنعان بالتالي من نفاذه.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، مرجع سبق ذكره ص28.

<sup>2</sup> سامي عبد الحميد، محمد: التنظيم الدولي (الجماعة الدولية. الأمم المتحدة)، مرجع سبق ذكره، ص106.

<sup>3</sup> حسين العفيف، زيد: حل المنازعات الدولية في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة، مرجع سبق ذكره، ص18.

<sup>4</sup> حبيب زهير المحميد، محمد: هيئة الأمم المتحدة والقطبية الأحادية، مرجع سبق ذكره، ص6.

<sup>5</sup> سيف الدين، أحمد: مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص74.

وقد تمّ وضع حقّ الفيتو في مؤتمر يالطا الذي عقد في الفترة من ( 11.4 ) فبراير (1945) وتمّ في هذا المؤتمر الاتفاق على نظام التّصويت في مجلس الأمن ومنح الدّول الخمس الكبرى حقّ الاعتراض، أو ما يسمى بحقّ الفيتو<sup>1</sup>، وقد مُنحت الدّول هذه الميزة باعتبارها الحلف المنتصر في الحرب العالميّة الثانيّة، وهي الدّول القادرة على تحقيق السّلم والأمن الدّوليين، وأعتبر هذا الحقّ بمثابة الغنيمة لهذه الدّول.

وقد أصرت الدّول الكبرى على تمتعها بحقّ الفيتو واستعملته لضمان دخولها إلى الأمم المتّحدة، أي أنها ربطت قيام الأمم المتّحدة بحقّ الفيتو وبالطريقة التي تريدها، وطوال المفاوضات الهادفة لإنشاء الأمم المتّحدة في دومبارتون أوكس، وفي يالطا وسان فرانسيسكو، وقفت الولايات المتّحدة كنفاً إلى كتف مع الدّول الكبرى الأخرى في مساندة هذا المفهوم ودعمه<sup>2</sup>. بدليل أنّ مندوب الولايات المتّحدة كنفاً إلى كتف مع الدّول الكبرى الأخرى في وسعهم قتل الفيتو إذا أحبّوا، ولكن لن تكون هناك أمم متّحدة إذا فعلوا ذلك<sup>3</sup>. وهو ما يشير إلى أنه لا يمكن تصوّر بقاء الولايات المتّحدة في الأمم المتّحدة دون تمتعها بهذا الحقّ الذي أصبحت من خلاله تحقق أهدافها، ومصالحها، واعتبر أداة من أدوات الاستراتيجية الأمريكيّة.

أي أنّ الأمم المتّحدة ما كانت لتتّشأ، لو أنّ حقّ الفيتو لم يُمنح للقوى الكبرى كامتياز دائم. غير أنّ هذا الامتياز يسير في اتجاهٍ معاكسٍ لأهداف، ومبادئ الأمم المتّحدة، وميثاقها الذي يؤكّد مبدأ المساواة في الحقوق بين الشّعوب والدّول<sup>4</sup>. وغالباً لم يكن يُستخدم هذا الحقّ من قبل الدّول الكبرى للوفاء بالتزاماتها، ومسؤوليتها في الحفاظ على الأمن والسّلم الدّوليين، وإنّما استخدمته لخدمة مصالحها الخاصّة، وتعزيزها، وعرقلة مصالح الأطراف الأخرى والحيلولة دون تطبيق العقوبات على الدّول الحليفة، أو الصّديقة<sup>5</sup> لها، وأبرز مثال على ذلك الحماية التي تمتع بها الكيان الصهيوني. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ حقّ الفيتو لعب دوراً سلبيّاً فيما يتعلق بالعقوبات أدى إلى أن يصبح مجلس الأمن عاجزاً عن مواجهة العدوان والأحوال التي تُعرض السّلم لمختلف المخاطر معتمدة على موافقة الدّول الكبرى وسياستها، وبالتالي إذا كان المعتدي يتمتع بحماية هذه الدّول فإنّ نظام العقوبات الاقتصاديّة والعسكريّة أصيب بالشلل، وبذلك يكون الفيتو نفس مبادئ الأمم المتّحدة الأساسيّة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> عبد الغفار نجم، عبد المعز: التنظيم الدولي (الأمم المتحدة وفروعها الرئيسيّة)، الطبعة الأولى، المنشورات الجامعية، أسيوط، مصر، 1986، ص141.

<sup>2</sup> العالم الراجحي، محمد: حول نظرية حقّ الاعتراض في مجلس الأمن الدولي، الطبعة الأولى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، 1990، ص84.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص91.

<sup>4</sup> ناجي دحام، دحام: أثر الهيمنة الأمريكيّة العالميّة في منظمة الأمم المتّحدة، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، جامعة بيروت العربيّة، بيروت، لبنان، 2009، ص48.

<sup>5</sup> السيد أحمد، عزت: الأمم المتّحدة بين الاستقلال والاستقالّة والترميم، مطبعة دار السلام، دمشق، سورية، 1993، ص88.

<sup>6</sup> قلجعي، قدرّي: غطرسة القوة، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، دمشق، سورية، 1985، ص162.

ولتبرير قبول الدول الأخرى بحقّ الفيتو يجب معرفة أنه تمّ وضع الميثاق والاتفاق عليه من قبل المنتصرين في الحرب العالميّة الثّانية، وهم أربعة من الأعضاء الدّائمي العضوية الخمس في مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة<sup>1</sup>، وما ساعد على ذلك هو أنّ دول العالم الثّالث الموقّعة على الميثاق الذي منح الدّول الكبرى هذا الحق كانت مفتقرة إلى السيّادة والاستقلال، والوعي السّياسي فهي إمّا خاضعة لنفوذٍ أجنبيٍّ مباشرٍ أو غير مباشرٍ، أو خارجةٍ من ربة الاستعمار، أو تتعرض لضغوطٍ وتهديداتٍ من الدّول العظمى<sup>2</sup>.

الجدير بالملاحظة أنّ واضعي الميثاق لم يشيروا إلى هذا الحقّ صراحة، وبالنّص في الميثاق، إذ أنّ كلمة فيتو غير موجودة أصلاً في الميثاق، بل تمّ استخلاصها بوضوح من خلال نص الفقرتين الثّانية والثّالثة من المادة (27) \*.

وقد مرّ حقّ الفيتو بعدة مراحل تختلف باختلاف النّظام الدّولي السّائد، وقد ساهم في فترةٍ معينةٍ في تحقيق نوع من التّوازن في العلاقات الدّوليّة. فقد كان حقّ الفيتو شبه حصري للاتحاد السّوفيتي، ولم تستخدمه الدّول الأخرى إلا نادراً<sup>3</sup>. وهذا ما حدث في المرحلة التي كانت فيها الحرب الباردة قائمةً بين الولايات المتّحدة والاتحاد السّوفيتي حيث شلّ عمل المجلس تماماً بسبب كثرة استخدام حقّ الفيتو، وقد أشارت الإحصاءات إلى أنّ حقّ النّقض قد استخدم خلال فترة الحرب الباردة وحتّى انتهاء أثارها تماماً، أي في الفترة الممتدة بين سنة (1945) وسنة (1992) م، /244/ مرة منها /114/ مرة كانت من نصيب الاتحاد السّوفيتي و /69/ مرة كانت من نصيب الولايات المتّحدة الأمريكيّة مقابل /32/ مرة للمملكة المتّحدة، و /18/ مرة لفرنسا، و /3/ مرات للصّين<sup>4</sup>. وبعدها كانت الولايات المتّحدة منفردةً أو مع غيرها المستعمل الأوّل لحقّ الفيتو ومعظم استعمالاتها له كانت موجهة لصالح حماية الكيان الصّهيوني من الانتقادات الدّوليّة. وفيما يلي جدول يبين استخدام الفيتو من عام 1946 وحتّى عام 2008:

<sup>1</sup> عبد الهادي المحميد، زهير: القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية مدخلة لبروز قطبية منافسة، حركة التوافق الوطني الإسلامي، المكتب السياسي، إدارة الدراسات السياسية، قسم الأبحاث الدولية، الصفاة، الكويت، 2007، ص 17.

<sup>2</sup> السيد أحمد، عزت: الأمم المتحدة بين الاستقلال والاستقالة والترميم، مرجع سبق ذكره، ص 87. \* ((2- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه.

<sup>3</sup> تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس، والفقرة 3 من المادة 52، يمتنع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت)) الرابط: [www.un.org/ar/documents/charter/chapter5.shtml](http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter5.shtml)

<sup>3</sup> جبور، جورج: الأمم المتحدة والسياسة الدولية، الطبعة الأولى، مطبعة دار الأنوار، دمشق، سورية، 1994، ص 24.

<sup>4</sup> ياسين الحموي، ماجد: نظرة في أزمة الأمم المتحدة في ظل القانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 379. (تصحيح بريطانيا 32 مرة وليس 40 مرة)

**الجدول رقم (1)**

**استخدام الفيتو من عام 1946 وحتى عام 2008**

| الفترة         | الاتحاد السوفياتي<br>(روسيا) | الولايات المتحدة<br>الأمريكية | بريطانيا  | فرنسا     | الصين    | المجموع    |
|----------------|------------------------------|-------------------------------|-----------|-----------|----------|------------|
| 1946-1955      | 80                           | .                             | .         | 2         | *1       | 83         |
| 1956-1965      | 26                           | .                             | 3         | 2         | .        | 31         |
| 1966-1975      | 7                            | 12                            | 10        | 2         | 2        | 33         |
| 1976-1985      | 6                            | 34                            | 11        | 9         | .        | 60         |
| 1986-1995      | 2                            | 24                            | 8         | 3         | .        | 37         |
| 1996           | .                            | .                             | .         | .         | .        | 0          |
| 1997           | .                            | 2                             | .         | .         | 1        | 3          |
| 1998           | .                            | .                             | .         | .         | .        | 0          |
| 1999           | .                            | .                             | .         | .         | 1        | 1          |
| 2000           | .                            | .                             | .         | .         | .        | 0          |
| 2001           | .                            | 2                             | .         | .         | .        | 2          |
| 2002           | .                            | 2                             | .         | .         | .        | 2          |
| 2003           | .                            | 2                             | .         | .         | .        | 2          |
| 2004           | 1                            | 2                             | .         | .         | .        | 3          |
| 2005           | .                            | .                             | .         | .         | .        | 0          |
| 2006           | .                            | 2                             | .         | .         | .        | 2          |
| 2007           | 1                            | .                             | .         | .         | 1        | 2          |
| 2008           | 1                            | .                             | .         | .         | 1        | 2          |
| <b>المجموع</b> | <b>124</b>                   | <b>82</b>                     | <b>32</b> | <b>18</b> | <b>6</b> | <b>261</b> |

\*في الفترة (1946-1971)، احتلت الجمهورية الصينية (تايوان) مقعد الصين في مجلس الأمن. وقد استخدمت الفيتو مرة واحدة لمنع عضوية منغوليا في المنظمة في العام 1955، وكان أول استخدام للفيتو من قبل الصين في العام 1972.

Source: ((Chaning Patterns in the Use of the Veto in the Security Council)),  
<<[http://www.globalpolicy.org/pdfs/Z/Tables\\_and\\_Charts/useofveto.pdf](http://www.globalpolicy.org/pdfs/Z/Tables_and_Charts/useofveto.pdf)>>

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هناك نوع من الفيتو المستتر، أو الخفي الذي تلجأ إليه الدّول قبل صدور مشروع القرار، وغالباً ما كانت تلجأ إليه الولايات المتّحدة. وذلك من خلال منع صدور أي قرار يتعارض مع مصالحها بالسيطرة على عدد من الأصوات داخل المجلس تحول دون تحقيق الأغلبية المطلوبة لصدوره، وذلك بتجميع أغلبية (7) أصوات ضدّ مشروع القرار المعروف. وهو ما يفسر انخفاض عدد مرات استخدام الولايات المتّحدة للفيتو أمام الاتحاد السوفيتي الذي كان يلجأ إلى الفيتو الظاهر. وقد ترتبت عدة نتائج خطيرة على الفيتو الخفي، فمثلاً فشل مجلس الأمن في التحرك بشأن الإبادة الجماعية في رواندا في العام 1994 بسبب الفيتو الخفي لفرنسا والولايات المتّحدة<sup>1</sup>.

وقد تعرّض حقّ الفيتو الذي يمتلكه الأعضاء الدائمون لانتقادات واسعة، فالاستخدام الواسع لهذا الحق ساهم في إضعاف مصداقية مجلس الأمن كجهاز دولي في حل النزاعات. كما أنّه من خلال استخدام حقّ الفيتو يمكن شلّ عمل مجلس الأمن في حال تكرار استخدامه وبكثرة، مما يؤدي إلى العجز عن تحقيق الأمن والسلم الدوليين. وتمتع الدّول الكبرى بحقّ الفيتو يجعل الدّول الدائمة العضوية هي دول حاكمة، وباقي دول العالم هي دول محكومة. والواقع يشير إلى أنّه يتمّ التعامل مع قرارات مجلس الأمن بصفة انتقائية، وبشكل ميسّر وفق رغبات الدّول الدائمة العضوية صاحبة حقّ الفيتو، وخصوصاً الولايات المتّحدة الأمريكية صاحبة الفضل الأكبر في استخدام هذا الحق الجائر وبشكل وصائي على سائر الأمم لتعويم الكيان الصهيوني، وإعطائه الحصانة الكاملة ضدّ أيّ نوع من أنواع المساءلة والمحاسبة والردع<sup>2</sup>، فضلاً عن إنّ القرارات التي تخص الكيان الصهيوني لا يتمّ تفعيلها، بل في حال المطالبة بتفعيلها يتمّ التعليل بأنّ عملية التّفعيل ستضر بالعملية السياسية في الشرق الأوسط<sup>3</sup>.

برأي الباحثة: أنّ حقّ الفيتو جعل نظام مجلس الأمن يقوم على مبدأ إجماع الدّول الخمس الكبرى، وبالتالي يكون قيام مجلس الأمن بصلاحياته طبقاً للميثاق مرتبط بشرط التراضي، والتوافق بين القوى المكونة للنظام الدولي وفي حال غياب هذا التراضي لا يعود بوسع أي طرف أن يفرض إرادته على الآخر وبالتالي تصبح السلطات المخولة لمجلس الأمن في إطار الفصل السابع لا معنى لها، ولا يمكن تطبيقها باعتبارها من القرارات الملزمة، والتي تحتاج إلى موافقة الدّول الخمس الدائمة مجتمعة. بمعنى آخر عندما يحدث التناقض بين الشرعية القانونية الدولية المستمدة من التفسير الحرفي لنصوص الميثاق، والشرعية السياسية الدولية المستمدة من توافق إرادات الأطراف الدولية المتعاهدة على الميثاق سرعان ما تفرّض الشرعية السياسية نفسها، وتحطم الإطار الضيق للشرعية القانونية لتقيم شرعية قانونية جديدة<sup>4</sup>. ومن هنا يكون التزام الدّول دائمة العضوية بالقانون الدولي هو التزام أخلاقي وليس التزام

<sup>1</sup> لينتيم، فتيحة: نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011، ص126.

<sup>2</sup> عبد الهادي المحميد، زهير: القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية مدخلة لبروز قطبية منافسة، مرجع سبق ذكره، ص20.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص20.

<sup>4</sup> الأطرش، محمد: العرب وتحديات النظام العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 259.



قانوني يترتب عليه جزاء بوقوع بالدول المخالفة. ومن غير المعقول أن تعاقب دولة نفسها، أو أن تقبل أن تعاقبها دولة أخرى وهي مسلحة بحق النقض<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن التماذي في استخدام حق الفيتو في المستقبل، سيجعل قرارات مجلس الأمن غير مضمونة التنفيذ من قبل شعوب الأرض.

والنتيجة التي توصلت لها الباحثة: هو أن حق الفيتو يُعبّر عن رفض الدول الكبرى مساهمة الدول الأخرى في قيادة السياسة الدولية، ومحاولتها احتكار هذه القيادة دون غيرها. وهو ما يتفق مع الرأي القائل بأن السياسة الدولية هي مجمل أفعال الدول الخمس الكبرى<sup>2</sup>، أي أن المشاركين الحقيقيين في القرار الأممي هم الدول الخمس الدائمة العضوية حيث لا يخرج قرار من المجلس إلا بإجماع هذه الدول، وإلا فإن الفيتو سيكون بالمرصاد لأي قرار لا يروق لها. وبذلك يكون لحق الفيتو انعكاس خطير جداً على السلم العالمي، وعلى القضايا المطروحة في الساحة الدولية التي تنتظر حلاً جذرياً. وتصبح القضايا الدولية رهناً لاستراتيجيات الدول الكبرى التي تنفذها دون الاكتراث بنتائجها على الدول الأخرى لاسيما الضعيفة منها، والمسلوقة الإرادة<sup>3</sup>، فلا يمكن أن يغيب عن بالنا تحمل الشعب اللبناني الشقيق أثار الفيتو الأمريكي البريطاني الظالم ضد قرار الوقف الفوري للحرب في الثمانينيات من القرن الماضي، وهنا وقف مجلس الأمن عاجزاً عن تأمين الأمن والسلام، وهو ما يجعل مستقبل مجلس الأمن مجهولاً.

### ثالثاً: خضوع مجلس الأمن للدول دائمة العضوية:

لمعرفة كيفية خضوع مجلس الأمن للدول الكبرى لابد من التعرف على المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية من حيث أهميتها، والأغلبية المشتركة لصدور القرار في كل من هذين النوعين من المسائل. بالرجوع إلى نص المادة (27) من الميثاق نجد أنها في فقرتها الثانية والثالثة تتضمن ما يلي:

((2. تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه.

3. تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه تكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة))<sup>4</sup>.

يتبين من هذا النص أن المسائل الإجرائية تحتاج لصدور قرار بشأنها إلى موافقة تسعة من أعضاء مجلس الأمن بغض النظر فيما إذا كان هؤلاء التسعة من ذوي العضوية الدائمة أم لا. أمّا المسائل الموضوعية فهي تحتاج

<sup>1</sup> سيف الدين، أحمد: مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص81.

<sup>2</sup> محمد هياجنة، عدنان: دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد(29)، 1999، ص9.

<sup>3</sup> حبيب زهير المحميد، محمد: هيئة الأمم المتحدة والقبطية الأحادية، مرجع سبق ذكره، ص16.

<sup>4</sup> الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص28.

إلى موافقة أغلبية تسعة أصوات، ويشترط أن يكون من بين هذه الأصوات أعضاء الخمسة الدائمة مجتمعة، وإلا فإنه لا يصدر قرار بشأن هذه المسائل في حال استخدام عضو دائم لحقّ الفيتو؛ مما يترتب عليه إفشال صدور القرار الذي يهدد مصالحه.

والجدير بالذكر أنّ الميثاق لم يتضمن معياراً للتمييز بين المسائل الإجرائية والمسائل غير الإجرائية (الموضوعية)<sup>1</sup>، وإنّ المختص بتكييف المسائل المعروضة على المجلس (أي تحديد فيما إذا كانت مسألة موضوعية أم إجرائية) إذا ما ثار خلاف حولها هو المجلس نفسه ويعدّ تحديد ماهية المسألة أيضاً مسألة موضوعية أي تتمتع فيها الدّول الكبرى بحقّ الفيتو. بمعنى أنّه إذا أراد عضو عدم صدور قرار من مجلس الأمن بشأن مسألة معينة فإنه يستخدم الفيتو ليحول دون صدور قرار باعتبارها مسألة موضوعية، وبذلك في حال التعارض بين رغبات المجلس مع رغبة دولة كبرى فإن المجلس لن يتمكن من تنفيذ قراره. مما يدل على خضوعه وبشكل نهائي لإرادة الدّول دائمة العضوية.

وهذه صورة من صور عدم المساواة بين الدّول الأعضاء في مجلس الأمن، ويعتبر هذا الوضع للدّول الكبرى في تقدير أنّ المسألة موضوعية أم إجرائية وتمتعها بحقّ الفيتو في التصويت من أهمّ الامتيازات التي ضمنها لها الميثاق. وبذلك يكون بإمكان كل منها من أن تحول بإرادتها المنفردة دون صدور أيّ قرار يمكن أن يتخذه مجلس الأمن.

وفي هذا السياق لا بدّ من التمييز بين مفهوم تهديد السّلم الوارد في المادة (39) ومفهوميّ النزاع، أو الموقف\* الواردين في المادة (34) من ميثاق الأمم المتّحدة؛ واللّتان من شأن استمرارهما تعريض حفظ السّلم والأمن الدّولي للخطر. وتخلو نصوص الميثاق من معايير لتمييزهما، أو معرفة ماهيتهما<sup>2</sup>. وتقع هذه المهمة على عاتق مجلس الأمن، وكذلك لم توضع أيّة قيود على المجلس في التكييف انطلاقاً من نص المادة (34) من الميثاق: ((لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعاً لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السّلم والأمن الدّولي))<sup>3</sup>.

وتُعدّ التفرقة بين النزاع والموقف من الأمور بالغة الدقّة والأهمية سواءً من الناحية السياسية أو القانونية<sup>4</sup>. ومع ذلك لم يتضمن الميثاق أي معيار للتمييز بينهما، أو وضع تعريفات محددة لكل منهما. ويُعدّ قرار مجلس الأمن

<sup>1</sup> عبد الغفار نجم، عبد المعز: التنظيم الدولي (الأمم المتحدة وفروعها الرئيسية)، مرجع سبق ذكره، ص105.  
\* يمكن التمييز بين النزاع والموقف بأن ادعاء دولة ما لأمر على دولة أنكرته يجعلها طرف في النزاع، فالنزاع يحمل معنى الخصومة، في حين أن الموقف هو عبارة عن حالة عامة تنطوي على مشكلات سياسية تتصل بعموم المجتمع الدولي أكثر من اتصالها بأطراف معينة بالذات. (زيد حسين العفيف، حل المنازعات الدولية في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة، مرجع سبق ذكره، ص11).

<sup>2</sup> Patrick Johnsson., The Humdrum USE Of Ultimate Authority: The Increased Council In The Post-Cold War Era, Apeaper Prepared for the Annual ((ISA)) Convention, San Francisco, March 2008, p.7.

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص32.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص107.

لتكثيف المسألة المعروضة نزاعاً أو موقفاً مسألة موضوعية. ولكن الواقع أن المشكلة لا تتعلق بتكثيف الصراع على أنه نزاع أو موقف بقدر ما تتعلق باتخاذ مجلس الأمن القرار بناءً على الفصل السادس أو الفصل السابع من الميثاق.

وفي الواقع يتعامل مجلس الأمن مع هذا الموضوع وفقاً لمعاييرٍ سياسيةٍ مصلحيةٍ خاليةٍ من أيِّ معيارٍ موضوعي إذ أنه يكتفٍ ذات الصراع على أنه نزاعٌ تارةً وموقفٌ تارةً أخرى، وذلك يعود إلى أن أهمَّ صفةٍ من صفات هذا المجلس هو أنه يتعامل مع مختلف القضايا عن طريق معاييرٍ الازدواجية، والقرارات التي أصدرها المجلس خلال تاريخه خير دليلٍ على تلك الازدواجية والكيل بمكيالين نظراً للهيمنة، والسيطرة التي يقع تحتها هذا المجلس من قبل الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر نفسها الوصية على مجلس الأمن وقراراته التي تصيغها وتضعها على طاولة المجلس للمصادقة عليها. وتؤمن هذه الآلية التنظيمية لاتخاذ القرارات داخل مجلس الأمن إبقاء المجلس في القبضة الأمريكية بصورةٍ مستمرةٍ ابتداءً من تلك اللحظة التي يتم فيها اتخاذ قرار ما بإيعازٍ من أمريكا<sup>1</sup>.

#### رابعاً: قرار الاتحاد من أجل السلام:

إن الإفراط في استخدام الفيتو في فترة الحرب الباردة شلَّ مجلس الأمن بشكلٍ تامٍ عن ممارسة اختصاصاته، ولحل مشكلة الفيتو تبنت الجمعية العامة في (3 تشرين الثاني (نوفمبر)/1950/ القرار رقم (377) المسمّى بقرار الاتحاد من أجل السلام\* أو قرار اتشيسون على اسم محرره وزير الخارجية الأمريكي<sup>2</sup>.

يقضي هذا القرار بأنه في حالة فشل مجلس الأمن في القيام بمسئوليته في حفظ السلم والأمن الدوليين، بصدد مسألةٍ معينة، نظراً لاستخدام أحد أعضائه لحقه في الاعتراض، تختص الجمعية العامة بنظر هذه المسألة بغرض تقديم توصياتٍ للدول الأعضاء لاتخاذ ما تدعو إليه الحاجة من تدابير جماعية<sup>3</sup>، بما في ذلك التوصية باستخدام القوة المسلحة<sup>4</sup>. وبموجب هذا القرار أصبحت الجمعية العامة تتمتع قانونياً باختصاص احتياطي للقيام بصيانة السلم والأمن الدوليين عند فشل مجلس الأمن في القيام بتلك المهام بسبب الاختلاف بين أعضائه الدائمين، بذلك تكون الجمعية العامة اعترفت لنفسها بحق القيام مقام مجلس الأمن إذا أصيب بالشلل. ووفقاً لقرار الاتحاد لأجل

<sup>1</sup> الأطرش، محمد: **العرب وتحديات النظام العالمي**، مرجع سبق ذكره، ص261.

\* مضمون القرار: تنص الفقرة الأساسية من القرار على ما يلي (( يحق للجمعية العامة في جميع الحالات التي تؤدي إلى تهديد السلم أو فقدانه أو تقع فيها أعمال عدوانية يعجز فيها مجلس الأمن عن القيام بمسؤوليته الأساسية، أن تدرس القضية فوراً كما تقدم إلى الدول الأعضاء بالتوصيات المناسبة حول التدابير المشتركة التي يجب اتخاذها مع استعمال القوى المسلحة عند الاقتضاء في سبيل حفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما)) زيد حسين العفيف، حل المنازعات الدولية في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة، مرجع سبق ذكره، ص30-31.

<sup>2</sup> طلاس العجة، ناهد: **الأمم المتحدة بين الأزمة والتجديد**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، الطبعة الأولى، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سورية، 1996، ص17.

<sup>3</sup> سامي عبد الحميد، محمد: **التنظيم الدولي (الجماعة الدولية- الأمم المتحدة)**، مرجع سبق ذكره، ص135.

<sup>4</sup> ياسين الحموي، ماجد: **نظرة في أزمة الأمم المتحدة في ظل القانون الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص374.

السلام يجوز دعوة الجمعية إلى عقد دورة طارئة مستعجلة تتم خلال (24) ساعة وذلك إذا تلقى الأمين العام طلباً بهذا المعنى من مجلس الأمن، بموافقة تسعة من أعضائه أو من الجمعية العامة ذاتها بموافقة أغلبية أعضائها<sup>1</sup>.

وطبقت الجمعية العامة هذا القرار أول مرة في 1951/2/1 بعد أن منع استخدام الاتحاد السوفيتي حق النقض مجلس الأمن من إصدار قرارٍ يدين تدخل الصين الشعبية في كوريا<sup>2</sup> الذي لأجله فكرت الولايات المتحدة بإصدار هذا القرار. كما لجأت الجمعية العامة إلى استخدام هذا القرار في مسألة العدوان الثلاثي على السويس عام 1956، إذ عرضت مصر المشكلة على مجلس الأمن، ولكن المملكة المتحدة وفرنسا استخدمتا حق الاعتراض، وتعذر على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءً ما، وطلبت يوغسلافيا عقد اجتماعٍ طارئٍ للجمعية العامة، فوافق مجلس الأمن ولدى اجتماع الجمعية العامة أصدرت قراراً بوقف الأعمال الحربية على مصر، وبمنع الدول المشاركة في الأعمال من إرسال قواتٍ حربيةٍ وأسلحة، وقد نجحت الجمعية العامة في استخدام صلاحياتها، والوصول إلى نتائج مثمرة<sup>3</sup>.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن توصيات الجمعية العامة بناءً على قرار الاتحاد لأجل السلام لا تتمتع بالقوة التنفيذية الإلزامية، ولم يتم الالتزام بها في بعض الحالات. وذلك عندما أوصت ببعض الجزاءات غير العسكرية (كوريا الشمالية- إفريقيا الجنوبية- الكونغو الديمقراطية). وقد تمّ استبعاد اللجوء إلى هذا القرار منذ أوائل الستينات من القرن الماضي بسبب انتهاء مصلحة صانعيه منه. وهو ما يثبت أنّ القرار كان ظرفياً ونفعياً فرضته إرادة الدولة الأعظم (الولايات المتحدة الأمريكية)، واستخدمته كسلاح شرعي اسمي احتياطي لخدمة ((استراتيجية التطويق والاحتواء)) التي انتهجتها ضدّ الاتحاد السوفيتي حينذاك<sup>4</sup>. بدليل أنّها في أوائل الستينات من القرن الماضي بدأت تهدد بالانسحاب من المنظمة في حال تمّ اللجوء إلى الجمعية العامة لاتخاذ تدابير جماعية ضدها، أو ضدّ أيّ من حلفائها. بل إنها تذهب الآن إلى أنّ قرار الاتحاد من أجل السلام ذاته لم يعد دستورياً<sup>5</sup>!!

<sup>1</sup> سيف الدين، أحمد: مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص83.

<sup>2</sup> جميل حرب، علي: نظام الجزاءات الدولي (العقوبات الدولية ضدّ الدول والأفراد)، مرجع سبق ذكره، ص346.

<sup>3</sup> حسين العفيف، زيد: حل المنازعات الدولية في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة، مرجع سبق ذكره، ص31.

<sup>4</sup> جميل حرب، علي: نظام الجزاءات الدولي (العقوبات الدولية ضدّ الدول والأفراد)، مرجع سبق ذكره، ص345.

<sup>5</sup> عزيز شكري، محمد - دراجي، إبراهيم: الأمم المتحدة لماذا وإلى أين؟، مرجع سبق ذكره، ص268.

## المبحث الثاني

### الفصل السابع وتحقيق الأمن والسلم الدوليين

ألقى ميثاق الأمم المتحدة على عاتق مجلس الأمن مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين، بالمقابل لا يحق للجمعية العامة أن تصدر توصية في أي قرار يتعلق بالسلم والأمن دون قرار، أو توصية من المجلس نفسه<sup>1</sup>. وبناءً على ذلك يُعدّ مجلس الأمن الجهاز الوحيد من بين أجهزة الأمم المتحدة الذي ينفرد بحقّ التّدخل لتسوية المنازعات التي تنشأ بين الدّول الأعضاء، سواءً حين تطلب منه ذلك الدّول المعنية، أو الجمعية العامة، أو السكرتير العام للأمم المتحدة<sup>2</sup>، أو من تلقاء نفسه، إذا وجد أنّ استمرار النزاع من شأنه أن يشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين. واعترف الميثاق لمجلس الأمن بحقّ إصدار القرارات الملزمة وبسلطة التّدخل في المنازعات الدّولية بغضّ النظر عن موافقة، أو معارضة الدّول المتنازعة.

وقد نظّم الفصل السادس والسابع من الميثاق الصّلاحيات الممنوحة لمجلس الأمن لحلّ المنازعات في سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين. فجاء الفصل السادس لحلّ المنازعات حلاً سلمياً، أما الفصل السابع فتضمن إجراءات القمع، وهو ما نحن بصدد دراسته.

يُستخدم الفصل السابع في حالة وجود تهديد للسلم، أو إخلال به، أو وقوع العدوان بناءً على المادة (39) التي أعطت مجلس الأمن صلاحية فحص أي نزاع، أو موقف قد يؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين. وهنا يتمنّع مجلس الأمن بسلطة تقديرية واسعة لتقرير فيما إذا كان ما وقع يشكل تهديداً للسلم، أو إخلالاً به أو عملاً من أعمال العدوان، ويتدخل في هذه الحالة بصفته سلطة ردع مهمتها حفظ السلم، أو إعادته إلى نصابه وفق المادتين (41-42). وتتمتع قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من الميثاق بالقيمة القانونية، وتعدّ جزءاً من التزامات الدّول الأعضاء الناشئة عنها.

وانطلاقاً مما سبق يكون لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع سلطةً تقديريةً وفعليّةً كبيرةً، فهو الذي يقرر ما إذا كان قد وقع ما يهدد السلم، أو إخلالاً به أو عملاً من أعمال العدوان. وفي هذا الإطار يتبادر السؤال هل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يخدم السلام الدولي، أم سلام ومصالح الدّول الكبرى دون غيرها؟

للإجابة عن هذا السؤال لا بدّ من دراسة الفصل السابع وخاصةً موادّه التي يستخدمها في سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين، طبعاً بعد التّعرف على مفهوم الأمن والسلم الدوليين كما جاء في الميثاق، بغية التّوصل إلى إجابة لهذا السؤال.

<sup>1</sup> حبيب زهير المحميد، محمد: هيئة الأمم المتحدة والقبطية الأحادية، مرجع سبق ذكره، ص8.  
<sup>2</sup> الرشيد، أحمد، وآخرون: الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996، ص113.

## أولاً: مفهوم الأمن والسلم الدوليين:

انطلاقاً من نص المادة (24) من الميثاق فإنّ مجلس الأمن هو المسؤول عن حفظ السّلام والأمن الدوليين<sup>1</sup>. وعلى الرّغم من أنّ ميثاق الأمم المتّحدة يشير دائماً إلى الأمن والسلم الدوليين إلاّ أنّه لم يضع في أيّ مادةٍ من مواده تعريفاً محدداً للأعمال التي تهدد السّلم، أو تخلُّ به، أو تعتبر من أعمال العدوان لكي يهتدي بها مجلس الأمن في معالجته للأحداث التي تُفرض عليه، إذ أنّه في مؤتمر الأمم المتّحدة المعقود في عام 1945/م بهدف وضع تعريفٍ محدّدٍ لما يمكن اعتباره عدواناً، ارتأت اللجنة المعنية بهذه المسألة أنّ وضع تعريفٍ مبدئيٍّ للمصطلح يتجاوز نطاق الميثاق، وأنّ الأساليب الحديثة لشنّ الحرب جعلت من الصعب جداً وضع أيّ تعريفٍ لكل حالات العدوان<sup>2</sup>. فضلاً عن أنّ الدّول الكبرى داخل مجلس الأمن فسّرت تلك المصطلحات (تهديد السّلم، أو الإخلال به، أو عمل من أعمال العدوان) تفسيراً واسعاً وبذلك أصبحت تلك المصطلحات ذات طابعٍ سياسيٍّ<sup>3</sup>، انطلاقاً من أنّ الاعتبارات السياسيّة تلعب دوراً لا بأس به عند تفسير النصّ القانوني الدّولي، أو أداة يستعان بها لتنفيذ سياسةٍ معينةٍ، وخاصّةً عندما تطغى الاعتبارات السياسيّة على ما سواها من الاعتبارات التي يعين الالتزام بها عند تفسير النصّ<sup>4</sup>. وهو ما أدّى إلى أن تكون كل المناقشات التي دارت في مجلس الأمن بين الدّول الأعضاء لإعطاء معانٍ محددةٍ لهذه المصطلحات خلصت إلى إعطاء تفسيراتٍ واسعةٍ وفضفاضةٍ لها، كما أنّ التّوسع الكبير في معدل صدور القرارات عن مجلس الأمن وخصوصاً تلك التي تشير إلى الفصل السّابع، أدّى إلى توسع كبير جداً في تفسير مصادر تهديد السّلم والأمن الدوليين<sup>5</sup>، وأصبحت قرارات المجلس المتخذة وفقاً لسلطاته التقديرية لا تستند إلى تقويم قانونيٍّ من جانبه وهي تقوم بالأساس على فكرة التقويم السياسي للحالة<sup>6</sup>، ومن هنا أصبح المجلس يعمل وفق نظرية السّلطات الضّمّنية.

وبذلك تعتقد الباحثة: أنّ هذا الغموض مقصود، وذلك لهدف جعل مجلس الأمن الجّهة الوحيدة التي تتمتع بسلطةٍ تقديريةٍ كاملةٍ في تحديد طبيعة الأشياء والتّصرفات المتخذة حيالها، حيث أنّ تحديد عمل ما يهدد الأمن والسلم الدوليين يتمّ بموجب قرارٍ يصدر من مجلس الأمن يحتاج لصدوره موافقة أغلبية تسعة أصواتٍ من بينها أصوات الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، على اعتبار أنّه مسألة موضوعية وفقاً للفقرة الثالثة من المادة

<sup>1</sup> H. G. Nichalaz., ((The United Nations as apolitical Institution)), Oxford University press, Oxford, New York, Fifth Edition, 1975, p.225.

<sup>2</sup> قرار الجمعية العامة 3314 (د - 29)، ص 1.

United Nations Audiovisual Library of International Law, United Nations, 2008. //http://www.un.org/law/avl//

<sup>3</sup> محمد آل عيون، عبد الله، نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث، مرجع سبق ذكره، ص103.

<sup>4</sup> عبد خلف العنكود، كامل: مدى اتساق قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية (حالة العراق)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد(9)، السنة/3، جامعة تكريت، العراق، 2011، ص72.

<sup>5</sup> نافعة، حسن: إصلاح الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص84.

<sup>6</sup> خليل موسى، محمد: سلطات مجلس الأمن في ضوء نظرية القواعد الدولية الأمرة، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، العدد السابع والثلاثون، يناير 2009، ص21.

(27) من الميثاق. أي تتمتع الدول الكبرى في تحديد هذه الأعمال بحق الفيتو مما يدلّ على أنّه يمكن اعتبار عمل ما يهدد الأمن والسّلم الدّوليين نظراً لأنّه يهدد مصالح الدّول الكبرى.

ومع التّطورات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وما نجم عنها من حسم الصّراع لصالح الولايات المتّحدة، تركزت الهيمنة الأمريكيّة على القرار الدّولي، وهو ما أثر كذلك على مفهوم الأمن والسّلم الدّوليين طبقاً لوجهة النّظر الأمريكيّة. وذلك نتيجة لتفرد الولايات المتّحدة بصياغة القرار الدّولي الخاصّ بالأمن والسّلم الدّوليين ما أدى إلى ربط الأمن والسّلم الدّوليين بتهديد المصالح الوطنيّة الأمريكيّة.

في هذا السّياق لابدّ من القول: إنّ عدم تحديد مفهوم الأمن والسّلم الدّوليين دفع دول العالم الثّالث والدّول الصغيرة إلى التّخوف من إمكانية استغلال هذه النّقطة للتدخل في شؤونها الداخليّة تحت عناوين، ومسميات عدة لا تعريف واضح ومحدد ومتفق عليه دولياً لها كالإرهاب، الأمن والسّلام الدّوليين، القانون الدّولي والشرعيّة الدوليّة\*. وكل ما سبق يقود الباحثة إلى التأكيد على أن مدونات الميثاق لسلطان مجلس الأمن تشكل السند الميثاقى الشرعي لتصرفاته، إلا أنّ تلك المدونات جاءت بالصّيغة العموميّة والتّقديرية وفقاً لقناعات أعضاء المجلس، وتحديدًا لأعضائه الدائميين. وهذه الصّيغة ساهمت في تجاوز مجلس الأمن لمهامه الميثاقية، إيجاباً أو سلباً<sup>1</sup>. أي أنّه يتبع مشيئة الدّول دائمة العضويّة ومصالحها الاستراتيجية فقط في تحديد ما يهدد الأمن والسّلم الدّوليين وليس تحقيقاً للعدالة الدوليّة.

وبعد أن يتخذ مجلس الأمن قراراً بأنّ عمل ما يهدد السّلم أو يخل به أو أنه عمل من أعمال العدوان يقدم توصياته التي لا تكون لها صفة الإلزام، أو يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير من أجل ردع المعتدي ومنعه من العدوان، أو وقف العدوان بعد نشوبه<sup>2</sup> وذلك استناداً إلى المادة (39) من الفصل السّابع من الميثاق والتي جاء فيها: ((يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسّلم أو إخلال به، أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين (41) و (42) لحفظ السّلم والأمن الدّولي أو إعادته إلى نصابه))<sup>3</sup>.

وقد جرت العادة على أن يقرر مجلس الأمن أنّ واقعة ما ينطبق عليها نص المادة (39) دون أن تتوفر الصّفة الفعلية لوجود تهديد للأمن والسّلم الدّوليين التي نص الميثاق على ضرورة ووجوب حدوثها طبقاً للقيد الوارد في المادة سابقة الذكر، وذلك اعتماداً على عناصر تقدير شخصية.

\* وفي هذا الصدد يقول الأستاذ محمد تاج الحسيني في ندوة عقدها أكاديمية المملكة المغربية في أكتوبر (1991) (( لقد أصبح مجلس الأمن يتوسع (نتيجة السلطة التقديرية التي يتمتع بها) في حالات تهديد السّلم والعدوان. كما أن هذه الصلاحيّة الواسعة أصبحت تتعرض لمظهر جديد من الهيمنة يتمثل في تسخير المنظمة العالميّة في خدمة المصالح الحيويّة للقوى العظمى. وبصفة عامّة فإن استفحال ظاهرة التدخل قد تمخض ليس فقط عن التراجع في مصداقية الأمم المتّحدة بل إن التفاعل في المصالح الدوليّة أخرج الكثير من القضايا التي كانت تعد من صميم الاختصاص الداخلي إلى المجال الدّولي. كما إن المعيار القانوني لم يعد هو الأساس بل أصبح المعيار بالدرجة الأولى سياسياً. وهي وضعيّة لم تعد الكثير من الدول معها قادرة على الاحتماء حتى بالقانون الدّولي لمنع تدخل الآخرين في شؤونها)). (هويدي، فهمي: الوجه الآخر للنظام العالمي الجديد، مجلة المجلة، القاهرة، مصر، عدد 622، (14-8) يناير، 1992).

<sup>1</sup> جميل حرب، علي: نظام الجزاءات الدّولي (العقوبات الدوليّة ضدّ الدول والأفراد)، مرجع سبق ذكره، ص 287.

<sup>2</sup> محمد آل عيون، عبد الله: نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدّولي الحديث، مرجع سبق ذكره، ص 112.

<sup>3</sup> الأمم المتّحدة، ميثاق الأمم المتّحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدوليّة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

## ثانياً: التدابير المؤقتة:

بعد أن يقرر مجلس الأمن أن ما وقع يشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، يستطيع المجلس تجنباً لتفاقم الموقف وتأزم المشكلة أن يتخذ بعض التدابير المؤقتة التي لا تحلّ بحقوق المتنازعين أو بمراكزهم وذلك استناداً إلى المادة (40) من الفصل السابع من الميثاق التي جاء فيها:

((منعاً لتفاقم الموقف لمجلس الأمن، قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة (39) أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير مؤقتة، ولا تحلّ هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمراكزهم، وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه))<sup>1</sup>.

يلاحظ من نصّ هذه المادة أنّها لم تحدد نوع التدابير المؤقتة، وبذلك يكون لمجلس الأمن سلطة تقديرية مطلقة في اختيارها، إلا أنه يشترط فيها أن لا تؤثر على حقوق أي طرف من الأطراف المتنازعة أو بمطالبهم أو مراكزهم القانونية، والهدف من هذه التدابير ليس حسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة، وإنما منع تدهور الموقف وخلق الظروف المناسبة لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه، ومن الأمثلة على هذه التدابير: الأمر بالامتناع عن استيراد الأسلحة أو الأمر بالابتعاد عن الحدود إلى مسافات معينة، أو الأمر بسحب القوات المتحاربة من منطقة معينة ومنها أيضاً الأمر بوقف إطلاق النار مع سحب القوات المتحاربة من منطقة معينة، أو دعوة الأطراف المتنازعة إلى إتباع الطرق السلمية لتسوية النزاع....<sup>2</sup>، كما تنوعت التدابير المؤقتة بين إرسال مراقبين، أو إنشاء لجان مراقبة، أو بعثات سلام، أو قوات لحفظ السلام بأنماطها المتعددة<sup>3</sup> والواقع أنّ هذه التدابير لا يمكن حصرها لأنّ مجلس الأمن يقدر في كل حالة ما يراه ملائماً للنزاع المطروح. ومن تسمية هذه التدابير يمكن الاستنتاج بأنّها مؤقتة ريثما يتمّ حلّ النزاع بالطرق السلمية، وتعتبر هذه التدابير توفيقية بين أطراف النزاع وتصنف التدابير المؤقتة في خانة المسائل الموضوعية التي تتطلب لإقرارها موافقة تسعة أعضاء من مجلس الأمن من بينها الأعضاء الدائمين<sup>4</sup>.

وبالرغم من ورود هذه التدابير بعد المادة (39) من الميثاق أي بعد أن يقرر مجلس الأمن أنّ هناك تهديداً للأمن والسلم أو إخلالاً به، أو أنّ هناك عملاً من أعمال العدوان، إلا أنّ مجلس الأمن لا يلتزم بذلك. كما أنّ القرار الذي يصدره مجلس الأمن بدعوة المتنازعين إلى اتخاذ تدبير مؤقت ليس قراراً ملزماً بطبيعته وإن كان له قوة أدبية كبيرة<sup>5</sup>، وذلك نظراً لأن نص المادة (40) استعمل لفظي التوصية والدعوة، ولفظ التوصية غير ملزم وكذلك الدعوة قد تُلبى وقد تُرفض، ومن النادر أن تستجيب الدول إلى الدعوة التي توجه إليها من مجلس الأمن لتنفيذ التدابير المؤقتة التي تدعو إليها بمحض إرادتها.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص18.

<sup>2</sup> محمد آل عيون، عيد الله: نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث، مرجع سبق ذكره، ص113.

<sup>3</sup> جميل حرب، علي: نظام الجزاءات الدولي (العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد)، مرجع سبق ذكره، ص300.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص229.

<sup>5</sup> العالم الراجحي، محمد: حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن الدولي، مرجع سبق ذكره، ص185.



بعد هذه التدابير المؤقتة في شكلها السياسية في مضمونها يمكن لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير القمع، وذلك انطلاقاً من أن الوسائل السلمية في حل المنازعات الدولية لا تكون في أغلب الأحيان ذات جدوى وفعالية عالية في حل الأزمات الدولية، ولا توقف حالة النزاع في كل الظروف والأحوال فقد تفشل في أحيان كثيرة في الوصول إلى تسوية سلمية للأزمات الدولية، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى وسائل غير سلمية<sup>1</sup>. حيث طوّرت الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن وسائل مختلفة لمواجهة المواقف العديدة للصراعات الدولية، ومن بين هذه الوسائل تطويرها لنظام معقد من قوات حفظ السلام، ونظام ردع في ظلّ الفصل السابع من الميثاق بما يحتويه من استخدام التدابير غير العسكرية بناءً على المادة (41) منه، أو استخدام التدابير العسكرية في مواجهة المشاكل التي يقرر أنها تهدد السلم والأمن الدوليين، وذلك وفقاً للمادة (42) من الفصل السابع من الميثاق.

وهذه التدابير هي تدابير الإكراه يتخذها مجلس الأمن بعد استنفاد الإجراءات والوسائل المختلفة، المنصوص عليها في الفصل السابع<sup>2</sup>، طبعاً هذا هو المفروض إلا أن الواقع يخالف ذلك.

### ثالثاً: التدابير غير العسكرية:

عقد المجتمع الدولي آمالاً عريضة على هذه التدابير، كونها تتعدى مجرد كلمات الشجب أو الإدانة أو الاحتجاج الدبلوماسي في مواجهة الدول التي تخرق منظومة السلم والأمن الدوليين. في حين تبتعد في تنفيذها عن المخاطر التي ينطوي عليها اللجوء إلى وسائل ذات طابع عسكري<sup>3</sup>. مع الإشارة إلى أن عدم شمولها لاستخدام القوة المسلحة لا يؤثر في كونها تعدّ من تدابير القمع، ولا يغير من صفتها الجزائية وذلك أنها تفرض وتتفرض رغماً عن إرادة الدولة التي يقرر مجلس الأمن أنها تهدد السلام أو تخلّ بالأمن أو تقوم بعمل من أعمال العدوان<sup>4</sup>. فضلاً عن أن فرض الجزاءات الغير عسكرية إنما يعني إتاحة الفرصة الكافية لدراسة، ويحث أسلوب ونظام وهدف فرض الجزاء العسكري<sup>5</sup>.

فهي تدابير جماعية قسرية تنفذها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بناءً على قرار يصدره مجلس الأمن منفرداً بموجب الفصل السابع<sup>6</sup>، في إطار ممارسته لمهامه في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتستهدف

<sup>1</sup> ناجي دحام، دحام: أثر الهيمنة الأمريكية العالمية في منظمة الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص21.

<sup>2</sup> سيف الدين، أحمد: مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص43.

<sup>3</sup> محي الدين يوسف، خولة: العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة في مجلس الأمن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص2.

<sup>4</sup> Hans Kelsen., The Law of the United Nations, London, Stevens & sons 1951, p.724.

<sup>5</sup> صادق أبو هيف، علي: القانون الدولي العام، الطبعة 12، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1975، ص650.

<sup>6</sup> جميل حرب، علي: نظام الجزاءات الدولي (العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد)، مرجع سبق ذكره، ص306.

المقومات الاقتصادية والمالية في الدولة التي ترتكب عملاً يعد خرقاً للسلم والأمن الدوليين أو تهديداً لهما أو عملاً من أعمال العدوان. وآثارها تنتج بشكلٍ تدريجيٍّ وغير مباشرٍ وأقلّ وضوحاً من استخدام الوسائل العسكرية<sup>1</sup>.

وأوضحت المادة (41) من الميثاق هذه التدابير وجاء فيها:

((المجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته؛ وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفقاً جزئياً أو كلياً، وقطع العلاقات الدبلوماسية))<sup>2</sup>.

يتضح من نص هذه المادة أنّ التدابير غير العسكرية تتضمن نوعين من الجزاءات: سياسية واقتصادية ومن المنطق أن يقوم مجلس الأمن بفرض الجزاءات السياسية أولاً كقطع العلاقات الدبلوماسية، ثم ينتقل إلى الجزاءات الاقتصادية التي يجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات، وذلك بشكلٍ كاملٍ ونهائيٍّ أو بشكلٍ جزئيٍّ.

إلا أنّ المادة (41) لم تحدد الترتيب الذي يجب أن تُفرض به هذه الجزاءات وتترك ذلك لمجلس الأمن وحسب الوضع الدولي وخطورة الحالة<sup>3</sup>. ويعدّ قرار مجلس الأمن بفرض الجزاءات غير العسكرية من المسائل الموضوعية أي التي تتمتع فيها الدول الكبرى بحقّ الفيتو. وهو ملزمٌ لجميع الدول ولا تستطيع أيُّ دولةٍ عدم تنفيذه بحجة معاهدات سابقة ملتزمة بها. انطلاقاً من أنّه إذا تعارضت الالتزامات التي ترتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أيّ التزامٍ دوليٍّ آخر يرتبطون به، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق<sup>4</sup>، وهذا ما جاء بيانه في المادة (103) من ميثاق الأمم المتحدة:

((إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أيّ التزامٍ دوليٍّ آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق)).

ولكن هناك حالة استثنائية تتمثل في أنّه إذا كانت إحدى، أو بعض الدول تعاني من المشاكل الاقتصادية ما يمنعها من تنفيذ ما قرره مجلس الأمن وعليها عندئذٍ أن تلتفت نظره إلى ذلك<sup>5</sup>، دون تمييز في هذا الخصوص بين

<sup>1</sup> Iraq Sanctions: Humanitarian And Implications And Options For The Future, A Research Prepared By A Group Of Ngos, p.10, Available At Global Policy Forum Website  
<<<http://www.globalpolicy.org/component/content/article/170/41947.html>>>

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص36-37.

<sup>3</sup> عزيز شكري، محمد - دراجي، إبراهيم: الأمم المتحدة لماذا؟ وإلى أين؟ مرجع سبق ذكره، ص205.

<sup>4</sup> محمد آل عيون، عبد الله: نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث، مرجع سبق ذكره، ص119.

<sup>5</sup> أحمد شلبي، إبراهيم: التنظيم الدولي (النظرية العامة والأمم المتحدة)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 1986، ص

الدول أعضاء الأمم المتحدة، أو غير الأعضاء فيها، وذلك إعمالاً لما تقضي به المادة (50) من الميثاق التي قررت أنه:

((إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى . سواءً أكانت من أعضاء الأمم المتحدة أم لم تكن . تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير، الحق في أن تتذكر مع مجلس الأمن بصدده حل هذه المشاكل)).

وما هذا النص إلا استكمالاً للمادة (49) التي تؤكد على ضرورة تكامل الدول في تحمل عبء ما ينفذه مجلس الأمن من تدابير<sup>1</sup>:

((يتضاهر أعضاء الأمم المتحدة على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الأمن))

وإن أكثر الدول تأثراً هي تلك التي تربطها بالدولة المستهدفة علاقات اقتصادية ثنائية كبيرة. ولم تشهد مسيرة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة مطالبات مبنية على المادة (50) إلا في حالات محددة تمثلت في كل من العقوبات على روديسيا والعراق ويوغسلافيا الاتحادية\*<sup>2</sup>. وعلى الرغم من تعدد حالات تطبيق المادة (50) لكن لم يكن ثمة منهجية موحدة معترف بها دولياً من أجل تقييم المشاكل الخاصة التي تواجه الدول غير المستهدفة والمتضررة من تنفيذ العقوبات<sup>3</sup>.

#### رابعاً: التدابير العسكرية:

حظر الميثاق استعمال القوة بين الدول، واعتبر هذا المبدأ من المبادئ الملزمة في العلاقات الدولية، إلا أن هذا الحظر ليس مطلقاً بل يوجد استثناءات عليه في الميثاق، منها تنفيذ قرار صادر عن الأمم المتحدة<sup>4</sup>.

والتدابير العسكرية هي التدابير التي يجوز لمجلس الأمن اتخاذها إذا رأى أن التدابير غير العسكرية غير مجدية، أو لا يمكن أن تكون مجدية في حفظ الأمن والسلم الدوليين أو لإعادتهما إلى نصابهما. وأجاز الميثاق لمجلس الأمن أن يتخذ هذه التدابير العسكرية بموجب الفصل السابع المادة (42) منه:

<sup>1</sup> Margaret Doxy., ((United Nations Sanctions: Lessons and Experience)), Diplomacy & State craft, Vol.11,NO.1, Published by Frank cass, London, March 2000, p.6.

\* في عقوبات روديسيا الأكثر تضرراً كانت زامبيا، العراق الأكثر تضرراً الأردن ومصر وتركيا وسورية التي لجأت إلى المادة (50) الوثيقة. S/1996/700-26August1996,p.30، أما في عقوبات يوغسلافيا السابقة فقد تضررت كل من ألمانيا، بلغاريا، هنغاريا، رومانيا، سلوفاكيا، أوكرانيا، مقدونيا، أوغندا وكلها تقدمت بطلبات.

<sup>2</sup> Margaret P. Doxey., United Nations Economic Sanctions: Minimizing Adverse Effects on Nontaget States Published in ((Smart Sanctions: Targeting Economic State Craft)), OP. Cit., p.186.

<sup>3</sup> محي الدين يوسف، خولة: العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة في مجلس الأمن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص347.

<sup>4</sup> سيف الدين، أحمد: مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص42-43.

((إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة(41) لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة))<sup>1</sup>.

يتضح للباحثة من نص هذه المادة أنّ مجلس الأمن يستطيع أن يستخدم القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية ضدّ أيّ عملٍ من الأعمال من شأنه أن يهدد الأمن والسلم الدوليين، أو لإعادتهما إلى نصابهما، ومفهوم هذا النص أنّ مجلس الأمن لا يتقيد في استعمال ما سبق إن نصت عليه المادتين(40) و(41)<sup>2</sup>. ومن الأمثلة على ذلك عندما قام مجلس الأمن باتخاذ قرار تطبيق العقوبات العسكرية على كوريا الشماليّة في عدوانها على كوريا الجنوبيّة قبل أن يلجأ إلى التدابير غير العسكريّة، بعد أن اتخذ قراراً بوقف إطلاق النار<sup>3</sup>. فميثاق الأمم المتّحدة لم ينص على ما من شأنه إلزام المجلس بمثل هذه الترتيبية<sup>4</sup>، وسلطة مجلس الأمن في هذا المجال تكاد تكون مطلقة، لأن مجلس الأمن يملك صلاحيات استخدام القوة على أي نحو يراه ولأيّ سبب يراه، وفي أيّ وقت يراه طالما أنّ قراراته صادرة بالأغلبية المنصوص عليها في الميثاق. كما أنّ قرارات مجلس الأمن بفرض التدابير العسكرية ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة وغير الأعضاء فيها.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ مجلس الأمن لا يمتلك قواتٍ مسلحةٍ خاضعة له، وهو أشبه بسلطة لاتخاذ قراراتٍ تمارس فيها حكومات الدول الأعضاء، وبخاصة الدول الأكثر قوّة ونفوذاً من أجل الحصول على غطاءٍ رسميٍّ باسم الأمم المتّحدة للقيام بأعمال تقرر تنفيذها<sup>5</sup>. وأبرز مثال على ذلك عندما ساهمت الولايات المتّحدة بنسبة كبيرة لتنفيذ قرارٍ بفرض التدابير العسكريّة على كوريا الشماليّة أثر حربها على كوريا الجنوبيّة عام1950، حيث ساهمت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالنصيب الأكبر من القوات التي تمّ تشكيلها، إذ بلغت مساهمتها بحوالي (75%) من حجم القوات الدوليّة التي حاربت تحت علم الأمم المتّحدة فيما ساهمت ست عشرة دولةً أخرى بالنسبة الباقية<sup>6</sup>. وذلك نظراً لمصلحة الولايات المتّحدة في هذه الحرب. وعلى الجانب الآخر نجد أنّه على الرّغم من أنّ النّظام الدولي قد شهد حالاتٍ عديدةٍ مهددةٍ للأمن والسلم الدولي، مما كان يستوجب تدخل المجلس وإصدار قراره باللجوء إلى القوة المسلحة

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص37-38.

<sup>2</sup> أحمد شلبي، إبراهيم: التنظيم الدولي (النظرية العامة والأمم المتحدة)، مرجع سبق ذكره، ص345.

<sup>3</sup> محمد آل عيون، عبد الله: نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث، مرجع سبق ذكره، ص120.

<sup>4</sup> محي الدين يوسف، خولة: العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة في مجلس الأمن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص251.

<sup>5</sup> برتران، موريس: الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد، ترجمة لطيف فرج، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1994، ص68.

<sup>6</sup> Higgins, Rusalyn., : U. N. Peace keeping 1946-1967 vol.2( Asia), Oxford University press, 1971, p.202.

حال دون ذلك عدم وجود قواتٍ موجودةٍ وسابقةٍ التجهيز<sup>1</sup> لموضوعةٍ تحت تصرف مجلس الأمن. بالإضافة إلى غياب أي مصلحة للولايات المتحدة فيها.

أما عن آلية تنفيذ هذه التدابير العسكرية فنص الميثاق على طريقة تكوين القوات المسلحة وقيادتها وتوجيه هذه القيادة، فأوضحت المادة (43) أنه يجب أن تتعهد جميع الدول الأعضاء أن تضع تحت تصرف مجلس الأمن ما يحتاج إليه من القوات والمساعدات والتسهيلات، وذلك خدمةً للإجراءات العسكرية التي يلجأ إليها مجلس الأمن بناءً على المادة (42) من الميثاق، مما يعني وضع جيشٍ تحت تصرف مجلس الأمن ولكن لم تتضمن هذه المادة التفصيلات الفنية المتعلقة بكيفية تشكيل هذه القوات أو أعدادها أو نوعية تسليحها وترك ذلك لاتفاقيات تبرم لاحقاً<sup>2</sup>، بين الأمم المتحدة وأعضائها، إلا أن هذه الاتفاقيات لم ترى النور إطلاقاً بسبب الخلافات الناشئة بين الدول الأعضاء حول المساهمة العسكرية كذلك تقديم القواعد. ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أنّ المقصود ليس جيشاً دولياً وإنما قواتٍ وطنيةٍ تُوضع تحت تصرف مجلس الأمن عندما يقرر اللجوء إلى القوة بناءً على المادة (42) من الميثاق. كما لا بدّ من التوضيح أنه على الرغم من مساهمة الدول بوحدةٍ من قواتها المسلحة إلا أنه من المفروض أن تعمل هذه القوات تحت إمرة مجلس الأمن، وهو الذي يقرر في كل حالةٍ على حدا ما إذا كانت القرارات التي أصدرها يتولى تنفيذها جميع أعضاء الأمم المتحدة أو بعض الأعضاء<sup>3</sup>. ومن غير المقبول قيام مجلس الأمن بتقويض دولةٍ أو دولٍ بعينها في استعمال القوة بحجة المحافظة على الأمن والسلم الدولي، أو لقمع العدوان لما في ذلك من مخالفةٍ لصريح المادة (42)<sup>4</sup>. كما يجوز لمجلس الأمن أن يستخدم التنظيمات والوكالات الإقليمية في الأعمال العسكرية، ويكون عملها تحت إشرافه وقيادته ومراقبته.

ويضع مجلس الأمن الخطط اللازمة لاستخدام القوات العسكرية وفقاً لنص المادة (46) وذلك بمساعدة لجنة أركان حرب تخضع للمجلس وتتكون وفقاً لنص المادة (47) من رؤساء أركان حرب الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم، وهذه اللجنة تكون مسؤولةً عن إعطاء المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن في كل المسائل المتعلقة بحاجة مجلس الأمن لأدواتٍ حربيةٍ تستخدم لحفظ الأمن والسلم الدوليين وكذلك لاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها.

وفي عام (1946) تم تشكيل لجنة أركان حرب قام مجلس الأمن بتكليفها بدراسة الأبعاد العسكرية للمادة (43) وتم وضع التقارير ولكن مجريات الحرب الباردة أثرت على عمل اللجنة بسبب الخلاف بين القطبين، فأشارت اللجنة في تقريرها إلى مجلس الأمن عام (1948) إلى عجزها ليس فقط عن استكمال الترتيبات في المادة (43)،

<sup>1</sup> عزيز شكري، محمد - دراجي، إبراهيم: الأمم المتحدة لماذا وإلى أين؟، مرجع سبق ذكره، ص 484.

<sup>2</sup> نافعة، حسن: إصلاح الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص 66.

<sup>3</sup> محمد آل عيون، عبد الله: نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث، مرجع سبق ذكره، ص 124.

<sup>4</sup> السعيد الدقاق، محمد: التنظيم الدولي، الطبعة الرابعة، الدار الجامعية، 1992، ص 332.

وكذلك عجزها عن التوصل إلى اتفاقٍ بين أعضائها حول الأعمال والمهام الملقاة على عاتقها<sup>1</sup>، وهو ما أدى إلى تجميد نشاطها بالكامل.

بعد دراسة التدابير العسكرية وكيفية تنظيم الميثاق لها تبين للباحثة أنّ كل الالتزامات التي فرضها الميثاق لتطبيق نص المادة (42) لم ترى النور بسبب الخلافات الناشئة بين الدول الأعضاء، ولم يطبق منها شيء ومع ذلك لازال مجلس الأمن يطبق هذه المادة المتضمنة استخدام التدابير العسكرية، فمن أين تأتي شرعية تطبيق هذه المادة طالما أنّ أدواتها لم تنفذ بعد؟

وهنا يتبادر للذهن سؤال: إذا كان النزاع الدولي المهدد للسلم والأمن الدوليين قامت به دول دائمة أو مدعومة من قبل الدول الدائمة ماذا يفعل مجلس الأمن في هذه الحالة؟

بناءً على ما سبق دراسته تعتقد الباحثة: أنّه سوف تتمتع هذه الدول بحصانة ولا يصدر أيّ قرار ضدها، ومن رابع المستحيلات أن يتخذ مجلس الأمن قرار ضدها، وفي حال تم اتخاذه فإنّه قد يكون عاجزاً عن تنفيذ هذه القرارات لأنّ الواقع الدولي أثبت أنّ الانشغال باحترام قواعد القانون الدولي سرعان ما يتوارى إلى الخلف عندما توضع هذه القواعد والقرارات مقابل مصلحة الدولة. فالدول باعتبارها المحتكر لسلطة التأويل الذاتي لهذه القواعد لا تعتمد إلى احترامها وبالتالي الاعتراف بالزاميتها إلا تبعاً لما تقتضيه مصالحها، مما يجعل النّطابق المفترض تحقيقه بين قواعد الشرعية الدولية وممارسات وسياسات الدول التي تستهدفها مسألة غير حتمية وغارقة في النسبية.

بالتالي فإنّ عدم وجود معايير محددة وواضحة يُحتكم إليها بالقرارات المتعلقة بالفصل السابع، أدى إلى جعل مجلس الأمن أسير ما تقرره الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك يعود إلى أنّ الأساس بالإجراءات العقابية سواءً اقتصادية أو عسكرية أن تقتصر بوجود الواقعة وتنتهي عند استنفاد الغرض من القرار الصّادر بشأنها، أما ممارستها بشكلٍ مستمرٍ بعد تحقق النتيجة يعتبر تعدياً مادياً على سيادة الدولة وحقوقها المرسخة في الميثاق، ويضع الدولة في علاقةٍ تبعيةٍ مستمرةٍ وعلاقةٍ إخضاعٍ على وجه الدوام<sup>2</sup>. فالأصل أن يحترم المجلس السّطات والصّلاحيات الموكلة إليه.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ تمتع مجلس الأمن بهذه السّطات التقديرية الواسعة دون أن يخضع لأيّ رقابةٍ تشريعيةٍ وقانونيةٍ، وفي ظلّ هذا الغموض المقصود للمصطلحات الهامة من قبل الميثاق، يجعل تطبيق نظام الأمن الجماعي في ظلّ موازين القوى الحالية ينطوي على مخاطر حقيقية. كما أن عجز مجلس الأمن الدولي عن تفعيل مقتضيات نظام الأمن الجماعي، وكذلك عدم احترام دولةٍ ما للقرارات الصادرة عن الهيئات الأممية المختصة من

<sup>1</sup> نافعة، حسن: إصلاح الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص 70.

<sup>2</sup> مظاهر توسع مجلس الأمن في الاختصاص الوظيفي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، العدد الثاني عشر، أكتوب 2000، ص 316-317.

شأنه السّماح لأعضاء الأمم المتّحدة الآخرين بالتحلل من الالتزام المفروض عليها بمقتضى المادة 4/2 من الميثاق، والعمل على فرض احترام هذه القرارات التي تنتهكها هذه الدّولة<sup>1</sup>.

كما أنّ الممارسة الدّوليّة كشفت عن أن مجلس الأمن قد يمس بقراراته المتخذة وفقاً لأحكام الفصل السّابع حقّ الشّعوب في تقرير المصير، وحقوق الإنسان الأساسيّة، وأحكام القانون الإنساني الدّولي وتحريم استخدام القوة العسكريّة. وهي كلها من المبادئ والقيم الكبرى التي يُبنى النّظام القانوني الدّولي المعاصر برمته عليها<sup>2</sup>، وكل ذلك انطلاقاً من سلطته التقديرية الواسعة.

النتيجة التي توصلت إليها الباحثة في هذا السياق: أن مجلس الأمن ينهض بمقتضى الفصل السّابع من الميثاق بمهمة تنفيذيّة ذات طابعٍ سياسيٍّ مصلحيٍّ بالدرجة الأولى. وبذلك يمكن الإجابة عن السؤال السابق بأنّه من كل ما سبق فإنّ الفصل السّابع لا يسعى إلى تحقيق الأمن والسّلم الدّوليين، وإنما يسعى إلى تحقيق مصالح الدّول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

<sup>1</sup> الهزاط، محمد: الحرب الأمريكيّة ضد العراق في ميزان القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت لبنان، 2003/4، ص33.

<sup>2</sup> خليل الموسى، محمد: سلطات مجلس الأمن في ضوء نظرية القواعد الدوليّة الأمرّة، مرجع سبق ذكره، ص25.

## المبحث الثالث

### العقوبات الاقتصادية في مجلس الأمن

استخدمت العقوبات الاقتصادية في فترة مبكرة جداً في تاريخ البشرية ففي كتابهما (Economic Sanctions Revisited) أشار المؤلفان شوت وهوفويروليوت إلى الحظر التجاري الذي فرضه القائد بيريكليس على دولة ميغارا المجاورة في حوالي (342) قبل الميلاد، رداً على المحاولة التي قامت بها ميغارا لنزع ملكية بعض الأراضي واختطاف ثلاث نساء. وفي عام (1812) فرضت الولايات المتحدة حظراً على بريطانيا العظمى رداً على محاولات البريطانيين الحد من تجارة أميركا مع فرنسا. وفي عام (1917) فرض الرئيس ويلسون حظراً على بيع الحديد والصلب وغيرهما من المواد التي تخدم المجهود الحربي إلى اليابان. وكذلك فرض الرئيس روزفلت عقوبات اقتصادية على اليابان في عام (1940)<sup>1</sup>.

أي أن العقوبات الاقتصادية ليست حدثاً جديداً تم اعتماده في مجلس الأمن، وإنما هو قديم قدم التاريخ ولكنه أصبح يستخدم بشكلٍ منظمٍ أكثر عندما تم تطبيقه في إطار المنظمات الدولية كعصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة، ففي عهد العصبة كانت بداية تنظيم العقوبات تنظيمياً إدارياً حيث حدد ميثاق العصبة أحكام العقوبات في المادة (16) منه وتنص هذه الأحكام على أنه إذا ((لجأ أي عضو في العصبة إلى الحرب مستخفاً به.... فيعتبر... أنه ارتكب عملاً حربياً ضد أعضاء العصبة الآخرين كافة الذين يفرضون عليه فوراً قطع العلاقات التجارية أو المالية كافة، وحظر المعاملات جميعاً، ومنع التعامل المالي أو التجاري أو الشخصي بين مواطني الدولة التي خرقت الميثاق وبين مواطني أية دولة أخرى....))<sup>2</sup>.

إلا أن العقوبات لم تنجح في إطار عصبة الأمم لأنها كانت تصدر من مجلس العصبة والجمعية العمومية على شكل توصياتٍ دون أن تحمل صفة الإلزام لتطبيقها، وذلك نظراً لضرورة توافر قاعدة الإجماع في التصويت على قرار العقوبات حتى يتخذ صفة الإلزام، وهذا مالا يمكن تحقيقه لاعتبارات سياسيةٍ مصلحيةٍ بين الدول الأعضاء، والحالة الوحيدة التي فرضت فيها العصبة جزاءاتٍ قسريةٍ كانت على إيطاليا على إثر اجتياح جيشها للحبشة ( أثيوبيا حالياً) عام (1935)، ولكن هذه الإجراءات اقتصرت على تدابيرٍ معينةٍ جزئيةٍ وذات تأثيرٍ محدودٍ، ليس لها صفة الإلزام وترك أمر التنفيذ وفقاً لرغبة الدول الأعضاء مما أدى إلى فشلها. فقد كانت النتائج التي حققتها العقوبات محدودة إلى أبعد حد، إن لم نقل إنها ذات آثار عكسية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> تقرير وكيل وزارة الخارجية الأميركي سيمون آيزنشتات عن أثر العقوبات، النشرة الإعلامية الصادرة عن السفارة الأمريكية بدمشق، مجلة الفكر السياسي، ص89.

<sup>2</sup> سيمونز، جيف: التنكيل بالعراق (العقوبات والقانون الدولي)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص224-225.

<sup>3</sup> Robert Strausz & Others., ((International Relations In The Age Of Conflict Between Demo Cracy And Dictator Ship)), First Edition, Hill book company Inc, New York, Toronto, London, 1950, p.533.



وبذلك تكون العصبية ساهمت في تنظيم العقوبات ولكنها أخفقت عملياً بتطبيقها ممهدةً الطّرق أمام منظّمة الأمم المتّحدة التي أصبح فيها قرار العقوبات من المسائل الموضوعية والذي يأخذ صفة الإلزام لجميع الدّول الأعضاء، وأصبحت للعقوبات تأثيرات خطيرة بعد أن كانت تُعتبر العقوبة الأقلّ عنفاً، ولكنها ما لبثت أن تحولت إلى إجراءٍ لا إنساني وقد وصفها الرئيس الأمريكي وودر ويلسون بالعلاج الفظيع وهذا ما ظهر في العديد من العقوبات المفروضة في إطار مجلس الأمن كالعقوبات على العراق وليبيا. إذ أدت الجزاءات المفروضة على العراق قبل إلغائها من جانب المجلس إلى أعداد كبيرة من وفيات الأطفال، وألحقت أضراراً صحيةً ومعيشيةً جسيمةً بالسكان المدنيين، علاوةً على أنها لم تحقق الغاية المنشودة منها<sup>1</sup>.

نظراً لأهمية العقوبات في الوقت الراهن ومالها من آثارٍ تترتب عليها، لذلك لا بدّ من التّعرف على واقعها في مجلس الأمن وكيف ساهمت في تعزيز الهيمنة الأمريكيّة، بعد التّعرف على ماهيتها وأهدافها.

### أولاً: ماهية العقوبات الاقتصادية والعقوبات الذكيّة:

تُعدّ العقوبات الاقتصادية من الوسائل التي تستخدمها الدّول بهدف معاقبة دولٍ أخرى ترى أنها أخلت بأحكام القانون الدولي. وقد تعددت التّعريف التي تحدد ماهية العقوبات الاقتصادية نستعرض قسماً منها:

. العقوبات هي إحدى الآليات التي تستخدمها الدّولة عند استحالة اللجوء إلى الحرب، أو عند الاعتقاد بأن العقوبات قادرة لوحدها على تحقيق الأهداف المسطّرة.

. والعقوبات حسب مجلة الإيكونوميست:

تتضمن فرض تقييدٍ أو مجموعةٍ من القيود الدوليّة مع البلد المستهدف من أجل إقناعه على تغيير سياسته في مجال من المجالات.

. العقوبات الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات التي تعتمد على الأدوات الاقتصادية، وتأخذ بها الحكومات على نحو منفردٍ أو ثنائي أو جماعي أو من خلال إحدى المنظمات الإقليمية أو الدوليّة ضدّ دولةٍ أو مجموعةٍ من الدّول ذات سيادة بسبب انتهاك القانون الدولي، أو معاهدةٍ دوليةٍ، وذلك محاولة لإجبار هذه الدّولة على العودة والالتزام بالأنماط المقبولة من السلوك الدولي<sup>2</sup>.

. العقوبات الاقتصادية هي أيّ قيد يُفرض من قبل أيّة دولةٍ مستخدمة للعقوبات على التجارة الدوليّة مع دولةٍ أخرى، هي الدّولة المستهدفة بالعقوبات من أجل إقناع حكومتها بتغيير سياسة ما<sup>3</sup>.

. تُعدّ العقوبات الاقتصادية الإجراء السّلمي في يد الدّول، والمنظمات الدوليّة من أجل حمل الأطراف على الانصياع للالتزامات الدوليّة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> خليل الموسى، محمد: سلطات مجلس الأمن في ضوء نظرية القواعد الدولية الأمرة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

<sup>2</sup> عواشيرة، رقية وآخرون: تأثير العقوبات الاقتصادية على حقوق الإنسان والتنمية، دراسة قانونية، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة باتنة، الجزائر، 2004، ص1.

<sup>3</sup> Robert P. O'Quinn, A User's Guide To Economic Sanctions, The Heritage Foundation, 1997, P.4, Available at: <<[http://www.heritage.org/research/national security/BG1126.CFM](http://www.heritage.org/research/national%20security/BG1126.CFM)>>

<sup>4</sup> عواشيرة، رقية وآخرون: تأثير العقوبات الاقتصادية على حقوق الإنسان والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص2.

. تُفرض العقوبات ضدّ دولةٍ ما إذا لم تحترم التزاماتها الدوليّة، أو عندما تسلك سلوكاً ينتهك أو يُهدد النّظام العالمي العام، فهي وسيلة إجبارٍ قد تكون سياسيةً أو اقتصاديةً أو عسكريةً، تتراوح بين حظر الأسلحة أو الحصاص الاستيرادية، أو قطع العلاقات الدبلوماسية، وقد تفرضها دولة ضدّ دولةٍ أخرى، فتسمى عقوبات من طرفٍ واحدٍ، أو تفرضها عدة دول في إطار منظمةٍ دوليةٍ، مثل منظمة الأمم المتّحدة وتسمى عقوبات مشتركة<sup>1</sup>. يشمل هذا التعريف جميع أنواع العقوبات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية وهو تعريف شامل\*.

لاحظت الباحثة من خلال هذه التعاريف أنّ العقوبات يمكن أن تكون أحاديةً أي تطبقها دولةٌ معينةٌ ولوحدها. ويمكن أن تكون جماعيةً أي تلتزم بتطبيقها مجموعةٌ من الدّول، وعادةً ما تتم هذه العقوبات عبر هيئاتٍ إقليميةٍ (كالاتحاد الأوربي أو جامعة الدّول العربيّة) أو دوليةٍ (كمنظمة الأمم المتّحدة). أي أنّ العقوبات هي خيار مستخدم بأشكالٍ عديدةٍ من طرف دولة، أو مجموعة الدّول أو حتّى من طرف مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من اجل إرغام دولة ما على تغيير خياراتها.

ومن الملفت أيضاً أنّ العقوبات يمكن أن تفرضها دولة بناءً على عدم موافقتها على سياسةٍ داخليةٍ تتبعها دولةٌ أخرى، وهذا النوع كثر استخدامه من قبل الولايات المتّحدة احتجاجاً على السياسات التي تتبعها الدّول العربيّة في قمع الاحتجاجات مؤخراً في الشّرق الأوسط، طبعاً مع مراعاة الأسلوب الأمريكي في التّعامل وهو ازدواجية المعايير بين الدّول ووفق مصالحها.

وتؤدي العقوبات الاقتصادية إلى توقف التجارة والاستثمارات، وتمنع البلد المستهدف من بيع وشراء البضائع في السّوق العالميّة. وتتعدد صور العقوبات الاقتصادية ومظاهرها التي يمكن أن يتم فرضها على الدّولة المعتدية، كما تتعدد المصطلحات التي تستخدم للدلالة على العقوبات<sup>2</sup>. وبشكل عام تأخذ العقوبات الاقتصادية أشكالاً متعددة تتمثل في:

. حظر الاستيراد أو التصدير أو كلاهما، أي الحصار الشامل للدولة المستهدفة مما يؤدي إلى منع وصول المواد الضّرورية إليها، وكذلك عرقلة صادراتها وبالتالي الحدّ من نشاطها الدولي، الأمر الذي قد ينتج عنه انهيار اقتصاد هذه الدّولة وبالتالي انصياها لتحقيق ما هو مطلوب منها.  
. تقييد المبادلات الماليّة والذي يؤدي إلى حرمان الدّولة المستهدفة من التّزود برأس المال الأجنبي.  
. وقف المساعدات العسكرية أو الاقتصادية كوسيلة ضغط.

<sup>1</sup> أبوشبه سولينييه، فرانسوا: القاموس العملي للقانون الدولي، ترجمة محمد مسعود، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، لبنان، 2006، ص396.

\* ولعل أكثر التعاريف تعبيراً عن موضوع البحث هو تعريف الدكتور هاني خضر إلياس الحديثي: هي التدابير الجماعية التي تقرّر المنظمة الدولية فرضها استناداً إلى صلاحيتها وفق ميثاق الأمم المتحدة وتفرض ضد الدولة التي تنتهك ميثاق المنظمة أو تمارس أعمالاً عدوانية ضد دولة أخرى، من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين. (محي الدين يوسف، خولة: العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة في مجلس الأمن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص19).

<sup>2</sup> M. S. Daoudi and M. S Dajani., Economic Sanctions: Ideals and Experience, London: Rout ledge and Kegan paul 1983, p.2-9.

- . تقييد السوق المالية وتجميد الأرصدة.
- . منع تزويدها بالسلع ذات الطابع التقني.
- وعادةً ما يكون هناك أهداف من وراء فرض العقوبات الاقتصادية تتمثل فيما يلي:
- 1. إحداث تغييرٍ جوهري في سياسات الدولة المستهدفة<sup>1</sup>، وضرب استقرار حكومتها.
- 2. تغيير النظام السياسي في هذه الدولة أو تلك<sup>2</sup>.
- 3. احتواء إحدى الدول من خلال الحد مما لديها من قدراتٍ اقتصاديةٍ وعسكريةٍ<sup>3</sup>.
- 4. نهب خيرات الدولة المعاقبة وابتزازها للحصول على ثروتها بأرخص الأثمان كما هو الحال في عقوبات العراق.
- 5. منع وصول دولة معينة إلى التّقنيات الحديثة<sup>4</sup>، كما في حالة إيران.
- 6. حمل الدولة المستهدفة على احترام التزاماتها الدولية بحيث تصبح قراراتها مطابقةً لما يفرض عليها القانون الدولي<sup>5</sup>.

كما يمكن أن يكون الهدف من العقوبات تأديبي لمعاقبة دولة ما على سلوكها الغير مرضي. وفي هذا السياق لا بدّ من الإشارة إلى أنّه رغم الطابع القانوني للعقوبات التي يفرضها مجلس الأمن، إلا أنّه لا بدّ أن يكون مستتراً وراء هذه العقوبات أهدافاً سياسيةً تحقق مصالح الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة<sup>6</sup>. وفي كل الأحوال تلعب الاعتبارات السياسية دوراً كبيراً في تحديد مدى حجم العقوبات الاقتصادية المفروضة انطلاقاً من أنّ هناك ترابطٌ قويٌّ بين الاقتصاد والسياسة، أي بمقدار ما تحقق العقوبات أضراراً اقتصاديةً في البلد المستهدف بقدر ما يكون لها دورٌ في تغيير سياسة البلد المستهدف، لأنّه غالباً ما يتمّ الرّبط بين الآثار الاقتصادية للعقوبات وبين السلوك السياسي في الدولة المفروضة عليها العقوبات فوجهة النّظر التقليدية تعتبر أنّه عندما تؤدي العقوبات إلى آثارٍ اقتصاديةٍ أكبر في البلد المستهدف تحقق الأثر السياسي المطلوب تحقيقه. لكي تحقق العقوبات النتائج المرجوة منها لا بدّ من أن تتحقق مجموعة من الشّروط في البلد المستهدف منها<sup>7</sup>:

- التّبعية الكبيرة للتجارة الخارجية.
- اتصاف اقتصاد الدولة المستهدفة بالصّغر نسبياً، واعتمادها على المساعدات الدولية.
- اشتراك أهمّ الدول المتاجرة مع الدولة المعنية في تنفيذ العقوبات.
- محدودية إمكانيات التّحول صوب أسواق تصدير أو استيراد أخرى، محدودية الاحتياطي من النّقد الأجنبي.

<sup>1</sup> عواشرية، رقية وآخرون: تأثير العقوبات الاقتصادية على حقوق الإنسان والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص1.

<sup>2</sup> رودولف، بيتر: العقوبات في السياسة الدولية، ترجمة عدنان عباس علي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات المتحدة، 2007، ص 12.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص12.

<sup>4</sup> تقرير وكيل وزارة الخارجية الأميركي سيمون آيزنشتات عن أثر العقوبات، مرجع سبق ذكره، ص86.

<sup>5</sup> عزيز شكري، محمد - دراجي، إبراهيم: الأمم المتحدة لماذا؟ وإلى أين؟ مرجع سبق ذكره، ص 214

<sup>6</sup> محي الدين يوسف، خولة: العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة في مجلس الأمن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص35.

<sup>7</sup> رودولف، بيتر: العقوبات في السياسة الدولية، ترجمة عدنان عباس علي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى بعض النقاط الهامة، وهي أنه كلما كان نظام الحكم الداخلي أكثر تماسكاً وتلاحماً مع جميع المواطنين، كلما انخفضت احتمالات نجاح العقوبات والعكس صحيح<sup>1</sup>. وكلما كانت الدولة غنية بمواردها الاقتصادية فإنها تكون قادرةً بشكلٍ أكبر على تحمل ضغوط العقوبات الاقتصادية، هذا فضلاً عن أنّ الدولة ذات الحدود الكبيرة والمطلّة على البحار والأنهار لا تكون فيها العقوبات ناجحة كالدول الصغيرة والحيبيسة.

وفي بعض الحالات يعتبر التّهديد بفرض العقوبات كافياً لحمل البلد على تغيير سياسته، أو تحقيق الهدف الذي يمكن تحقيقه من وراء فرض العقوبات، ولكن لكي يحقق التّهديد هذا الأثر يجب أن يتصف بالمصداقية ويتوافق بمطالب واضحة ومحددة بما هو مطلوب من البلد المستهدف، وأن يحمل في طياته رسالة واضحة عن وجود إرادة لاتخاذ إجراءات حسب الضرورة. كما إنّ درجة فاعلية العقوبات الاقتصادية ترتبط بشكل وثيق بعدد الدول التي تساهم فيها<sup>2</sup>. فمن المرجّح أن تكون العقوبات أكثر نجاعةً عندما يكون لديها دعمٌ ومشاركةٌ متعددة الأطراف، فالعقوبات المتعددة تزيد الحدّ الأعلى للضغوط الدوليّة على الدولة<sup>3</sup>.

وبعد فرض العقوبات فإنّ الحكم على مدى نجاحها أو فشلها يحتاج إلى التمييز بين نتائج العقوبات، ومدى فعالية هذه العقوبات، إذ أنّ العقوبات يمكن أن تتسبب بخسائر كبيرة سياسية واقتصادية للبلد المستهدف والبلدان المطبقة لها، ولكن لا تحقق أيّ نتيجة من النتائج المرجوة منها، وإنّ أحد السبل الأكثر وضوحاً للحكم على مدى فعالية العقوبات هو قدرتها على تغيير سلوك الدولة المستهدفة. والواقع يشير إلى أنّ أغلب العقوبات الاقتصادية فشلت في ثني الدول عن الاستمرار في سياستها.

وهنا لا بدّ من الاعتراف بأنّ معظم الدول تستمد ازدهارها وقوتها من المشاركة المتزايدة في الاقتصاد الدولي، لاسيما في ظلّ تطور أشكال، ووسائل إقامة الروابط الاقتصادية بين الدول<sup>4</sup>. ولذلك فإنّه في ظلّ الاقتصاد العالمي اليوم الذي يتسم بالاعتماد المتبادل، فإنّ العقوبات الاقتصادية لها تأثيرات كبيرة، وتظلّ أداة قوية يمكن استخدامها ولكنها ليست الوصفة الناجحة دائماً كما أنها ليست بدون تكاليف، غير أنّ العقوبات توفر أداة ضغطٍ لتغيير السلوك<sup>5</sup>. وهنا تكمن المشكلة في أنّ العقوبات لها تأثيرات كبيرة على الاقتصاد، إلّا أنّ الشعوب هي من تتحمل هذه الآثار، وهو ما يفسر أنّها لا تُحدث أيّ تغييرٍ في سياسة الدولة المستهدفة. وهو ما جعل العقوبات، وبخاصة العقوبات الشاملة تثير قلق المنظمات الإنسانية بسبب ما يترتب على هذه العقوبات من آثار إنسانية تؤثر على الشعب مباشرة وليس على الحكومات. فالمعروف في فقه السياسة العقابية هو مبدأ شخصية العقوبة فالمذنب هو

<sup>1</sup> عواشرية، رقية وآخرون: تأثير العقوبات الاقتصادية على حقوق الإنسان والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص2.

<sup>2</sup> Lucie Spanihelova, How States Decide Between Unilateral And Multilateral Sanctions, a Reasarch Published by Department Science, Suny Binghamton ((ISA)) Annual Comference, San Diego, CA, 22-29 March, 2006, p.1, Available at: <<[http://www.allacademic.com/meta/p98812\\_index.html](http://www.allacademic.com/meta/p98812_index.html)>>

<sup>3</sup> تقرير وكيل وزارة الخارجية الأميركي سيمون آيزنشتات عن أثر العقوبات، مرجع سبق ذكره، ص85.

<sup>4</sup> Margaret P. Doxy, United Nations Economic Sanctions: Minimizing Adverse Effects On Non target State, OP.cit., p.183-184.

<sup>5</sup> تقرير وكيل وزارة الخارجية الأميركي سيمون آيزنشتات عن أثر العقوبات، مرجع سبق ذكره ص87.

الذي يتحمل عواقب فعله لا الغير، في حين هذه الوسيلة لا تحترم البتة هذا المبدأ<sup>1</sup>. وقانونياً يُعتبر الغرض من الجَزايات هو تعديل سلوك طرفٍ يهدد الأمن والسلم الدوليين، وليس الغرض معاقبته أو الاقتصاص منه<sup>2</sup>. وذهب جانب من الفقه إلى أن العقوبات الاقتصادية يجب أن تتدرج ضمن أهدافها، تحقيق غايةٍ أو هدفٍ أساسي، فمن أجل وصف إجراءٍ ذي طابعٍ اقتصادي كعقوبةٍ اقتصاديةٍ، يجب أن يسعى لتحقيق مثل تلك الغاية<sup>3</sup>. كما أن الأمين العام للأمم المتحدة أوضح بأن قرارات مجلس الأمن وفق المادة (41) ليست مصممةً للعقاب بقدر ما أنها تحمل على الامتثال للالتزامات الدولية<sup>4</sup>.

ووصف البعض العقوبات الاقتصادية بأنها سلاحٌ عشوائي لا يميز بين المدنيين وأصحاب القرار في الدولة، والواقع يثبت حجم المعاناة الإنسانية التي تلحق بالمدنيين دون المساس بالحكام. وبذلك أصبحت العقوبات الاقتصادية الشاملة الموجهة ضدّ عموم الناس أمرٌ مدانٌ ولا يتصف بالشرعية، لذلك تمّ إيجاد نوعٍ آخر من العقوبات يُطلق عليها العقوبات الذكية، أو العقوبات المحددة الأهداف والتي تستهدف فئةً محددةً.

هذه العقوبات الذكية تمّ صياغتها تقريباً منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، أي بعد الآثار المدمرة للعقوبات الاقتصادية الشاملة. ويقوم جوهر العقوبات الذكية على الدقة في اختيار الهدف الذي تتوجه إليه هذه العقوبات، وهو ما دفع إلى الإشارة إليها بالعقوبات ذات الأهداف الموجهة<sup>5</sup>.

**وتُعرف العقوبات الذكية:** بأنها التدابير الذكية التي تستهدف النخبة من صنّاع القرار، والتي تسعى للحيلولة دون اندلاع الصّراع وتفادي إلحاق الأذى بالشعوب<sup>6</sup>.

أي أنّ هذه العقوبات تستهدف بالأساس قطاعات النخبة في البلد المعني عن طريق ضرب مصالحها لدفعها إلى الضّغط على النظام السياسي، أي أنّها لا تصطدم في مرحلتها الأولى بعامة الشعب في البلد المستهدف بالعقوبات. وهذا ما يميزها عن العقوبات الاقتصادية الشاملة التي تستهدف معيشة المواطنين، فالعقوبات الذكية تؤثر على النظام وعلى أشخاص معينين فيه يُفترض أن يكون بينهم وبين النظام ترابطٌ متين وعلاقات قوية بغرض الضّغط عليهم، أو الابتعاد عن تأييدهم له.

<sup>1</sup> عواشرية، رقية وآخرون: تأثير العقوبات الاقتصادية على حقوق الإنسان والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص3.

<sup>2</sup> ناجي دحام، دحام: أثر الهيمنة الأمريكية العالمية في منظمة الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص20.

<sup>3</sup> R. Michal Smith, Issues Concerning, The Definition Of Economic Sanctions, Glenville State College, Department Of Political Science, Midwest Political, Chicago IL, April2008, p.11-12.

<sup>4</sup> بطرس بطرس غالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الأسبق، خطة للسلام، الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، وحفظ السلام، تقرير الأمين العام عملاً بالبيان الذي أصدره اجتماع القمة لمجلس الأمن في 1992/1/31، ص398.

<sup>5</sup> محي الدين يوسف، حولة: العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة في مجلس الأمن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص528.

<sup>6</sup> الأمم المتحدة، وثيقة مجلس الأمن. S/2007/734

وتشتمل العقوبات الذكّية على تقييد العلاقات المالية للمواطنين، وحظر سفر الأفراد من وإلى البلد المعني<sup>1</sup>. وفي الوقت الراهن إذا أُريد للعقوبات الدّولية أن تحظى بدعمٍ دولي يجب أن تكون من نوع العقوبات الذّكية، أو ما يطلق عليه بالعقوبات الناعمة أو المحددة الأهداف\*.

### ثانياً: واقع العقوبات الاقتصادية في مجلس الأمن:

أصبح اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية جزءاً من رد المجتمع الدولي على الأوضاع التي تتطوي على عنفٍ أو خطر العنف، وتعتبر العقوبات الاقتصادية واحدةً من التدابير التي يلجأ إليها مجلس الأمن لأداء وظيفته الأساسية في حفظ السّلم والأمن الدّوليين. وإنّ العقوبات الاقتصادية في إطار مجلس الأمن تجسد فكرة تقوم على التصدي الجماعي لعضو في جماعةٍ معينة يقوم بانتهاك القيم، أو القواعد السّائدة فيها<sup>2</sup>، وهذه العقوبات قانونيةً من وجهة نظر القانون الدولي باعتبار أنها اتُخذت وفقاً لشروط، وقواعد التصويت المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتّحدة، إلا أنه يُشترط أن تلتزم بالقواعد المتعلقة بحقوق الإنسان وحماية الشعب في الدّولة المستهدفة، إذ أنه ينبغي أن تصاغ العقوبات بطريقةٍ لا تشكل خطراً على حياة سكان الدّولة المستهدفة، بمعنى أن تكون متضمنةً استثناءاتٍ إنسانيةً.

إلا أنّ الواقع يشير إلى أنّ مجلس الأمن يستخدم العقوبات بشكل أكثر اتساعاً مما يقتضيه حفظ السّلم والأمن الدولي، ويلزم الدّولة المخاطبة بأحكام القرار، والدّول الأعضاء أيضاً بإجراءاتٍ ليست بالقدر اللازم لإعادة السّلم والأمن الدولي إلى نصابه، أو في حدود الالتزامات الميثاقية. وتجد الدّول نفسها ملزمة تلقائياً بتنفيذ قراراته ذات الصفة الجزائية، استناداً على صلاحياته بموجب أحكام الفصل السابع<sup>3</sup>. فالعقوبات لم تعد وسيلة لتحقيق غاية، وإنما أصبحت أساساً يلجأ إليه مجلس الأمن وفقاً لتقديره. كما أنّ هناك نقطة هامة هي أنّ الميثاق لم يعطي أيّ أساسٍ قانونيٍّ يمكن الاستناد إليه لإلغاء العقوبات على الدّولة في حال تجاوزها مع إرادة المجتمع الدولي، والتي عبر عنها المجلس بفرض العقوبات.

وخلال تاريخ مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية ظهر للباحثة أنّ هناك اختلافٌ واضحٌ بين مرحلتي النّظام ثنائي القطب والنّظام أحادي القطب، إذ أصبح مجلس الأمن أكثر ميلاً لأسلوب فرض العقوبات الاقتصادية في الفترة التي غاب فيها الاتحاد السوفيتي عن السّاحة الدّولية، وانفردت الولايات المتّحدة بالسيطرة على المجلس، وما يثبت ذلك أنّه في الفترة الممتدة من (1945) إلى عام(1990) أي على مر خمسٍ وأربعين عاماً فرض مجلس الأمن العقوبات الاقتصادية في ثلاث حالات فقط:

<sup>1</sup> رودولف، بيتر: *العقوبات في السياسة الدولية*، ترجمة عدنان عباس علي، مرجع سبق ذكره، ص 17.  
\* كما كانت هناك عدة عمليات لتطوير العقوبات الذكّية للتفاصيل (خولة محي الدين يوسف، العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة في مجلس الأمن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص537-542).

<sup>2</sup> Danesh Saroshi, "The United Nations And The Development Of Collective Security", Op. Cit., P.5.

<sup>3</sup> مظاهر توسع مجلس الأمن في الاختصاص الوظيفي، مرجع سبق ذكره، ص 334.

في الحالة الأولى: فرض مجلس الأمن العقوبات الاقتصادية على البرتغال عام (1963) وذلك بسبب رفض البرتغال الانسحاب من الأقاليم الإفريقية التي تخضع لها، أما في الحالة الثانية: فُرضت العقوبات على روديسيا الجنوبية عام (1966) بسبب سيطرة الأقلية البيضاء فيها على الحكم وإعلانها الاستقلال من جانب واحد عن بريطانيا عام (1965)، وهذا هو السبب المستتر وراء فرض العقوبات، أما السبب الظاهر فهو حقوق الإنسان، وهذه العقوبات تعتبر نموذجاً على سرعة تصرف مجلس الأمن في حال كانت الحالة تخص دولة دائمة العضوية فيه وهي بريطانيا، وبذلك يثبت المجلس أنه يعمل لخدمة مصالح هذه الدول.

أما الحالة الثالثة: التي فرض فيها مجلس الأمن العقوبات الاقتصادية فكانت على جنوب إفريقيا في عام (1977) وذلك بسبب سياسة التمييز العنصري وحكومة الأقلية البيضاء صاحبة الامتيازات فقط، بعد أن طبقت جنوب أفريقيا في عام (1948) سياسة عنصرية صارمة، وذلك بوصول الحزب الوطني الحاكم إلى مركز السلطة، أي بسبب السياسات العنصرية.

وهذه هي فقط العقوبات التي فرضت في ظلّ الحرب الباردة. ولكن منذ أن أنهى الاتحاد السوفيتي أصبح مجلس الأمن يلجأ إلى العقوبات بصورة متزايدة مستغلاً سلطته التقديرية المطلقة تقريباً في تقدير الأعمال التي يعتبرها الميثاق أنها تهدد الأمن والسلم الدوليين، أو تعتبر عملاً من أعمال العدوان، وظهر ذلك من خلال تزايد العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن خلال فترة قصيرة، كما اختلفت أيضاً الدوافع والأهداف من وراء فرضها بحسب كل حالة، وكذلك نطاق هذه العقوبات<sup>1</sup>. ومن الدول التي تعرضت لعقوبات مجلس الأمن في هذه الفترة ((العراق، يوغسلافيا السابقة، هايتي، الصومال، ليبيا، ليبيريا، أنغولا، رواندا، السودان، كوريا الشمالية وإيران)\*. وفي بعض هذه العقوبات كان استغلال مجلس الأمن لسلطته من أجل خدمة مصالح الدول الكبرى واضحاً، فقد قادت الولايات المتحدة التحرك لفرض عقوبات شاملة على العراق<sup>2</sup>، ولا يخفى على أحد الآثار الإنسانية التي ترافقت مع العقوبات على العراق، وكل ذلك كان بأمر وتحت رعاية منظمة الأمم المتحدة.

وأكثر من ذلك أصبح مجلس الأمن يتجه لفرض عقوبات بسبب بعض الأمور التي تتعلق بالشؤون الداخلية للدول، بينما من المفترض أن يقتصر فرض العقوبات وفقاً لنص المادة (41) على حالات تهديد السلم، أو ارتكاب عمل من أعمال العدوان، ولكن بما أن مجلس الأمن هو وحده الذي يستطيع أن يحدد ماهية الأعمال العدوانية، أو تلك التي يمكن أن تشكل تهديداً للسلم أو إخلالاً به، ظهر توسعاً كبيراً في استخدام هذه السلطة. وهذا ما أدى إلى بُعد مجلس الأمن عن الغاية التي أنشئ من أجلها وهي حفظ الأمن والسلم الدوليين وفقدانه المصادقية التي ينبغي أن يتمتع بها، واستخدامه فقط من أجل حفظ الأمن والسلم الأمريكي وليس العالمي.

<sup>1</sup> الرشدي، أحمد وآخرون: الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، مرجع سبق ذكره، ص 144.  
\*العراق بقرار مجلس الأمن رقم (660) لعام/1990 لغزوه الكويت، يوغسلافيا السابقة بالقرار (713) لعام/1991/ حصار على الأسلحة والمعدات العسكرية فقط، الصومال القرار (733) لعام/1992، ليبيا القرار (748) لعام/1992، هايتي القرار (841) لعام/1993، أنغولا القرار (864) لعام/1996، السودان القرار (1044) لعام/1996 بدعوى مساندة الإرهاب ومسؤوليتها عن حرب الجنوب.

<sup>2</sup> الرشدي، أحمد وآخرون: الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، مرجع سبق ذكره، ص 36.

تستنتج الباحثة من واقع العقوبات المفروضة في مجلس الأمن هو أنّ هناك تناقض بين العقوبات، ومبادئ الأمم المتحدة التي تحظر التدخّل في الشؤون الداخليّة للدول، بالإضافة إلى تدخّل الاعتبارات السياسيّة في تحديد مدى وحجم العقوبة المفروضة، هذا فضلاً عن الآثار الإنسانيّة الكارثية لبعض العقوبات.

بمعنى آخر هناك خلل بين مقاصد الأمم المتحدة من جهة، وآليات عملها المنصوص عليها في الميثاق من جهة أخرى<sup>1</sup>. فمثلاً بما أنّ مجلس الأمن يسعى إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين من وراء فرض العقوبات الاقتصاديّة لماذا لم يفرض عقوبات على الولايات المتحدة بعد غزوها للعراق بحجة واهية (أسلحة الدمار الشامل)، لأنّها اعتدت على بلد آمنٍ ودمرته، ودون الرجوع إلى المجلس. هذا فضلاً عن كونها الحاضنة لأكبر كيانٍ إرهابي في العالم ألا وهو الكيان الصهيوني، فبعد كل ذلك ألا تستحق أن توصف بأنها تهدد الأمن والسلم الدوليين وتفرض عقوبات بحقها؟

### ثالثاً: استخدام العقوبات الاقتصاديّة كوسيلة لتعزيز الهيمنة الأمريكيّة:

تضاعفت ظاهرة العقوبات الاقتصاديّة منذ انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي من الساحة الدوليّة وحلول الهيمنة الأمريكيّة الأحادية على مقاليد الأمور في العالم، وأصبحت هذه الدّولة تفرض على الأمم المتحدة وبالأخص على مجلس الأمن قراءتها الخاصة للميثاق بما يتفق مع مصالحها السياسيّة والاقتصاديّة. مما جعل مجلس الأمن في هذه المرحلة ميالاً إلى أسلوب فرض العقوبات الاقتصاديّة التي نص عليها الميثاق في المادة (41) منه<sup>2</sup>، وذلك يعود إلى أهمية العقوبات الاقتصاديّة في الاستراتيجية الأمريكيّة، حيث قال وكيل وزارة الخارجية الأمريكيّة سيمون آيزنشتات في تقريره عن أثر العقوبات الاقتصاديّة ((إنّ العقوبات بما فيها العقوبات الاقتصاديّة إذا ما تم تصميمها جيداً وإذا تم تطبيقها كجزء من استراتيجية متماسكة يمكن أن تكون بل هي في الواقع أداة قيمة لتطبيق الأعراف الدوليّة وحماية مصالحنا القوميّة))<sup>3</sup>.

ولكن ما يهمّ الباحثة الآن هو العقوبات التي فرضها مجلس الأمن في إطار الهيمنة الأمريكيّة التي أصبح من الواضح فيها هيمنة الاعتبارات السياسيّة التي تلعب دوراً لا يمكن إغفاله سواءً في تقرير فرض هذه العقوبات، أو في تحديد مدى حجمها ومدى فعاليتها. وذلك لأن الميثاق لا يقدم أيّة خطوطٍ هادفةٍ لتحديد ما إذا كان ينبغي فرض العقوبات الاقتصاديّة على دولةٍ معيّنة. ويترك الميثاق تقدير ذلك إلى تقدير مجلس الأمن<sup>4</sup> الذي يقع تحت هيمنة الدّول الخمسة الدائمة العضوية، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكيّة التي تنظر إلى العالم على أنّه مزرعةٍ أو إقطاعيةٍ من إقطاعياتها وتريد فرض إرادتها عليه، فكان مجلس الأمن وعقوباته خير وسيلةٍ لذلك.

<sup>1</sup> عبد العزيز ناجي، كمال: دور المنظمات الدولية في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، لبنان، 2007، ص 147.

<sup>3</sup> تقرير وكيل وزارة الخارجية الأميركي سيمون آيزنشتات عن أثر العقوبات، مرجع سبق ذكره، ص 87.

<sup>4</sup> سيمونز، جيف: التنكيل بالعراق (العقوبات والقانون الدولي)، مرجع سبق ذكره، ص 226.



وبالرجوع إلى الدّول التي فُرضت عليها العقوبات في فترة الهيمنة الأميركيّة على مجلس الأمن، وجدت الباحثة أنّ جميع الدّول التي تعرضت لعقوبات من مجلس الأمن كانت قد تعرضت لعقوبات من الولايات المتّحدة، وهذا ما يبرهن ويثبت الهيمنة الأميركيّة على مجلس الأمن، وتسخيره لخدمة مصالحها بدليل أنّه في الحالات التي لا تريد فيها الولايات المتّحدة فرض عقوبات على دولة حتّى لو كانت من أكبر المخالفين للشرعيّة الدّوليّة، فإنّه لن يتمّ ذلك، وهو ما يشكل نقطةً سوداء في تاريخ المجلس.

ستأخذ الباحثة مثلاً عن العقوبات التي فُرضت وكانت مصلحة الولايات المتّحدة واضحةً فيها، وأثارت جدلاً كبيراً على الساحة الدّوليّة لعدم توفر أيّ أساسٍ قانوني لفرضها، وهي العقوبات التي فرضت على الجماهيرية العربيّة الليبيّة. فقد كانت تجربة ليبيا مع عقوبات مجلس الأمن بموجب القرارين (731-748) حالةً خاصّةً، فلم تتضمن مسألةً داخليّةً، ولم تتضمن كذلك عدواناً على بلدٍ آخر، إنّما هي نتيجة عدم الإذعان لطلب مجلس الأمن في تسليم المتهمين في قضية لوكيربي، والتي شهدت ردود فعلٍ متعاقبة<sup>1</sup>، وذلك لمحاكمتهم في أميركا أو بريطانيا بتهمة تفجير الطائرة الأميركيّة (بان أمريكان) فوق مدينة لوكربي الإسكتلنديّة.

وهذه العقوبات تُعتبر مثلاً فاضحاً على تجاوز مجلس الأمن لسلطاته وصلاحياته وتسخيره لخدمة مصالح الولايات المتّحدة وبريطانيا، ويبدو أنّ مجلس الأمن في تعامله مع هذه الأزمة عكس في العمق إرادةً أميركيّةً تطوي على سلوكٍ انتقامي، وذلك بالنظر إلى الخلفيات السياسيّة والتاريخية الصّراعية الأميركيّة مع النظام الليبي، وقد تجلّت الهيمنة الأميركيّة على المجلس في هذا الشأن سواءً على مستوى المعلومات التي استند إليها المجلس في إدانته ومعاقبته لليبيّا، وكذلك على مستوى القرارات التي اتخذها هذا الجهاز الأممي المسؤول عن حفظ الأمن والسّلم الدّوليين. وقد تبين بشكلٍ واضحٍ عدم تناسب العقوبات المفروضة مع حجم الاتهامات الموجهة. فلا يُعقل فرض حصارٍ على شعبٍ بكامله لمجرد اتهامات وجهتها بعض الدّول لشخصين لم يحسم القضاء بعد في مدى صحتها.

إنّ سلوك المجلس إزاء هذه القضية ساهم في تقوية وتعزيز التهديدات الأميركيّة البريطانية لليبيّا، وسهل لها بلوغ أهدافها ومراميها<sup>2</sup>. كما ويُنظر إلى نظام العقوبات الاقتصاديّة الدّوليّة المتخذة بحقّ ليبيا على أنّه تنفيذٌ لأمرٍ أميركي على الشعب الليبي على تهمةٍ لم تثبت وحكمٍ لم يصدر عن أيّ محكمة<sup>3</sup>. ولذلك يعتقد بعض المراقبين أنّه حتّى لو سلمت ليبيا المتهمين، فإنّها لن تتجنب العقوبات، لأنّها ومنذ عام (1978) كانت عرضةً لعقوباتٍ أميركيّة بتهمة دعم جماعاتٍ إرهابيّة، هذا فضلاً عن العقوبات التي فُرضت عليها مؤخراً بتهمة انتهاك حقوق الإنسان وارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية.

<sup>1</sup> A Brief Over View Of Security Council Applied Sanctions, An Informal Backg round Paper Prepared By The United Nations Secretariat, Department Of Political Affairs, 1999, p.6. Available in: <<<http://www.un.org/docs/sc/committees/sanctions/overview.pdf>>>

<sup>2</sup> خليل الموسى، محمد: سلطات مجلس الأمن في ضوء نظرية القواعد الدّوليّة الأمرّة، مرجع سبق ذكره، ص53.  
<sup>3</sup> محي الدين يوسف، خولة: العقوبات الاقتصاديّة الدّوليّة المتخذة في مجلس الأمن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص56.

وعلى الجانب الآخر الكيان الصهيوني الذي يمارس العدوان والاحتلال ويخرق المواثيق والأعراف الدوليّة بصورة دائمة، ويضرب عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن، والجمعية العامّة للأمم المتّحدة ومعاهدة جنيف لعام (1949) في التعامل مع السّكان في الأراضي المحتلة، لم يتعرض قط لمثل هذه العقوبات الدوليّة ولم يقرض عليه أيّ حصارٍ أو مقاطعةٍ دوليةٍ، والسّبب واضحٌ وهو وقوف الولايات المتّحدة الأمريكيّة في وجه أيّ محاولةٍ لمعاقبته من قبل المؤسسات الدوليّة على ما يرتكبه من إرهابٍ ومس بحقوق الإنسان منذ قيام هذا الكيان، فضلاً عن أنّه لم يصنف الكيان الصهيوني يوماً من قبل الشريعة الدوليّة بأنّه ينتهك القانون الدولي وحقوق الإنسان. فكيف هو حال فرض عقوبات ضده.

من هنا نتوصل الباحثة إلى أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة هي المهيمنة على المجلس، وتقرر في أيّ الظروف تستعمل عقوبات الأمم المتّحدة. مما يدلّ على استخدام الولايات المتّحدة لمجلس الأمن كأداةٍ للسياسة الخارجيّة الأمريكيّة تحاول من خلاله أن تصفي حساباتها مع الدّول التي تتعارض مع مصالحها، أو تتبنى مواقف سياسيّة لا تتلاءم مع مواقفها، ووصلت لدرجة أنّها تحاول الحلول محل مجلس الأمن في أعمال سلطة العقوبات للدّفاع عن المجموعة الدوليّة وفرض احترام القانون الدولي، فمنطق الإنابة هذا الذي يقضم الصلاحيات الحقيقيّة للمنظمة الدوليّة المعترف بها صراحةً من طرف الميثاق يعود بنا إلى الوضعيّة التي كان عليها المجتمع الدولي قبل قيام المنظمة الأممية<sup>1</sup>. ووصلت الولايات المتّحدة لدرجة أنّها لن تشجع قيام مجلس الأمن بدوره في حفظ السّلم إلا إذا كانت هناك مصلحة حيويّة لها تستدعي ذلك، وتُصر على استغلاله كأداةٍ دوليةٍ تبرر لها قرارات الحصار والحظر، وتسمح لها بإعادة ترتيب الأوضاع الإقليميّة والدوليّة بما يناسب مصالحها. ونتيجةً لذلك فقد مجلس الأمن مصداقيته مما أدى إلى عجزه عن تحقيق الوظيفة الأساسيّة التي أوجد من أجلها في ظلّ هذه الهيمنة الأمريكيّة، مما أفرغ منظمة الأمم المتّحدة من محتواها وبالتالي ميل أغلب الدّول الضعيفة إلى حل المنازعات بعيداً عن مجلس الأمن الذي لا يؤمن لها الحماية، بل على العكس قد يؤدي إلى استغلالها وتبعيتها بالتالي للولايات المتّحدة.

#### رابعاً: آلية خضوع الدّول الأعضاء ومجلس الأمن للهيمنة الأمريكيّة:

كثيراً ما يتبادر إلى الذّهن هل يستطيع مجلس الأمن القيام بدورٍ عادلٍ وبعيداً عن أيّ تأثيرٍ لأيّ دولة؟

يمكن الإجابة بشكلٍ بديهي بـ لا يمكن له القيام بذلك وهنا يُطرح التساؤل الأهم وهو لماذا؟

للإجابة هنا لا بدّ من البحث في الأسباب العميقة لعدم قدرته على القيام بدورٍ عادلٍ وخضوعه للهيمنة الأمريكيّة وفي كلّ الاتجاهات.

<sup>1</sup> الهزاط، محمد: الحروب الأمريكية ضد العراق في ميزان القانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على العالم، أصبحت الولايات المتحدة تمارس الضَّغطَ وبحريَّةٍ على المجلس مستغلَّةً نقاط الضعف فيه، وكذلك لم تسلم الدَّول الأعضاء من الضَّغوطات الأمريكيَّة كونها تملك كل مقومات القوة السَّياسية والاقتصاديَّة والعسكريَّة.

#### أ. الضَّغط على المجلس:

هناك أربعة نماذج للميزانية في الأمم المتَّحدة: الميزانية العاديَّة وميزانية حفظ السَّلام والميزانيات المتخصصة (للكالات المتخصصة) والبرامج الخاصَّة مثل برنامج الأمم المتَّحدة للإنماء. فبالنسبة للميزانية العادية فهي تستخدم لتغطية نفقات أنشطة الأمم المتَّحدة وهيكلها الأساسيَّة من دون عمليات حفظ السَّلام التي تغطيها ميزانية حفظ السَّلام، هذه الميزانية التي تعتبر الأكثر تأثراً بالخلافات بين الدَّول الأعضاء نظراً للطابع السَّياسي للتدخلات<sup>1</sup> التي يقوم بها مجلس الأمن. ونظراً لأن الدَّول الأعضاء متفاوتة الأحجام والقدرات الاقتصاديَّة، فإنَّه من غير الممكن تطبيق المساواة بينهم في موضوع الالتزامات الماليَّة<sup>2</sup>. فهناك مجموعة من المعايير يمكن أخذها بعين الاعتبار عند تحديد الميزانية، وهي حجم الدَّخل القومي وذلك خاصَّةً عند الدَّول الغنية، ومتوسط نصيب الفرد من الدَّخل القومي كما يُراعى أيضاً حجم السكان وخاصَّةً بالنسبة للدَّول منخفضة الدَّخل، ومساهمات الدَّول الأعضاء في الميزانيات تُحسب بناءً على نظامٍ معقَّد يركِّز على قدرة كل منها على المساهمة، وبناءً على هذه الطريقة في تقدير الميزانية تتحمل الولايات المتحدة تقريباً نصف الميزانية عام (1946) /49.89% ولكن هذا الوضع غير الطَّبيعي دفع إلى تخفيض الحصة (10%) لتصبح /39.89% وتمَّ تحديد الحد الأدنى لمساهمة أيِّ دولةٍ بـ /0.04%<sup>3</sup>، ولكنَّ الخوف من إفلاس المنظَّمة في حال انسحاب الدَّول ذات الحد الأعلى تمَّ تحديده بـ 25% (وطبعاً كانت الولايات المتَّحدة هي المستفيدة) والحد الأدنى بـ 0.01% وذلك لعدم تحميل الدَّول الصغيرة ما لا تستطيع تحمله.

وكبُر مساهمة الولايات المتحدة في الميزانية، والتي تبلغ اعتباراً من عام 2001 /22% يعطيها القدرة على التَّلاعب بالصَّحة الماليَّة للمنظَّمة، وذلك بمجرد امتناعها عن الدفع، وكثيراً ما يعود الامتناع عن الدَّفع ليس لعدم قدرة الدَّول الأعضاء على الدفع، وإنما يعود للخلافات السَّياسيَّة فيما بينها. وقد استخدم التَّأخير في دفع المساهمات الإلزامية، أو رفض دفعها كوسيلةٍ لابتزاز المجلس للحصول على مراعاته لتوجهاتٍ سياسيَّةٍ معيَّنة، والحالة الأكثر وضوحاً هي حالة الولايات المتحدة التي لم يتردد مجلس شيوخها في وضع شروط لقيامها بدفع المساهمات الإلزامية<sup>4</sup>، كأن تقوم المنظَّمة بإصلاحاتٍ ماليَّةٍ ترضي الولايات المتحدة. فإذا أخذنا مثلاً ميزانية العام 2010/2011، نجد أنَّه

<sup>1</sup> طلاس العجة، ناهد: الأمم المتحدة بين الأزمة والتجديد، ترجمة محمد عرب صاصيلا، مرجع سبق ذكره، ص53.

<sup>2</sup> نافعة، حسن: إصلاح مجلس الأمن، مرجع سبق ذكره، ص117.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص118.

<sup>4</sup> برتران، موريس: الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد، ترجمة لطيف فرج، مرجع سبق ذكره، ص90.

إلى غاية تاريخ 17 حزيران/ يونيو 2010 دفعت (92) دولة فقط من مجموع (192) دولة عضواً في الأمم المتحدة حصتها كاملةً من الميزانية العادية للمنظمة<sup>1</sup>.

وقد تعرض المجلس لضغوطاتٍ ماليةٍ من الولايات المتحدة في سبيل تنفيذ ما تريده، ويعتبر هذا الضغط المالي على المجلس ذو فاعليةٍ كبيرةٍ، وذلك يعود لسببٍ مهمٍ وهو أن الامتناع عن الدفع يؤدي إلى تعرض المنظمة لأزماتٍ ماليةٍ تعرقل أعمالها، وقد تعرضت الأمم المتحدة لأزمةٍ في الثمانينات نتيجة الضغوطات التي مارسها الولايات المتحدة أكبر مساهمٍ في الميزانية، حيث كانت تعتمد تأخير دفع مستحققاتها بل وتخفيضها من جانبها فقط. وقد بلغت ديون الولايات المتحدة للأمم المتحدة حتى نهاية عام (1990) حوالي 1.3/ مليار دولار، إلا أن الولايات المتحدة بدأت تغيير موقفها بعد حرب الخليج التي أظهرت لها أن الأمم المتحدة يمكن أن تلعب دوراً لمصلحتها<sup>2</sup>. وفي نهاية عام 2001، بلغ مجموع المتأخرات المستحقة للميزانية العادية (239.6) مليون دولار، ولكن عندما تضاف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فإن مجموع المساهمات المقررة غير المدفوعة يقفز إلى (2.1) بليون دولار وتمثل المساهمات المستحقة الدفع على الولايات المتحدة نحو (38%) من هذا الرقم أي نحو 690.9/ مليون دولار<sup>3</sup>. وبذلك تكون أكثر الدول قوةً في مجلس الأمن هي أكثرها مديونيةً.

وكانت الميزانية التي تقدم بها الأمين العام في تشرين الأول/ أكتوبر (2011) لعامي (2012، 2013) تُقدر بخمسة ملياراتٍ ومائةٍ وسبعةٍ وتسعين مليون دولار أي أنها تقل بنحو (3.2%) عن الميزانية السابقة في إطار التكيف مع الاقتصاد العالمي الذي يعاني حالياً من ركود<sup>4</sup>. فالأمم المتحدة تعاني من أزمةٍ ماليةٍ خانقةٍ تتزايد يوماً بعد يوم وهو ما يدعو إلى تدبير موارد ماليةٍ جديدةٍ للمنظمة وإصلاح هيكلها المالي، لكي تستطيع ممارسة أنشطتها المختلفة دون الضغط عليها من أي دولة، وخصوصاً الولايات المتحدة صاحبة أكبر حصةٍ ماليةٍ فيها، وخاصة بعد أن أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تكون ملتزمة في المستقبل بأن تدعم أوتوماتيكياً الميزانية الخاصة بعمليات حفظ السلام التي تزايدت كثيراً مؤخراً.

ومن أدوات الضغط على المجلس أيضاً عدم وجود جيشٍ تابعٍ له بشكلٍ دائمٍ مما يجعله يعتمد على دعم الدول الأعضاء التي تهتم قبل كل شيء بمصالحها، وتتم العمليات العسكرية للمجلس عادة عن طريق حلف الناتو الذي تتولى رئاسته الولايات المتحدة، هذا الحلف الذي أصبح أداةً أخرى لتكريس الهيمنة الأمريكية على المجلس وتقدير الحالات التي يتدخل فيها والحالات الأخرى، وذلك بناءً على تقديرات الولايات المتحدة وحساباتها. مما أدى إلى النظر

<sup>1</sup> " Contribution Received for 2010 for the United Nations Regular Budget", Committee on Contributions. <<http://www.un.org/en/ga/contributions/honourroll.shtml>>

<sup>2</sup> نافعة، حسن: إصلاح مجلس الأمن، مرجع سبق ذكره، ص 126.

<sup>3</sup> الرابط: [http://www.un.org/arabic/geninfo/ir/ch5/ch5\\_txt.htm](http://www.un.org/arabic/geninfo/ir/ch5/ch5_txt.htm)

<sup>4</sup> الرابط: <http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=15940>

على مجلس الأمن على أساس أنه يتدخل في القضايا بشكل متعارض ومتناقض مع ما تنص عليه قواعد القانون الدولي. وهكذا قيل إن مجلس الأمن يتصرف ((بطريقة تؤدي إلى التضحية بالشرعية القانونية لحساب الأهداف والأغراض السياسية الحالية التي تؤدي بدورها إلى تطبيق القواعد القانونية بشكل انتقائي وتفضيلي وليس بشكل طبيعي وبتفاني))<sup>1</sup>. وباسم الحرية والديمقراطية أصبحت الولايات المتحدة عسكري العالم متخذة من مجلس الأمن غرفة تسجيل للقرارات الأمريكية.

#### ب . الضغط على الدول الأعضاء:

لا توفر الولايات المتحدة أي فرصة للضغط على الدول الأعضاء في سبيل تحقيق أهدافها ومصالحها، إلا وتستغلها. فبالنسبة لأوروبا واليابان فهما مجردتان من كل الموارد الأساسية الكفيلة بضمان اقتصادياتهما وتبعيتهما في مجال الطاقة، خاصة لدول الخليج بالنفط، وبالتالي فإن الولايات المتحدة أثبتت من خلال إمساكها عسكرياً بزمام الأمور في الخليج أن لديها القدرة على الضغط على حلفائها ومنافسيها<sup>2</sup>.

كما قد تلجأ الولايات المتحدة إلى أسلوب فرض ضغوط اقتصادية على الدول، وذلك في سبيل تهديد أعضاء مجلس الأمن لضمان التصويت على مشروعات القرارات التي تضعها. وفي حالات الأقطار التي تزيد الولايات المتحدة المساعدة المقدمة لها، فإن أي تهديد يوقف مثل هذه المساعدة الحيوية يقيد حتماً الموقف الحكومي في الأقطار التابعة. فعلى سبيل المثال: إن المعتمد على المساعدات الغذائية قد يُحرم منها في المستقبل ما لم يصوت على النحو المطلوب في مجلس الأمن<sup>3</sup>. ونأخذ مثلاً على ذلك مسألة فرض العقوبات على العراق، ولاحقاً استخدمت القوة ضدّه إبان حرب الخليج الثانية، فلكي تتجنب الولايات المتحدة الأمريكية احتمال استخدام الصين حق الفيتو ضد مشروع القرار، امتنعت واشنطن عن انتقاد مذبحه ساحة (تيان إن مان) وقتها وسهلت منح الصين قرضاً بقيمة (114) مليون دولار من البنك الدولي، كما ألغت من ديون مصر (7مليار دولار) وضغطت على كندا لإلغاء بعض الديون المصرية لتضمن تصويت مصر على القرار معها، كما حصلت تركيا على مساعدات عسكرية بقيمة (8مليار دولار) ومُنحت ما قيمته (105مليار دولار) من القروض الميسرة من البنك الدولي، حتى إيران حصلت على قرض بقيمة (250مليون دولار) من البنك الدولي. وفي المقابل أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية برنامج مساعدات لليمن بقيمة (70مليون دولار)، وطرد حوالي (800) ألف عامل يمني من السعودية كنوع من العقوبة لليمن لرفضها قرار العقوبات والحرب، كما أنذرت واشنطن الإكوادور بعقوبات اقتصادية مدمرة إذا صوتت ضدّ القرار. وهكذا تقوم الولايات المتحدة بشراء الدّم في كلّ مشروع قرار تريد نفاذه عبر مجلس الأمن.

<sup>1</sup> ناجي دحام، دحام: أثر الهيمنة الأمريكية العالمية في منظمة الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

<sup>2</sup> الأطرش، محمد: العرب وتحديات النظام الدولي العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

<sup>3</sup> سيمونز، جيف: التنكيل بالعراق (العقوبات والقانون الدولي)، مرجع سبق ذكره، ص 229.

أي أنّ عملية صناعة القرار واعتماده داخل مجلس الأمن تتأثر بمعطياتٍ ومعاييرٍ سياسيّةٍ، فعملية التفاوض برمتها والتّصويت محكومةٌ بتزاحم مصالح الدّول وتعارضها مع بعضها البعض<sup>1</sup>.

وهنا يُطرح التّساؤل: إذا فشلت الولايات المتّحدة في صنع قرار في مجلس الأمن نتيجة نقضه من قبل إحدى الدّول الكبرى فهل ستتوقف أميركا عن تنفيذه؟

الواقع يقول عندما لا تستطيع الولايات المتّحدة تأمين الحشد الكامل لمشروع القرار فإنّها تتجاوز مجلس الأمن. وخير دليلٍ على ذلك تجربة الحرب الأنجلو أمريكية على العراق، هذه الحرب التي قدمت برهاناً على أن باستطاعة الإدارة الأمريكيّة شن الحروب على أيّة دولةٍ وفي أيّ وقتٍ وفي ظلّ اعتراض جميع الدّول دائمة العضوية في مجلس الأمن بالبداية، إلّا أنّها انسأقت بعدها للرغبة الأمريكيّة دون أيّ فيتو أو إدانة في مجلس الأمن بل وأكثر من ذلك أعترف مجلس الأمن بأنّ القوات الأمريكيّة قوات احتلال وعليها تسير أمور البلاد بمعنى أنه شرّع الاحتلال الأمريكي وأعترف به. فالولايات المتّحدة لا ترتدع عن خرقٍ معلنٍ للقانون الدّولي في أيّ وقتٍ تجد فيه حداً أدنى من الاختلاف مع مصالحها<sup>2</sup>. ولشدة هيمنة الولايات المتّحدة على مجلس الأمن الدّولي فإنّه يجب تسميته مجلس الأمن الأمريكي حتّى يتماشى ودور الولايات المتّحدة فيه، التي أصبحت تستعمله لتحقيق مصالحها وأبعدته عن نصرة ومساندة أيّ جهةٍ مستضعفةٍ صاحبة حقٍ. وهذا الوضع يمكن أن يفسر نقطةً أثارت جدلاً كبيراً وهي سعي الدّول لامتلاك السّلاح النووي إذ أنّه في ظلّ ذلك الضّعف الذي يعاني منه مجلس الأمن والهيمنة الأمريكيّة عليه يمكن الاستنتاج بأنّ: هذا الوضع هو من دفع الدّول إلى امتلاك مثل هذا السّلاح لحماية نفسها في ظلّ نظامٍ دولي يمكن تسميته بنظام الغابة أو نظام الأقوى.

ومن هنا تستنتج الباحثة: أنّ الولايات المتّحدة لا توفر أيّ أداةٍ من أدوات الضّغط على مجلس الأمن، أو الدّول الأعضاء فيه لتحقيق أهدافها إلا وتسخرها لمصلحتها، فهي تتوجّه المجلس كما تريد وتعاقبه أيضاً باستخدام مساهمتها المالية في الميزانية، كسيفٍ مسلطٍ عليه لتوجيهه بالشكل الذي تريده وبما لا يتعارض ومصالحها الحيوية. فضلاً عن عدم وجود جيشٍ دائمٍ تابعٍ لمجلس الأمن. وبذلك يكون من أسباب ضعف مجلس الأمن هو عدم امتلاكه مواردٍ اقتصاديةٍ وعسكريةٍ خاصّةٍ به، فهو يعتمد بشكلٍ تامٍ على الدّول الأعضاء، أو على بعضها على الأقل في القيام بمهامه. فضلاً عن مساوماتٍ وضغوطاتٍ الولايات المتّحدة على الدّول الأعضاء لضمان تصويتها إلى جانبها.

وبذلك باتت الولايات المتّحدة تهيمن على مجلس الأمن، وتستطيع أن تصدر القرارات التي تتفق وسياستها الخارجيّة في العالم. وهذا ما يدفعنا للقول أنه نتيجة خضوع مجلس الأمن للولايات المتّحدة أصبح له مجموعة من الصفات أهمها تطبيق معايير الازدواجية في معالجة كل مسألةٍ من المسائل الدّوليّة، وتبني مفاهيم السّياسة الأميركيّة

<sup>1</sup> خليل الموسى، محمد: سلطات مجلس الأمن في ضوء نظرية القواعد الدولية الأمرة، مرجع سبق ذكره، ص56.  
<sup>2</sup> سليم وهبة، محمد: الاقتصاد هدف السّياسة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، حركة التوافق الوطني الإسلاميّة، المكتب السياسي، إدارة الدراسات السياسيّة، قسم الأبحاث الدولية، الصفاة، الكويت، 2007، ص14.

انطلاقاً من الإرهاب وصولاً إلى العولمة والديمقراطية، طبعاً وفق المفهوم الأمريكي الذي يقوم على احتلال الشعوب وتدميرها بحجة إيصالها إلى الديمقراطية، ولذلك أصبح مجلس الأمن أشبه بالبيغاء تكرر ما يصرح به المسؤولون الأمريكيون، وهذا ما يستدعي ويتطلب إمّا إصلاح هذا المجلس وبشكلٍ فعلي، أو القضاء على هذا البيغاء الأمريكي.

## الفصل الثاني: عوامل الهيمنة الأمريكية العالمية

### **المبحث الأول: العوامل السياسية:**

أولاً: ما هو معنى الهيمنة.

ثانياً: تاريخ الهيمنة الأمريكية القديم.

ثالثاً: مرحلة التفرد الأمريكي على الساحة الدولية

رابعاً: السلوك التصويتي للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن

### **المبحث الثاني: العوامل الاقتصادية**

أولاً: أسس القوة الاقتصادية الأمريكية

ثانياً: انعكاس القوة الاقتصادية الأمريكية على قطاعاتها الأساسية

ثالثاً: مشروع مارشال والسيطرة الأمريكية على أوروبا

رابعاً: دور المؤسسات الاقتصادية الدولية في تعزيز الهيمنة الأمريكية.

### **المبحث الثالث: العوامل العسكرية**

أولاً: الإمكانيات العسكرية الأمريكية.

ثانياً: دور الحلف الأطلسي في تعزيز الهيمنة الأمريكية على أوروبا.

ثالثاً: التوجهات العسكرية الأمريكية في ظلّ نظام القطب الواحد

رابعاً: العلاقة بين القوة الاقتصادية والعسكرية.



## الفصل الثاني: عوامل الهيمنة الأمريكية العالمية

إنّ الهيمنة قديمة قدم الإنسان ذاته. إلا أنّ الهيمنة العالمية الزاهنة لأميركا تتميز بسرعة ظهورها، وبحجمها العالمي، وبطريقة ممارستها. فخلال قرنٍ واحدٍ حوّلت أميركا نفسها وبواسطة دينامياتٍ دوليةٍ، من دولةٍ معزولةٍ نسبياً في نصف الكرة الغربي إلى قوةٍ تصل سلطتها إلى أرجاء العالم كله وتمسك بهذه الأرجاء على نحوٍ لم يسبق له مثيل قط<sup>1</sup>. ولعل أهم ما يميز الإمبراطورية الأمريكية قياساً بسابقتها، تفوقها العسكري وامتداد نفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي الواسعين إلى سائر ربوع العالم وقاراته<sup>2</sup>. فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تمتلك من القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية ما يجعلها تقف في ذروة قوتها الجيوبوليتيكية.

انطلاقاً من أنّ مفهوم القوة العظمى اليوم يعني مفهوماً مثلث الجوانب (اقتصادي، سياسي، وعسكري)، تترتب دول العالم في وضع طبقي تراتبي هرمي رأسه الولايات المتحدة الأمريكية. وتشكّل هذه العوامل الأركان الثلاثة التي تقف عليها الهيمنة الأمريكية. أي أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوضعٍ متفوقٍ لم يسبق له مثيل، ومن ثمّ يصبح التّحدي الرئيسي أمام الولايات المتحدة هو المحافظة على هذا الوضع<sup>3</sup> لضمان واستمرار وضعها العالمي المهيمن.

ومن هذا المنطلق سنتناول الباحثة في هذا الفصل المؤهلات والقدرات السياسية الاقتصادية والعسكرية التي تتمتع بها الولايات المتحدة، وساهمت بالتالي في تعزيز هيمنتها الدولية.

<sup>1</sup> بريجنسكي، زينغو: الهيمنة من النوع الجديد، مقال مترجم، 2011،

[www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3066.html](http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3066.html)

<sup>2</sup> عبد السلام، رفيق: الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، أوراق الجزيرة (6)، الدوحة، قطر، 2008، ص25.

<sup>3</sup> خليل زاده، زلمي وآخرون: التقييم الاستراتيجي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص19.

## المبحث الأول

### العوامل السياسية

هناك من يعتقد أنّ الهيمنة الأمريكية حدثاً جديداً في تاريخ الولايات المتحدة وتعود إلى نهاية الحرب الباردة، إلا أنّها في الحقيقة ليست حديثة وإنما تعود لفتراتٍ أقدم من نهاية الحرب الباردة، إلا أنّ زوال الاتحاد السوفيتي ساعد على بروزها وتكريسها من خلال غياب أيّ قوةٍ منافسةٍ للولايات المتحدة على السّاحة الدوليّة. فضلاً عن ذلك إنّ نجاح الولايات المتحدة في السيطرة على النّظام الدّولي يعود إلى امتلاكها لقاعدةٍ متينةٍ من القدرات الاقتصادية والعسكريّة، بالشكل الذي يظهرها في وضع المتفوق على حلفائها قبل خصومها مما يضعها في مكان السيد وباقي الدّول العظمى في مكان التّابع لها، وهو ما وُظّف في خدمة قوتها السياسيّة التي ساعدتها على إضفاء الشّريّة على قراراتها وتصرفاتها، وذلك من خلال إصدارها عن طريق مجلس الأمن الدّولي، محققة بذلك حلمها في السيطرة على العالم بأسره.

#### أولاً: ما هو معنى الهيمنة:

الهيمنة مصطلحٌ استُعمل في العلاقات الدوليّة منذ بعض الوقت، وزادت شهرته في العقدين الأخيرين تقريباً، وأول ما يتبادر إلى الذهن عند ذكر كلمة الهيمنة هو ما معنى كلمة الهيمنة وهل تعني السيطرة أم لا؟ ومتى تصل الدّولة إلى المرحلة التي يُطلق فيها عليها بالدّولة المهيمنة؟ بمعنى آخر: إلى أيّ درجة يجب أن تكون الدّولة قويّة لكي تعتبر مهيمنة؟

للإجابة على هذه الأسئلة لابدّ من الاطلاع على التعاريف المختلفة التي تطرقت إلى معنى الهيمنة ومنها:

**الهيمنة:** تتلخص في القدرة على الاحتواء الخفي والجذب اللين، بحيث يرغب الآخرون في فعل ما ترغب فيه القوة المهيمنة من دون الحاجة إلى اللجوء لاستخدام القوة<sup>1</sup>.

**الهيمنة:** هي السيطرة والاستغلال التي تمارسها الدّول القوية على الدّول الأضعف وعلى المؤسسات السياسيّة والماليّة العالميّة، وتعني السيطرة والاستحواذ على الأسواق والتحكّم فيها من حيث العرض والطلب والأسعار.

**الهيمنة:** تعني أحياناً السلطة السياسيّة وممارستها القيادة وموافقة المحكوم، خلافاً للسلطة السياسيّة التي تمارس في إطار الهيمنة من خلال الإكراه والقسر. وفي أحيانٍ أخرى نرى أنّها تعني مزيجاً من القسر والموافقة عند ممارسة السّلطة السياسيّة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد السلام، رفيق: الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مرجع سبق ذكره، ص9.

<sup>2</sup> الغريب، فنان: مازق الإمبراطورية الأمريكية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، لبنان، 2008، ص40.

انطلاقاً من التعاريف السابقة نجد: أنّ مفهوم الهيمنة يُعتبر مرادفاً لمفهوم التسلط والتفوق والرّعاية، هذه الرّعاية يمارسها في نظام دولي طرف مهيم هو عبارة عن دولة تمتلك قدرةً كافيةً على القيام بهذا الدور ويتعين على الدول الأخرى في النظام أن تحدد علاقتها بالطرف المهيمن، إما انصياعاً أو معارضةً أو حياداً، وبما أنّ المهيمن يعتمد على القدرات فالهيمنة تشبه إلى حدٍ كبيرٍ مفهوم القوة.

من هنا تعتقد الباحثة: أنّ الهيمنة درجةً أعلى من السيطرة انطلاقاً من أنّ السيطرة يمكن ممارستها من خلال الإكراه والقسر، وغالباً تُطبق على الدول الضعيفة، أما الهيمنة فهي أوسع وتشمل الدول الضعيفة والقوية على حدٍ سواء، وتتوافق مع تقديم الحوافز والمزايا للحصول على موافقة الطرف الآخر، كما أنّ هناك نقطةً في غاية الأهمية للتفريق بينهما هي أنّ الطرف المهيمن قد يواجه أحياناً برفض قراراته من قبل الدول الأخرى، ولكن هنا تكمن الهيمنة من خلال حصول الدولة المهيمنة على ما تريده في نهاية المطاف، وما يؤكد ذلك أنّ الهيمنة تُعدّ نسبيةً لأنّ الاقتصاد الرأسمالي العالمي ليس إمبراطوريةً عالميةً يحكمها مركزٌ وحيدٌ فالمركز المهيمن مرغمٌ دائماً على القيام بتسوياتٍ مع الآخرين حتّى لو كانوا في وضعية الخاضع، وبخاصةً إذا كانوا يرفضون هذه الوضعية لهذا السبب تظلّ الهيمنة مهددةً بتحول موازين القوى بين شركاء النظام العالمي<sup>1</sup>. أمّا في السيطرة فبالرغم من إكراه الطرف الآخر إلّا أنّها لا تواجه برفضٍ ظاهرٍ.

أي لكي تكون دولة ما مهيمنة فإنّ هذا لا يعني أن تكون قادرةً على السيطرة على جميع المنافسين الآخرين من جميع الوجوه<sup>2</sup>. ويمكن توضيح ذلك بالقول إنّ السيطرة على الدول الصّغيرة هي وسيلة الهيمنة على الدول الكبرى. كما يتعين أن تكون الدولة ذات موارد كبيرة، إذ أنّه من غير المحتمل أن تسمح الدول لدولةٍ صغيرةٍ أو ضعيفةٍ بأن تمارس دور الزعامة<sup>3</sup>.

وبذلك تجد الباحثة: أنّ الدولة لا تصل إلى مرحلة الهيمنة إلّا إذا كانت تمتلك كلّ عوامل القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، بالإضافة إلى تفردّها بهذه المؤهلات دون أن تشاركها دولة أخرى بامتلاك نفس المؤهلات وفي نفس الوقت، كما يجب أن تسخر كل ما تمتلكه من عوامل القوة في سبيل خدمة موقعها كدولة مهيمنة انطلاقاً من أنّ الدول التي تمتلك القوة لا تكفي بثمارها إلّا إذا استخدمتها لخدمة وتعزيز وضعها على الساحة الدولية، عندها تصبح الدولة كالشمس التي تدور حولها الكواكب. كما أنّ هناك نقطةً مهمةً تتمثل في أنه لا بدّ من أن تتوفر لدى الدولة الرّغبة في الهيمنة على المستوى الدولي، وذلك انطلاقاً من حساب النفقات والإيرادات التي ستترتب على الهيمنة.

<sup>1</sup> أمين، سمير: الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهمية شرف الدين، الطبعة الأولى، دار الفارابي بيروت، لبنان، 2002، ص99.

<sup>2</sup> براون، كريس: فهم العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص201.

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص201.

وفي وقتنا الحاضر لم يعد يخفى على أحد أنّ الدّولة التي تمارس الهيمنة هي الولايات المتّحدة الأمريكيّة، إذ أنّ الرّغبة بالهيمنة حلّم راود الإدارات الأمريكيّة المتعاقبة مع تضخم إمكاناتها وقوتها. وتعتبر هيمنة أمريكا ظاهرةً فريدةً من نوعها من حيث سعة مداها وسرعة ظهورها كقوةٍ عالميّةٍ أولى ووحيدة<sup>1</sup>.

### ثانياً: تاريخ الهيمنة الأمريكيّة القديم:

إنّ سياسة الولايات المتّحدة واستراتيجيتها كانتا ولا تزالان على امتداد القرنين العشرين والواحد والعشرين تقومان على مبدأً أساسي وهو مبدأ المصالح الحيويّة، ومنذ عام 1917، أشار الرئيس الأمريكي السّابق وودرو ويلسون إلى نظامٍ عالمي جديد يقوم على أساس احترام حقّ الشّعوب في تقرير مصيرها وتعميم مبدأ الديمقراطية وحرية النّجارة، وهو ما يجري ترديده اليوم<sup>2</sup>، وبالعودة إلى تاريخ الهيمنة الأمريكيّة نجد أنّ الرّغبة بالهيمنة بدأت تظهر لدى الولايات المتّحدة منذ مبدأ مونرو (1823) الذي تم بموجبه إطلاق سلطة الولايات المتّحدة على الأمريكيتين واعتبارهما مجالاً حيويّاً لها، وذلك باعتباره أنّ أي اعتداء على دول العالم الجّديد اعتداء على الولايات المتّحدة، ومما جاء فيه: ((إنّ كلّ محاولةٍ تقوم بها دولةٌ أوريبيّةٌ لفرض نهجها السّياسي على نصف الكرة الأمريكي تشكل خطراً كبيراً على سلم وأمن الولايات المتّحدة))<sup>3</sup>، وبذلك كانت بداية السّيطرة الأمريكيّة، وبعدها بدأت الولايات المتّحدة تستخدم شتّى عوامل القوة التي تتمتع بها في سبيل تأكيد هيمنتها على جميع دول العالم وتحقيق مصالحها القوميّة، فقد أصبحت في أقل من قرنين من الزمن دولةً موحدةً سياسياً عظيمةً اقتصادياً، فائقة القوة عسكرياً، وأصبحت تعتبر أنّه يقع على عاتقها مسؤولية قيادة العالم ويبدو ذلك جلياً في عام (1953) عندما أعلن الرئيس أيزنهاور أنّ الولايات المتّحدة مسؤولة كلياً عن قيادة (العالم الحر)، وهذا ما أكده كثيرٌ من الرؤساء الأمريكيين ومنهم نيكسون الذي اعتبر أنّ عالمية أمريكا هي هدف سياستها، وبدأت الولايات المتّحدة تعمق هذا المفهوم من خلال انتهاجها سياسة الأحلاف التي بدأها أيزنهاور من خلال مبدأه المعروف بـ مبدأ ملء الفراغ وذلك بعد خروج المستعمرين الأوربيين من الشّرق الأوسط، وأكمل المسيرة الرئيس هاري ترومان الذي قال (( إنّ النّصر الذي حقّقه الولايات المتّحدة في الحرب وضع على عاتق الشعب الأمريكي عبء مسؤولية قيادة العالم))<sup>4</sup>.

وفي هذا السياق لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بداية هيمنة الولايات المتّحدة كانت عن طريق القوة الاقتصادية الصّرف، وما ساعد القوة الاقتصادية الإمكانات المادية لأمريكا (الأرض الشاسعة، الموارد المعدنية الضخمة، والإنتاج الصناعي المتقدّم، الشبكات الضخمة من الخطوط الحديدية والبرية والموانئ التي تعج بالنشاط)، حيث ترّجم

<sup>1</sup> ناجي دحام، دحام: أثر الهيمنة الأمريكيّة العالمية في منظمة الأمم المتّحدة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

<sup>2</sup> العابدي، زكي وآخرون: المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة سوزان خليل، سينا للنشر، القاهرة، مصر، 1994، ص 7.

<sup>3</sup> وهبان، أحمد: العلاقات الأمريكيّة الأوربية بين التحالف والمصلحة، تقديم محمد طه بدوي، الطبعة الأولى، مطبعة نهضة الشرق، القاهرة، مصر، 1995، ص 12.

<sup>4</sup> ناجي دحام، دحام: أثر الهيمنة الأمريكيّة العالمية في منظمة الأمم المتّحدة، مرجع سبق ذكره، ص 82.

كلّ ذلك إلى أهميةٍ سياسيةٍ واستراتيجيةٍ أيضاً، فعند مشارف الحرب العالميّة الأولى كان الناتج القومي للولايات المتّحدة يضاهاه مثيله لدى كل القوى العظمى الأخرى مجتمعة.

وقد دخلت القوة الأمريكيّة غمار الحرب العالميّة الثّانية في مراحلها الأخيرة بعد أن أُجهد شقا الصراع الأوربي، مما أتاح لها حسم المعركة لصالح المعسكر الليبرالي<sup>1</sup>، وبعد الحرب العالميّة الثّانية كانت الولايات المتّحدة في موقفٍ متميزٍ في الاقتصاد العالمي. فقد كان أكثر من نصف الإنتاج الصّناعي للعالم الرأسمالي يجري في أمريكا، كانت أمريكا أغنى دولة في العالم ومواطنوها أغنى سكان العالم<sup>2</sup>، هذا فضلاً عن أنّ الدّولار كان العملة العالميّة الوحيدة المأمونة\*. أمّا من النّاحية العسكريّة فكانت الولايات المتّحدة تحتل المرتبة الأولى بين الدّول الرأسماليّة التي كانت بحاجةٍ لحمايةٍ من الولايات المتّحدة.

وفي هذه الفترة (بعد الحرب العالميّة الثّانية) عملت الولايات المتّحدة للسيطرة على أوروبا، وبالفعل استطاعت بسط هيمنتها على القارة العجوز عن طريق ذراعها العسكري الضّاربة، ثم عن طريق مساعداتها الاقتصاديّة والماليّة الكبيرة في إطار ما عرف وقتها بمشروع مارشال الشّهير<sup>3</sup>، مما أتاح لها حماية أوروبا وانتزاعها من براثن الخطر الشيوعي وقتها<sup>4</sup>.

ولكن مع ظهور الحرب الباردة أخفي وضع أميركا وذلك بسبب وجود الاتحاد السّوفيتي بما يملك من قواتٍ تقليديّةٍ كبيرة العدد وبعدها ترسانة نووية، ومع عدد من الدّول الحليفة في أوروبا الشّرقية والدّول النّامية.

### ثالثاً: مرحلة التفرّد الأمريكي على الساحة الدوليّة:

مثلما خرجت الولايات المتّحدة الأمريكيّة من دمار الحرب العالميّة الثّانية قوةً صاعدةً، فإنّ نهاية الحرب الباردة قد توجتها القوة الأكبر والمنفردة بمصير العالم<sup>5</sup>، فبعد انهيار الاتحاد السّوفيتي القوة الوحيدة التي كانت تواجه الولايات المتّحدة، حدث فراغاً جيوسياسياً على امتداد قلب قارة أوراسيا من حدود الصّين مع آسيا الوسطى شرقاً إلى البلقان الأوربي غرباً، ومن شرقي المتوسط وشمال وشرق إفريقيا إلى حدود الهند، إضافةً إلى الفراغ الذي تركه في وسط وشرق أوروبا، وبالتالي لم يعد هناك من قوى عسكريّة، اقتصاديّة، سياسيّة، تنافس الرأسمالية العالميّة بزعامة الولايات المتّحدة التي سارعت لملء هذا الفراغ وقطف ثمار النّصر في الحرب الباردة، وكانت أولى الثّمار التي استأثرت بها هي إحكام سيطرتها على الخليج العربي ونفطه عام (1991) في حرب الخليج الثّانية، وتحقيق هدف من أهدافها

1 عبد السلام، رفيق: الولايات المتّحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مرجع سبق ذكره، ص22-23.

2 براون، كريس: فهم العلاقات الدوليّة، مرجع سبق ذكره، ص202.

\* وذلك بحسب اتفاقية بريتون وودز التي وضعت أسس النظام النقدي الدولي الذي أصبح فيه الدّولار عملة عالمية، باعتبار أنه أصبح بموجب هذه الاتفاقية قابلاً للإبدال بالذهب.

3 عبد السلام، رفيق: الولايات المتّحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مرجع سبق ذكره، ص23.

4 Lael Brainard, The Lessons of the Marshall Plan, The Brookings Institution, (5June,2007)

5 عبد السلام، رفيق: الولايات المتّحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مرجع سبق ذكره، ص32.

الاستراتيجية التي طالما سعت إلى تحقيقه ألا وهو إقامة قواعد عسكرية برية وبحرية وجوية دائمة على أراضي دول الخليج العربي، والسيطرة على منابع النفط وممراته والتحكم بأسعاره وتحويلها بالتالي إلى الدولة العظمى الوحيدة في العالم.

أما الخطوة الثانية في برنامج الهيمنة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كانت في البلقان عام (1992) عندما بدأت حرب البلقان مع بداية تفكك الاتحاد اليوغسلافي في اليوسنة وانتهت عام (1999) في الحرب ضد جمهورية صربيا بسبب مشكلة كوسوفو التي أوجدتها لتبرير تنفيذ مخطتها في البلقان، وإحكام السيطرة في هذا الجزء من أوروبا<sup>1</sup>.

هكذا خاضت الولايات المتحدة حربان كبيرتان خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، حرب الخليج الثانية وحرب البلقان، تنفيذاً لرغبتها بالهيمنة والسيطرة على مناطق مهمة في كل من آسيا وأوروبا وإعادة تشكيل العالم من جديد تحت زعامتها، وعلى النمط الذي تريده معتمدة اعتماداً أساسياً على مبدأ استخدام القوة العسكرية التي تملكها الولايات المتحدة والتي لا نظير لها في العالم.

أي أنّ وضع الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل التسعينيات كان مشابهاً تماماً لما كانت عليه عام (1945)، أكبر قوة دولية في العالم عسكرياً واقتصادياً وسياسياً مع اختلاف مهم هو أنها بلا منازع. فيما اكتفت روسيا بدور التابع لها<sup>2</sup>. مما يدل على أنّ هيمنة الولايات المتحدة ليست عنصراً جديداً في الجيوسياسية العالمية. فكل فترة ما بعد الحرب كانت فترة هيمنة للولايات المتحدة<sup>3</sup>. أما سقوط حائط برلين فكان يعني التجسيد الواقعي لظهور الهيمنة الأمريكية بصورة قاطعة<sup>4</sup>.

وفي هذه المرحلة (بعد انهيار الاتحاد السوفيتي) تتامت خاصية القوة الأمريكية التي لا تُنزع، شيئاً فشيئاً حتى أصبحت مفهوماً عالمياً مقبولاً ومعترفاً به. وهنا وجدت الولايات المتحدة من مصلحتها خلق نظام عالمي جديد تكون هي محوره وتسيطر عليه لخدمة مصالحها، واستمرار هيمنتها ولتلبية حاجات الدول الرأسمالية الأخرى الحليفة والتابعة لها<sup>5</sup>. وكوّنت هذه الهيمنة أكثر وأكثر بعد أحداث الحادي عشر من أيلول التي وجدت فيها الولايات المتحدة الفرصة الذهبية لتدعيم مشروعها بالهيمنة من خلال فرض سياساتها الجديدة القائمة على الهيمنة العالمية والحروب الاستباقية بذريعة مكافحة الإرهاب، وهنا بدأ الإعلان الصريح للولايات المتحدة بأن مصلحتها فوق أي اعتبار وأي شرعية دولية.

<sup>1</sup> إدريس، عز الدين: قراءة في استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة، قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، السنة الخامسة، العدد (26)، دمشق، سورية، 2003، ص 41-42.

<sup>2</sup> صبيح، علي: الصراع الدولي في نصف قرن (1945-1995)، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 1998، ص 210.

<sup>3</sup> أمين، سمير: الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهمية شرف الدين، مرجع سبق ذكره، ص 99.

<sup>4</sup> وارنر، دانيال: السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 15، ص 23.

<sup>5</sup> الغريب، فنان: مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 167.

وفي هذا الصدد يقول ريتشارد هاس، مدير مكتب التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية: ((إننا نستطيع، وسنسلك منفردين حينما يكون ذلك ضرورياً.... أن حقنا في الدفاع عن أنفسنا ليس موضع تساؤل))<sup>1</sup>.

وما شجعها على ذلك مجلس الأمن بقراره (1386) الذي بموجبه فوض الولايات المتحدة باتخاذ الإجراءات للرد على المعتدين والمسؤولين عن الاعتداء على الولايات المتحدة. إذ نتج عن ذلك غزو أفغانستان والعراق، فضلاً عما سمي بالحرب الدولية على الإرهاب<sup>2</sup>.

بالإضافة إلى ذلك فإن أفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالمركز المسيطر ضمن هيكل النظام الدولي الجديد يخولها عملياً مهمة الإشراف على عملية صنع القرار واتخاذها على المستوى الدولي<sup>3</sup>. وبشكلٍ أحادي متجاوزةً قواعد القانون الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف التي كانت الولايات المتحدة من أهم مؤسسيها.

وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن العولمة التي تقدّم دائماً كضرورة يفرضها التقدم الاقتصادي والتحول الإيجابي في المجتمعات المنخرطة بها ليست في الواقع إلا استراتيجية هيمنة لدى الولايات المتحدة تهدف إلى ضمان تحكمها المزوج بالإدارة الاقتصادية للعالم عن طريق منظماتٍ دوليةٍ في الظاهر وأميركيةٍ في المضمون من جهة، والإدارة السياسية والعسكرية بواسطة حلف شمال الأطلسي من جهةٍ ثانية<sup>4</sup>. إذ ساعدت ظاهرة العولمة التكنولوجية والمعلوماتية وانتشار وسائل الاتصال الحديثة في تعميم النموذج الأمريكي، بما لم يُتاح لأيٍّ إمبراطوريةٍ سابقةٍ حيث كانت الهيمنة جزئيةً ولم تشمل العالم كله<sup>5</sup>. إلا أن ما يخيف بالهيمنة الأمريكية بعد تفرداها بالساحة الدولية هو أنها أصبحت هيمنة لا تعترف بالمنظمات الدولية وتعمل خارج موثيقها، فهي هيمنةٌ تسمح لنفسها باختراق حدود الدول السياسية براً وجواً تحت سواتر متعددة تصوغها أجهزة إعلام تحول المجرم إلى مناضل وتحول صاحب الحق إلى إرهابي، فهي هيمنة تطبق الشرعية الدولية بطريقة انتقائية، ولا تعترف إلا بالقوة لفرض إرادتها ومصالحها، وتتصف بازدواجية المواقف، ففي الوقت الذي تخرق فيه الشرعية الدولية تطالب الدول الأخرى باحترام هذه الشرعية ممثلةً باحترام القرارات التي يصدرها مجلس الأمن.

تستنتج الباحثة من كل ما سبق: أن الولايات المتحدة كانت تعمل وفق نظرية أن الدول المحورية ذات الشأن تحدد لها غرضاً استراتيجياً تحافظ عليه، وتعمل على بنائه خطوةً خطوةً مهما يطول الزمن بشرط ألا يهدم الخلف ما بناه السلف، وأن يكون الغرض هو تحقيق الأمن القومي للوطن والمواطن. وهذا ما فعلته الولايات المتحدة منذ إنشائها

<sup>1</sup> هيدسون، مايكل: مآزق إمبريالية المناطق الجامحة، بحث في أحمد ببيضون وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص115.

<sup>2</sup> Lisa A. Curtis, America's Image Abroad: Room For Improvement, (The Heritage Foundation, 31 May, 2007).

<sup>3</sup> وارنر، دانيال: السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص97.

<sup>4</sup> أمين، سمير: الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهمية شرف الدين، مرجع سبق ذكره، ص108.

<sup>5</sup> chapel Hill, The American Ascendancy, How The United State Gained and Wielded Global Dominance, University of North Caroline Press, 2007 .

وتحررها من الاستعمار البريطاني. فالبقاء للأقوى تبعاً لما قاله داروين وهذا ما تطّبقه الولايات المتحدة في علاقاتها الخارجية بكلّ دقة وأمانة.

باختصار يمكن القول عن الهيمنة الأمريكية: بأنّها هيمنة تغلب الحقّ باطلاً والباطل حقاً، وهذا ما أثر على نزاهة مجلس الأمن، واختلاف معاني الأمن والسلم الدوليين وتسخيرهما بما يتوافق مع التفسير الأمريكي، بسبب تأثير قراراته بالولايات المتحدة الأمريكية. هذا فضلاً عن ازدواجية في تصرفاتها ففي الوقت الذي تقصف فيه طائراتها أفغانستان تخصص طائرات أخرى لإلقاء الطعام على الشعب الجائع، وفي الوقت الذي تحارب فيه الإرهاب في مكان تدعّمه في مكان آخر وهو ما ينفيه خطابها السياسي الكاذب، وفي الوقت الذي يبشر فيه بوش العراقيين بالحرية والديمقراطية تظهر مشاهد من سجن أبو غريب، وفي الوقت الذي يدعو فيه إلى شرق أوسط جديد حر وديمقراطي كانت قنابل حليفته إسرائيل تسقط على المدنيين اللبنانيين، وغيرها الكثير من التصرفات. فهي ازدواجية مكشوفة تخط فيها الوحشية بالإنسانية، وبعد التدمير تريد الأعمار.

#### رابعاً: السلوك التصويتي للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن:

إنّ النظام العالمي الزاهن بزعامة الولايات المتحدة، محكومٌ بوسائل وآليات وسياسات تجعل الدول الأخرى وخاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن (وهي الدول التي تتمتع بحقّ الفيتو الذي يمكن أن يعرقل أي قرار أمريكي) خاضعةً للولايات المتحدة بشكلٍ أو بآخر، الأمر الذي يجعلها متفكّةً مع توجهاتها وتستجيب لقراراتها. وعلى هذا الأساس تحرّص الولايات المتحدة على توفير هذه المركزية للنظام العالمي الجديد من خلال أشكالٍ وصيغٍ مختلفةٍ من الشراكة مع الآخرين<sup>1</sup>، لدرجة يمكن القول معها بأنّ الولايات المتحدة هي التي حددت طبيعة تصويت الدول دائمة العضوية على قرارات مجلس الأمن بما يتوافق مع مصالحها وأهدافها. وذلك انطلاقاً من أنّ كل دولة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن تربطها علاقة خاصة مع الولايات المتحدة التي تعرف كيف تستغلها وفي الوقت الذي تريده.

وفيما يلي سنتطرق إلى علاقتها مع كل دولة من هذه الدول:

#### 1. مع الصين:

أبرز محددات العلاقة الأمريكية الصينية هي الاحتياج الاستراتيجي، أي أنّ كلا الطرفين يحتاج الطرف الآخر وإن اختلف معه. والواقع أنّ شراكة التعاون مع واشنطن لها أهمية فائقة للصين عندما يتم التركيز على الازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. وفي نفس الوقت يُعدّ التعاون مع الصين جزءاً من مصالح الولايات المتحدة.

<sup>1</sup> صبيح، علي: الصراع الدولي في نصف قرن (1945-1995)، مرجع سبق ذكره، ص 212.



تُعدّ النّاحية الاقتصاديّة في هذه العلاقة هي الجّزء المسيطر والموجه لها، والولايات المتّحدة الأمريكيّة غالباً ما تستخدم الأداة الاقتصاديّة في مواجهة الصّين حينما تتعارض المصالح في بعض المواقف السياسيّة<sup>1</sup>. وعادةً ما يتمّ تغليب المصالح الاقتصاديّة المتبادلة على الخلافات القائمة فيما بينها، انطلاقاً من أنّ الولايات المتّحدة تُعتبر سوقاً أساسيةً للصادرات الصّينية، كما تُعتبر دولةً مهمّةً لتطوير الصّين، ومصدراً مهماً من مصادر النّقنية المتطورة، ومكاناً هاماً عملياً لتخريج العلماء والمهندسين ورجال الأعمال الصّينيين. وكل ذلك له دور كبير في نمو الاقتصاد الصّيني، وبالتالي من مصلحة الصّين استمرار علاقات جيّدة إلى حد ما مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة. لأنّ ذلك يخدمها في أكثر ما يمكن بالأهداف الأمنية الصّينية بالإضافة إلى استمرار نجاحاتها الاقتصاديّة عن طريق التّجارة والاستثمارات الغربيّة فيها وإبعاد الأنظار الخارجيّة عن برنامج التّحديث العسكري في الصّين، بالإضافة إلى ردع اليابان من أن تصبح دولةً أكثر استقلاليةً.

ومن المؤكد أنّ الولايات المتّحدة بلدٌ يستطيع ممارسة ضغطٍ استراتيجي كبيرٍ على الصّين. وتستغل الولايات المتّحدة كلّ ما يمكنها استغلاله في هذه العلاقة من أجل خدمة أهدافها وتمير القرارات التي تخدم مصلحتها في مجلس الأمن وذلك من خلال الضّغط على الصّين لكي توافق ولا تستخدم حقها بالفيتو في وجه العقوبات وغيرها من القرارات الأمريكيّة، ومن أهم أوراق الضّغط الأمريكي على الصّين:

#### . قضية تايوان:

إنّ الولايات المتّحدة تتخذ من قضية تايوان ورقة ضغط على الصّين للخضوع للإرادة الأمريكيّة<sup>2</sup>. ففي حين تنتظر الصّين إلى وضع تايوان بوصفه شأنًا داخلياً. إلا أنّه ليس بمقدورها لجم القوى الانفصالية في الجزيرة إلا بتسيق سياستها مع سياسة واشنطن تجاه تايوان. وتحاول الولايات المتّحدة إبراز هذه الورقة من حينٍ لآخر من أجل تحقيق مصالحها، من خلال دعم الانفصاليين التّايوانيين، بتقديم الدّعم العسكري لهم، وبذلك تشجع لديهم التّزعة الانفصالية وهذا ما تتركه الولايات المتّحدة التي أعلنت في سنة 2010 تزويد تايوان بأسلحة بقيمة (6.4) مليارات دولار<sup>3</sup>. وبهذه الطريقة تستطيع الضّغط على الصّين بالموافقة على كلّ قراراتها المطروحة على طاولة مجلس الأمن.

بالإضافة إلى تايوان هناك قضية التّيبّت وهو الإقليم الصّيني ذو التّزعة الانفصالية الذي تعتبره الصّين أرضاً صينيّةً ولا مجال للمساومة عليها بينما تعتبره الولايات المتّحدة مثل تايوان وتعارض بشدّة موقف الصّين تجاه الأقليات

<sup>1</sup> محمد فهمي، عبد القادر: دور الصّين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة، أبو ظبي، الإمارات العربيّة المتّحدة، 2000، ص 22.

<sup>2</sup> ويلبورن، توماس: المثلث الاستراتيجي (الصّين - اليابان - الولايات المتّحدة)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة، أبو ظبي، 2002، ص 53.

<sup>3</sup> American Institute in Taiwan, "U. S. Arms Sales to Taiwan," Press Release (11 February 2010),

<< <http://www.ait.org,tw/en/pressrelease-pr1012.html>>>

فيه، وبهاتين الورقتين تمسك الولايات المتحدة ورقة تفكيك الصين بيدها لاستخدامها كأداة ضغطٍ على الصّينيين بين الحين والآخر.

. **قضية حقوق الإنسان:** تستخدم الولايات المتحدة هذه القضية بهدف المساومة حول قضايا مختلفة، في حين ترى الصّين أن مسألة حقوق الإنسان شأنٌ داخليّ، وأنّ الولايات المتحدة تتدخل بأمرٍ لا يعينها.

. **الملف النووي الكوري الشمالي والإيراني:**

تشكل المسألة النووية المتعلقة بكوريا الشمالية النقطة المركزية في العلاقات الصينية الأمريكية، وتعتبر الولايات المتحدة أنّ الصّين لا يجب أن لا يمكن الاستغناء عنه في الملف النووي لكلّ من الدولتين اللتين تعتبرهما أمريكا (محور الشر). وعلى الرّغم من حاجة الولايات المتحدة للصّين من أجل مساعدتها للتّوصل إلى اتفاق مع كل من كوريا الشمالية وإيران وإفئاعهما بالتخلي عن سعيهما لامتلاك السّلاح النووي، إلّا أنّ الولايات المتحدة لم تتوان عن توجيه الاتهام للصّين بأنّها توفر الحماية لكوريا، بسبب عدم تأييدها لمواقف الولايات المتحدة في مجلس الأمن وكذلك موقفها بالنسبة لإيران حيث تشدد الصّين على انتهاج الدبلوماسية بدلاً من التّهديد العسكري الذي تنتهجه الولايات المتحدة.

ومن التّهديدات أيضاً فرض بعض القيود على التّجارة مع الصّين، التّهديد بإعادة العمل ببعض القوانين المضادة لسياسات الإغراق التجاري، وتحميل الصّين مسؤولية النتائج المترتبة على القرصنة الفكرية<sup>1</sup>.

تعتبر هذه المسائل بالنسبة للولايات المتحدة كأوراق ضغطٍ على الصّين بغية التّصويت إلى جانبها في مجلس الأمن.

أما بالنسبة للصّين فقد انتهجت تجاه الولايات المتحدة سياسة عدم المواجهة معها، ويعود ذلك إلى قناعة القيادة الصينية بأنّ أي مواجهة مع واشنطن سوف تؤدي إلى تعطيل عملية التّمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أنّها تعتبر الولايات المتحدة حجر الأساس لتّحقيق نموها الاقتصادي. أي أنّ سياسة الصّين تعتمد على اعتبارات المصلحة لذلك تؤثر القوى الاقتصادية على سياسة الصّين تجاه الولايات المتحدة.

وهناك حقيقة هي أنّ الصّين تُسخر الأمم المتحدة بمهارة من أجل تكريس بعض المساومات الدبلوماسية المثمرة، ولم تتردد في النّظر إلى الأمم المتحدة كسوقٍ لها مكاناً فيه<sup>2</sup>. وقد اتسمت سياستها على عدم الاعتراض الجاد على السياسات الأمريكية داخل مجلس الأمن الدولي، والذي أخذ أحياناً شكل الامتناع عن التّصويت. أي تغلب النزعة البرجماتية على سلوكها في المنظومة الأممية، وميلها للتّراجع كلّما تأزم الموقف. كما هو الحال في ربط الصّين

<sup>1</sup> سليم عبد الحي، وليد: **المكانة المستقبلية للصّين في النظام الدولي (1978-2010)**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص 155.

<sup>2</sup> طلاس العجة، ناهد: **الأمم المتحدة بين الأزمة والتّجديد**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، مرجع سبق ذكره، ص50.

موقفها من أزمة الخليج الثانية في مجلس الأمن بمدى التسهيلات التجارية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لها في علاقاتها التجارية<sup>1</sup>. بمعنى أنها لم تكن تهتم بتعزيز مركزها الدولي بقدر اهتمامها بحماية مصالحها.

وبناءً على ما تقدم تعتقد الباحثة: أن الولايات المتحدة ضمنت الجانب الصيني إلى صفها في التصويت على القرارات التي تخدم مصلحتها، بمجرد التلويح بتسليح الانفصاليين التايوانيين، وحقوق الإنسان بتذكيرها بأحداث الميدان السماوي (تيان آن مين) التي يمكن استغلالها بالتأثير على وضعها كدولة أولى بالرعاية الذي يتطلب موافقة الكونجرس كل سنة، إلا أن الكونجرس يحاول دائماً إدخال قضية حقوق الإنسان وعدم الفصل بين القضيتين لحرمان الصين من هذه الميزة.

## 2. مع روسيا:

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى اختلاف طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا وبدأت هذه العلاقة تأخذ طابعاً مختلفاً تماماً، وهو ما ظهر بشكل واضح من خلال مجلس الأمن وسياسة روسيا التصويتية فيه. التي أصبحت أكثر برجماتية.

من أبرز سمات السياسة الروسية الجديدة دعم مصالحها الوطنية، والنظر إلى العداء مع الولايات المتحدة على أنه مسألة خطيرة وهي بغنى عنها. وهذا ما جعلها تنظر بموضوعية في التعامل مع الولايات المتحدة. مما أدى إلى أن تصبح مواقف روسيا منسجمة مع الموقف الأمريكي في كثير من الأحيان. انطلاقاً من وجود علاقات استراتيجية هامة بينها وبين الولايات المتحدة، وذلك بهدف خدمة متطلبات التنمية والنهوض الداخلي. حيث تُعتبر الولايات المتحدة واحدة من أكبر الشركاء التجاريين لروسيا، وقد وصل التبادل التجاري بينهما في عام (2011) الصادرات /8,285.5/ مليون دولار، والواردات /34,572.6/ مليون دولار أمريكي<sup>2</sup> وذلك لصالح روسيا.

كما أصبحت الولايات المتحدة تشغل مراتب متقدمة في ترتيب الاستثمارات الأجنبية في روسيا، وهو ما أدى إلى سيطرة الاعتبارات الاقتصادية على علاقتها مع الولايات المتحدة رغبة في زيادة قوتها الاقتصادية على أساس أنها هي الضامن الأساسي لأمنها القومي.

وبالتالي فإنه من الصعب على روسيا التخلي عن مصالحها مع الولايات المتحدة حتى في أكثر القضايا الحساسة والمناطق التي تعتبرها أماكن نفوذ لها، إذ أنه مهما تعاضمت المصالح لا تصل المواقف الروسية إلى حد المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة لأنه ليس من أولوياتها ذلك، وإنما يقتصر الأمر في أقصى درجاته على المواجهة الدبلوماسية داخل مجلس الأمن، وقد يصل إلى حد استخدام روسيا الفيتو ضد الإرادة الأمريكية، دون أن يترجم هذا إلى مواجهة عسكرية روسية - أمريكية، أو حتى توتر حاد في العلاقات بينهما، انطلاقاً من وجود مصالح

<sup>1</sup> سليم عبد الحي، وليد: المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978-2010)، مرجع سبق ذكره، ص153.

<sup>2</sup> U.S. Census Bureau, Foreign Trade, trade in goods with Russia 2011. <[www.census.gov](http://www.census.gov)>

استراتيجية تربط روسيا بالولايات المتحدة لا يجوز المساس بها، أو تهديدها نتيجة خلافاتٍ تكتيكيةٍ يمكن تجاوزها، وهذا ما يفسر الموقف الروسي من التّدخل الأمريكي في أفغانستان، فقد كان من المتوقع أن تُعارض روسيا وبشدة التّدخل الأمريكي في مثل هذه المنطقة بالغة الأهمية بالنسبة لروسيا خاصة وأنها سعت دوماً للحيلولة دون تغلغل الولايات المتحدة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، والسيطرة على منابع النّفط فيها، لأنها كانت تعي تماماً أن أي موقف مغاير قد يضر بمصالحها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة.

**ويرأي الباحثة:** أنّ هناك حداً لما يمكن أن يصل إليه الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة، إذ تحرص روسيا على عدم تجاوز الأمر حدود المواجهة الدبلوماسية، والتعبير عن الرّفص للسياسة الأمريكية دون أن يصل الأمر إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة بين الطرفين. لذلك فإنّ أي تصور أنه يمكن أن يكون هناك موقف روسي رادع تماماً لرغبة أمريكية فعلية هو تصور خاطئ جداً انطلاقاً من تصور القيادة الروسية أنّ هناك شراكة استراتيجية، ومصالح هامة لها مع الولايات المتحدة.

### **3. مع فرنسا وبريطانيا:**

تدخل فرنسا وبريطانيا المسرح الدولي بصفتها دولتان حليفتان، ومنفذ من منافذ العبور للسياسات الأمريكية عبر مجلس الأمن. وعلى الرّغم من إتباع فرنسا وبريطانيا للولايات المتحدة وخضوعهما لها وعدم استخدام الفيتو في مواجهة أيّ قرارٍ من قراراتها، إلا أنه هناك اختلاف في طبيعة علاقة كل منهما مع الولايات المتحدة.

**فبالنسبة لبريطانيا:** تتخذ بريطانيا سياسةً موازيةً للسياسة الخارجية الأمريكية<sup>1</sup>، لدرجة يمكن اعتبار سياستها كإظلالاً للسياسة الأمريكية وهي مطابقة لها تماماً في معظم المواقف السياسية على المستوى الدولي. وبذلك تعكس القرارات البريطانية الغياب المستمر للدور المستقل أو المبادر في النظام الدولي<sup>2</sup>. والسبب في ذلك يعود إلى أنّ علاقتها الوثيقة بالولايات المتحدة وفرت لها الفرصة للاحتفاظ بمكانة على الساحة الدولية تفوق مكانتها الحقيقية، ومن وجهة نظر الولايات المتحدة تمثل بريطانيا الرّجل العجوز الذي تحتاجه ليصادق بتوقيعه على سياستها الخارجية كونه يمتلك حق الفيتو. وبذلك يكون الخيار الرئيسي لبريطانيا العظمى منذ سنة 1945 هو أن تعزي نفسها عن فقدان دورها الإمبريالي الأول من خلال ممارسته بالوكالة من خلال الولايات المتحدة<sup>3</sup>.

**أما بالنسبة لفرنسا:** فمازال لديها حلمها العالمي بالعودة إلى مقدمة صفوف موازين القوى العالمية المؤثرة، لذلك فالقرارات الفرنسية تعكس الدور المتزايد لفرنسا التي تحاول أن تؤديه في أوروبا والشرق الأوسط، ومحاولة استعادة

<sup>1</sup> محمد هياجنة، عدنان: دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص48.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص49.

<sup>3</sup> أمين، سمير: الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهمية شرف الدين، مرجع سبق ذكره، ص106.

دورها كقوة لها وزنها في العالم<sup>1</sup>، وترى فرنسا في مجلس الأمن جهازاً يضخم تأثيرها ونفوذها عالمياً من خلال عضويتها الدائمة في مجلس الأمن وتمتعها بحق الفيتو مما يعطيها أهميةً وصوتاً مؤثراً ومسموعاً. إلا أنها لا تملك ما يؤهلها لكي تلعب دور مستقل على المسرح الدولي. فمن الناحية العسكرية فإن فرنسا ليس لديها أي ردع عسكري مستقل وتُعتبر محميةً من قبل المظلة العسكرية الأمريكية ممثلة بحلف الناتو. وفي هذا السياق تعتبر الولايات المتحدة أنّ الأداة الرئيسية لكبح أوروبا، أو على الأقل لمنع المنافسة المحتملة بين الطرفين إنما هو حلف الناتو<sup>2</sup>.

ومن ناحية أخرى فإنه رغم كون فرنسا دولةً كبرى إلا أنّ اقتصادها كان مدعوماً من خلال خطة مارشال الأمريكية، فضلاً عن أن الاقتصاد العالمي أصبح اليوم تحت زعامة الولايات المتحدة وتم دمج كل الأساليب التقنية الاقتصادية في استراتيجية واحدة مترابطة. وانطلاقاً من ذلك فهتمت فرنسا أنه ليس باستطاعتها لوحدها مواجهة القوة الأمريكية العظمى وهو ما ساهم في تبقيتها للولايات المتحدة في مجلس الأمن.

من هنا ترى الباحثة: بأنّ فرنسا تستعمل الأمم المتحدة للإبقاء بقدر الإمكان على ذكرى دورها الهام على المسرح الدولي<sup>3</sup>. ولكن هذه المكانة تخفي ورائها حقيقةً مرة تتمثل في تبعية فرنسا للولايات المتحدة وإملاءاتها عليها لتتبنى قراراتها في مجلس الأمن ويرجع ذلك إلى استغلال الولايات المتحدة لبعض القضايا التي تضغط بها على فرنسا لضمان تبقيتها لها.

مما سبق تجد الباحثة أنّ الفارق الرئيسي بين كل من المملكة المتحدة وفرنسا هو أنّ بريطانيا تقبل الهيمنة الأمريكية بينما فرنسا تعارضها، ولكنها غير قادرة على مواجهتها. وبذلك تكون العلاقات الأمريكية الأوربية تتسم بمزيج من التعاون والتحالف والتنافس في آن واحد، وهذه العلاقات تحكمها المصالح الحيوية لكلا الطرفين.

وبعد هذا العرض وجدت الباحثة أنّ الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في الصف الأول بينما باقي الدول العظمى في الصف الثاني، وذلك يعود إلى ما تتمتع به الولايات المتحدة من قدرات وإمكانيات على كافة الأصعدة وبالتالي هيمنتها على النظام الدولي، وهذا ما أعطاها القدرة على التأثير في السياسة الخارجية للدول العظمى الأخرى وبالتالي حدوث تناغم بين قرارات الولايات المتحدة وقرارات هذه الدول. وهذا يقود للقول أنّ الولايات المتحدة تدعم مركزها في مجلس الأمن من خلال نفوذها الخارجي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمد هياجنة، عدنان: دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص49.

<sup>2</sup> نقرش، عبد الله - حميد الدين، عبد الله: السلوك الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002/12، ص15.

<sup>3</sup> طلاس العجة، ناهد: الأمم المتحدة بين الأزمة والتجديد، ترجمة محمد عرب صاصيلا، مرجع سبق ذكره، ص 51.

<sup>4</sup> محمد فهمي، عبد القادر: دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

## المبحث الثاني

### العوامل الاقتصادية

((انطلاقاً من حقيقة أنّ التجارة، ليس لها حدود قومية، وانطلاقاً من أنّ الصنّاعي يريد امتلاك العالم من أجل الأسواق، فإنّ على علم بلاده أنّ يتبعه أينما ذهب، وعلى الأبواب المغلقة للأمم الأخرى أن تُخلع، وعلى وزراء الولايات المتّحدة أن يحموا امتيازات أصحاب رؤوس الأموال، حتّى ولو أدى ذلك إلى انتهاك سيادة الأمم الأخرى المتمردة، يجب خلق المستعمرات أو الحصول عليها، بحيث لا نهمل أو نتغاضى عن أصغر زاوية في العالم))<sup>1</sup>

هذا هو مبدأ مونرو الذي تطبقه الولايات المتّحدة منذ سنواتٍ طويلةٍ. فالولايات المتّحدة لديها أطماعٌ اقتصاديةٍ في الدّول الأوربيّة ودول العالم الثّالث، وكلّ ذلك في سبيل خدمة الاقتصاد الأمريكي الذي يضمن الهيمنة الأمريكيّة، وبالفعل تمّ للولايات المتّحدة هذا الهدف وأصبحت الاقتصاد الأول عالمياً. ورغم تراجع قوة الولايات المتّحدة الاقتصاديّة إلى حد ما فإنّها مازالت تملك أكبر اقتصاد في العالم<sup>2</sup>. وتتصدر مجموعة الثّمانية\* الكبار في الاقتصاد العالمي، وساهم هذا الاقتصاد في تعزيز الهيمنة الأمريكيّة على العالم، انطلاقاً من أنّ القوة الاقتصاديّة هي العامل المركزي في قوة الدّولة<sup>3</sup>. وتُعتبر شرطاً ضرورياً لمنح الدّول مكانة القوة العظمى، كما أنّ استمرار الأحادية القطبية يعتمد على القوة الاقتصاديّة الأمريكيّة. و تتبثق السياسات المتبعة في الولايات المتّحدة من إطار فكري هدفه الأساسي القضاء على القيود وعلى مراقبة النشاطات الاقتصاديّة، والتجارة الحرة والأسواق المفتوحة<sup>4</sup>، بمعنى أنّ السياسات الاقتصاديّة التي تقودها الولايات المتّحدة تدعو إلى: تحرير الأسواق المالية وفتحها أمام حركة رؤوس الأموال المضاربة، واعتماد سياسات خصخصة شاملة وإضعاف مؤسسات الحماية الاجتماعية وشل الاتحادات النقابية، وتقليص حجم ودور الحكومة المركزية وخفض معدلات الفوائد العليا وفتح الأسواق أمام السّلع والخدمات و الرساميل العالميّة، وإسقاط أهداف العمالة الكاملة وفكرة الحد الأدنى للأجور وعقود العمل الجماعية<sup>5</sup>.

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ هناك عوامل عديدة ساعدت الولايات المتحدة في إقامة هذا الصّرح الاقتصادي المهيمن على اقتصاديات الدّول الأخرى.

1 سليم وهبة، محمد: الاقتصاد هدف السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص5.

2 خليل زاده، زلمي وآخرون: التقييم الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص9.

\*مجموعة الثماني: تشمل مجموعة الدول الصناعية الكبرى في العالم وهي (كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، روسيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة).

3 الغريب، فنسان: مازق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 145.

4 المرجع السابق، ص 68.

5 المرجع السابق، ص 69.

## أولاً: أسس القوة الاقتصادية الأمريكية:

إنَّ أسس القوة الاقتصادية الأمريكية تعود إلى ما تتمتع به الولايات المتحدة من موارد مادية وطبيعية وبشرية تُعتبر من أكثر الموارد أهمية في العالم كله.

### 1. المؤهلات البشرية:

تضم الولايات المتحدة الأمريكية عدداً ضخماً من السكان أدى إلى أن تحتل المرتبة الثالثة في العالم ديمغرافياً، حيث بلغ عدد سكان الولايات المتحدة في أواخر عام (2011) / 311,591,917 نسمة وحوالي نصف سكانها من الفئة النشيطة إذ أن المؤشرات تبين أن الكتلة السكانية تنمو بوتيرة أسرع بحيث تصبح أكثر شباباً<sup>1</sup>، وبلغت نسبة الزيادة السكانية سنوياً (0.7%)<sup>2</sup>. أما إجمالي نسبة التشغيل من إجمالي عدد السكان فبلغت (58%) لعام 2011/3، كل ذلك يعني أنَّ المجتمع الأمريكي مجتمع حيويٌّ قادرٌ على الإبداع، وبالتالي يمثل قدرةً كبيرةً على الإنتاج سواءً صناعياً أو زراعياً، فضلاً عن أنه يتوفر لديها مصدر هام لليد العاملة.

وتقع الولايات المتحدة ضمن المستويات المعيشية الأولى في العالم، إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي فيها لعام (2011) /14.99/ تريليون دولار تقريباً<sup>4</sup>، كما بلغ معدل نمو الناتج المحلي السنوي (1.7%)<sup>5</sup>. ووصل نصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي عام 2011/ إلى (68.156)<sup>6</sup>. مما يدل على ارتفاع مستوى المعيشة والتأهيل والتكوين التكنولوجي والخبرة، وهو ما يعطي السوق مظهراً من مظاهر الحيوية. فضلاً عن ذلك فإنَّ الناتج القومي الأمريكي يبلغ أكثر من تسعة أضعاف الناتج القومي في الصين، وعشرين ضعف الناتج في الهند، وثلاثة أضعاف

<sup>1</sup> الغريب، فنسان: مآزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 53.

<sup>2</sup> Country-Series combination for Series: Population growth (annual%)  
Source: U.S. Census Bureau United States

الرابط:

<http://databank.albankaldawli.org/data/views/reports/tableview.aspx?isshared=true&ispopular=country&pid=2>

<sup>3</sup> International Labour Organization, Key Indicators of the Labour Market database.  
Catalog, Sources World Development Indicators

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.EMP.TOTL.SP.ZS>

الرابط:

<sup>4</sup> Source: World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.

الرابط السابق:

<sup>5</sup> Source: World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.

الرابط سبق ذكره.

<sup>6</sup> International Labour Organization, Key Indicators of the Labour Market database.  
Catalog, Sources World Development Indicators

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.GDP.PCAP.EM.KD>

الرابط:

تقريباً الناتج في اليابان، وأكثر من خمسة أضعاف الناتج في ألمانيا، وحوالي ستة أضعاف الناتج في بريطانيا العظمى<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق لابدّ من الإشارة إلى أنّ العدد الكبير من السّكان يشكل سوقاً استهلاكية، إلا أنّ كثرة السّكان ليست شرطاً كافياً لتحقيق الرّخاء الاقتصادي، فلكي تساهم هذه الزّيادة في التّقدم الاقتصادي لابدّ أنّ تشترك اشتراكاً كاملاً في الحياة الاقتصاديّة كمنتجين وكذلك كمستهلكين، وهو ما يتوفر في الولايات المتّحدة ويساعدها على التّقدم الاقتصادي.

## 2. المؤهلات الطبيعيّة:

تمتلك الولايات المتّحدة بعض المؤهلات الطبيعيّة الهامة التي تساعدها على أن تحتل مكانة مميزة، وتتمثل هذا المؤهلات في موقعها الجغرافي الممتد بين المحيطين الهادي والأطلسي، بالإضافة إلى اتّساع مساحتها حيث تصل إلى (9,831,510 كم<sup>2</sup>)<sup>2</sup> وتعتبر الرّابعة في العالم من حيث المساحة، وتشكل الأراضي القابلة للزراعة نسبةً كبيرةً منها تصل إلى (44.1%) من مساحة الأراضي\*، ومن المقومات الطبيعيّة فيها أيضاً التّنوع المناخي ووفرة المياه وضخامة الموارد الطبيعيّة المعدنية، حيث يوجد فيها احتياطات كبيرة من المعادن ( فوسفات، حديد، نحاس، بوكسيت)، بالإضافة إلى تنوع ووفرة مصادر الطّاقة ( بترول، غاز، فحم، أورانيوم) وبالرّغم من ضخامة مواردها من الطّاقة إلاّ أنّها تستوردها من الخارج لدرجّة يمكن اعتبارها تابعةً في مجال الطّاقة للخارج، ويعود ذلك إلى ضخامة صناعاتها. فالولايات المتّحدة لا تمتلك سوى (2%) من احتياطات العالم من النّفط في الوقت الذي تستورد فيه (25%) من صادرات العالم من النّفط<sup>3</sup>.

كما أنّ الأنهار العظيمة التي تخترق أراضيها طولاً وعرضاً ملائمةً للملاحة ولتوليد القوى الكهربائيّة ولأغراض الريّ على السواء فضلاً عن أنّ جوها معتدل على وجه العموم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> قرني، بهجت: من النظام الدولي إلى النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، السنة 40، العدد 161، تموز/ يوليو 2005.

<sup>2</sup> Source: Food and Agriculture Organization, electronic files and web site <http://databank.albankaldawli.org/data/views/reports/tableview.aspx?isshared=true&ispopular=countr y&pid=2>

\* تشير إلى نسبة الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بمحاصيل دائمة أو تغطيتها مرّاح دائمة، وتشمل الأراضي الصالحة للزراعة حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة(الفاو)، الأراضي المزروعة بمحاصيل مؤقتة( المساحات التي تزرع بمحصولين تحسب مرة واحدة)، والأراضي المروية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الكتاب السنوي وملفات البيانات، مؤشرات التنمية العالميّة.  
<sup>3</sup> سميج حميد، محمد: البعد الاقتصادي في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، المؤسسة العربية السورية، اتحاد الكتاب العرب، العددان (34-35) السنة الحادية عشرة 2009، دمشق، سورية، ص 130.

<sup>4</sup> كوسو لاس، ديمتري: مفتاح التّقدم الاقتصادي، ترجمة محمد ماهر نور، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص 16.



لا يمكن إخفاء أهمية وضرورة هذه المؤهلات الطبيعية من مساحة ومعادن ومناخ وأنهار ومصادر الطاقة التي تتمتع بها الولايات المتحدة في مساعدتها على التقدم الاقتصادي، لدرجة يمكن القول معها أن ازدهار الاقتصاد الأمريكي يعود إلى جغرافية أمريكا ومواردها الطبيعية.

### 3. المؤهلات التنظيمية وأهمية البحث العلمي:

يقوم النظام الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية على إتباع النهج الليبرالي في الحياة الاقتصادية، أي التدخل المحدود للدولة فقط في حالة الأزمات. وذلك لهدفين الأول: لفرض سياسة الحمائية التي تهدف لحماية المنتج المحلي، والهدف الثاني: لفرض سياسة التأطير التقدي وذلك بهدف الحفاظ على سعرٍ معقولٍ للدولار، وكذلك لدعم المصدرين الفلاحين الأميركيين.

وفي عصر تكنولوجيا المعلومات فإن قوة الدولة تكمن فيما تمتلكه من معرفة في مجال التكنولوجيا والبرمجة والاختراعات، والتي تتفوق فيها واشنطن على مثيلاتها من الدول الأخرى، فالولايات المتحدة هي مهد الصناعات النانوتكنولوجية (الصناعات التكنولوجية الدقيقة) والبيولوجية وتحقق أرباحاً طائلة منها<sup>1</sup>. إذ بلغت صادرات التكنولوجيا المتقدمة من صادرات السلع المصنوعة حوالي (18.1%) في عام 2011/2<sup>2</sup>. وكانت قيمة صادرات التكنولوجيا المتقدمة 145.27 تريليون دولار<sup>3</sup>.

كما أن مؤشرات الإبداع والاختراع والتنافسية التجارية تعطي المقام الأول للولايات المتحدة بلا منازع، وهي الحالة نفسها بالنسبة إلى غزو الفضاء، ففي العام 2003 مثلاً أرسلت الولايات المتحدة (24) مركبة فضائية، بينما لم ترسل الصين غير 6، وفرنسا 4، والهند 2، وكذلك اليابان<sup>4</sup>.

بالإضافة إلى ذلك تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على أحدث أنواع التكنولوجيا وتستغلها في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات، كما وتتميز الولايات المتحدة بارتفاع نسبة الاستثمار الأمريكي في عمليات البحث والتطوير ففي عام (2007) كانت الولايات المتحدة رائدة في الإنفاق على البحث العلمي بما يقدر بـ (388) مليون دولار، ثم الاتحاد الأوروبي بـ (263) مليون دولار، وتتفق الولايات المتحدة 2.79% من الناتج المحلي الإجمالي على

<sup>1</sup> عبد العاطي، عمرو: تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 183، يناير، المجلد 46، 2011، ص 204.

<sup>2</sup> Source: United Nations, Comtrade database.

الرابط سبق ذكره.

<sup>3</sup> United Nations, Comtrade database.

Catalog, Sources World Development Indicators

<http://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.TECH.CD>

الرابط:

<sup>4</sup> ليتيم، فتحة: نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، مرجع سبق ذكره، ص 59.

البحث والتطوير<sup>1</sup>. أي نحو ضعف ما تنفقه الصين، علاوة على تزايد تسجيل براءات الاختراع التي وصلت إلى (80) ألف براءة اختراع في عام (2007)، وهو ما يفوق دول العالم مجتمعة<sup>2</sup>. أما في العام 2011 فقد بلغت براءات الاختراع المسجلة للمقيمين (247.750) ألف براءة اختراع<sup>3</sup>.

ومن المؤكد أنّ البحث والتطوير الناجحان يعتمدان على الحجم المطلق لميزانية البحث والتطوير<sup>4</sup>. وأفادت تقارير بأنّ ميزانية (جامعة هارفرد) الأمريكية للبحث العلمي تعادل ما تنفقه الدول العربية مجتمعة على البحث العلمي، حيثّ فُدرت مخصصات البحث العلمي في الدول العربية مجتمعة للعام /2004/ بـ مليار و /700/ مليون دولار، وهو ما يعادل ما أنفقته جامعة هارفرد الأمريكية وحدها في نفس العام.

### ثانياً: انعكاس القوة الاقتصادية الأمريكية على قطاعاتها الأساسية:

انعكست كلّ المؤهلات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية على أهمّ قطاعات الاقتصاد من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات، كلاً حسب ما يحتاج إليه من هذه المؤهلات التي تمّ استغلالها بشكلٍ أمثل وعلى أكمل وجه.

### 1. في المجال الزراعي:

تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالمياً في الزراعة. مما يعني أنّها تتمتع بإنتاج زراعيّ ضخم، كما تساهم بحصصٍ مرتفعةٍ في الإنتاج العالمي من الحبوب (قمح . ذرة . رز . شعير)، وكذلك المزروعات الصناعية (صويا، قطن، شوندر، قصب السكر). بالإضافة إلى الخضار والفواكه ولذلك فهي تحتل مرتبة المصدر الأول لبعض المنتجات (القمح، الذرة، الصويا)، وتعتبر الصويا والذرة مادّتان إستراتيجيتان، كما أنّها تستخدم القمح كسلاح أخضر وأداة ضغط قوية جداً في علاقاتها مع البلدان التابعة أو المعادية لها، وتمارس من خلاله الهيمنة والسيطرة والضغط على الدول. حيث أوقفت أمريكا شحنات حبوب بقيمة (60) مليون دولار إلى مصر عندما رفض جمال عبد الناصر السماح للولايات المتحدة بالتفتيش على الصناعات والمفاعلات النووية وغيرها في مصر.

<sup>1</sup> المصدر: معهد اليونيسكو الإحصائي، مؤشرات التنمية العالمية 2008.

<sup>2</sup> عبد العاطي، عمرو: تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 205.

<sup>3</sup> World Intellectual Property Organization (WIPO), World Intellectual Property Indicators and [www.wipo.int/econ\\_stat](http://www.wipo.int/econ_stat). The International Bureau of WIPO assumes no responsibility with respect to the transformation of these data.

Catalog, Sources World Development Indicators

الرابط:

<http://data.worldbank.org/indicator/IP.PAT.RESD>

<sup>4</sup> براون، كريست: فهم العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 206.

كما تعتمد الولايات المتحدة في الإنتاج الزراعي على وسائل وأساليب الإنتاج الحديثة. فهي تعتمد كلياً على المكننة والبحث العلمي. إلا أن نسبة اليد العاملة في المجال الزراعي من مجموع المشتغلين وذلك حسب إحصاءات العام/ 2010 لا تتجاوز (2%)<sup>1</sup>. وتبلغ نسبة مساهمة الزراعة في الاقتصاد الأمريكي (1%)<sup>2</sup>.

## 2. في المجال الصناعي:

تعدّ الولايات المتحدة القوّة الصناعيّة الأولى في العالم وتحتلّ مراتب متقدمة في مختلف الصناعات الأساسية، التّجهيزية، والاستهلاكية، فهي تُقدم ما يقارب ربع الإنتاج العالمي الصناعي. وترتفع هذه النسبة إذا أخذنا بعين الاعتبار إنتاج الفروع الأجنبية للشركات الأمريكية الأم المنتشرة في العالم<sup>3</sup>. وتبلغ نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الأمريكي (20%)<sup>4</sup>.

وفي هذا السياق يمكن القول أن الولايات المتحدة تُعدّ من الدّول الأوائل على مستوى الإنتاج الصناعي وذلك بسبب تنوع الإنتاج الصناعي والقدرة على تصدير جزء كبير منه إلى الخارج، بالإضافة إلى الاهتمام بالصناعات ذات التّكنولوجيا العالية ذات القيمة المضافة العالية ودفع الصناعات الملوثة إلى الدّول الأخرى في إطار التّوطين الصناعي، وضخامة التّجهيزات والبنى التّحتية وضخامة الاستثمار وتنوع وتكامل الأنشطة الصناعية وارتفاع الإنتاج ما جعلها تحتلّ المراتب:

. (1) في صناعة السيّارات.

. (3) في صناعة الصّلب والفولاذ.

. (1) في صناعة الكيمياء العضوية.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الصّفة البارزة والمميزة في الاقتصاد الأمريكي هي أنّ معظم المشروعات الخاصة إنّما تحقق ربحاً قليلاً للوحدة الواحدة (وإنّ المنتج الأمريكي لا يحاول تحقيق ربح كبير للوحدة الواحدة، ولكنه يسعى إلى تخفيض سعر التكلفة عن طريق إدخال وسائل الإنتاج الحديثة مع الجمع بين كبر الإنتاج وضخامة المبيعات

<sup>1</sup> International Labour Organization, Key Indicators of the Labour Market database. Catalog, Sources World Development Indicators

الرابط:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS>

<sup>2</sup> Source: Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 2011, "National Accounts at a Glance," OECD National Accounts Statistics database (copyright), <http://dx.doi.org/10.1787/data-00369-en>, International Statistics, accessed April 2010, p.848.

<sup>3</sup> لطفي، عامر: الاقتصاديات الست الأغنى في العالم، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، 2003، ص 25.

<sup>4</sup> Source: Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 2011, "National Accounts at a Glance," OECD National Accounts Statistics database (copyright), op.cit, p. 848.

وتحقيق ربح قليل للوحدة الواحدة)، أي يُعتبر الإنتاج الكبير مع تحقيق ربح قليل للوحدة الواحدة من الصفات البارزة في الاقتصاد الأمريكي<sup>1</sup>.

أما بالنسبة إلى قطاع الصناعات الحربية فلا تزال الولايات المتحدة محافظة على تفوقها في هذا القطاع الأمر الذي يعزز مقولة اعتماد النخبة الأمريكية على هذا القطاع بهدف تعويم باقي العملات، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المكانة المميزة السابقة لأمريكا على الصعيد الاقتصادي في العالم<sup>2</sup>.

### 3 . في مجال التجارة والخدمات:

تُعد الولايات المتحدة القوة التجارية الأولى في العالم فهي تُساهم بأكثر من 1/6 من التجارة العالمية بسبب ضخامة وجودة إنتاجها الفلاحي والصناعي من جهة، وامتلاكها لشبكة حديثة من المواصلات (براً، بحراً، جواً) من جهة ثانية. وتحتكر ما يقارب خمس التجارة العالمية، وتُعتبر أول مصدر ومستورد عالمي، وتتغلب المنتجات الصناعية على الصادرات الأمريكية، بينما جزء من وارداتها مواد خام، كما وتعتبر الولايات المتحدة أول مستثمر خارجي في العالم ومعظم استثماراتها في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا وكندا، وهي أول بلد في العالم مُستقطب لرؤوس الأموال الأجنبية، إذ تشكل الرساميل الخارجية دعماً أساسياً للاقتصاد الأمريكي خاصة أنها هي التي مكنته طيلة الفترة السابقة وحتى اليوم من الصمود على الرغم من التحديات الاقتصادية والمالية الكبرى التي تواجهها<sup>3</sup> الولايات المتحدة، وانقطاع هذه الرساميل سيكون كارثياً على الاقتصاد الأمريكي، انطلاقاً من أنه تعتبر الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية عناصر حيوية لا غنى عنها مطلقاً لتحقيق النجاح<sup>4</sup> في كل المجالات.

وهنا تؤكد الباحثة صحة ما يقال: بأن الولايات المتحدة لا تزال البلد الذي لديه أكبر مخزون فردي من رأسمال ما وراء البحار، إلا أن صافي تدفق رأس المال كان في السنوات قريبة العهد يتجه إلى الولايات المتحدة من أوروبا واليابان، وإجمالي مخزون الرأسمال الأمريكي الذي بيد الأجانب أكبر من الرأسمال الأجنبي الذي بيد الأمريكيين<sup>5</sup>. وقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام/2011 (257.528) تريليون دولار أمريكي<sup>6</sup>.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تمتلك شركات عملاقة تستثمر أموالها في مختلف بلدان العالم وهي ما يطلق عليها بالشركات المتعددة الجنسية حيث توجد (10) شركات أمريكية من أصل (20) شركة

<sup>1</sup> كوسو لاس، ديمتري: مفتاح التقدم الاقتصادي، ترجمة محمد ماهر نور، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص 24.

<sup>2</sup> الغريب، فنسان: مآزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 162.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 15.

<sup>4</sup> ويلبورن، توماس: المثلث الاستراتيجي (الصين - اليابان - الولايات المتحدة)، مرجع سبق ذكره، ص 20.

<sup>5</sup> براون، كرييس: فهم العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 192.

<sup>6</sup> Source :International Monetary Fund, Balance of Payments database, supplemented by data from the United Nations Conference on Trade and Development and official national sources.

الرابط سبق ذكره.

عالمية في كل العالم تنشط في مختلف الاختصاصات، وتُكرس هذه الشركات هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي، وتضمن لها تسويق المنتجات الصناعية وتزويدها بالمواد الأولية. وإن تنامي قوة الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار فروعها في العالم يعزز السيطرة الأمريكية على العالم<sup>1</sup>. وتعمل هذه الشركات جميعها في سبيل تحقيق هدف واحد هو ضمان الازدهار والتقدم للاقتصاد الأمريكي على حساب نهب ثروات وخيرات بلدان العالم. ولهذه الشركات نفوذاً سياسياً بسبب العلاقات الوثيقة التي تربطها ببلدانها وبتلك الوافدة إليها. وبذلك يكون هيكل الإنتاج العالمي لا يزال إلى حد بعيد يخضع لسيطرة الشركات الأمريكية، على الرغم من أن هذه الشركات يتضاءل إنتاجها شيئاً فشيئاً داخل الولايات المتحدة<sup>2</sup>. كما تسعى الولايات المتحدة إلى فرض الاتفاقيات التجارية والأسواق الحرة مع الدول التي تتماشى مع سياساتها عن طريق إقناعها بأن تلك السياسات تخدم مصالح هذه الدول.

ومن جهة أخرى تمارس الولايات المتحدة النفوذ الأعظم في النظام النقدي والمالي العالمي عن طريق الدولار انطلاقاً من أن أغلبية المعاملات المالية في العالم تتم بالدولار.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه بعد أن كانت الولايات المتحدة دولة يعتمد اقتصادها على المنتج الصلب (حديد وصلب وألمنيوم وقاطرات ومحاصيل) أصبح يعتمد اليوم على المنتج الناعم (الخدمات، المعلومات، أسواق المال)، وذلك يعود إلى اعتقاد النخبة الحاكمة أن السيطرة على المعلومات تمكن من/أو تسمح بالسيطرة على المعرفة، والمعرفة تمكن من امتلاك القوة اللازمة للسيطرة على باقي الخصوم<sup>3</sup>، أي تسعى الولايات المتحدة إلى السيطرة على مؤسسات التوزيع والخدمات والتفوق في قطاع الخدمات، وهذا ما تهتم به الشركات الأمريكية الكبرى. وبالنسبة للخدمات فهي تساهم بـ79% في الاقتصاد الأمريكي<sup>4</sup>.

### ثالثاً: مشروع مارشال والسيطرة الأمريكية على أوروبا:

بدأت بوادر الرغبة الأمريكية في السيطرة الاقتصادية على أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وقد ظهر هذا الاتجاه بشكل واضح في السياسة الأمريكية منذ مشروع مارشال أو إعادة أعمار أوروبا عام (1948) الذي بدأت معه حلقات السيطرة على أوروبا الغربية، هذا المشروع الذي شكل نقطة من نقاط الهيمنة الأمريكية على القارة الأوروبية، وكان يهدف ظاهرياً إلى إعادة هيكلة اقتصاد البلدان الأوروبية التي تضررت من الحرب، وكان هناك ما يشبه الإجماع بين الأمريكيين على ضرورة الإسراع بتقديم المساعدة لدول غرب أوروبا كي تتمكن من استعادة عافيتها الاقتصادية على نحو يؤهلها لمقاومة الزحف الشيوعي<sup>5</sup>، ولكن في الحقيقة كانت له أهداف أخرى خفية تتمثل بالسيطرة على

<sup>1</sup> المجذوب، محمد: نظام عالمي جديد أم فوضى عالمية منظمة، مجلة المنابر، العدد 1991، 60، ص 27.

<sup>2</sup> براون، كريست: فهم العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 205.

<sup>3</sup> الغريب، فنسان: مآزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 160.

<sup>4</sup> Source: Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 2011, "National Accounts at a Glance," OECD National Accounts Statistics database (copyright), <http://dx.doi.org/10.1787/data-00369-en>, International Statistics, accessed April 2010, p.848. ،

<sup>5</sup> وهيان، أحمد: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة، تقديم محمد طه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

الأسواق الأوروبية وجعل أوروبا تابعةً اقتصادياً للولايات المتحدة، فضلاً عن ذلك قامت الولايات المتحدة بتقديم القروض والاستثمارات الجديدة، وكل ذلك لجعل الاقتصاد الأوربي تابعاً للرأسمال الأميركي. وبالتالي جعل السوق الأوروبية سوقاً مضمونة لتصريف فائض الإنتاج الأميركي، وبذلك تم السيطرة على الاقتصاد الأوربي وانتشار الشركات الأمريكية الكبرى في أوروبا، وبالفعل كان لهذا المشروع وهذه القروض دوراً كبيراً في توطيد ودعم العلاقات الأمريكية الأوروبية.

وخلال الفترة ما بين (1947 و1952) وفرت خطة مارشال الإمكانيات اللازمة لاستقرار اقتصاديات أوروبا الغربية<sup>1</sup>. إلا أنه وبالرغم من استفادة الأوربيين من الدعم الأميركي في إعادة بناء القارة الأوروبية إلا أن ذلك الدعم عزز الوصاية الأمريكية على القارة مما أضعف من مكانة القوى الإقليمية، ولا سيما فرنسا التي أرادت أن تعزز مكانتها مستغلةً غياب ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية<sup>2</sup>.

#### رابعاً: دور المؤسسات المالية الدولية في تعزيز الهيمنة الأمريكية:

تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى المالي على أهم المؤسسات المالية والاقتصادية في العالم كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وإن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كانا يؤسسان للهيمنة الأمريكية. فهما مؤسستان تتعاملان مع قضايا التمويل والنقد على المستوى العالمي، وتقدم كل دولة عضو رأسمال فيهما متناسب مع حصتها في التجارة العالمية، وبما أن المساهمة الأمريكية هي الأكبر في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث قال مكنمار: ((لا أعتقد أن البنك يستطيع العمل بدون الولايات المتحدة))<sup>3</sup>. فإن الولايات المتحدة تمتلك أكثرية الأصوات حيث تبلغ (15.85%) من الأصوات في البنك الدولي وتمتلك حق النقض بما يسمح لها بألا يجري التصويت إلا على ما تريد تمريره، كما تملك (17.08%) من حق التصويت في صندوق النقد الدولي، انطلاقاً من ذلك فإن هاتين المؤسستين العالميتين تعملان وفق القواعد التي تقوم الولايات المتحدة بصياغتها، وبالتالي فإن التوجهات الأمريكية هي التي تحكم اتجاهات القروض والمساعدات وشروطها. وهي أداة لا تقل أهمية عن استخدام القوة المسلحة، ومثال ذلك الحظر التجاري وبرامج التقشف التي يفرضها صندوق النقد الدولي بضغط من وزارة الخزانة الأمريكية<sup>4</sup>، ومن هنا فإن الدول التي تلتزم المعايير الأمريكية هي التي تستفيد من القروض والمساعدات الآتية من المؤسسات المالية العالمية، ومن المعروف أن هذه المؤسسات تضع شروطاً لمساعدة الدول المحتاجة تتنافى في أحيان كثيرة مع أبسط شروط السيادة والاستقلال، لأنها تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في سياسة الدول.

<sup>1</sup> عبد الهادي المحميد، زهير: القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية مدخلة لبروز قطبية منافسة، مرجع سبق ذكره، ص27.  
<sup>2</sup> حمد المكي، هيلة: آفاق التكامل الأوربي في ظل وحدة منافسة أو مكملة للولايات المتحدة الأمريكية، حركة التوافق الوطني الإسلامية، المكتب السياسي، إدارة الدراسات السياسية، قسم الأبحاث الدولية، الصفاة، الكويت، 2007، ص7.  
<sup>3</sup> العائدي، زكي: التاريخ السري للبنك الدولي، الطبعة الأولى، ترجمة ونشر سينا للنشر، القاهرة، مصر، 1992، ص301.  
<sup>4</sup> الغريب، فنان: مازق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص41.

أما منظّمة التّجارة العالميّة فهي تتحكم بالقيود التّجارية على الصّادرات والواردات ورفع الحماية عن المنتجات الوطنيّة، وهذا ما يزيد من هيمنة الدّول الصّناعية وعلى رأسها الولايات المتّحدة.

من خلال هذه المؤسّسة تفرض الولايات المتّحدة شروطها على البلدان الأخرى وتخضعها لهيمنتها، إمّا عن طريق السّيّطرة على أسواق الدّول الأخرى وجعلها في وضع التّابع لها، أو عرقلة انضمامها إلى المنظّمة طالما أنّ سياسات هذه الدّولة أو تلك لا تتناسب مع المصالح الأمريكيّة أملاً في الحصول على تنازلات وإخضاع الدّول.

وفي هذا السّياق لا يمكننا تجاهل السّيّطرة الأمريكيّة على التّدفقات الماليّة والنّفطية الكبرى في العالم، وذلك من خلال سيطرتها على منابع النّفط وممراته واحتياطياته، فضلاً عن أنّها تُشرف إشرافاً محكماً على حركة البورصة وتقلّ رؤوس الأموال والأسهم العالميّة، إذ أنّها تعتبر رأس الهرم القابض على بورصة نيويورك الّتي تُعدّ الأوسع في العالم من حيث التّدفق المالي ورقم الأعمال وحجم الأموال، وهي بذلك تقود العالم وتؤثّر بشكلٍ خطير في قيم أموال العالم.

وهكذا باتت مختلف بلدان العالم مرتبطة بشكلٍ أو بآخر بمجمل القرارات الّتي تتخذها واشنطن ونيويورك، إذ يكفي أن تشهد سوق الأسهم أو العقار الأمريكيين بعض الاضطراب حتّى تعصف تداعياته بمختلف مفاصل الاقتصاد العالمي وفي مجمل العواصم الماليّة الكبرى من لندن إلى باريس، ومن نيودلهي وطوكيو إلى بكين وغيرها<sup>1</sup>. لدرجة يمكن القول معها إنّ الاقتصاد العالمي مصمّمٌ حول اقتصاد الولايات المتّحدة، وهو ما يعطي الولايات المتّحدة مزايًا ضخمة في تعاملها مع باقي العالم<sup>2</sup>.

وهنا ترى الباحثة: إنّ الاقتصاد الأمريكي استمر بالنمو حتّى وصل لدرجةٍ متقدمةٍ جداً عالمياً، وأصبح المحرك والموجه الرّئيسي للاقتصاد العالمي، وتحول العالم بالنسبة للولايات المتّحدة إلى مجالٍ حيويٍّ لتوظيف رؤوس أموالها وسوقاً مفتوحة لاستهلاك بضائعها ومصدراً رخيصاً للمواد الأوليّة الّتي تحتاجها، لذلك كان عليها أن تكون موجودةً في كلّ مكان لحماية مصالحها وذلك تحت ستار ليبرالية أمريكا ورسالتها الإنسانيّة وتقاليدها الديمقراطيّة<sup>3</sup>. هذا فضلاً عن تحكمها في السّيّاسة الدّولية عن طريق استخدام المؤسّسات الاقتصاديّة والماليّة والتّجارية والدّولية كأداةٍ ضغطٍ لتحقيق مآرب سياسيّة وأمنيّة واستراتيجيّة<sup>4</sup>.

بعد الحديث عن الاقتصاد الأمريكي وتّفوقه لآبَدٍ من الإشارة إلى أن ذلك لا يعني أنه اقتصاد لا يعاني من مشاكل وعوائق كثيرة، فبرغم من كل هذا النّظور الّذي يتمتع به الاقتصاد الأمريكي إلّا أنّه يعاني من أزمتٍ حادّةٍ جداً بالإضافة إلى مشكلاتٍ كثيرةٍ وفي كل من المجالات السّابقة، ومن هذه المشكلات المنافسة الدّولية من قبل اليابان

<sup>1</sup> عبد السلام، رفيق: الولايات المتّحدة بين القوة الصّلبة والقوة الناعمة، مرجع سبق ذكره، ص38.

<sup>2</sup> براون، كرييس: فهم العلاقات الدّولية، مرجع سبق ذكره، ص203.

<sup>3</sup> قلججي، قدري: غطرسة القوة، مرجع سبق ذكره، ص12.

<sup>4</sup> محمود عبد الناصر، وليد: المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مجلة السّيّاسة الدّولية، مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة، القاهرة، مصر، العدد (187)، المجلد(47)، يناير 2012، ص81.

والصين والاتحاد الأوروبي، وعدم كفاية الإنتاج المحلي من المعادن ومصادر الطاقة والمواد الأولية، أزمات الكساد، ارتفاع تكلفة البنية التحتية وخاصة في المجال الصناعي بالإضافة إلى التلوث الذي يؤدي إلى الأمطار الحمضية.

إلا أنّ أهمّ المشكلات وأكثرها بروزاً وتأثيراً على الاقتصاد الذي يحتل المركز المحوري في الاقتصاد العالمي تتلخص فيما يلي:

المديونية الخارجية العالية، العجز الكبير في الميزان التجاري، عجز الميزانية العمومية (بسبب زيادة النفقات العسكرية وتقليص الضرائب على الشركات والمواطنين)، الحالة العائمة للدولار.

من خلال الجدول التالي يمكن توضيح العجز التي تتعرض له الولايات المتحدة:

### الجدول رقم (2)

#### التجارة الدولية للولايات المتحدة

| العام    | 2008   | 2009   | 2010   | 2011   |
|----------|--------|--------|--------|--------|
| الصادرات | 107.29 | 88.00  | 106.52 | 123.39 |
| الواردات | 175.30 | 129.97 | 159.43 | 183.95 |
| العجز    | 68.02- | 41.97- | 52.91- | 60.56- |

Source: Main Economic Indicators, Volume 2012/4, April@ OECD2012, P.206.

لاحظت الباحثة من خلال هذا الجدول أنّ هناك عجزاً كبيراً في التجارة الدولية للولايات المتحدة، وهي تحاول تخفيض هذا العجز بشكل دائم، إلا أنه خلال عام 2011 عاد وارتفع بشكل واضح. وقد بلغت ميزانية الولايات المتحدة لعام 2012 مبلغ (3.7) تريليون دولار وذلك بتراجع نسبته 2%/ عن عام 2011 وذلك بهدف تقليص العجز العام.

وأهمّ سمة لحالة عدم الاستقرار في الاقتصاد الأمريكي تتمثل في التدهور السريع لميزان المدفوعات الأمريكي إذ أنّ الاستيراد المكثف للسلع الأجنبية أدى إلى عجز كبير في الحساب الجاري وفي الميزان التجاري اللذان وصلا إلى مستوى قياسي مرتفع جداً. وبذلك تكون الولايات المتحدة البلد الأغنى في العالم، هو البلد الأكثر مديونية، إذ يبلغ دينها العام (3000) مليار دولار<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سليم وهبة، محمد: الاقتصاد هدف السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص10.



وفي هذا السياق ترى الباحثة أنه لا يعني أي مما تقدم أن الولايات المتحدة لم تعد القوة العظمى الوحيدة، أو أنها ستراجع عن هذا الموقع خلال سنواتٍ قليلةٍ، ولكنّه مؤشرٌ على أنّ هامش التفوق يتقلص، وأنّه إذا استمرت الأمور على ما تسير عليه الآن، فمن الوارد ألا تكون هي القوة العظمى الوحيدة، أو حتّى القوة العظمى الأولى<sup>1</sup>.

والنتيجة التي توصلت إليها الباحثة في هذا السياق: أنّ النّظام الاقتصادي الأمريكي مثله مثل بقية الأنظمة له عيوبه ونقاط ضعفه، مع فرق أنّه في تطور دائم، فالمشاكل والاحتياجات الجديدة تظهر بشكلٍ مستمرٍ، ورغم تراجع الاقتصاد الأمريكي إلى حدٍ ما إلا أنّ الولايات المتحدة ما زالت تملك أكبر اقتصاد في العالم، وهو ما يساعد على استمرار هيمنتها على العالم وعلى المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة ممثلة بمجلس الأمن الذي تحكم من خلاله العالم بأكمله. ومن يريد انتقاد الاقتصاد الأمريكي يمكنه القول أنّه يوجد فيه أخطاء كثيرة ولكن ليست هذه الطريقة بناءً وواقعيةً لأنّ المهم هو متابعة عوامل الحركة في النّظام الاقتصادي الأمريكي فهي وحدها القادرة على تفسير نجاحه، كما أنّه لا توجد دولةٌ تستطيع تحقيق معجزاتٍ اقتصاديةٍ دون أن تتعرض لأزمات. وما يؤكد ذلك هو رأى الفريق الدافع بقدرة الاقتصاد الأمريكي على تجاوز التّأزم الاقتصادي الحالي أنّ الأزمة لا ترتبط بخللٍ أو قصورٍ في المنظومة الاقتصادية الأمريكية، ولكنّها ترجع إلى سياساتٍ يمكن إصلاحها بصورةٍ سريعةٍ وسهلة<sup>2</sup>.

برأي الباحثة: أنّ الاقتصاد الأمريكي لا يزال له الأثر الرئيسي في الاقتصاد العالمي، ويحتل المركز الأول من حيث نمو الناتج المحلي وحصته من المبادلات التجارية. وبالتالي فإنّ القوة الاقتصادية والتّحكم بالاقتصادات الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية، والسيطرة على النّقط الذي يُعتبر بمثابة العصب الرئيسي لتحريك وتوجيه الاقتصاد العالمي، كل ذلك يؤدي إلى التّبعية السياسية، وتنفيذ الأوامر الأمريكية، وما ينتج عنها من تعزيز الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن.

<sup>1</sup> محمود عبد الناصر، وليد: المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص81.

<sup>2</sup> عبد العاطي، عمرو: تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص204.

## المبحث الثالث

### العوامل العسكرية

تُعد العوامل العسكرية عنصراً مكملاً وأساسياً لعناصر قوة الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقاً من أنه منذ تشكل النظام الدولي وخلال مختلف مراحل تطوره، والقوة كأداة من أدوات السياسة القومية، وكأسلوبٍ بدائيٍ لحلٍ وتسوية الخلافات الدولية<sup>1</sup>. وما زالت القوة مسيطرة كهدفٍ ووسيلةٍ للسياسة الخارجية وخاصةً للدول العظمى<sup>2</sup>، ولا يزال ميزان القوة يميل لصالح الولايات المتحدة فلا يوجد لحد الآن قوةٌ تعادل قدرات الولايات المتحدة.

في هذا المبحث سنتناول الباحثة الإمكانيات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بالتفصيل والدور الذي قام به حلف شمالي الأطلسي في تعزيز الهيمنة الأمريكية على أوروبا، وفي هذا السياق لا بدّ من دراسة نقطةٍ غايةٍ في الأهمية وهي علاقة القوة الاقتصادية بالقوة العسكرية ومدى التأثير بينهما.

#### أولاً: الإمكانيات العسكرية الأمريكية:

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي لم يعد يوجد من يوازي الولايات المتحدة من الناحية العسكرية، ورغم أنّ صفحة الحرب الباردة قد طُويت وانهار الاتحاد السوفياتي الذي استُخدم كذريعةٍ لبناء النظام العسكري الأمريكي لم تلجأ واشنطن إلى خيار تفكيك هذا النظام بل بالعكس، سعت إلى تعزيزه وتوسيعه ليشمل مناطق كانت خارج سيطرته حتى الآن<sup>3</sup>. وذلك يعود إلى أنّ القوة كانت وما تزال هي الأساس في تحديد إطار استراتيجيات الدول والمحرك لثَمط علاقاتها الخارجية، لذلك فإنّ الأقوى كان وما زال يستغل هذه القوة لفرض مصالحه على الآخرين دون الاعتبار لمصالحهم، أو ما يسببه ذلك من إضرارٍ بهذه المصالح. وليس في ذلك أدنى شك، وأبرز مثال على ذلك هو ألمانيا واليابان ذوات القوة الاقتصادية والعلمية والحضارية، ولكن لا تملكان من القرار السياسي أكثر مما تملكه دولةٌ ناميةٌ إذا كان القرار يمس مصلحة الإمبراطورية الأمريكية التي تستطيع أن تتدخل حتى في الشؤون الداخلية لهذه الدول.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن القوات المسلحة الأمريكية تتطور دائماً بشكلٍ يستجيب للتطورات العملية والتقنية (التكنولوجيا) التي يشهدها المجتمع الأمريكي. ويهدف تطوير القوات المسلحة الأمريكية إلى بناء قوات تتصف بالقدرة على الحركة والمناورة، بحيث تكون رداً فعل القيادات والوحدات المقاتلة سواءً كانت بريةً أو جويةً أو بحريةً أو صاروخيةً أسرع وذات فعاليةٍ متلائمةٍ مع سرعة الأحداث ونوعها. كما أنّ معدلات بناء القوة العسكرية الأمريكية ونموها ليست في حالة ثباتٍ وسكونٍ، بل إنّ الولايات المتحدة الأمريكية قادرةٌ على تطوير أنظمة أسلحتها القتالية

<sup>1</sup> الهزاط، محمد: الحرب الأمريكية في ميزان القانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

<sup>2</sup> محمد هياجنة، عدنان: دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

<sup>3</sup> أمين، سمير: الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهمية شرف الدين، مرجع سبق ذكره، ص 101-102.

بشقيها التقليدي والاستراتيجي، بما يضمن الحفاظ على طبيعة الفجوة التقنية في ميدان الصناعات العسكرية<sup>1</sup>، وبين أيّ دولةٍ تحاول اللحاق بها.

وعلى صعيد القوة الاستراتيجية، تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً من أنظمة القذائف، صاروخية وجوية وأرضية وبحرية قادرة على ردع أية قوةٍ تهاجمها أو تهاجم حلفائها. ولا شك بأن الولايات المتحدة لديها قوة جوية ضاربة، بما فيها الصواريخ العابرة للقارات . القنابل الذرية والطائرات العملاقة، والأقمار الصناعية ذات الأغراض العسكرية، وأن قوتها يحسب لها حساب<sup>2</sup>.

فهي تمتلك طائراتٍ وأسلحةٍ متطورة، وتُعدّ القوى الجوية الأمريكية الأداة الرئيسية التي تستخدمها الولايات المتحدة في الوقت الحاضر من أجل إظهار القوة على المستوى العالمي. لذلك فإنّ تحديث القوى الجوية وتطويرها يوفر القاعدة المستقبلية لسيادة الولايات المتحدة في علم الضبط والتحكم الجوي والفضائي، وتولي الولايات المتحدة اهتماماً بالغاً لتحقيق نظرية الحرب عن بعد. وجاءت الحملات العسكرية الأمريكية على فيتنام والعراق ويوغسلافيا لتؤكد أهمية دور الجوية الأمريكية كأساسٍ لتنفيذ الأعمال القتالية، لذلك تبقى ضرورة نقل القوى والوسائط إلى مناطق مساح الأعمال القتالية تشكل جزءاً رئيساً ومكوناً من التخطيط العسكري الأمريكي.

وتعدّ القوة البحرية الأمريكية أداةً هامةً لاستعراض القوة الأمريكية على المستوى العالمي، إذ تولي القيادة العسكرية الأمريكية اهتماماً كبيراً لتطوير أساطيلها البحرية الحربية مع التركيز على بناء حاملات الطائرات المتطورة. بالإضافة إلى حاملات الطائرات تولى الإدارة الأمريكية اهتماماً بالغاً بتطوير الغواصات النووية. ففي تشرين الأول عام (2004) انضمت إلى قوام القوى البحرية الأمريكية أول غواصةٍ نوويةٍ من طراز (فيرجينيا)، وفي العام (2005) دخلت الخدمة الفعلية الغواصة النووية الثانية من النوع نفسه، وفي التاسع عشر من شباط 2005 تم تزويد القوة البحرية الأمريكية بغواصةٍ نوويةٍ جديدةٍ تحمل اسم الرئيس الأمريكي السابق (جيمي كارتر).

ولا تزال القوات الأمريكية البرية والبحرية والجوية هي الأكثر تقدماً في تسليحها. كما أنها تتمتع بميزة القدرة على التمدد في أيّ مكانٍ في العالم، الأمر الذي تفقده إليه كل القوى الدولية الأخرى المنافسة. وبذلك يظلّ التفوق العسكري للولايات المتحدة القاطرة الأساسية لتفوق أميركي واضح<sup>3</sup>.

أمّا من ناحية السلاح النووي فلا تزال الولايات المتحدة حتى كانون الثاني/يناير 2011 تحتفظ بترسانة مقدّرة بقرابة (2150) رأساً حربيّاً نوويّاً عملانياً، وهي تشمل نحو (1950) رأساً حربيّاً استراتيجياً و(200) رأس حربي غير

<sup>1</sup> محمد فهمي، عبد القادر: دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص26.  
<sup>2</sup> ناصر عكشان، غلبص: العالم في ظل قيادة القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية، حركة التوافق الوطني الإسلامية، مكتب الدراسات الاستراتيجية، قسم الأبحاث الدولية، الصفاة، الكويت، 2007، ص5.  
<sup>3</sup> أمين، سمير: الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهمية شرف الدين، مرجع سبق ذكره، ص101.

استراتيجي. بالإضافة إلى هذه الترسانة العمليانية، يوجد في الاحتياط نحو (2850) رأساً حريباً، وهو ما يرفع المخزون الإجمالي إلى نحو (5000) رأس حربي<sup>1</sup>.

ولا تضاهي الولايات المتحدة أيّ دولة في العالم على صعيد الإنفاق على الأسلحة المتطورة الفتاكة الحديثة، إذ تشير الإحصاءات إلى أنّ الولايات المتحدة تتفق أكثر من ربع الإنفاق العالمي على التسلّح، وأنّها المصدر الأوّل للسلاح في العالم وتلبي أكثر من نصف الطلب العالمي عليه<sup>2</sup>. انطلاقاً من أنّها تمتلك (45) شركة من أصل (100) أكبر شركة منتجة للسلاح.

وقد زادت الولايات المتحدة إنفاقها على شراء الأسلحة ليصل إلى (129) مليار دولار في السنة المالية 2009، بعد أن كان (117) مليار دولار في السنة المالية 2008، وذلك يجسد اتجاه تزايد مبيعاتها من الأسلحة واستمرار هيمنتها باعتبارها أكبر سوق للأسلحة، بل واصلت زيادة إنفاقها العسكري إلى أن بلغ (134) مليار دولار في السنة المالية 2010<sup>3</sup>. وقد بلغت ميزانية وزارة الدفاع الأمريكي في عام 2012 (670.9) بليون دولار أميركي<sup>4</sup>، وهي أقل من ميزانية عام 2011/ بحوالي (41.5) مليار دولار. ولا بدّ من الإشارة إلى أن ميزانية الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية تفوق مجموع ميزانيات الدفاع في (14) دولة تليها مباشرة<sup>5</sup>. كما بلغت نسبة الإنفاق الأمريكي على التسليح لعام 2010/ (43%) من الأنفاق العالمي، وهي أكبر مما تنفقه الصين (7.3%) التي تحتل المرتبة الثانية من ناحية ميزانية التسليح بكثير<sup>6</sup>. كما أن حجم الإنفاق على الدفاع في الولايات المتحدة هو الأعلى في العالم. وتوقع رئيس حسابات وزارة الدفاع الأمريكية نمو الأنفاق الأمريكي على الأسلحة حتّى سنة 2016 بوتيرة أسرع من الإنفاق العسكري الأمريكي الإجمالي<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> H. M. Kristen and R.S.Norris, <<US Nuclear Forces 2011,>>

Bulletin of the Atomic Scientists, vol.67, no.2(Mach-April2011)

<sup>2</sup> لطفي، عامر: الاقتصاديات الست الأغنى في العالم، مرجع سبق ذكره، ص23.

<sup>3</sup> U S. Office of Management and Budget, Budget of the US Government, Fiscal Year 2012

(placeWashington, DC: Government Printing Office, 2010)

<sup>4</sup> United state department of defevse fiscal year 2012 budgetrequest, fy 2012 budget summary, p1.

<sup>5</sup> حوار مع د. عبد الله النفيسي في برنامج (بلا حدود)، قناة الجزيرة، 2002/9/19.

<sup>6</sup> <http://www.globalissues.org/article/75/world-military-spending>

<sup>7</sup> T. Capaccio, <<Weapons Budget Grows Amid Obama Cuts, Pentagon Comptroller Says,>> Bloomberg Business Week (6 July 2010).

\* وفي تقرير أصدره معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام في آذار 2012، احتلت الولايات المتحدة المركز الأول على قائمة مصدري الأسلحة التقليدية خلال الفترة 2007 - 2011، حيث بلغت حصتها (30%) من هذه الصادرات، وقد ارتفع حجم الصادرات العسكرية الأمريكية بنسبة (24%) خلال الفترة بين 2007 - 2011، قياساً بالفترة بين 2002 - 2006، وبلغت الصادرات العسكرية الأمريكية خلال هذه الفترة (39133) مليون دولار، وسجلت الولايات المتحدة إجمالي صادرات في العام 2011/ بما قيمته (9984) مليون دولار، صعوداً من (8111) مليون دولار عام 2010/، و (6656) مليون دولار عام 2009/. (( زيد المرهون، عبد الجليل: الانتقالات الدولية للأسلحة (2007 - 2011)، الولايات المتحدة الأولى عالمياً في تصدير السلاح .... والهند الأولى في الاستيراد، صحيفة الرياض، العدد (16052)، 5 يونيو 2012)).

كما أنه ومن اللافت أن الإنفاق العسكري الأمريكي زاد في الأعوام 2001-2010 بنسبة (81) في المئة مقارنةً بنسبة (32) في المئة في باقي أنحاء العالم<sup>1</sup>. ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى زيادة الإنفاق على العمليات الخارجية الطارئة في أفغانستان والعراق<sup>2</sup>.

وانطلاقاً من تجربة حرب الخليج الثانية عام(1991) وحرب أفغانستان (2001) أدركت الولايات المتحدة أهمية وجود قواعد عسكرية في المناطق البعيدة والحصول على حرية الدخول ونشر القوات في هذه المناطق. ففي حرب الخليج الثانية تطلب نقل القوات من الولايات المتحدة ولمسافة آلاف الأميال وصولاً إلى الخليج ونشرها في مياه وأراضي دول الخليج بذل جهودٍ ونفقاتٍ كبيرة، ولأكثر من ستة أشهر لتأمين حشد القوات اللازمة على حدود أفغانستان، وبشكلٍ خاص القوى الجوية، بالإضافة إلى دفع جهودٍ دبلوماسيةٍ ودفع أموالٍ طائلةٍ للحصول على تسهيلاتٍ وقواعد في باكستان ودول آسيا الوسطى مثل أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان، وبعد تحقيق النصر على طالبان أقامت الولايات المتحدة قواعد برية وجوية لها على أرض أفغانستان وهي قواعد دائمة.

وبعد أن انتهت الولايات المتحدة إلى تأصيل مبدأ أنّ الحرب يجب أن تكون خارج حدودها وهو ما ترتب عليه حرصها على مد نفوذها وقواعدها العسكرية إلى أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا<sup>3</sup>. عمدت الولايات المتحدة إلى إنفاق ملايين الدولارات سنوياً لبناء المزيد من المنشآت العسكرية وإقامة قواعد برية وبحرية وجوية دائمة فضلاً عن استثمار القواعد العسكرية في العديد من بلدان العالم التي تسمح بنشر القوة الأمريكية على المستوى العالمي. وتمتلك الولايات المتحدة في الوقت الراهن شبكة من القواعد العسكرية المنتشرة في مناطق العالم كافة، حيث تقع أكثرها على مقربةٍ من مصادر الموارد الاستراتيجية العالمية، فضلاً عن قواعد التجسس الكثيرة الموزعة في البحار واليابسة. وبذلك يكون لها أهدافاً غير دفاعيةٍ من الأساطيل والقواعد الجوية والقوات البرية التي تمتلكها في جميع المناطق الاستراتيجية من العالم.

استناداً إلى تقرير وزارة الدفاع الأمريكية نفسها سنة(2003) فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك ما يربو على (702) قاعدةً حربيةً في الخارج تتوزع على (130) بلدٍ من بلدان العالم، وهي إلى جانب ذلك تمتلك (6000) قاعدةً حربيةً داخل الأراضي والمياه الأمريكية<sup>4</sup>. هذا بالإضافة إلى مجموعةٍ من القواعد التي شرعت الولايات المتحدة بإقامتها بعد تحديد الرئيس بوش لقوس الاضطراب الذي يمتد من كولومبيا في أمريكا اللاتينية يمر بمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط ليصل إلى الفلبين وإندونيسيا في آسيا.

<sup>1</sup> الأيوبي، عمر - سعيد الأيوبي، أمين: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011، كتاب مترجم، ص229.

<sup>2</sup> US Office of Management and Budget (OMB), Budget of the US Government, Fiscal Year 2010: Historical Tables (Washington, DC: Government Printing Office, 2009).

<sup>3</sup> هاشم عواد، عامر: دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص192.

<sup>4</sup> عبد السلام، رفيق: الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مرجع سبق ذكره، ص36.

تتراوح مهمة هذه القواعد بين القيام بالعمليات العسكرية، والتدريب المشترك مع قوات الدول المتواجدة بها، والمشاركة في عمليات حفظ السلام، كما سعت الولايات المتحدة إلى عقد الاتفاقات الأمنية مع العديد من الدول حول العالم.

ومن أهم القواعد العسكرية الأمريكية في الدول العربية:

**الكويت:** يوجد في الكويت ثلاثة قواعد متاحة أمام القوات الأمريكية قاعدة علي سالم الجوية، وقاعدة الجابر الجوية، وقاعدة معسكر الدوحة.

**قطر:** تستضيف قطر أهم بنية تحتية عسكرية أمريكية في عموم المنطقة، إذ توجد في قطر قاعدتين عسكريتين أمريكيتين هما قاعدة (العديد) الجوية وتعتبر هذه القاعدة أول قاعدة عسكرية أمريكية في منطقة الخليج العربي كله. أما القاعدة الثانية فهي قاعدة (السيلية) العسكرية.

**المملكة العربية السعودية:** القواعد التي تستخدمها أمريكا بانتظام موجودة في الضهران (قاعدة الملك عبد العزيز)، والرياض (قاعدة الملك خالد)، وفي خميس مشيط وتبوك والطائف.

**البحرين:** يوجد في البحرين مقر الأسطول البحري الأمريكي الخامس في المنامة وقاعدة الشيخ عيسى الجوية.

**سلطنة عُمان:** أهم قاعدة فيها هي قاعدة السيب وقاعدة التومير الجوية الجنوبية.

**الإمارات:** وتوجد فيها قاعدة جوية أمريكية ومستودعات متعددة لأغراض الدعم اللوجستي، إضافة إلى ميناءين هاميين يطلان على مياه الخليج العميقة.

**الأردن:** ويوجد فيها قاعدتان عسكريتان جويتان هما قاعدتا الرويشد ووادي المربع، كما توجد في ميناء العقبة الأردني وحدة البحرية الاستكشافية الأمريكية.

**جيبوتي:** منذ بداية سنة 2002 بدأت القوات الأمريكية تتمركز في قاعدة "ليمونيه" وقد أصبح "معسكر ليمونيه" مقر قوة العمل المشتركة في القرن الأفريقي.

أما في أوروبا فقد تم بناء قواعد جديدة في بولندا وبلغاريا وجمهورية التشيك في إطار استراتيجية تطويق روسيا عبر الدراع العسكري للحلف الأطلسي. وبذلك إذا نظرنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية من الزاوية العسكرية يتبين لنا أنها تمتلك مواصفات القوة الأكبر في العالم اليوم سواء كان ذلك من ناحية الإنفاق العسكري والتسلح أو من ناحية حجم الاقتصاد<sup>1</sup>.

بعد الحديث عن الإمكانيات العسكرية الأمريكية تعتقد الباحثة أن مفهوم القوة غير قابل للتغيير على الأقل في الأفق المرئي، وستظل قوة السلاح هي قوة الردع الأشد تأثيراً وفاعلياً وحسماً، وستظل العامل الأهم في فض النزاعات وتحديد الصلاحيات، وبالتالي فإن القوة العسكرية هي الأساس في الغلبة والتفوق وفرض الهيمنة والنفوذ، وهو ما يفسر أن تظل الولايات المتحدة ساعية لتعزيز قوتها العسكرية على الرغم من تفرداها العسكري في العالم. ولكن لا بد من

<sup>1</sup> عبد السلام، رفيق: الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الإشارة هنا إلى أن أسلوب استخدام القوة قد تغير مع معطيات المرحلة الزاهنة ولكن هذا لا يعني عدم إمكان استخدام القوة العسكرية بصورة مباشرة ولا يقلل من أهمية هذه القوة. لأنّ فاعليتها لن تتغير وستظل كما هي، ولكن الاختلاف هو أنّ السياسة الجديدة لاستخدام القوة أصبحت تتمثل باستراتيجية التلويح بالقوة لا باستخدامها فوراً.

### ثانياً: دور الحلف الأطلسي في تعزيز الهيمنة الأمريكية على أوروبا:

استطاعت أمريكا بسط هيمنتها على القارة العجوز عن طريق ذراعها العسكري الضاربة<sup>1</sup>، أي حلف شمالي الأطلسي (الناتو)، الذي هو عبارة عن معاهدة عسكرية وقعت في العام (1949) م بين كل من: بلجيكا وبريطانيا وكندا والدنمرك وفرنسا وإيسلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والنرويج والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية، وانضمت كل من اليونان وتركيا إلى الحلف في العام (1955) م أمّا ألمانيا الغربية فقد انضمت بعد اتفاق باريس في العام (1955)<sup>2</sup>، ثم انضمت جمهورية ألمانيا الاتحادية وبعدها أسبانيا. وفي عام 1999/ ضم الحلف دول بولندا وتشيكيا والمجر، أمّا في عام 2002/ قرر توجيه دعوات رسمية إلى استونيا، لاتفيا، سلوفينيا، بلغاريا، رومانيا للانضمام للحلف فيما تقدمت كل من كرواتيا والجبل الأسود وألبانيا بطلبات للانضمام للحلف.

تقوم استراتيجية الحلف الأطلسي على التشاور بين جميع الدول الأعضاء لمواجهة أي خطر يهدد أي دولة من الدول الأعضاء، وذلك باعتبار أنّ أي هجوم مسلح ضدّ دولة عضوٍ يعتبر هجوماً على جميع الدول الأعضاء. وتحدد هدفه الرئيسي بحماية الحرية والميراث والحضارة العامة للدول الأعضاء عن طريق تشجيع الاستقرار والرفاهية في منظّمة شمال الأطلسي. وتتمثل الهيئة الحاكمة في الحلف بمجلس شمالي الأطلسي، ومركزه بروكسل، ويتكون من وزراء من جميع الدول الأعضاء الذين يجتمعون مرتين في السنة عادةً، ومن ممثلين دائمين عن جميع الحكومات<sup>3</sup>.

أنشئ هذا الحلف بحجة الوقوف في وجه المد الشيوعي في أوروبا وفي العالم ويهدف دفاعي، إلا أنّه ما لبث أن تحول تدريجياً إلى أهداف تتعدى ما أنشئ من أجله بكثير، وعلى رأسها تطويق أوروبا عسكرياً ومنعها من إنشاء قوة خاصة بها.

وهذا الحلف مثل الهيمنة العسكريّة الأمريكيّة على أوروبا، وتكريس دائم لوجود قواتها في كافة المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية\* في العالم، بإقامة قواعدٍ ومنشآتٍ عسكريّةٍ أمريكيّةٍ على الأراضي الأوربية، وكان رئيس الولايات المتّحدة آنذاك هاري ترومان قد قال بأنّ خطة مارشال والناتو يشكلان "نصفي حبة الجوز"<sup>4</sup> وعن طريق هذا الحلف تمّ ربط الرّعاية الأمريكيّة بوجود حلف الناتو التي تتولى قيادته الولايات المتّحدة، وهو ما دفع الولايات المتّحدة

<sup>1</sup> عبد السلام، رفيق: الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مرجع سبق ذكره، ص23.

<sup>2</sup> إسماعيل كاخيا، إبراهيم: الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو، مجلة الفكر السياسي، دمشق، سورية، العدد (33)، السنة الحادية عشرة ربيع 2009، ص222.

<sup>3</sup> إسماعيل كاخيا، إبراهيم: الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو، مرجع سبق ذكره، ص222.

\*الجيوستراتيجية: مصطلح يطلق على الدول التي تتمتع بمواقع جغرافية استراتيجية هامة في العالم.

<sup>4</sup> عبد الهادي المحمدي، زهير: القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية مدخلة لبروز قطبية منافسة، مرجع سبق ذكره، ص27.

إلى عدم حلّ هذا الحلف (الذي تحول من حلف دفاعي إلى حلف تدخلي) لأنّ زوال الحلف يعني غياب الرّعاية الأمريكيّة ليس فقط على أوروبا إنّما أيضاً على العالم بأكمله، لذلك نجد أنّه على الرّغم من زوال الأسباب التي أدت إلى نشوء الحلف والمتمثلة بالخطر السّوفيتي فلا زال الحلف موجوداً بل تمّ التّوجه إلى توسيعه وتطوير مهامه بما يخدم الاستراتيجية الأمريكيّة. إذ أنّه في نهاية الحرب الباردة شرع الحلف بمهام جديدة، بما فيها إقامة شراكة في مجال الأمن مع الدّول الديمقراطيّة في مجمل القارة الأوربيّة من القوقاز إلى آسيا الوسطى<sup>1</sup>، انطلاقاً من أنّ انضمام دول جديدة يعني فتح أسواق هذه الدّول نحو البضائع والمنتجات المدنيّة والعسكريّة الأمريكيّة. فضلاً عن وجود هذه الدّول في الحلف يعني أنّها أصبحت تحت المراقبة المستمرة والسيطرة على نظمها السياسيّة. وبذلك تكون الولايات المتّحدة قد تحكمت بهذه الدّول من خلال العضويّة في حلف الناتو وعممت مسارات السياسة الأمريكيّة ويمنحها بالتّالي الشرعيّة الدّولية من خلال تأييد هذه الدّول ومشاركتها في عمليات الولايات المتّحدة العسكريّة. ويعود ذلك إلى أنّ الولايات المتّحدة تنظر إلى التّعاون العسكري الفني مع الدّول الأخرى كعامل هام يساعد على جذب هذه الدّول واستمالتها وجعلها تدور في فلك التّأثير الأمريكي، الأمر الذي يؤدي إلى ترسيخ هيمنتها على العالم.

ويُعدّ حلف الناتو في الوقت الرّاهن الحلف السّياسي العسكري الفعّال الوحيد القادر على تنفيذ العمليات العسكريّة على مسافات بعيدة جداً عن أراضي الدّول الأعضاء فيه، الأمر الذي يوكّد حدوث تغيير في نوعية مهامه واتساع المدى الجغرافي لمناطق نفوذه بالمقارنة مع فترة الحرب الباردة. ومما زاد من التبعيّة الأوربيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة معاهدة ماستريخت التي أقرت للحلف الأطلسي بأنّه المنظّمة العسكريّة الوحيدة المقبولة وأنّ بلدان أوروبا أبعد ما يمكن عن تشكيل نواة أوربيّة مستقلّة.

برأي الباحثة: أنّ وجود حلف الناتو يرجع إلى أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة كانت أثناء الحرب الباردة تعمل على تخويف دول أوروبا من قوة الاتحاد السّوفيتي الشيوعيّة بما جعل هذه الدّول تساند الولايات المتّحدة وهي دول قويّة اقتصادياً وصناعياً. وهي الآن تعيد اللعبة بمسميات أخرى، فتارةً الخوف من برنامج إيران النووي، وأخرى من الإرهاب، وثالثة من نهوض العالم الإسلامي كقطب منافس للغرب، وهناك من قال بأن محاولة أمريكا نشر الدّرع الصّاروخيّة في أوروبا ليست إلّا زيادةً في تخويف هذه الدّول على غير الحقيقة من إيران<sup>2</sup>، لأنّ القادة الأميركيون يعلمون النفسية الأوربيّة.

### ثالثاً: التوجّهات العسكريّة الأمريكيّة في ظلّ نظام القطب الواحد:

ساد خيار الهيمنة في أوساط الطّبقة الحاكمة في الولايات المتّحدة خاصّة مع ظهور ملامح انهيار النّظام السّوفيتي، وانحازت أمريكا إلى تأكيد هيمنتها عبر استراتيجية عسكريّة صارمة للسيطرة على الكواكب، وبدأت واشنطن مخطّطها لخوض حروبٍ لانتهائية تقوم وحدها بإقرارها والتّخطيط لها بسلسلةٍ من التّدخلات العسكريّة منذ عام

<sup>1</sup> عبد الهادي المحميد، زهير: القطبية الأحادية للولايات المتّحدة الأمريكيّة مدخّلية لبروز قطبية منافسة، مرجع سبق ذكره، ص26.

<sup>2</sup> ناصر عكشان، غليص: العالم في ظلّ قيادة القطبية الأحادية للولايات المتّحدة الأمريكيّة، مرجع سبق ذكره، ص9.



1990/ في كل من الخليج وأفغانستان ويوغسلافيا وأسيا الوسطى، وظهر هذا الاتجاه بشكلٍ خاصٍ بعد أحداث 11 أيلول، إذ أصبحت القوة الأمريكية تتجه لتصعيد والجاهزية الدائمة، كما رأت الولايات المتحدة أنه على القوات الأمريكية أن تتبني خططها وتدريبها وتسليحها لتكون جاهزة لخوض الحرب في أي مكانٍ في العالم وفي أي وقتٍ تراه القيادة السياسية وضد أيّ عدوٍ محتملٍ قد يُشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة، وهذا يعني بالمفاهيم العسكرية أن مسرح العمليات لهذا الجيش القوي الذي لا تنافسه قوةٌ أخرى في العالم قد تحول من مسرحٍ محدودٍ في مواجهة الاتحاد السوفيتي إلى مسرحٍ يشمل الكرة الأرضية بأكملها في أي مكانٍ وزمانٍ يظهر فيه عدوٌ يهدد مصالح الولايات المتحدة. وفي هذه المرحلة أصبحت الولايات المتحدة تتجه إلى تخفيض حجم القوات العسكرية ولكن مقابل تعزيز القدرات القتالية لتلك القوات من حيث: إعادة التشكيل، استمرار الوجود المتقدم، التعامل السريع مع الأزمات، الردع والدفاع الاستراتيجي<sup>1</sup>.

ومن الاستراتيجيات الأمريكية العسكرية بعد الحرب الباردة اعتمادها على إرهاب العالم بما لديها من إمكانيات عسكرية، حتى لو لم تستخدم هذه الإمكانيات فعلاً. وأصبحت تعتمد معظم القرارات الأمريكية في تنفيذها على استخدام، أو التهديد باستخدام القوة العسكرية<sup>2</sup>. كما أصبح الهدف من أيّ خطةٍ عسكريةٍ هو الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوةٍ عظمى وحيدة في النظام العالمي، مما يؤهلها لقيادة ذلك النظام ويمنع في الوقت نفسه تشكيل أو بروز أيّ قطبٍ آخر. وأصبح التحدي الذي يواجه الولايات المتحدة يتمثل بالحفاظ على ميزان قوةٍ عسكريةٍ متفوقٍ يُمكن الولايات المتحدة من سحق أيّ عدوٍ محتملٍ وهذا يتطلب الاستمرار في تطوير أنواعٍ جديدةٍ من وسائل الصّراع، وهو ما تفعله دوائر الكشف والتطوير دون توقف، حتى وكالة الفضاء الكوني (ناسا) المتخصصة بالبحوث العلمية الأساسية أصبح (25%) من ميزانيتها مخصصاً للإنفاق على البحوث العسكرية إلى جانب مؤسسات وزارة الدفاع المتخصصة في شؤون عسكرة الفضاء<sup>3</sup>. وبذلك أصبحت الولايات المتحدة تواجه ظهور أية قوةٍ جديدةٍ تفوق قوتها أو حتى تعادلها، ومن هنا وجدت أنه يتوجب عليها أن تكون لديها قوات مسلحة كافية لردع الأعداء المحتملين عن بناء قوةٍ تفوق أو تضاهي قوة الولايات المتحدة.

مما سبق تستنتج الباحثة بأنه: مثلما خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من دمار الحرب العالمية الثانية قوةً صاعدةً فإنّ نهاية الحرب الباردة توجتها القوة الأكبر والمنفردة بمصير العالم. وزاد نشاطها العسكري في هذه المرحلة بشكلٍ واضحٍ بعد حلّ حلف وارسو، وأصبحت تستخدم شتى أنواع الأدوات والأساليب العسكرية في سبيل توسيع نفوذها وبسط هيمنتها على دول العالم وتحقيق مصالحها القومية، فهي تستخدم القوات المسلحة وتستعرض القوة العسكرية بغية تنفيذ المهام الرئيسية لاستراتيجيتها الدفاعية المتمثلة في حماية الولايات المتحدة والمحافظة على

<sup>1</sup> هاشم عواد، عامر: دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 200.

<sup>2</sup> محمد هياجنة، عدنان: دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

<sup>3</sup> البرغوثي، جبارة: أمريكا وراء الباب، الطبعة الأولى، دار حازم للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، سوريا، 1999، ص 139.

امتلاكها حرية العمل والتحرك في جميع مناطق العالم من دون مُنازع، وخلق الظروف المواتية لتحسين أمنها وتعزيز تحالفاتها.

#### رابعاً: العلاقة بين القوة الاقتصادية والعسكرية:

هناك علاقة جدلية بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية. كما يقول بول كيندي ((أنّ الثروة ضرورية من أجل بناء القوة العسكرية والقوة العسكرية ضرورية في العادة من أجل الحصول على الثروة والحفاظ عليها))<sup>1</sup>. كما قال في كتابه صعود القوى الكبرى وهبوطها ((الدولة الكبرى بحاجة إلى المال والقوة. المال كي تستمر القوة. والقوة كي تحمي المال))<sup>\*</sup>.

ومن المعلوم في هذا الصدد أنّ النفوذ الاقتصادي والتجاري شديد الصلة ومنذ وقت مبكر، بالقوة العسكرية والثقل السياسي الأمريكي، بل كثيراً ما تكون حركة الأساطيل والبوارج الحربية الأمريكية جسراً ممهداً لتمدد شركاتها التجارية ومؤسساتها الصناعية والاستحواذ على الأسواق، أو في الحد الأدنى انتظار النّصيب الأوفر منها ولعل تجربة العقدين الأخيرين في منطقة الخليج العربي تعطينا صورةً مصغرةً ومكتنفةً عن مثل هذا التداخل العسكري والاقتصادي في السياسة الخارجية. فقد أتاح الانتشار العسكري الواسع لشركاتها الكبرى ومنذ بداية حرب الخليج الأولى الحصول على النّصيب الأوفر من عقود النفط والحضور في الأسواق الخليجية بما لا يراحم من طرف أي قوةٍ دوليةٍ أخرى<sup>2</sup>.

فضلاً عن ذلك فالقاعدة التاريخية للسياسة الأمريكية تعتمد على مدى المردود الاقتصادي الذي ينتج عن أيّ قرارٍ سياسي<sup>3</sup>. وبذلك يكون الاقتصاد هو الهدف من مجمل السياسات في الولايات المتحدة، فالوقوف في مواجهة السياسة الأمريكية هو في مواجهة الاقتصاد<sup>4</sup>. وبالتالي فإنّه من مصلحة واشنطن أحياناً إدامة الأزمات لتتمكن بالتالي من إدارتها على نحوٍ يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية بل والعسكرية، خاصةً تلك المتعلقة بإبقاء بؤر نزاعٍ متوترةٍ في العالم ليصار إلى تصدير السلاح الأمريكي إليها.

أفسح الانتشار العسكري الواسع للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف مياه العالم وأراضيه، إلى جانب تعاضم نفوذها السياسي والدبلوماسي سبقاً كبيراً لآلتها الصناعية والتجارية بما لا يضاهاى بأيّ قوةٍ دوليةٍ أخرى<sup>5</sup>، وفعلاً انتزعت الولايات المتحدة الأمريكية موقعاً متقدماً قياساً ببقية القوى العالمية ليس لكونها أكثر ذكاءً أو تفوقاً في مجال الصناعات والتكنولوجيا، ولكن لأنها فضلاً عن ذلك، وربما الأهم، الأقوى من ناحية السلاح والجيش، ومن ثمّ الأقدر

1 الغريب، فنسان: مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 167.  
\*وأعلن غراي في مجلة الأسطول في أيار 1990: يجب ضمان وصولنا إلى الأسواق الاقتصادية في العالم كله، دون عقبات، وكذلك إلى المصادر الضرورية لتأمين احتياجاتنا الصناعية، لذلك يتوجب علينا إيجاد قدرة موثوقة للتدخل المسلح، مع قوى غزو فعلية قادرة على تنفيذ طيف واسع من المهمات. ((سليم وهبة، محمد: الاقتصاد هدف السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 5))

2 عبد السلام، رفيق: الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

3 سليم وهبة، محمد: الاقتصاد هدف السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 4.

4 المرجع السابق، ص 17.

5 عبد السلام، رفيق: الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

على انتزاع الأسواق وافتكاك مواقع التفوذ العالمية<sup>1</sup>. كما أنّ واشنطن على يقينٍ أنه من دون هيمنتها العسكرية لا تستطيع الولايات المتحدة أن تفرض على العالم تمويل العجز في مدخراتها وهو شرطٌ لاستمرار وضعيتها الاقتصادية<sup>2</sup>.

وفي هذه الفترة هناك ميلٌ أمريكيٌّ للانفراد بجني الأرباح بواسطة الاعتماد على القوة العسكرية، وليس على المقدرة الاقتصادية التي تعاني من المشاكل على أمل أن تستطيع هذه القوة أن تعيد الثقة في الاقتصاد الأمريكي وتساعد على الخروج من الأزمات التي يعاني منها وتصبح بعد ذلك قوةً عسكريةً مدعومةً باقتصادٍ قويٍّ. إلا أنّ هناك اختلاف في وجهات النظر بين القيادات الأمريكية حول أهمية كلٍّ من القوة الاقتصادية والعسكرية وأيهما الضامن للهيمنة الأمريكية على العالم ويؤدي إلى التفوق في المجال الآخر، ففي حين اعتبرت إدارة كلينتون أنّ تحقيق التفوق الاقتصادي الأمريكي ضامنٌ للهيمنة الأمريكية على العالم ومساندٌ للقوة العسكرية رأّت إدارة بوش الابن أنّ التفوق العسكري سيكون هو الضامن للهيمنة السياسية والاقتصادية الأمريكية لعقودٍ عديدةٍ قادمة<sup>3</sup>، إذ تعتبر البنية الفكرية . الإيديولوجية للحزب الجمهوري أنّ القدرة العسكرية المتطورة هي الأداة الوحيدة لتحقيق المصالح وضمان الهيمنة الأمريكية المطلقة على العالم بأسره.

وفي هذا السياق لابدّ من القول: إنّ هناك حقيقةً الكل على يقينٍ بها هي أنّ الصناعات العسكرية لها تأثير لا يستهان به في القرارات الأمريكية الداخلية والخارجية وأحياناً كثيرة تدفع إلى خيار الحروب، وذلك بهدف رفع الطلب على منتجاتها وبالتالي لتنشيط هذه الصناعات وتشغيل اليد العاملة، حيث يعتبر المجمع العسكري . الصناعي الأمريكي بمثابة المحرك الأقوى للاقتصاد الأمريكي، ويشغل أكثر من خمسة ملايين شخص (مدني وعسكري)<sup>4</sup>. فتلت النشاط الاقتصادي تابع مباشرةً أو غير مباشرةً بالمجمع العسكري<sup>5</sup>. ويعود بروز دور المجمع الصناعي . العسكري في السياسة الأمريكية إلى الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرةً. حين خرج أرباب الصناعات الحربية بأرباحٍ كبيرةٍ وطاقاتٍ إنتاجيةٍ لا سابق لها، تبعاً لحجم الطلب الذي حتمته ظروف الحرب العالمية الثانية، وما كادت تلك الحرب تنتهي حتّى اشتعلت الحرب الكورية التي فتحت أمام أرباب الصناعات العسكرية الأمريكية أفقاً واسعاً للإنتاج والتطوير وجني الأرباح.

بناءً على ذلك ترى الباحثة: أنّ نمو القدرات العسكرية الأمريكية جاء استجابةً لحاجات النظام الرأسمالي الأمريكي ولم يكن دائماً استجابةً لتحدياتٍ عسكريةٍ أو تلبيةً لحاجاتٍ فرضتها الحروب التي تقوم بها الولايات المتحدة

<sup>1</sup> Eric Hobsbawn., Globalisation, Democracy and Terrorism (London, Little, Brown, 2007), P.68.

<sup>2</sup> أمين، سمير: الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهمية شرف الدين، مرجع سبق ذكره، ص108.

<sup>3</sup> الغريب، فنان: مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 210.

<sup>4</sup> لطفي، عامر: الاقتصاديات الست الأغنى في العالم، مرجع سبق ذكره، ص23

<sup>5</sup> أمين، سمير: الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهمية شرف الدين، مرجع سبق ذكره، ص110.

الأمريكية كحرب فيتنام مثلاً، بل إن منطق النظام وبنية الدّاخلية يفرضان مزيداً من الإنفاق العسكري وتوسيع الهيمنة الأمريكية على الصّعيد العالمي<sup>1</sup>، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ تزايد تعداد القوات المسلحة الأمريكية وتزويدها الفني ونفقات تسليحها يتناسب طردياً مع القدرة الاقتصادية للولايات المتّحدة الأمريكية. والجدير ذكره أنّ التّطور الاقتصادي في الولايات المتحدة حصل عبر إعادة تأهيل الجيش الأمريكي.

والسؤال هنا هو: ما علاقة الحروب العسكرية بإنقاذ الولايات المتّحدة من الأزمات الاقتصادية؟؟؟

أولاً لا بدّ من معرفة معنى الأزمة أو الركود في النظام الرأسمالي التي تعني بشكل مبسط وجود صعوبة أمامه في تحقيق هدفه الأساسي أيّ تحقيق أقصى ربح ممكن، ومن هنا يمكن أنّ تؤدي الحرب إلى الازدهار الاقتصادي باعتبارها وسيلة لزيادة الاستهلاك زيادة كبيرة لا يمكن تحقيقها في أوقات السلم، لذلك تلجأ الولايات المتّحدة إلى الحرب بغية زيادة استهلاك سلعها بشتى أنواعها، وخاصةً العسكرية، وبذلك تلجأ جميع الدّول لشراء الأسلحة وتعزيز ترسانتها العسكرية، كما أنّ الحروب تؤدي إلى دمار المدن وخرابها وبالتالي حصول الشركات الرأسمالية على الأرباح الكبيرة في إعادة بناء ما خربته الحرب.

وبذلك يُشكّل الإنفاق العسكري المتزايد إحدى دعائم نمو الطّلب وتنشيط الصناعات العسكريّة، وبالتالي تنشيط الاقتصاد كاملاً والخروج من بعض الأزمات بدليل أنّ كلّ حرب تخوضها الولايات المتّحدة تؤدي إلى خروجها من أزمة اقتصادية محتملة بشكل كبير، فالولايات المتّحدة لم تخرج من أزمة سنوات (1930) إلّا عبر فائض التسلح خلال وبعد الحرب العالميّة الثّانية<sup>2</sup>، وأحدث مثال على ذلك هو حربها على العراق عام/2003، فالشركات الأمريكية كانت المستفيدة الوحيدة من العقود. ومن المقولات الأمريكية المعروفة للربط بين الحركة الاقتصادية وبين سياسة الحروب الأمريكية إن ((ألة الحرب الأمريكية تتغذى بالحرب ومن خلال الحرب)).

إلى جانب الهيمنة العسكرية تتمتع الأفكار السياسيّة والاقتصاديّة الأمريكيّة بجاذبيّة عالميّة واسعة، وفي ظلّ تحالفها مع معظم الدّول القوية اقتصادياً تبوّأت الولايات المتّحدة مكانةً مهيمنة سياسياً واقتصادياً لم تتبوأها أيّ دولة أخرى في العصر الحديث<sup>3</sup>. وإنّ هذه الهيمنة الأمريكيّة على العالم قادت إلى أنّ تعتبر أمريكا أنّ القانون الدّولي جزء من القانون الأمريكي، وأنّ الشرعيّة الدّوليّة رهينة لمصالح أمريكا<sup>4</sup>، وهاهي اليوم تحاول منع إيران من الاستفادة من التّكنولوجيا النووية، بحجة أنّ إيران تسعى إلى امتلاك السّلاح النووي وهي تريد شرق أوسط خالي من الأسلحة النووية متجاهلةً الكيان الصهيوني صاحب أكبر ترسانة نووية وبيولوجية وكيميائية في الشّرق الأوسط.

<sup>1</sup> الغريب، فنان: مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 169.

<sup>2</sup> أمين، سمير: الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهمية شرف الدين، مرجع سبق ذكره، ص 110.

<sup>3</sup> خليل زاده، زلمي وآخرون: التقييم الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

<sup>4</sup> عبد الهادي المحمدي، زهير: القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية مدخلة لبروز قطبية منافسة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

هنا لا بدّ من الإشارة إلى نقطة هامة هي أنّ الولايات المتّحدة تحتل مكان الصّدارة بين القوى الكبرى، وذلك ليس فقط لامتلاكها قدراتٍ كبيرةً جغرافياً وديمغرافياً واقتصادياً وعسكرياً فحسب، وإنّما وهو الأهمّ لتوفر الإرادة السّياسية لديها للعب دورٍ محوريٍّ وحاسمٍ في كافة القضايا الدّولية والإقليمية، وإتباعها لاستراتيجية عالمية تهدف لجعلها الفاعل الوحيد أو على الأقلّ الأساسي في هذه القضايا. وذلك من خلال التّحالف القوي بين السّياسيين ورجال الأعمال من ناحية، ورجال الفكر ورجال الدين من ناحية ثانية، لرسم خلفية فكرية حاسمة للمصلحة القومية العليا للولايات المتّحدة<sup>1</sup>.

بعد العرض السابق يمكن تلخيص خطوات الهيمنة الأمريكيّة بما يلي:

أولاً. نشر القوات العسكرية الأمريكيّة في سائر أنحاء العالم إضافةً إلى اعتبار خارطة العالم تمثّل المسرح العسكري، وهو ما يتطلب أن يتمّ تجهيز القوات الأمريكيّة على أساس احتمالات خوض الحرب في أيّ مكانٍ منه وأيّ زمانٍ، واستناداً إلى ذلك قسم البنّاغون العالم إلى مناطق عسكرية بحيث أصبحت كلّ منطقةٍ إقليميةٍ تقع ضمن نطاق إحدى القيادات العسكرية الأمريكيّة.

ثانياً. أمركة الاقتصاد العالمي وذلك عن طريق استخدام المؤسسات الاقتصادية الدّولية الثلاث الرّئيسية: البنك الدّولي، صندوق التّقد الدّولي، منظمّة التجارة العالميّة في القيام بإدماج الاقتصادات العالميّة ضمن إطار نفوذ الاقتصاد الأمريكي على النّحو الذي يُتيح للاقتصاد الأمريكي وضعاً استثنائياً ومزايا اقتصاديةً دوليةً استثنائيةً تعزز القدرة على نقل مشكلاته إلى الاقتصادات الأخرى.

ثالثاً: جعل المنظّمات الدّولية والإقليمية ومجلس الأمن كما لو أنّها كياناتٍ خاضعةٍ لسلطة السّيادة الأمريكيّة.

والنتيجة التي توصلت لها الباحثة: هي أنّ عوامل الهيمنة الأمريكيّة مترابطةٌ مع بعضها البعض، فلو أنّها تعرّضت لتراجعٍ ظرفيٍّ في أحد هذه العناصر استطاعت التّعويض عنه في العناصر الأخرى، نظراً لأنّ هناك علاقة وثيقة بين مختلف عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والسّياسية يرفد كل منها الآخر ويستمد منه قوته ومقوماته. إلى درجةٍ يمكن معها اعتبار أنّ كلاً منها هو محصلة لنتاج مجموع العناصر الأخرى. ولكن ومن المؤكد أنّ القوة العسكرية هي الدّرع الذي تحتمي به كلّ العناصر الأخرى وتتعرّز به. ولكن لا بدّ من القول أنّ جميع هذه العوامل والقوى عرضةٌ للتغيير الدائم وليست مطلقةً وبالتالي فإنّه من المستحيل التحدّث عن توازناتٍ دوليةٍ أبديةٍ.

<sup>1</sup> الحيواوي، يحيى: القوة الناعمة أو في التّمظهرات الجديدة للتسلط، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، السنة الثانية والثلاثون، العدد 369، تشرين الثاني 2009، ص 29.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية للعقوبات الدولية المفروضة على إيران

### **المبحث الأول: البرنامج النووي الإيراني ودور الدول الكبرى فيه**

- أولاً: دوافع إيران لامتلاك الطاقة النووية
- ثانياً: دور الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة البرنامج النووي في عهد الشاه.
- ثالثاً: الدور الروسي والصيني في إقامة البرنامج النووي الإيراني بعد الثورة الإسلامية.
- رابعاً: دور إيران في تعزيز الشكوك حول سلمية البرنامج النووي الإيراني.

### **المبحث الثاني: موقف المجتمع الدولي من البرنامج النووي الإيراني**

- أولاً: بدايات الاهتمام الدولي بالبرنامج النووي الإيراني
- ثانياً: تاريخ المفاوضات الأوربية . الإيرانية
- ثالثاً: إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن
- رابعاً: الرفض الأمريكي لإيران كقوة نووية

### **المبحث الثالث: الشرعية الدولية والعقوبات الأمميّة على إيران**

- أولاً: واقع الشرعية الدولية في مجلس الأمن.
- ثانياً: مدى شرعية العقوبات الدولية على إيران
- ثالثاً: موقف روسيا والصين من العقوبات على إيران.
- رابعاً: أثر العقوبات الدولية على إيران من الناحية السياسية.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية للعقوبات الدولية المفروضة على إيران

تُعدّ إيران إلى جانب تركيا ومصر، واحدةً من أكبر ثلاث دولٍ في المنطقة<sup>1</sup>، وهي تقع بين أغنى منطقتين في العالم من حيث مخزون النفط والطاقة هما الخليج وبحر قزوين. وتأتي إيران في المرتبة الثالثة على مستوى العالم من حيث الاحتياطيات النفطية، وفي المرتبة الثانية لاحتياطيات الغاز<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من سعي إيران لبناء قوتها الشاملة (الاقتصادية . الدبلوماسية . الاجتماعية . المعنوية . الثقافية . العسكرية) إلا أنّ الطّموحات العسكرية الإيرانية تُعدّ أكثر المسائل إثارةً للجدل عند تقييم القدرات الشاملة لها<sup>3</sup>. ومما لا شك فيه أنّ إيران سارت خطوات كبيرة في مجال السيطرة على النّفاعة. والدّلالة ليست في برنامجها النووي بقدر ما هي في برنامجها للتسلح التقليدي، بدليل أنّها كل فترة تعلن عن تطوير سلاحٍ جديدٍ وهذه اللعبة لها أهميتها ليس فقط في المجال العسكري بل في المجال المعرفي والصنّاعي بشكلٍ عام.

وعلى أثر الشكوك بحقيقة البرنامج النووي الإيراني، من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية، تمّ إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن الذي فرض عقوباتٍ اقتصاديةٍ على طهران. لذلك خصّصت الباحثة هذا الفصل للحديث عن العقوبات الأممية على طهران من حيث مدى شرعية هذه العقوبات من الناحية القانونية، وبعدها التعرف فيما إذا كانت هذه العقوبات قد نجحت في تحقيق الغاية المرجوة منها، وهي تخلي إيران عن برنامجها النووي أو على أقل تقدير التوقف عن تخصيب اليورانيوم. وانطلاقاً من ذلك فإنّه لا بدّ من التعرف على تاريخ البرنامج النووي الإيراني والدوافع الكامنة ورائه للحكم فيما إذا كان من الممكن توقف إيران عن سعيها للحصول على الطاقة النووية أم لا، وكذلك سيتمّ التعرف على دور الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة هذا البرنامج منذ بدايته في عهد الشاه، وصولاً إلى استغلال الولايات المتحدة الأمريكية مركزها في مجلس الأمن لفرض عقوباتٍ على إيران.

<sup>1</sup> عبد الشافي، عصام: أزمة البرنامج النووي الإيراني (المحددات - التطورات - السياسات)، الطبعة الأولى، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص27.

<sup>2</sup> Oil & Gas Directory Middle East, Islamic Republic Of Iran, 2011, P.P1069.

<sup>3</sup> أنيس فتحي، ممدوح: إيران قوة مضاعفة أم مصدر تهديد للأمن العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد130، أكتوبر1997، ص104.

## المبحث الأول

### البرنامج النووي الإيراني ودور الدول الكبرى فيه

مرّت العلاقات الأمريكية الإيرانية بمرحلتين بارزتين؛ تميزت الأولى بالعلاقات الحسنة والمنتشعبة في عهد الشاه (محمد رضا بهلوي)<sup>1</sup>. أما الثانية فبدأت مع الثورة الإسلامية الإيرانية وحتى الآن. وانعكست طبيعة هذه العلاقات بشكل واضح على الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني. فبعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية المزود الأساسي لإيران نووياً، أصبحت تعتبر البرنامج النووي الإيراني سبباً للقلق الدولي.

ومن هنا لا بدّ في البداية من التعرف على الدوافع الكامنة وراء سعي إيران لامتلاك برنامج نووي، والدور الذي لعبه الغرب في إقامة هذا البرنامج وبالأخص الولايات المتحدة سواءً في عهد الشاه أو في عهد الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ومن جانب آخر نجد أنه وعلى الرغم من التسليم بالنوايا السلمية للبرنامج النووي الإيراني، إلا أن المسؤولين الإيرانيين أنفسهم تضاربت تصريحاتهم بخصوص ذلك دون الاتفاق على هدف واحد، وهو ما يثير الشك في نوايا إيران من وراء الحصول على الطاقة النووية.

من هنا لا بدّ من التعرف على بعض النقاط الهامة التي يمكن أن تساعد في فهم حقيقة برنامج إيران النووي.

#### أولاً: دوافع إيران لامتلاك الطاقة النووية:

إنّ دوافع امتلاك القدرات النووية تختلف من دولة لأخرى، ولا يوجد أيّ خلافٍ على أنّ هدف أيّ دولةٍ ساعيةٍ لامتلاك سلاحٍ نوويٍّ هو: أ. استخدامه كسلاحٍ رادعٍ للخصم من الإقدام على أمرٍ ما أو اتخاذ قرارٍ ما.

ب. استخدام التقنية النووية لأغراضٍ سلمية.

أي تسعى الدول لامتلاك أسباب القوة للحفاظ على مصالحها، أو للتوسع وبسط النفوذ<sup>2</sup>، انطلاقاً من أنّ القدرات النووية باتت أحد أهمّ سمات القوة والتفوق والردع في عصرنا<sup>3</sup>.

وفي الحالة الإيرانية تتحرك السياسة النووية الإيرانية في إطار مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا، بعضها معلّن والبعض الآخر غير معلّن، وتتنوع هذه الدوافع منها ما يتعلق بالناحية الجغرافية والأمنية، ومنها ما يتعلق بنواحٍ تاريخيةٍ وأخرى استراتيجيةٍ واقتصاديةٍ.

<sup>1</sup> Hamid Hussain., ‘‘United States- Iran and the nuclear issue make for a very dangerous Situation’’:

<< american/pubs/articles/fate ful%20 Triangle/pdf – Iranian>>

<sup>2</sup> خير الله جلود، ميثاق: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني 2002-2010، مجلة دراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، الإصدار (24)، 2011، ص209.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص209.



فمن الناحية الجغرافية هناك خمس عشرة دولة تحدّ إيران من كلّ الجهات، وتحاصرها دول نووية عدة على مداراتها الثلاث: روسيا في الشمال، باكستان والهند والصين في الجنوب الشرقي والكيان الإسرائيلي في الجنوب الغربي.

وإيران هي من بين الدول الأكثر قلقاً على أمنها واستقرارها من جوارها، جوارها التركي من الغرب، حيث الدولة يحكمها الجيش في معادلة ثلاثية: حماية العلمانية، وعلاقات جيدة مع إسرائيل، وصلة وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية<sup>1</sup>، أما من ناحية حدودها الجنوبية فيتركز كل الاهتمام الدولي حولها باعتبارها منبع النفط الذي يعدّ شريان العالم. بالإضافة إلى مصادر التوتر على حدودها مع باكستان حيث الصراعات بين التنظيمات الشيعية والسنية<sup>2</sup>، وبالتالي خوف إيران من انتقال عدوى التفكك والاضطرابات من الدول المجاورة لها، انطلاقاً من أنّ الشعب الإيراني شعب متعدد الأعراق، حيث تتعدد القوميات المكونة للدولة وفي مقدمتها القومية الفارسية والعرب والبلوشن والترکمان والأكراد، وعلى المستوى المذهبي هناك أغلبية شيعية بالإضافة للسنة والمسيحيين وبعض اليهود. وتعاني إيران من مشكلات مع بعض الأقليات مما يهدد الوحدة الإقليمية الإيرانية كمحاولات الأكراد الانفصالية، وهذا ما يفرض أيضاً على إيران أن تكون دولة قوية حتى تتمكن من السيطرة على الأمور الداخلية قبل الخارجية.

كما تُعدّ إيران الدولة الوحيدة الغير عربية في منطقة الخليج هذا الاختلاف زاد من حالة عدم الثقة بينها وبين جيرانها، وخاصةً بعد الحرب العراقية الإيرانية، ولا يمكن التقليل من شأن تأثير هذه الحرب على حسابات طهران النووية، حيث أصاب استخدام العراق أسلحة كيميائية ضدّ المدنيين والمحاربين الإيرانيين بجروح مستديمة تركت آثارها على نفسية إيران القومية<sup>3</sup>، مما جعل الفكر الاستراتيجي الإيراني يركّز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية الإيرانية، وضرورة أن تستعد إيران لأية احتمالات في المستقبل<sup>4</sup>. من هنا أصبحت أسيرة أمنها القومي والبحث عن مصالحها وعن استقرارها وتنميتها<sup>5</sup>. فإيران تعيش وضعاً إقليمياً جدّ مضطرب ومعقد، والمعضلة الكبرى بالنسبة لطهران تتمثل في أنّ معظم جيرانها منخرطون في تحالفات مع الولايات المتحدة الأمريكية ويصعب على هذه الدول الخروج على الهيمنة الأمريكية<sup>6</sup>. بالإضافة إلى التواجد الأمريكي في شكل طوق متواصل حول إيران من الغرب دول

<sup>1</sup> عتريسي، طلال: إيران.... إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد (288)، شباط 2003، ص 24.

<sup>2</sup> عبد الشافي، عصام: أزمة البرنامج النووي الإيراني (المحددات - التطورات - السياسات)، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>3</sup> تقيه، راي: فهم الأزمة الإيرانية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد (337)، آذار، 2007، ص 105.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص 28.

<sup>5</sup> عتريسي، طلال: إيران.... إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد (288)، شباط 2003، ص 29.

<sup>6</sup> أحمد البطنجي، عياد: إيران وأمريكا اللاتينية دوافع التقارب، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 181، المجلد (45)، يوليو 2010، ص 163.

الخليج\* ومن الشرق أفغانستان ومن الشمال دول حوض بحر قزوين، فضلاً عن التواجد البحري في خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي<sup>1</sup>. وهو ما يطلق عليه الإيرانيين طوق النار الذي يحيط بإيران، وترتبط المخاوف من الوجود الأمريكي المباشر بالتأثير على الخطوات المستقبلية لاتفاق حول بحر قزوين من حيث وضعه القانوني، وحصص الدول المطلة عليه، إذ أنّ هذا الوجود يمكن أن يؤدي بدوره إلى اتخاذ الدول المطلة عليه لسياساتٍ ضدّ المصالح الإيرانية<sup>2</sup>، مما يعني التأثير على الأمن القومي الإيراني. أي أنّ جميع الوقائع والتحوّلات كشفت أنّ المجال المحيط بإيران متقلّب بعوامل التوتر والأزمات والحروب.

كما أنّ اختلال معادلات القوة في منطقة الخليج بعد انهيار العراق كقوة إقليمية عسكرية وسكانية كبرى، ودخول معظم دول الخليج في مظلة الحماية الأمريكية من خلال القواعد العسكرية الموجودة في هذه الدول<sup>3</sup>. وكذلك تنامي قوة البناء العسكري لدول الخليج على المستوى النوعي يمكن أن يهدد المكانة الإقليمية التي تطمح لها إيران الساعية إلى تعزيز الدور الاستراتيجي الإقليمي لها سواءً في منطقة الخليج أو الشرق الأوسط أو بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا.

وبناءً على ذلك لا يمكن لإيران أن تشعر بالأمان والاطمئنان في ظلّ هكذا جوار جغرافي. وبالتالي فإنّ الإيرانيين في قلقٍ مستمرٍ في ظلّ جوارٍ غير آمنٍ وغير مستقرٍ، خصوصاً وأنّ أكثر هذا الجوار موضوع اهتمام دولي من جهة، وموضوع تحالفٍ وتعاونٍ مع خصومها الإيديولوجيين والسياسيين الأمنيين وخاصةً إسرائيل وأمريكا<sup>4</sup>. ولا يمكن هنا تجاهل الكيان الإسرائيلي من حسابات إيران كونها تقعان في نفس المنطقة، وتعدّ إسرائيل من الدول النووية غير المعلنّة عن ذلك، إلا أنّها تمتلك برنامجاً نووياً عسكرياً متطوراً جداً لذلك يمكن اعتبار أحد الأسباب التي تدفع إيران للتمسك ببرنامجها هو على الأقل المساواة والتكافؤ من الناحية النووية مع إسرائيل التي تمتلك ترسانةً نوويةً ضخمةً تقدر ما بين (105. 200) رأساً نووياً<sup>5</sup> (كما يقدر أن لدى إسرائيل نحو (80) سلاحاً نووياً كاملاً بما في ذلك

\* ففي نهاية عام 1997 بلغ مجموع تعداد القوات الأمريكية في منطقة الخليج /30/ ألف رجل من بينهم 6200 رجل يتمركزون في المملكة العربية السعودية. وقد حشدت في هذه المنطقة أيضاً 17 سفينة حربية تابعة للأسطول الأمريكي في قواعد الظهران (السعودية)، وقطر، والبحرين، والكويت، وعمّان ((مجموعة من الباحثين، العلاقات الدولية بين الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة روسيا على عتبة القرن الحادي والعشرين، ترجمة دار المساعدة السورية للتأليف والنشر، دمشق، سورية، ص7)).

<sup>1</sup> الزيات، صفوت: الضربة العسكرية لمنشآت إيران النووية: الملامح - المعوقات - الآثار، مجلة شرق نامه، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، العدد الثامن، يناير/ كانون الثاني، القاهرة، مصر، 2011، ص87.

<sup>2</sup> ياسين، عيبر: انعكاسات الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى على إيران، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد (37)، أغسطس 2003.

<sup>3</sup> عبد الشافي، عصام: أزمة البرنامج النووي الإيراني (المحددات - التطورات - السياسات)، مرجع سبق ذكره، ص30.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص14.

<sup>5</sup> سالم أحمد الكواز، محمد: البرنامج النووي الإيراني (النشأة - التطور - الدوافع)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، الإصدار 25، 2012، ص253.

50 رأساً حربياً جاهزاً للإيصال بواسطة الصواريخ الباليستية، والباقي قنابل جاهزة للإيصال بواسطة الطائرات<sup>1</sup>، وذلك لردع إسرائيل على أقل تقدير وتحقيق التوازن الإقليمي.

وانطلاقاً من أهمية موقعها سعت إيران لامتلاك رادع نووي تحقق من خلاله التفوق الذي تعده أساساً لتحقيق أمنها، والاعتقاد السائد جداً هو أنّ إيران حتّى لو سعت إلى امتلاك سلاح نووي فإنّه بالنسبة لها سلاح للردع وإظهار القوة لا أكثر. لأنّه من المنظور الإيراني القدرة النووية هي السبيل الوحيد الذي يضمن لها القدرة على الوقوف في وجه قوى دولية كبرى قامت بغزوها في عقر دارها واستغلتها وأذلتها طوال حقبة تاريخية<sup>2</sup>.

ومن ناحية أخرى إيران دولة أمة، هذه الدولة الأمة من الدول التاريخية وهي أيضاً دولة إيديولوجية من بقايا الدول واضحة الإيديولوجية ذات مشروع يفيض عن حدود إيران ويمتد إقليمياً إلى المنطقة العربية وإلى المناطق الإسلامية<sup>3</sup>.

والمتتبع للشأن الإيراني يرى أنّ النظام الإيراني يؤمن أنّ السلاح النووي سيعلي كبريائه ويعزز مكانته في الدّاخل<sup>4</sup>. ومن الواضح أنّ السياسة الخارجية الإيرانية تسعى إلى بناء مكانة متميزة على السّاحة الإقليمية، والقيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا<sup>5</sup>. بالإضافة لرغبة النظام بإيجاد مكان لنفسه بين القوى العظمى المتنافسة والاعتراف له بمكانته الإقليمية. وحالياً ترى إيران أنّ مواصلة برنامجها النووي تأكيداً لتفوقها الإقليمي، وهو ما سيجعل الفرصة أمامها أوسع للعب دور أكثر تأثيراً في ملفات وقضايا مختلفة<sup>6</sup>. فالقيادة الإيرانية ترى في امتلاك التكنولوجيا النووية مصدراً للردع ومضاعفة المكانة والهيبة، على اعتبار أنّ امتلاك الأسلحة النووية تدعم مكانة الدول المالكة لها وتعزز دورها في القضايا الخارجية، وهو ما يؤكده بعض المحللين السياسيين الإيرانيين الذين يرون أنّ (( تعزيز البرنامج النووي الإيراني من شأنه أن يرفع من مكانة بلادهم الإقليمية ويضعها على حد تعبيرهم على خريطة الدول الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط))<sup>7</sup>. وإنّ القادة الإيرانيين اليوم هم أكثر إصراراً على ضرورة الاعتراف بدورهم الإقليمي، فهم مقتنعون بوصولهم مرحلة التكافؤ

<sup>1</sup> الأيوبي، عمر - سعيد الأيوبي، أمين: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 506.

<sup>2</sup> محمد العلوي، خالد: التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني، حركة التوافق الوطني الإسلامية، المكتب السياسي، قسم الأبحاث الدولية، الصفاة، الكويت، 2007، ص 26.

<sup>3</sup> برقاوي، أحمد: النزاع الغربي - الإيراني بشأن البرنامج النووي الإيراني، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا راهنة، العدد (44)، 2008، ص 10.

<sup>4</sup> كام، أفرايم: إيران النووية الانعكاسات وطرائق العمل (وجهة نظر إسرائيلية)، ترجمة ثروت محمد حسن، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 16.

<sup>5</sup> عبد الشافي، عصام: أزمة البرنامج النووي الإيراني (المحددات - التطورات - السياسات)، مرجع سبق ذكره، ص 28.

<sup>6</sup> وحيد، مروة: البرنامج النووي الإيراني بعد محطة بوشهر، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 182، المجلد 45، أكتوبر 2010، ص 195.

<sup>7</sup> سالم أحمد الكواز، محمد: البرنامج النووي الإيراني (النشأة - التطور - الدوافع)، مرجع سبق ذكره، ص 251.

الاستراتيجي مع الولايات المتحدة<sup>1</sup>. وهو ما عبر عنه الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2005.

هنا يتبادر للذهن سؤال: هل البرنامج النووي غايةً وطنيةً أم أنه مجرد مناورةٍ سياسيةٍ لتوفير بعض المطالب الإقليمية ويمكن التراجع عنه؟

انطلاقاً من أنّ القيمة السياسية للسلاح النووي هي أكبر من القيمة العسكرية له يمكن القول إنّ إيران تحاول الاستفادة بالقيمة السياسية والاستراتيجية للأسلحة النووية، إذ توفر هذه الأسلحة الردع والدفاع عن الدولة الإيرانية، والتأثير السياسي والاستراتيجي لإيران، وتحقيق التوازن النووي في المنطقة (خاصة إسرائيل)<sup>2</sup>.

كما تتفق كلُّ التيارات في إيران من محافظين وإصلاحيين على حقّ إيران بامتلاك قوة نووية، نظراً لموقعها الجيوستراتيجي؛ وبالأخصّ المحافظون الذين يرون أنه ينبغي أن تمتلك إيران بنيةً تحتيةً نوويةً تسمح لها بالعبور إلى العتبة النووية. أي أنّ المسألة النووية في إيران تُعدّ مسألة إجماعٍ وطني.

ومن ناحيةٍ أخرى ترى إيران أنّ هناك مبالغ كبيرةً أنفقت في عهد الشاه لشراء المعدات اللازمة للحصول على الطّاقة النووية ومن حقّ إيران استخدامها والحصول على الطّاقة النووية السلمية التي يمكن أن تساعد في تأمين 20% من طاقة الكهرباء بواسطة المواد النووية، وذلك لتخفيض استهلاكها من النفط والغاز إذ أنّ ثلث ما تنتجه إيران من النفط يُستهلك محلياً ومع الزيادة السكانية فقد تصبح إيران غير قادرة على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي، لذلك فهي تُسرّع في برنامجها للاستفادة منه و المحافظة على نمو الصناعات الإيرانية وتوسيعها بتوفير قدرٍ كبيرٍ من الطّاقة من خلال المحطات النووية<sup>3</sup>، وبالمقابل تصدير النفط والغاز للاستفادة منه كعملةٍ صعبةٍ.

وهذا الدّافع لا تنتظر الدّول الغربية إليه بعد أن قبلت بمثله في عهد الشاه، وبدأت بالتخطيط معه لإقامة مفاعلاتٍ نوويةٍ لتغطية الحاجة المحلية بنسبة 15.5% قبل حلول عام 1992م\*.

أمّا في مجال التنمية الاقتصادية فإنّ للطاقة النووية استخداماتٍ مهمةً في الصناعة والزراعة والطب، مما يسهم في تسريع وتيرة التّقدم الإيراني وجعله مواكباً لمسيرة التّطور العالمي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الانخراط الأمريكي الإيراني - المشهد من إيران، موجز سياسي، موجز مجموعة الأزمات عن الشرق الأوسط رقم 28، 28 حزيران/يونيو 2009، ص 8.

<sup>2</sup> إبراهيم منصور، محمد وآخرون: الخيار النووي في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 463.

<sup>3</sup> سالم أحمد الكواز، محمد: البرنامج النووي الإيراني (النشأة - التطور - الدوافع)، مرجع سبق ذكره، ص 248.  
\* ومن هذا المنطلق صرح الشاه يوم 1974/3/21 بقوله ((سوف نستغل الطاقة النووية والطاقات البديلة سريعاً لتخصيص النفط من أجل الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية ولا ينبغي أن نستخدم هذه المادة النفطية الثمينة للحرق كوقود)).

<sup>4</sup> حمدي توفيق، مثنى: البرنامج النووي الإيراني بين المانع الغربي والطموح الإيراني، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد (1)، السنة (1)، جامعة تكريت، العراق، 2009، ص 160.

أغلب هذه الدوافع يمكن اعتبارها تنطبق على إيران بعد الثورة الإسلامية الإيرانية، أما بالرجوع إلى عهد الشاه ودراسة حالة المجتمع الدولي وقتها يتبين وجود مجموعة من العوامل شجعت الشاه على الاهتمام بامتلاك برنامج نووي بمساعدة غربية، فبعد هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام وتبنيها عقيدة جديدة تقوم على الاعتماد على حلفاء واشنطن وأصدقاءها في مختلف مناطق العالم للقيام بدور الشرطي على قضايا الأمن القومي وحماية مصالحها الاستراتيجية مقابل قيام الولايات المتحدة بتقديم المساعدات العسكرية والدعم السياسي لهذه الأنظمة، بالإضافة إلى أنه في السبعينات من القرن العشرين حدث هناك فراغ في منطقة الخليج على أثر انسحاب بريطانيا عسكرياً من المنطقة.

أما من الناحية الداخلية فقد كان الشاه يسعى إلى تحقيق عملية البناء الشامل من خلال تحقيق عملية شاملة للنهضة والتقدم العلمي والتكنولوجي والعسكرية في إيران، وذلك من أجل القيام بهذا الدور في منطقة الخليج وهو ما دفعه إلى التركيز والاهتمام بالطاقة النووية كأحد أهم مرتكزات هذه العملية الشاملة. ومما دلّ على ذلك هو تصريح الشاه (1974) أن إيران سوف تمتلك السلاح النووي بدون شك، وفي وقت أقرب مما يعتقد العالم أي أن إيران تعتزم الحصول على السلاح النووي، ولكن المعارضة الشديدة التي واجهت هذا التصريح دفعت شاه إيران إلى إنكار الأمر.

فيما سبق تؤكد الباحثة على صحة الآراء التي تقول أن امتلاك إيران لقدرة نووية حتماً يُراود الإيرانيين منذ تولي محمد رضا بهلوي الحكم في بلاده، باعتباره أحد وسائل تحقيق الحضارة العظيمة التي كان الشاه يبغي إنجازها<sup>1</sup>، مما جعل الاهتمام بالطاقة النووية يمثل جزءاً من جهوده الزامية إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى<sup>2</sup>. ولم يتغير هذا الموقف في إيران الشاه عنه في إيران الثورة<sup>3</sup>.

### ثانياً: دور الولايات المتحدة في إقامة برنامج إيران النووي في عهد الشاه:

يحظى البرنامج النووي بقسط كبير من التأييد من كافة الحكومات الإيرانية المتعاقبة. إذ أن سعي إيران لامتلاك التكنولوجيا النووية لم يرتبط فقط بالثورة الإسلامية في إيران وإنما يعود لأيام الشاه<sup>4</sup>.

وإن المتتبع لمواقف الولايات المتحدة المعارضة للمشروع النووي الإيراني والتصريحات التهديدية التي تطلقها ومخاوفها من هذا البرنامج لا يمكن أن يتصور أن هذا البرنامج يعود في بدايته إلى دعم ومساندة الولايات المتحدة وذلك في زمن الشاه محمد رضا بهلوي ( 1941- 1979)، فالولايات المتحدة كانت أول دولة ساعدت إيران للحصول

1 السعيد عبد المؤمن، محمد: إيران ومشكلاتها النووية، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، مصر العدد/37، أغسطس 2003.

2 عبد الشافي، عصام: أزمة البرنامج النووي الإيراني (المحددات - التطورات - السياسات)، مرجع سبق ذكره، ص 20.

3 خليفة اليوسف، يوسف: مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011، ص 308.

4 حمادة، أمل: الملف النووي والسياسة الخارجية الإيرانية، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد/39، أكتوبر 2003.

على التقنية النووية وقامت بنقل هذه التكنولوجيا إلى إيران<sup>1</sup>، ويعود ذلك إلى العلاقات الودية التي أقامها شاه إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية، والدور الذي اضطلع به كشرطي للمنطقة أمام التفوذ السوفيتي خلال الحرب الباردة بين الشرق والغرب<sup>2</sup>، وهو ما جعل المناخ الدولي السائد يقف في صفه فلم يكن هناك من يعترض على امتلاك إيران للطاقة النووية، فضلاً عن غناها بالنزرة البترولية كعمول للمشروع والتأييد الشعبي الذي يحظى به. أي أن الشاه بدأ مشروعه النووي بموافقة أمريكية وتأييد شعبي، حيث استطاع أن يعزف على أوتار عقائدية وقومية قوية عند الإيرانيين<sup>3</sup>.

وهنا يمكن القول: إن الولايات المتحدة والدول الغربية شجعت إيران على ارتياد المجال النووي<sup>4</sup>، وما يُثبت ذلك هو أن بدايات البرنامج النووي الإيراني كانت من خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين. وكانت هذه البداية من خلال برنامج الذرة من أجل السلام\* الذي استغلت إيران إعلانه من قبل الولايات المتحدة لتوقع معها في عام 1957/ اتفاقية للتعاون النووي للأغراض المدنية لمدة عشر سنوات وبموجب هذه الاتفاقية حصلت إيران على مساعدات نووية فنية وعدة كيلوجرامات من اليورانيوم المخصب للأغراض البحثية. وخلال العام نفسه قامت الولايات المتحدة بنقل معهد العلوم النووية من العراق إلى إيران\*\*، وذلك لأسباب سياسية تتعلق بزيادة التوترات الداخلية داخل بغداد مقابل تقوية وتحسن العلاقات الأمريكية الإيرانية. وفي عام (1958) أصبحت إيران عضواً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية (I.A.E.A)\*\*<sup>5</sup>.

أما بالنسبة لتاريخ بداية إقامة المفاعلات النووية في إيران فيعود لعام 1960/ وهو العام الذي أنشئت فيه إيران مفاعل طهران للأبحاث النووية، إلا أن المركز لم يأخذ الدور البحثي المطلوب حتى عام 1967/ عندما أُلحق بجامعة طهران<sup>6</sup>. ولكن هذا المركز واجه مشكلة فنية معقدة مما دفع إيران للاتفاق مع مفوضية الطاقة النووية الفرنسية عام 1969/ لإصلاح العيوب الفنية في المفاعل.

<sup>1</sup> عبد النور عالم، أمل: التوجهات الأمريكية لاحتواء إيران (2001 - 2010)، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2012، ص55.

<sup>2</sup> السعيد عبد المؤمن، محمد: إيران ومشكلاتها النووية، مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup> المرجع السابق،

<sup>4</sup> إبراهيم محمود، أحمد: البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد السادس، يناير 2001.

\* هو برنامج أعلنه الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور في عام 1953/ عندما ألقى كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف إتاحة الطاقة الذرية أمام الاستخدامات السلمية لدول العالم ولا يقتصر استخدامها على التسليح والدمار فقط.

\* هو برنامج أعلنه الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور في عام 1953/ عندما ألقى كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف إتاحة الطاقة الذرية أمام الاستخدامات السلمية لدول العالم ولا يقتصر استخدامها على التسليح والدمار فقط.

\*\* هذا المعهد كان يتبع منظمة الحلف المركزي (حلف بغداد) الذي كان يضم الولايات المتحدة الأمريكية والعراق وإيران وتركيا.

\*\*\* الوكالة الدولية للطاقة الذرية (I.A.E.A) هي اختصار لـ "International Atomic Energy Agency"

<sup>5</sup> عبد النور عالم، أمل: التوجهات الأمريكية لاحتواء إيران (2001 - 2010)، مرجع سبق ذكره، ص55.

<sup>6</sup> محمد العلوي، خالد: التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني، مرجع سبق ذكره، ص18.

وتأكيداً للدعم والتأييد الأمريكي قامت الولايات المتحدة بتجديد اتفاقية التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ولمدة عشر سنوات. كما اتفق الشاه من جانبه مع الولايات المتحدة في أواخر عام 1968 وأوائل عام 1970 على شراء مفاعل أبحاث نووية لجامعة طهران، وحصل على أول مفاعل نووي إيراني بقدرة (5) ميغاواط في مركز أمير آباد للبحوث النووية شمال غرب طهران، ويعرف الآن بكلية أمير آباد الفنية في طهران<sup>1</sup>. أما في عام 1968 "ولإضفاء الصفة السلمية للمشروع النووي" وقّعت إيران على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ثم صادقت عليها عام 1970<sup>2</sup>، وبهذا كانت إيران من أوائل دول المنطقة التي وقّعت على تلك المعاهدة ولم يسبقها في ذلك سوى سورية والعراق اللتان وقعنا على الاتفاقية قبل إيران بعام.

وبدأ التفكير الإيراني الجاد بالعمل على امتلاك مفاعلات الطاقة الكبيرة في سبعينات القرن الماضي وزاد الاهتمام الإيراني بالمسائل النووية الإيرانية الذي جعلها تابعة مباشرةً للقصر الإمبراطوري وتحت إشرافه الشخصي ورصد لها مبلغ كبير لإكمال تأسيسها يقدر بحوالي (30) مليون دولار، واستكمالاً لذلك قام الشاه بتشكيل منظمة الطاقة النووية الإيرانية عام 1974. وعندها أعربت الولايات المتحدة والدول الغربية عن ترحيبها بالخطط النووية، الإيرانية وتسابقت إلى إعلان استعدادها للتعاون مع إيران وخاصةً الولايات المتحدة التي أبلغت سفيرها في إيران أن يقوم بإبلاغ الحكومة الإيرانية باستعداد الولايات المتحدة لاكتشاف إمكانات التعاون النووي مع إيران، كما أرسلت للحكومة الإيرانية أنّ الحكومة الأمريكية تعتبر التعاون في مجال الطاقة النووية مجالاً ملائماً للتعاون والمشاركة بين الجانبين. وبناءً على ذلك عقد الجانبان في عام /1974/ اتفاقاً ألزمت بموجبه الولايات المتحدة بتزويد إيران بمفاعلين نوويين للطاقة ووقوداً من اليورانيوم المخصب، وفي نفس العام وقع الجانبان اتفاقاً مبدئياً لتزويد إيران بالوقود المخصب لثمانية مفاعلات للطاقة النووية في إيران، ثمّ توصلوا إلى اتفاقية موسعة عام /1975/ تشترى بموجبها إيران 8 مفاعلات نووية من الولايات المتحدة إلا أنّ هذا الاتفاق تمّ تجميده بعد انتخاب جيمي كارتر 1976 الذي أعلن عن سياسته النووية القائمة على الحد من انتشار التكنولوجيا النووية وخاصةً في المجالات العسكرية.

وفي هذه المرحلة لم يتوقف الشاه عن إرسال العشرات من الباحثين والفنيين في مجال الطاقة النووية إلى الولايات المتحدة وأوروبا، لإعداد كوادر بشرية مؤهلة للعمل في مختلف مجالات البرنامج النووي، بالإضافة إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية ومن جميع الدول ذات الخبرة النووية. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّه في عام /1975/ بدأ المشروع النووي يأخذ طريقه لإنتاج الطاقة النووية.

فضلاً عن التعاون مع الولايات المتحدة كان التعاون مع فرنسا وألمانيا يسير على قدم وساق، وتمّ توقيع اتفاقيات معهما لتزويدها بمفاعلات نووية وكميات من اليورانيوم ومراكز للبحوث النووية، حيث اشترت إيران في العام (1975) عشرة بالمائة من أسهم شركة (EURODIF) المتخصصة بتخصيب اليورانيوم والتي تمتلكها كل من فرنسا

<sup>1</sup> سالم أحمد الكواز، محمد: البرنامج النووي الإيراني (النشأة - التطور - الدوافع)، مرجع سبق ذكره، ص231.

<sup>2</sup> عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد: أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوروبي منه (2002-2008)، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد الثامن، العدد2، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص228

وبلجيكا وإسبانيا وإيطاليا، ومركزها تريكاستن في فرنسا، وقضى الاتفاق بأن تطلع إيران على تطوير التكنولوجيا الخاصة بتخصيب اليورانيوم، وعلى أن تحصل على حصة من إنتاج الشركة من الوقود النووي<sup>1</sup>. إلا أن العقد الذي أبرمه الشاه مع الشركة الألمانية (كرافت ورك) عام 1976/ سبب إزعاجاً كبيراً للولايات المتحدة وكان فحوى العقد بناء مفاعلين نوويين في منطقة بوشهر جنوب إيران على ساحل الخليج العربي بقدرة (1200) ميغاواط تنفذه شركة (سيمنز) الألمانية<sup>2</sup> وتزويدهما بحاجتهما من الوقود. وإرضاء الولايات المتحدة وقع معها الشاه اتفاقيات تتعلق بإعداد كوادر بشرية لتشغيل هذا المفاعل عند الانتهاء منه.

أما بالنسبة لفرنسا فلم تكن بعيدة عن التعاون النووي مع إيران فقد اشتركت كذلك في مجال التعاون النووي مع إيران عندما اتفقت إيران مع شركة (فراماتوم) الفرنسية على بناء مفاعلين آخرين جنوب غرب إيران تصل طاقة كل منهما إلى (900) ميغاواط<sup>3</sup>. ولم يكتفي الشاه بالتعاون مع هذه الدول الثلاث بل أهتم بالتعاون في المجالات النووية مع عدد كبير من الدول ولا سيما الأرجنتين والهند وأستراليا والدانمارك وجنوب أفريقيا، حيث تركز التعاون مع جنوب أفريقيا في مجال الحصول على اليورانيوم (الكعكة الصفراء\*) التي تقوم باستخراجه من ناميبيا التي كانت خاضعة وقتها لجنوب أفريقيا. ولم يوفر الشاه الصين التي أمدته بمفاعل نووي صغير عام 1978<sup>4</sup>.

وفي عام 1979/ كان الشاه قد وقع اتفاقيات خاصة بإنشاء ست مفاعلات نووية وكان يسعى لشراء (12) مفاعلاً نووياً من الدول الغربية أعضاء النادي النووي<sup>5</sup>. وكان قد أنفق حوالي (6) مليارات دولار لبناء المنشآت النووية بعد أن رصد (40) مليار دولار لهذا المشروع. وكان الشاه يرمي أيضاً لبناء (23) محطة نووية في عموم البلاد<sup>6</sup>، والوصول إلى طاقة تبلغ (28000) ميغاواط، ووضع سقفاً زمنياً لهذا المشروع ينتهي في منتصف التسعينيات من القرن المنصرم<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> عبد القادر، نزار: البرنامج النووي الإيراني في موازين الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة الدفاع الوطني، لبنان، 5 تشرين الثاني، 2012.

<sup>2</sup> محمد العلوي، خالد: التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني، مرجع سبق ذكره، ص18.

<sup>3</sup> خير الله جلود، ميثاق: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني 2002-2010، مرجع سبق ذكره، ص211.

\* الكعكة الصفراء: هي عبارة عن يورانيوم خام مركز يتم طحنه في صورة مسحوق ناعم يتم تكريره بعد ذلك في عملية كيميائية وإعادة تشكيله في هيئة صلبة تعرف باسم الكعكة الصفراء للونها الأصفر، وإن من 60% إلى 70% من الكعكة الصفراء هو من اليورانيوم وهي نشطة إشعاعياً. للمزيد من التفاصيل: نوران طالب وشاش، العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية السلمية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2009، ص131 - 135.

<sup>4</sup> سالم أحمد الكواز، محمد: البرنامج النووي الإيراني (النشأة - التطور - الدوافع)، مرجع سبق ذكره، ص238.

<sup>5</sup> منيسي، أحمد: هل انتهت أزمة البرنامج النووي الإيراني؟، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد/53/ ديسمبر 2004.

<sup>6</sup> Sharon Squassoni, "Iran's Nuclear Program Recent Developments" Congressional Research Service, The Library of CONGRESS, US GOV., 23 November 2005, P.2

<<[www.fas.org/sgp/crs/nuke/RS21592.Pdf](http://www.fas.org/sgp/crs/nuke/RS21592.Pdf)>>

<sup>7</sup> عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد: أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوروبي منه (2002-2008)، مرجع سبق ذكره، ص228.



من خلال ما تمّ عرضه لاحظت الباحثة أهمية الدور الذي قامت به كل من الولايات المتحدة والدول الغربية في إقامة البرنامج النووي الإيراني والتي كانت مصدره الأساسي. ووقتها لم تثار أيّ أزمات مع إيران على مشروعاتها النووية مع أنّ كلّ ذلك كان يتمّ على مرأى ومسمع العالم كله والسبب في ذلك هو التحالف الأمريكي الإيراني في عهد الشاه.

### ثالثاً: الدور الروسي والصيني في إقامة البرنامج النووي الإيراني بعد الثورة الإسلامية:

عندما نجحت الثورة الإسلامية في إسقاط الشاه ونظامه عام /1979/، توقف البرنامج النووي الإيراني لمدة خمس سنوات<sup>1</sup>، بعد أن كانت ألمانيا قد أنجزت ما يقارب (70 . 60) % في محطتين بقوة (1300) ميغاواط في موقع بوشهر على الخليج. وكانت فرنسا قد أنجزت التحضيرات الهندسية لبناء محطتين بقوة (935) ميغاواط في دار خوين<sup>2</sup>، وفي هذه المرحلة أعلن الإمام الخميني أنّ امتلاك الطاقة النووية محرم شرعاً وأوقف البرنامج النووي، انطلاقاً من أنّه يتنافى مع المبادئ التي جاءت بها الثورة الإسلامية الإيرانية، أي أخذ القادة الثوريين الإيرانيون وفي مقدمتهم آية الله الخميني موقفاً سلبياً تجاه الطاقة النووية<sup>3</sup>. ولكن ما لبث الإيرانيون أن عادوا وأحيوه في فترة الثمانينات من القرن الماضي بعد بداية الحرب العراقية الإيرانية التي لا يمكن التقليل من دورها في إحداث تغييرات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني، الذي وجد من مصلحته إعادة إحياء برنامج النووي الذي شهد دفعاتٍ قويّة، خاصة بعد قيام الطائرات الحربية العراقية بقصف المفاعل النووي الإيراني في بوشهر وتحطيم أجزاء كبيرة منه<sup>4</sup>. ومن هنا يمكن القول أنّه بدأ قرار التحول إلى القدرات النووية بقرارٍ سياسي (الإرادة السياسية) وليس طبقاً للقدرات التقانية المتوافرة وذلك نتيجة لأسباب ودوافعٍ سياسية واستراتيجية<sup>5</sup>.

وفي هذه المرحلة قامت إيران بتوظيف مخصصاتٍ ماليّة جديدة لمشاريعها النووية، التي بدأت في مفاعل أمير آباد النووي شمال غرب العاصمة طهران والذي يُعرف الآن بكلية أمير ظبياد الفنية، كما استأنفت الأبحاث النووية في مفاعل طهران النووي<sup>6</sup>، ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّه في هذه المرحلة رفضت الولايات المتحدة والدول الغربية التعاون مع طهران نظراً لأنّه بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، إنهار على أثرها التنظيم الذي وضعته الولايات المتحدة بعد أن أعلنت إيران انسحابها من الحلف المركزي وألغت دورها كقوةٍ بوليسية كما أراد لها الأمريكيون في عهد نظام الشاه

<sup>1</sup> Adem Ogulatarhan, "Iran's Nuclear Program: The US Misses OPPortunities An Examination of US Policies in the Middle East and Implication of those Policies on the US Global Position", Alternative: Turkish Journal of International Relation, VOL., Spring2010, P.116.

<sup>2</sup> عبد القادر، نزار: البرنامج النووي الإيراني في موازين الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup> إبراهيم محمود، أحمد: البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مرجع سبق ذكره.

<sup>4</sup> خير الله جلود، ميثاق: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني 2002-2010، مرجع سبق ذكره، ص211.

<sup>5</sup> عبد الحكيم، أحمد: خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرون: حقائقها واحتمالات تطورها، بحث في كتاب الخبار النووي في الشرق الأوسط، محمد إبراهيم منصور وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص

<sup>6</sup> عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد: أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوروبي منه (2002-2008)، مرجع سبق ذكره، ص229.

السابق<sup>1</sup>، وهو ما أدى إلى تغيير استراتيجية الولايات المتحدة تجاه إيران. الأمر الذي دفع إيران إلى وضع تصورٍ جديدٍ لأهداف المشروع النووي الإيراني، علاوة على برنامجٍ زمنيٍّ لتطويره بما يتناسب مع الأهداف والقيم الجديدة وكيفية تنفيذه، وشريكٍ جديدٍ لتزويده بتكنولوجيا متقدمة<sup>2</sup>. وبناءً على ذلك سعت إلى تنويع مصادر الحصول على التكنولوجيا النووية، فبجانب روسيا مدت علاقاتها إلى الأرجنتين والصين وكوريا الشمالية وباكستان والهند، وتمّ الاتفاق مع باكستان عام/1986 لتدريب العلماء الإيرانيين والمساعدة في البرنامج النووي، أمّا في عام (1987) عقدت إيران اتفاقيةً أخرى مع باكستان تنصّ على التعاون الفني في المجال العسكري نتج عنه توجهه (39) عالماً نووياً إيرانياً إلى باكستان للتدريب في المنشآت الباكستانية<sup>3</sup>. أمّا مع الأرجنتين فقد عقدت إيران اتفاقية معها في عام/1987 للحصول على وقودٍ نوويٍّ أرجنتينيٍّ من اليورانيوم المخصب بنسبة (20%) المخصص للأغراض السلمية، فضلاً عن تدريب الإيرانيين في المنشآت النووية الأرجنتينية<sup>4</sup>، كما اتفقت مع جنوب أفريقيا في العام /1988-1989/ للحصول على كميات من اليورانيوم المخصب لإجراء التجارب النووية<sup>5</sup>. فضلاً عن ذلك تزايدت الجهود الإيرانية للتعاون بشكل أكبر مع كافة الدول ذات الخبرة والتجربة النووية ومنها كازخستان التي يوجد بها أهم وأكبر مركز للأبحاث النووية بالاتحاد السوفيتي السابق<sup>6</sup>. ولابدّ من الإشارة إلى أنّه في منتصف الثمانينات من القرن الماضي قامت إيران ببعض الخطوات كالاهتمام بمنظمة الطاقة النووية الإيرانية بالإضافة إلى تأسيس مركز أبحاث نووية جديد في جامعة أصفهان عام /1984/ بمساعدة فرنسية. كما دعت الحكومة الإيرانية العلماء الإيرانيين الذين تركوا البلاد بعد قيام الثورة الإيرانية عام (1979) إلى العودة إلى الوطن<sup>7</sup>.

وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية اكتسبت الجهود الإيرانية في المجال النووي المزيد من قوة الدفع واعتمدت إيران بقوة على كل من روسيا الاتحادية والصين<sup>8</sup>. ولكن لا بدّ من القول أنّ إيران لم تلجأ إلى التعاون مع روسيا والصين إلّا بعد أن فشلت في الحصول على التعاون مع الولايات المتحدة والدول الغربية التي تغيّر موقفها تماماً بعد انهيار نظام الشاه، بسبب الضغوطات التي كانت تمارسها عليها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي عملت دائماً على منع نقل التكنولوجيا والمواد النووية إلى إيران، لأنها تعتبر أنّه يجب منع إيران من الحصول على السلاح النووي.

ترى الباحثة في هذه المرحلة أن إيران اعتمدت لتطوير برنامجها النووي على طريقتين: الأولى علني بالتعاون مع الدول ذات الخبرة النووية والتي لا تحتفظ بعلاقاتٍ قويةٍ مع الولايات المتحدة مثل الصين وكوريا الشمالية وروسيا.

1 عبد الشافي، عصام: أزمة البرنامج النووي (المحددات - التطورات - السياسات)، مرجع سبق ذكره، ص4.

2 السعيد عبد المؤمن، محمد: إيران ومشكلاتها النووية، مرجع سبق ذكره.

3 سالم أحمد الكواز، محمد: البرنامج النووي الإيراني (النشأة - التطور - الدوافع)، ص241.

4 المرجع السابق، ص241.

5 عبد الشافي، عصام: أزمة البرنامج النووي (المحددات - التطورات - السياسات)، مرجع سبق ذكره، ص19.

6 المرجع السابق، ص24.

7 عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد: أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوروبي منه (2002-2008)، مرجع سبق ذكره، ص229.

8 إبراهيم محمود، أحمد: البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مرجع سبق ذكره.

أما الطّريق الثّاني، فهو سري اعتمد على أسلوب استقطاب العلماء وشراء المعلومات من الدّول غير المعلن تعاونها مع إيران<sup>1</sup>. إذ أنّها في البداية اقتصرت على مفاعل بوشهر الذي شرّعت ألمانيا بإقامته وبعدها تم الاستعانة بالتّقنية الروسية بدلاً منها، وذلك لاستخدامه فقط للأغراض السّلمية وخاصةً لتوليد الكهرباء، ولكن وجدت إيران فيما بعد أنّ هذا المفاعل لا يُرضي طموحاتها لا من حيث حجمه ولا موقعه ولا من حيث مجالات استخدامه التي اقتصرت على المجال الكهربائي.

وهو ما دفع إيران إلى التّفكير في إقامة مفاعلاتٍ أخرى جديدة وذات أغراضٍ متعددةٍ ترضي طموحاتها في كافة المجالات سواءً السّلمية أو السّياسية والقومية وكذلك العسكريّة، إلا أنّها حاولت دائماً أن يتمّ ذلك بطريقةٍ سرّيةٍ خوفاً من ضغوطاتٍ غربيةٍ عليها. وبعدها أصبحت إيران تمتلك بنيةً أساسيةً كافيةً لإجراء الأبحاث النّوية المتقدمة، وقامت الحكومة بنشر المنشآت النّوية الاستراتيجية على مساحةٍ واسعةٍ وأحاطتها بجدارٍ من السّرية وذلك تحسباً لأيّة ضرباتٍ عسكريّةٍ<sup>2</sup>.

وكان للصّين دور هام في البرنامج النّووي الإيراني لا يمكن إنكاره، ففي عام 1990 وقعت الدّولتان على اتفاقيةٍ رسميّةٍ للتّعاون في مجال البحوث النّوية نصّت على تدريب المهندسين الإيرانيين المختصين في المجال النّووي في الصّين<sup>3</sup>. وقد صرّح الرئيس الإيراني السيّد رفسنجاني خلال زيارته للصّين عام (1992) أنّ بلاده ستحصل من الصّين الشّعبيّة على المعدات والأجهزة الحديثة لبناء مفاعل نووي بقوة (300 ميغاواط) كما وافقت الصّين على إرسال (170) خبيراً إلى إيران لإنشاء وتركيب هذا المفاعل النّووي، كما كان للصّين دوراً واضحاً في تقديم المساعدة في تطوير القدرة البيولوجية وصنع الدّخائر الكيماوية. وفي سنة 1993 وافقت الصّين على إنشاء مفاعلين نوويين في إيران لكن تدخل الولايات المتّحدة حال دون إتمام الاتفاق<sup>4</sup>.

وعلى جانب آخر كانت المساعدات الروسية لإيران حاسمةً في التّقدم الذي حقّقه البرنامج النّووي الإيراني، وكان التّعاون بين الطرفين قد بدأ في منتصف الثّمانينات من القرن المنصرم<sup>5</sup>، ولكن بعد الثّورة الإسلاميّة الإيرانيّة لعبت روسيا الدّور الأهمّ في هذا البرنامج، ففي آذار/ مارس 1990 وقّعت إيران اتفاقيةً مع الاتحاد السّوفيتي تنصّ على قيام الأخير بتزويد إيران بمحطتين نوويتين لتوليد الطّاقة الكهربائيّة، طاقة كل منها (44) ميغاواط<sup>6</sup>، وفي عام 1992 وقعت معها اتفاقيةً لبناء محطةٍ نوويةٍ لتوليد الكهرباء في بوشهر. كما قامت روسيا بمساعدة إيران في تصميم نظامٍ متطورٍ للدفع بالوقود الصّلب في المجموعة الصّناعيّة في طهران، وذلك من أجل إنتاج نوعين من الصواريخ

1 منيسي، أحمد: هل انتهت أزمة البرنامج النووي الإيراني؟، مرجع سبق ذكره.

2 عبد الشافي، عصام: أزمة البرنامج النووي (المحددات - التطورات - السياسات)، مرجع سبق ذكره، ص 22.

3 سالم أحمد الكواز، محمد: البرنامج النووي الإيراني (النشأة - التطور - الدوافع)، مرجع سبق ذكره، ص 242-243.

4 خير الله جلود، ميثاق: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني 2002-2010، مرجع سبق ذكره، ص 211.

5 منيسي، أحمد: هل انتهت أزمة البرنامج النووي الإيراني؟، مرجع سبق ذكره.

6 [www.rezgar.com/17-11-2004](http://www.rezgar.com/17-11-2004)

البالستية بعيدة المدى، وهما شهاب /4/ ويصل مداه إلى (6300) كم وشهاب /5/ ويصل مداه إلى (5000) كم ووزنة رأسه الحربي حوالي (1000) كجم<sup>1</sup>.

وأُسفر التّعاون الروسي مع إيران عن الاستعانة بأكثر من ستمائة خبيرٍ نوويٍّ روسيٍّ في مفاعل بوشهر وخطةً لإنشاء ثلاث محطاتٍ للطاقة النووية في مناطقٍ مختلفةٍ من إيران<sup>2</sup>، فضلاً عن ذلك وقعت روسيا مع إيران اتفاقيةً لبناء ست وحداتٍ لمحطاتٍ كهربيةٍ طاقة كل منها (1000) ميغاواط وأربع وحداتٍ للطاقة في مفاعل بوشهر، وقامت بتسليم وقود لمفاعل بوشهر من إنتاجها، كما كان هناك تعاونٌ إيرانيٍّ روسيٍّ من خلال تدريب الخبراء وتقديم المعدات والمواد الضرورية لتشغيل المفاعلات والاستعانة بأكثر من (50) خبيرٍ نوويٍّ الأمر الذي ألقى الولايات المتحدة والغرب. وكانت روسيا دائماً تدافع عن هذا التّعاون بأنه يتمّ وفقاً للمواثيق والمعاهدات الدوليّة ولا يخرق القواعد الدوليّة التي تخصّ البرامج النووية. كما أنّ إيران اتفقت معها على أن تعيد الوقود المستنفذ لها.

أمّا عن أهمّ اتفاقيات التّعاون النووي التي وقعتها الحكومة الإيرانية كانت مع روسيا الاتحادية عام 1995 وتضمنت إنشاء مفاعلين نوويين بطاقة (1000) ميغاواط في محطة بوشهر على ساحل الخليج العربي بكلفة مليار دولار<sup>3</sup>، وبفترة إنجاز 4 سنوات. وأعقب هذا الاتفاق اتفاقاً آخر بتزويد إيران بالوقود النووي ولمدة عشر سنوات وتدريب عدد من المهندسين والفنيين الإيرانيين في روسيا، وبعد ذلك تمّ عقد الكثير من الصفقات الروسية الإيرانية<sup>4</sup>، ففي عام 2002 وقع الجانبان الروسي والإيراني على اتفاقٍ بقيمة (3.2) مليار دولار تضمن (( قيام روسيا ببناء خمس منشآتٍ نوويةٍ إضافيةٍ لتوليد الطاقة الكهربائية في إيران))<sup>5</sup>، أمّا في عام 2005 كان هناك اتفاقٌ بقيمة (800) مليون دولار لتزويد مفاعل بوشهر بالوقود النووي، وتضمن هذا الاتفاق إعادة الوقود بعد استخدامه لمنع استخدامه في أغراضٍ أخرى.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن التعاون الروسي الإيراني في المجال النووي لم يكن لولا أنّ روسيا ضربت بعرض الحائط كل التّهديدات الأمريكية، والتي كان من بينها التهديد في العام (1991) بفرض عقوباتٍ اقتصاديةٍ على كل الدّول التي تتعاون مع إيران في المجال النووي، فضلاً عن إصدارها عام (1992) قانوناً بحظر تصدير أيّ معداتٍ

<sup>1</sup> منيسي، أحمد: هل انتهت أزمة البرنامج النووي الإيراني؟، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> السعيد عبد المؤمن، محمد: إيران ومشكلاتها النووية، مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup> عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد: أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوربي منه (2002-2008)، مرجع سبق ذكره، ص230.

<sup>4</sup> Mahdi Sanai, "Problems and Prospects of Iranian-Russian Relations", Russia global affairs September 2007: <[www.eng.globalaffairs.ru/numbers/20/1137.html-42k](http://www.eng.globalaffairs.ru/numbers/20/1137.html-42k)>

<sup>5</sup> عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد: روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني، مجلة دراسات إقليمية، العدد (16)، جامعة الموصل، 2009، العراق، ص254.

نووية أو مزدوجة الاستخدام لإيران، وفي عام (1995) أصدرت قانون "داماتو"\*. وفي تحرك تصعيدي ضدّ إيران دعا الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (1992. 2000) إلى إسقاط النّظام الإيراني علانيةً في كانون الثاني/ يناير 1995<sup>1</sup>.

تستنتج الباحثة: أنه بعد سقوط نظام الشّاه وقيام الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة أصبحت مشروعات إيران النوويّة الإيرانيّة سبباً للقلق الدّولي. في مواجهة هذا استطاعت إيران استبدال الحلفاء الأوربيين القدامى بحلفاء جدد في مجال الشّراكة النوويّة كان على رأسهم روسيا والصّين، اللتان عملتا على تزويدها بكل ما تحتاجه من التّكنولوجيا والمواد الخام.

من خلال عرض بدايات البرنامج النووي الإيراني منذ عهد الشّاه وصولاً إلى قيام الثّورة الإسلاميّة الإيرانيّة نلاحظ البعد السياسي في الأزمة الإيرانيّة، انطلاقاً من عدم ظهور هذه الأزمة في عهد الشّاه بالإضافة إلى مشاركة الدّول الغربية ولا سيما الولايات المتّحدة في إقامة هذا البرنامج الذي أصبحت تعتبره بعد قيام الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة مصدراً لتهديد الأمن والسّلم الدّوليين، وبالتالي إيقاف تعاونها في هذا المجال مع الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة.

وهو ما يجيب على التّساؤل الذي طالما يتردد وهو هل الملف النووي الإيراني خلق الضّغط العالمي على إيران أم أنّ الضّغط العالمي على إيران هو الذي فتح وطّور الملف النووي الإيراني؟

والإجابة باختصار: إن ملف البرنامج النووي الإيراني هو ملفّ سياسيّ بالأساس، وإن كانت له أبعاده الفنيّة والقانونية إذ أنّه يرتبط بالاستراتيجية الأمريكيّة الجديدة وتوجهاتها سواءً على مستوى العالم أو على مستوى منطقة الخليج<sup>2</sup>.

#### رابعاً: دور إيران في تعزيز الشكوك حول سلمية البرنامج النووي الإيراني:

على الرّغم من التّسليم بالنّوايا السّلمية للبرنامج النووي الإيراني إلا أنّ المسؤولين الإيرانيين أنفسهم تضاربت تصريحاتهم بخصوص ذلك دون الاتفاق على هدف واحد، وهو ما يثير الشّك في نوايا إيران من وراء الحصول على الطّاقة النوويّة. فبالرغم من إصرار إيران على أنّ برنامجها للأغراض السّلمية وله أهمية اقتصادية كبيرة لها، وأنها لا تمتلك برنامجاً نووياً لأغراض عسكرية، نجد أنّ الواقع يخالف ذلك سواءً من ناحية تصريحات المسؤولين الإيرانيين، أو من ناحية التّصرفات الإيرانيّة، فهي لا تتوقف عن تجاريتها لسلسلة الصّاروخ شهاب، الذي يعتبر وسيلة حمل مناسبة لأيّ رأس نووية إيرانية يتمّ إنتاجها<sup>3</sup>. فضلاً عن ذلك ترافق مع حرص إيران على نفي وجود أيّ مكونٍ سريّ

\* قانون داماتو: تم بموجبه فرض عقوبات على أي شركة تستثمر بأكثر من (40) مليون دولار في تطوير صناعة النفط في إيران.

<sup>1</sup> Sherifa D.Zuhur, Iran-Iraq and the United States: The new triangle's impact on sectarianism and the nuclear threat, Arm War College, U.S.GOV., 2006, P.39.

[www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdf/files/pub738.pdf](http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdf/files/pub738.pdf)

<sup>2</sup> عبد الشافي، عصام: أزمة البرنامج النووي (المحددات - التطورات - السياسات)، مرجع سبق ذكره، ص99.

<sup>3</sup> إبراهيم منصور، محمد، وآخرون: الخيار النووي في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، لبنان، 2001، ص461.

في برنامجها النووي والتزامها الكامل بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، اكتشاف المواقع السرية وإظهار وجود عينات ذات مستويات عالية من التخصيب من قبل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهو ما دفع إلى الشك أن هناك أنشطة سرية أخرى تجري في إطار برنامجها النووي. كما أن إيران التي ظلت تنفي لفترة طويلة قيامها بأنشطة تخصيب اليورانيوم، اعترفت لاحقاً بحدوث ذلك، ولكنها ظلت تُصر على أن هذه الأنشطة تأتي في إطار رغبة إيران في توفير احتياجاتها الذاتية من الوقود النووي اللازم لتشغيل محطة بوشهر النووية<sup>1</sup>، وأعلنت مؤخراً أنها ستخصب اليورانيوم لمستويات تزيد عن 20%.

وفي هذا الصدد قال وكيل وزارة الخارجية لشؤون ومراقبة التسلح والأمن الدولي أمام الكونغرس في 2003/6/4: ((في حين تزعم إيران أن برنامجها سلمي وشفاف فإننا متأكدون أن العكس هو الصحيح)) مضيفاً أن ((أحد المؤشرات التي لا تخطئ حول النوايا العسكرية هو السرية وانعدام الشفافية المحيطة بنشاطات إيران النووية))<sup>2</sup>.

أما من حيث التصريحات الرسمية أطلق بعض القادة الإيرانيين في بعض الفترات تصريحات تعكس الاهتمام الواضح بإنتاج السلاح النووي<sup>3</sup>، ففي يوم (25) أيار/ مايو 2004 أكد الرئيس رفسنجاني لوكالة الأنباء الإيرانية اقتراب إيران من السلاح النووي بقوله ((إن القول بأننا مشرفون على تطوير سلاح نووي هو صحيح))، وفي اليوم نفسه أكد الأمر نفسه ممثل إيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، علي أكبر صالح، عندما قال ((لقد وجدنا الطريق، ولم تعد لدينا عقبة علمية))<sup>4</sup>. هذا فضلاً عن تصريح روحاني في المرحلة النهائية لمرحلة المفاوضات خاتمي/ روحاني ((ساعتها سيتغير الوضع وسيتمتعين على العالم الاعتراف لإيران بالقدرة على امتلاك دورة الوقود النووي، فالعالم لم يرغب في امتلاك باكستان القنبلة أو امتلاك البرازيل دورة الوقود النووي، ولكنه كان مضطراً للتعامل مع هذه الحقائق))<sup>5</sup>. ومؤخراً أعلن الرئيس الإيراني محمود أمحمدي نجاد في 2013/4/9 أن إيران دولة نووية. وغيرها الكثير من التصريحات التي تثير الشكوك في حقيقة البرنامج النووي.

وفي هذا السياق تعتقد الباحثة: أنه على الرغم من أن كل ما قامت به إيران لا يندرج ضمن طائفة الأنشطة المحظورة بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، إلا أن إيران قامت بهذه الأنشطة دون مراعاة للشروط الخاصة بتنفيذها لا سيما تلك المتعلقة بشرط الشفافية والعلنية المتمثل بضرورة إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية والحصول

1 إبراهيم محمود، أحمد: السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد أمحمدي نجاد، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر العدد(61)، أغسطس 2005.

2 عبد الشافي، عصام: أزمة البرنامج النووي (المحددات - التطورات - السياسات)، مرجع سبق ذكره، ص41.

3 إبراهيم محمود، أحمد: البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مرجع سبق ذكره.

4 خليفة اليوسف، يوسف: مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص307.

5 اللباد، مصطفى: القرار النووي الإيراني: من مرحلة خاتمي - روحاني إلى عهد نجاد - لاريجاني، صحيفة الحياة اللندنية، 2007/10/14.

على موافقتها وإشرافها الكامل على هذه الأنشطة<sup>1</sup>. مجمل هذه الأمور تثير الشك حول برنامج إيران النووي واحتمال أن يكون لديها برنامج نووي عسكري غير علني يهدف إلى تصنيع السلاح النووي مستقبلاً.

والنتيجة التي توصلت لها الباحثة: أن كل ما سبق لا يدين إيران بأنها ترعي برنامج نووي غير سلمي، طالما أنه لا يوجد دليل قاطع على ذلك، إلا أن تصرفات إيران هي التي تدعو إلى الشك كعدم إتباعها الأسلوب الصريح في تعاملها مع المجتمع الدولي، ولجوءها إلى الأنشطة السرية يجعل ادعاءاتها بأن الهدف من برنامجها النووي هو الاستخدام السلمي فقط غير مقنعة تماماً.

من هنا يتبادر إلى الذهن سؤال هل القدرات النووية الإيرانية تتسم فقط بملامح مدنية أم أنها تحمل أيضاً احتمالات عسكرية تتعلق بإمكانية امتلاك إيران أسلحة نووية في المرحلة التالية؟

بما أن هناك غموض كبير يحيف بالبرنامج النووي الإيراني فإنه يمكن البحث عن إجابة لهذا السؤال من ناحية تقنية.

هناك وجهتي نظر حول التطبيقات السلمية والعسكرية للطاقة النووية:

**وجهة النظر الأولى:** ترى أنه يُنظر للقدرة النووية على أنها أحد العناصر المحتملة للقوة العسكرية، وأن هناك علاقة مباشرة بين انتشار التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وانتشار الأسلحة النووية في العالم، إذ أن الجانبين يعتمد تقريباً على نفس المنشآت والتكوينات والمواد. فلا توجد طاقة نووية سلمية وأخرى عسكرية وإنما توجد طاقة نووية واحدة انطلاقاً من أن الطاقة النووية لها تطبيقات سلمية وعسكرية ولا يمكن فصلها.

**أما وجهة النظر الثانية:** ترى أنه لا توجد علاقة مباشرة بين امتلاك القدرات النووية وانتشار الأسلحة النووية، فالقدرة على إنتاج السلاح شيء وإنتاجه شيء آخر، فامتلاك القدرة يمكن أن يُعجل من إنتاج السلاح، إلا أن العلاقة بينهما ليست تبادلية حتماً. فهناك عوامل وسيطة تحكم العلاقة بين القدرة والإنتاج تمارس تأثيرها على القرارات الخاصة بالاتجاه نحو إنتاج الأسلحة النووية والامتناع عن إنتاجها.

وبذلك تعود الباحثة إلى نوايا إيران لأنها ستحكم في النهاية إن كانت تسعى لامتلاك الأسلحة النووية، أو أنها ستقتصر على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

<sup>1</sup> حمدي توفيق، مثنى: البرنامج النووي الإيراني بين المانع الغربي والطموح الإيراني، مرجع سبق ذكره، ص163.

## المبحث الثاني

### موقف المجتمع الدولي من البرنامج النووي الإيراني

إنّ الملف النووي الإيراني يلخص جوهر القضية رقم واحد على الأجندة الدولية حالياً<sup>1</sup>. وتعتبر قضية البرنامج النووي الإيراني من أكثر قضايا الانتشار النووي تعقيداً وتشابكاً، لما تثيره من أبعاد وتساؤلات، لعل من أهمها مسألة النوايا النووية التي تمثل مشكلة حقيقية في قضايا الانتشار النووي بصفة عامة، وتمثل الحالة الإيرانية نموذجاً في هذا الشأن، فربما يكون الثابت الوحيد، منذ فتح الملف النووي الإيراني، هو غموض نوايا طهران، وعدم تصديق الأطراف الأخرى ما هو معلنٌ منها<sup>2</sup>. فبينما تؤكد إيران أنّ برنامجها النووي يندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فإنّ كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تؤكدان على أنّ هذا البرنامج يهدف إلى امتلاك السلاح النووي وهو ما يمكن أن يؤدي إلى نتائج وانعكاسات استراتيجيّة بالغة الأهمية في الشرق الأوسط<sup>3</sup>.

وقد استطاعت إيران أن تدير الصّراع مع الولايات المتّحدة بأسلوبٍ واقعيٍّ، فعندما كانت تشعر بالضّغط الأمريكي يشدّت كانت تقدم التنازلات، وعندما تشعر بفرصةٍ تمضي قدماً في مشروعها النووي، كما تعاملت إيران بدبلوماسيةٍ عاليةٍ مع الدّول الغربية، وعبر الجهد الدبلوماسي الإيراني عن برجماتيةٍ عاليةٍ<sup>4</sup>. وتستمر المشكلة الإيرانية على هذا الأساس.

#### أولاً: بدايات الاهتمام الدولي بالبرنامج النووي الإيراني.

تعود بداية الأزمة بين إيران والدّول الكبرى والوكالة الدولية للطّاقة الذّرية إلى عام (1995) م عندما وقعت إيران اتفاقية التّعاون مع روسيا، والتي بموجبها ستقوم روسيا ببناء محطة للطّاقة النووية في مدينة بوشهر جنوب إيران<sup>5</sup>.

أمّا عن مرحلة الاهتمام الدولي بالبرنامج النووي وتزايد الضّغوط على إيران فقد حدثت بعد عام (2000)، وشكّل البرنامج النووي الإيراني محور أزمةٍ دوليةٍ عام (2002)، بعدما التقطت الأقمار الصناعيّة صوراً لمواقع إيرانيةٍ نوويةٍ سريةٍ<sup>6</sup>، وعندما كشفت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة، وخلال مؤتمر صحفي عقده في واشنطن عن وجود مصنع سري لتخصيب اليورانيوم في محطة (ناتانز) بوسط إيران، وعن وجود منشأةٍ لإنتاج المياه الثقيلة قرب

<sup>1</sup> اللباد، مصطفى: القرار النووي الإيراني: من مرحلة خاتمي - روحاني إلى عهد نجاد - لاريجاني، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> وحيد، مروة: البرنامج النووي الإيراني بعد محطة بوشهر، مرجع سبق ذكره، ص194.

<sup>3</sup> إبراهيم محمود، أحمد: البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مرجع سبق ذكره.

<sup>4</sup> خير الله جلود، ميثاق: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني 2002-2010، مرجع سبق ذكره، ص236-237.

<sup>5</sup> محمد العلوي، خالد: التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني، مرجع سبق ذكره، ص 24.

<sup>6</sup> عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد: روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني، مرجع سبق ذكره، ص257.



مدينة (أراك) غرب العاصمة طهران<sup>1</sup>. أي أنه منذ منتصف عام (2002) كشفت تفاصيل كثيرة عن البرنامج النووي الإيراني، سواء المنشآت النووية التي كان نصفها غير معلوم، أو نشاطات إيران النووية السرية التي تواصلت سنوات طويلة، والمتعلقة بتخصيب اليورانيوم واستخلاص البلوتونيوم<sup>2</sup>.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن موقع نتانز أستحوذ على اهتمام كبير في هذه الأزمة، ويعود ذلك إلى أنه في عام (2002) تسربت معلومات من إيران أكدت وجود تسهيلات لتخصيب اليورانيوم في منطقة نطانز التي تقع جنوب طهران، وقد تبين من هذه المعلومات أن إيران قد استوعبت تقنية ومهارات تخصيب اليورانيوم، وأنه أصبح لديها ما يقارب من (160) ماكينة تعمل بالطرد المركزي وأن هناك (1000) وحدة أخرى في الطريق<sup>3</sup>. وقد جرى استخدام هذا الاكتشاف من جانب الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه دليلاً عملياً على وجود مكون سري في البرنامج النووي الإيراني. ويمثل انتهاكا للالتزامات إيران بموجب اتفاقية الضمانات النووية، وقد تزامن ذلك مع اكتشاف مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أغسطس في (2003) آثار مشعة بدرجة عالية في عينات مأخوذة من البيئة في إيران مما أُعتبر دليلاً على أن إيران تقوم بتقنية اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة<sup>4</sup>.

ومما زاد من حدة الأزمة هو تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين حيث قال الرئيس الإيراني محمد خاتمي: أن إيران تملك احتياطياً من خام اليورانيوم وأنها بدأت بالفعل عمليات التعدين في منطقة سافاند على بعد نحو (200) كيلو متر من مدينة يزد بوسط البلاد، كما أعلن رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية وقتذاك عن وجود برنامج طموح للطاقة النووية في إيران، ستبدأ إيران في إطره بمعالجة اليورانيوم، وفي نفس الوقت أعلن المسؤولون الإيرانيون إعادة العمل في منشأة لتحويل اليورانيوم تقع بالقرب من مدينة أصفهان وهي منشأة مختصة بإنتاج غاز سداسي فلورايد اليورانيوم (غاز هكسافلورايد اليورانيوم) المستخدم في عملية التخصيب<sup>5</sup>.

وقد تباينت المواقف الدولية من الأزمة النووية الإيرانية، ففي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحت على إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي وفرض العقوبات عليها وإتباع أسلوب متشدد معها<sup>6</sup>، وترى أن على إيران التخلي عن برنامجها النووي بشكل تام. كان الاتحاد الأوربي ممثلاً بـ (فرنسا، بريطانيا، وألمانيا) يتبنى الجهود الدبلوماسية وسياسة الحوار للخروج من الأزمة، ولا يعارضون امتلاك إيران برنامجاً نووياً مدنياً لأغراض توليد الطاقة الكهربائية، ولكنهم يرغبون أيضاً في وضع الحدود ومراقبة القدرات الإيرانية في مجال تخصيب اليورانيوم، وهو ما دفع هذه الدول للدخول في مفاوضات مع إيران.

1 عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد: أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوربي منه (2002-2008)، مرجع سبق ذكره، ص231.

2 كام، أفرايم: إيران النووية الاتعكاسات وطرائق العمل (وجهة نظر إسرائيلية)، ترجمة ثروت محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص8.

3 خليفة اليوسف، يوسف: مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص306.

4 إبراهيم محمود، أحمد: السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد أحمدى نجاد، مرجع سبق ذكره.

5 إبراهيم محمود، أحمد: هل سيكون الملف النووي سبباً لحرب بين إيران والولايات المتحدة، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 35/، 2003.

6 عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد: روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني، مرجع سبق ذكره، ص257.

## ثانياً: تاريخ المفاوضات الأوربية - الإيرانية.

يقوم الأوروبيون بجولات مفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي منذ العام /2003/، وقد مرّت هذه المفاوضات بعدة مراحل كانت أولها المفاوضات التي عقدت في عهد الرئيس محمد خاتمي/ روحاني وفيها:

عرض الأوروبيين ضم إيران إلى منظّمة التجارة العالميّة وفتح الأبواب للاستثمارات، كي تندفق عليها مقابل توقفها عن تخصيب اليورانيوم<sup>1</sup>. ولكن تبنت إيران في هذه المفاوضات استراتيجية تقوم على كسب الوقت لتأخير تحويل برنامجها إلى مجلس الأمن لأطول فترة ممكنة، أي أنّها كانت على يقين أنّه سيتمّ تحويل برنامجها إلى مجلس الأمن، ولكنها رأت في المفاوضات مخرجاً لتأخير ذلك وتطوير قدراتها النووية، حيث امتلكت إيران عند بدء المفاوضات مع الترويكا الأوربية (164) جهازاً للطرد المركزي ولدى خروج روحاني من منصبه عام /2005/ تمكنت إيران من امتلاك ألف جهاز<sup>2</sup>. وكانت إيران طوال المفاوضات تؤكد على الصّفة الاختيارية والمؤقتة لتوقفها عن تخصيب اليورانيوم، إذ أكد حسن روحاني على أنّ موافقة إيران على تعليق تخصيب اليورانيوم لا يعني تخليها بشكلٍ نهائيّ عنه، وأنّ التعليق سيستمرّ طوال فترة المباحثات مع الأوروبيين لبناء أجواء النّقة<sup>3</sup>.

ولكن بعد تولي احمدي نجاد /2005/ حدثت بعض التّغييرات وتحسن موقع إيران التّفاوضي، وخاصةً بعد حرب العراق وأفغانستان وصعوبة تورط الولايات المتّحدة بتوجيه ضربةٍ عسكريةٍ على إيران. مما أفضى إلى تغيير التكتيكات التّفاوضية الإيرانية وآليات صناعة القرار النووي.

ومع مطلع العام 2006 بدأت طهران بالإعلان عن العودة إلى تخصيب اليورانيوم على أساس أنّ توقفها كان طوعياً ومؤقتاً<sup>4</sup>، وبعد مرور فترةٍ قصيرةٍ نجحت في الوصول إلى مستوى تخصيب (3.5%) وبات معروفاً أنّ الدّولة التي تستطيع تخصيب اليورانيوم إلى مستوى (3.5) في المئة تستطيع أيضاً الوصول إلى مستوى (90) في المئة<sup>5</sup>. مضيفةً بذلك عاملاً جديداً لا يتمّ التفاوض عليه وهو وصولها إلى هذا المستوى من التّخصيب، وهذه المرحلة من المفاوضات في عصر نجاد تمثلت بجولات حوار مع سولانا مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وذلك بالدّفاع عن حقّ إيران في تخصيب اليورانيوم وعدم الرّجوع إلى نقطة وقف التّخصيب، وأصبحت تُدخل شرطاً جديداً على المفاوضات وهو زيادة أجهزة الطرد المركزي. وقد انتهت هذه المرحلة وكان الملف النووي الإيراني قد تحول إلى مجلس الأمن وتمّ إصدار قرارين بفرض عقوبات على إيران (1737) و(1747).

1 اللباد، مصطفى: العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران، مجلة شرق نامه، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، العدد الثامن، يناير/ كانون الثاني، القاهرة، مصر، 2011، ص8.

2 اللباد، مصطفى: العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران، مرجع سبق ذكره، ص9.

3 عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد: أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوروبي منه (2002-2008)، مرجع سبق ذكره، ص234

4 اللباد، مصطفى: العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران، مرجع سبق ذكره، ص9.

5 اللباد، مصطفى: القرار النووي الإيراني: من مرحلة خاتمي - روحاني إلى عهد نجاد - لاريجاني، مرجع سبق ذكره.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ كل مرحلة من المفاوضات كانت تنطلق من المكاسب التي تحققت في الجولات السابقة، لذلك في المرحلة التالية كانت إيران تمتلك دورة وقود نووي كاملة مستفيدةً من الوقت. وما تأكيد نجاد المستمر على نجاح إيران في امتلاك دورة الوقود النووي إلا رسالة إلى أميركا، مفادها أنّ مرحلة منع بلاده من تخصيب اليورانيوم بالمفاوضات قد ولت<sup>1</sup>.

بعد إحالة الملف إلى مجلس الأمن في عام 2006 وإصدار عقوبات ضدّ إيران قررت في عام 2008 وقف المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، وبذلك أصبح الملف النووي بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الخمس الكبرى بالإضافة لألمانيا. وأصبحت المفاوضات تأخذ منحاً آخر ففي عام 2009 جرت جولاتي فينا وجنيف ولم يتمسكاً بشرط التوقف عن تخصيب اليورانيوم كشرطٍ ضروريٍّ لبدء التفاوض. ودارت هاتين الجولتين بين إيران والدول الست الكبرى انطلاقاً من عرضٍ مفاده:

توريد إيران لكمية (1200) كيلو جرام من اليورانيوم متدني التخصيب بحوزتها إلى خارج أراضيها مقابل الحصول على قضبان يورانيوم عالي التخصيب يُستخدم للأغراض الطبية مخصصة إلى درجة (20%)<sup>2</sup> ولم ترفض إيران هذا العرض كأساس، ولكنها أدخلت عليه تعديلات، إذ أنها اقترحت أن يتمّ التبادل على ثلاث مراحل ويتمّ داخل إيران وليس خارجها. ولا تُستغرب تعديلات إيران لهذا العرض لأنّه في ضوء الاحتياجات المستقبلية الإيرانية للطاقة يعني قبولها بهذا العرض إعطاء القوى الدولية التي سوف تخصب لها اليورانيوم مفتاح الضغوطات عليها وبأيّ وقت عبر الإمساك بعصب الطاقة الضرورية للاقتصاد والحياة المعيشية، وذلك من خلال التهديد بقطع الإنتاج وبأيّ وقت. كما لا بدّ من استمرار إيران بتخصيب اليورانيوم، لتفادي الاضطرار لاستيراد الوقود المخصب من الخارج ولا سيما من روسيا الاتحادية، والذي يُعتبر مكلفاً للغاية، علاوة على ما يحدثه من ارتهان إيران بمصادر التوريد الخارجية<sup>3</sup>، وهو ما يتعارض مع سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية القائمة على الاستقلال التام وعدم التبعية.

وفي ظلّ هذه المفاوضات استمرت إيران بتخصيب اليورانيوم مع امتلاكها لدورة وقود نووي وهو ما يمكن وصفه بأنه مكسبٌ تفاوضيٌّ كبيرٌ لإيران. كما أنّ إيران ارتأت استثمار المفاوضات لكسب الوقت وتحصيل أكبر قدرٍ

من المكاسب التقنية، على خلفية التناقص في مصالح الدول الكبرى. فقد تمكنت في عام (2010) من زيادة قدرتها على التخصيب إلى مستوى (19.7%) ما يعني أنها ألغت جولاتي فينا وجنيف ولم تعد بحاجة إلى قضبانٍ نوويةٍ لاستخدامها للأغراض الطبية. كما أعلن بعدها الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد تشغيل (6000) جهاز طرد مركزي حتى عام 2011 ويأمل تشغيل (50) ألف جهاز مركزي مستقبلاً.

<sup>1</sup> اللباد، مصطفى: القرار النووي الإيراني: من مرحلة خاتمي - روحاني إلى عهد نجاد - لاريجاني، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> اللباد، مصطفى: العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران، مرجع سبق ذكره، ص11.

<sup>3</sup> إبراهيم محمود، أحمد: السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد أحمددي نجاد، مرجع سبق ذكره.

ومؤخراً كانت هناك عدة جولات أخرى من المفاوضات ولكنها لم تقضي إلى أي حل، وخرجت دون نتيجة تذكر لعدم توفر أجواء الثقة بين إيران ومجموعة (1+5)\* وأخرها كانت في كازخستان وفيينا. وحتى الآن لا زال مصير الملف النووي الإيراني معلقاً ويبقى دائماً على مائدة التفاوض ويبقى دائماً تنقصه الحلول الكاملة لأن جميع الحلول بجميع سيناريواتها صعبة جداً وتأخذ طابع النزاع السياسي وليس التقني<sup>1</sup>.

في هذا السياق تؤكد الباحثة: أن المراحل المتعاقبة من إدارة الملف النووي الإيراني لا تمثل قطيعة مع المراحل التي سبقتها ولا حتى تغييراً راديكالياً يستند إلى دوافع إيديولوجية مغايرة، وإنما استمراراً منطقياً لها<sup>2</sup>. كما إن الأسلوب الإيراني في إدارة الأزمة تمثل بممارسة لعبة الشد والجذب مع الأصدقاء الأوربيين، وبذلك يكون عكس التعامل الإيراني مع أزمة البرنامج النووي، درجة عالية من الواقعية والعقلانية التي قامت على الحفاظ على عناصر القوة الراهنة وعدم اكتساب أعداء جدد، وتحييد الأعداء وتعظيم المصلحة الذاتية<sup>3</sup>. كما أنها نجحت بامتياز في كسب كل ما يمكن أن تستخلصه من المنطلق القانوني لمواد معاهدة منع الانتشار النووي، إذ أن الإيرانيين أنفسهم قالوا بأنهم استغلوا المفاوضات مع الأوربيين بغية التقدم في تطوير قدراتهم النووية، وأنهم وافقوا على تعليق النشاطات التي لم تواجه عقبات تقنية فحسب<sup>4</sup>. أي أن إيران كانت تتحرك بسرعة أكبر من ممثلي الدول الغربية. ومثلت المفاوضات مع الترويكا الأوربية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) أهم تجربة تفاوضية في تاريخ إيران النووية التي اختبرت للمرة الأولى في تاريخها مفاوضات على درجة عالية من التعقيد تتشابك فيها الأبعاد السياسية والقانونية مع مثيلاتها التقنية والأمنية<sup>5</sup>.

تستنتج الباحثة مما سبق: أن إيران كانت تسعى دائماً لكسب الوقت بغية المضي قدماً في تخصيب اليورانيوم لتحسين موقعها التفاوضي وبالفعل تم لها ذلك، انطلاقاً من أن كل جولة من المفاوضات كانت تنطلق من المكاسب الإيرانية، وأصبحت إيران مع مرور الوقت تنتظر على حقها في التخصيب أنه خط أحمر ولا ترضى بما هو أقل من ذلك، وبذلك كانت المفاوضات الإيرانية الغربية تدور على عامل الوقت الذي استغلته إيران بشكل جيد.

### ثالثاً: إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن.

اتفق الجانبان الأوربي والأمريكي في موقفهما من البرنامج النووي الإيراني بأن حصول إيران على أسلحة نووية يُعد كارثة على الأمن والاستقرار في العالم<sup>6</sup>. وكان لاختلاف وجهات النظر بين الجانبين الإيراني والغربي ولا سيما

\* (1+5) هي مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا) بالإضافة إلى ألمانيا.

1 محمد العلوي، خالد: التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني، مرجع سبق ذكره، ص27.  
2 اللباد، مصطفى: العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران، مرجع سبق ذكره، ص10.  
3 عبد الشافي، عصام: أزمة البرنامج النووي (المحددات - التطورات - السياسات)، مرجع سبق ذكره، ص97.  
4 كام، أفرايم: إيران النووية الانعكاسات وطرائق العمل (وجهة نظر إسرائيلية)، ترجمة ثروت محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص11.  
5 اللباد، مصطفى: القرار النووي الإيراني: من مرحلة خاتمي - روحاني إلى عهد نجاد - لاريجاني، مرجع سبق ذكره.  
6 خير الله جلود، ميثاق: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني 2002-2010، مرجع سبق ذكره، ص220.

الولايات المتحدة حول طبيعة البرنامج وحقيقته، فضلاً عن العداء المستمر بين جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة، دورٌ كبيرٌ في تأزم ملف إيران النووي<sup>1</sup>.

وقد لجأت الولايات المتحدة إلى عدة أدوات للضغط على طهران فاستخدمت الأداة الدبلوماسية للتهديد بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وسعت إلى حشد الدول الأوربية (خاصة بريطانيا) لتتبنى نفس الموقف الأمريكي وحاولت الضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاتخاذ موقف يدين طهران<sup>2</sup>.

وبالرغم من أن تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي كانت تؤكد على أن إيران تستخدم الطاقة للأغراض السلمية وليس هناك ما يشير إلى استخدامها للأغراض العسكرية، إلا أن هذه التقارير التي صدرت عن الوكالة الدولية وبرأت فيها الساحة الإيرانية لم تمنع من استمرار اتهام الولايات المتحدة الأمريكية لإيران بالسعي لامتلاك القنبلة النووية، مؤكدةً على أن هذه التقارير ليست دليلاً على عدم سعي إيران للحصول على الأسلحة النووية<sup>3</sup>. أي في الوقت الذي كانت تتبع فيه الوكالة سياسة التآني والحذر واعتماد الدبلوماسية في التعامل مع هذا الملف كانت الولايات المتحدة تتهم إيران دائماً بأنها تمتلك برنامجاً نووياً عسكرياً وأنها تخرق معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وكان الهدف من كل هذه الاتهامات تحويل ملف إيران لمجلس الأمن، لأن هذا التحويل سيسمح لواشنطن باستصدار قرارٍ دوليٍ يكفل لها ليس رفع الشرعية عن هذا البرنامج وحسب، بل أيضاً الحصول على تحويلٍ دوليٍ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يسمح لواشنطن بتوجيه عملٍ عسكريٍ لإيران تحت عنوان منعه من انتهاك القرارات الدولية وإرغامها على الانصياع لإرادة المجتمع الدولي القاضية بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل<sup>4</sup>. فضلاً عن فرض عقوباتٍ اقتصاديةٍ لزيادة الضغط عليها، انطلاقاً من أن الاستراتيجية التي تتبناها الولايات المتحدة تجاه إيران تتمثل في أنه يجب أن نستمر في العمل مع القوى العظمى الأخرى لتقديم الحوافز الاقتصادية لطهران مقابل السلوك الحسن وفي الوقت نفسه يجب أن نستخدم الكثير جداً من العقوبات الاقتصادية الجادة لردع حكومة أحمدى نجاد عندما ترفض التعاون<sup>5</sup>.

وبالفعل تمّ للولايات المتحدة ما تسعى إليه وما ساعدها على تحقيق هذا الهدف هو النظام الإيراني نفسه بتصرفاته الاستفزازية للمجتمع الدولي، إذ أنه بعد عدة جولات من المفاوضات مع الدول الأوربية والتي لم تؤدي إلى

<sup>1</sup> عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد: أزمة البرنامج النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوربي منه (2002-2008)، مرجع سبق ذكره، ص227.

<sup>2</sup> فاروق مخيمر، أسامة: الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوربية والضغط الأمريكية، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد(59)، يونيو2005.

<sup>3</sup> عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد: أزمة البرنامج النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوربي منه (2002-2008)، مرجع سبق ذكره، ص230

<sup>4</sup> راشد، سامح: إيران وواشنطن... حسابات متداخلة وضغوط متبادلة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد158، المجلد29، أكتوبر2004، ص163.

<sup>5</sup> جوليان، رودولف - إدواردز، جون: رؤيتان للسياسة الخارجية الأمريكية جمهورية وديمقراطية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص33.

التوصل لحل الأزمة، أقرّ مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) في الخامس عشر من أيار/مايو 2005 وبأغلبية كبيرة قرار إنتاج الوقود النووي، وفي العاشر من كانون الثاني/يناير 2006 قررت إيران إلغاء تعليقها لأنشطة تخصيب اليورانيوم<sup>1</sup>، ورفع الأختام عن مجمع ناتانز وأصفهان التي قام مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوضعها، وأعلنت أنها نجحت في امتلاك دورة الوقود النووي ودخلت النادي النووي، كما ألمحت إلى أنها توشك إلغاء عضويتها في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إذا تمّ تشديد الضغوط عليها<sup>2</sup>. وعلى أثر كل ذلك هددت الدول الثلاث (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) أنها ستدعم جهود الولايات المتحدة إلا أنّ إيران كانت دائماً ترفض أيّ مبادرة لا تعترف بحقها في تخصيب اليورانيوم، حيث صرّح سيروس ناصري (سفير إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية) في العاصمة النمساوية فيينا ((إن مسألة تخصيب اليورانيوم ليست مطروحة للنقاش))<sup>3</sup>، وتساعدت هذه الأزمة حتّى وصولها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إثر الحديث عن نشاطات إيرانية نووية غير مسموح بها. وبذلك قرر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إحالة الأمر إلى مجلس الأمن<sup>4</sup>. عن طريق التصويت لصالح إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن في شباط/فبراير 2006<sup>5</sup>، وفعلاً تمّ إحالة الملف النووي إلى طاولة مجلس الأمن في الثامن من آذار عام 2006 تحت ضغط وإصرار الولايات المتحدة. وهو ما هيأ المناخ الدولي وأعطى الفرصة للولايات المتحدة بالمطالبة بفرض عقوبات دولية على إيران وبالفعل تمّ لها ذلك من خلال تبني مجلس الأمن أربع قرارات ترفض عقوبات على إيران. وبذلك وصلت الولايات المتحدة إلى ما كانت تسعى إليه منذ عام 2003 وما ساعدها على ذلك إتباع إيران سياسة تحدي المجتمع الدولي.

#### رابعاً: الرفض الأمريكي لإيران كقوة نووية.

يمكن توصيف الأزمة الإيرانية الحالية كما تصورها الولايات المتحدة بأنّ زيادة تخصيب اليورانيوم وتعزيز القدرات النووية الإيرانية يؤهلها لامتلاك أسلحة نووية، وبالتالي إخلال موازين القوى لصالح إيران سواءً إقليمياً أو دولياً وهو ما لا يمكن أن ترضى عنه الولايات المتحدة. كما صرّح بوش الابن قائلاً ((أن الولايات المتحدة لن تتحمل وجود إيران وهي تمتلك سلاحاً نووياً))<sup>6</sup>. فهي غير قادرة على تقبل فكرة أنّ إيران لا تسعى لامتلاك السلاح النووي. كما ركزت المخاوف الأمريكية من برنامج إيران النووي على مخاطر هذا البرنامج على الاستقرار في الشرق الأوسط وعلى

<sup>1</sup> خير الله جلود، ميثاق: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني 2002-2010، مرجع سبق ذكره، ص215.  
<sup>2</sup> كام، أفرام: إيران النووية الانعكاسات وطرائق العمل (وجهة نظر إسرائيلية)، ترجمة ثروت محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص11-12.  
<sup>3</sup> عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد: أزمة البرنامج النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوروبي منه (2002-2008)، مرجع سبق ذكره، ص237.

<sup>4</sup> Bernard Sitt and Others., Sanctions and Weapons Of Mass Destruction in International Relations, International Group On Global Security IGGS, Geneva Papers (NO.16), Geneva Centre For Security Policy, 2010, p.79.

<sup>5</sup> خير الله جلود، ميثاق: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني 2002-2010، مرجع سبق ذكره، ص226.

<sup>6</sup> خير الله جلود، ميثاق: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني 2002-2010، مرجع سبق ذكره، ص220.

تهديد الأمن العالمي، لذا فقد تمّ الرّبط بين حصول إيران على التّقنية النوويّة من جهة وبين توازن القوى العالمي من جهةٍ أخرى.

وفي هذا السّياق لا يمكن تجاهل ما قدمته الولايات المتّحدة لشاه إيران في بدايات إقامة هذا البرنامج، فمن خلال متابعة مسيرة البرنامج النوويّ الإيراني ودور الولايات المتّحدة في كل مرحلة قبل وبعد الثورة الإيرانيّة نستنتج أنّ واشنطن لا تُعارض البرنامج النوويّ الإيراني وإنّما تُعارض الحكومة الإيرانيّة، فبعد أن كان الشّاه بمثابة الشرطي على مصالحها في الخليج، فإنّه ومنذ بداية الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة في العام 1979، هدف آية الله الخميني إلى تأسيس بنية سلطة الحكومة الثّورية بطريقةٍ تجعلها غير متقبّلةٍ للتأثير الأجنبي<sup>1</sup>. مما جعل الولايات المتّحدة ترى في نظام الحكم الإيراني تهديداً لها، فهو نظامٌ يقوم على أسسٍ دينيّةٍ، ويضع ولاية الفقيه فوق ولاية الشّعب<sup>2</sup>، وتتركز فيه السّلطة دائماً في أيدي أجهزة الأمن والحرس الثّوري. انطلاقاً من ذلك دائماً ما تصف الولايات المتّحدة إيران في المحافل الدّولية والإقليمية بأنّها دولة توسّعية تتبنى الأصوليّة الإسلاميّة وحذرت من نفوذ إيران واختراقها لدّول الجوار والادعاء بأنّ إيران تسعى من أجل تصنيع قنابل نووية لتسيطر على المنطقة<sup>3</sup>.

ومن هنا تركز الولايات المتّحدة على الضّغط بهدف إسقاط النّظام الحاكم فيها والذي يُعتبر معارضاً لمواقفها وسياساتها في المنطقة بعد أن كان القوة البوليسية لها.

أمّا فيما يتعلق بما تطلقه الولايات المتّحدة من تصريحاتٍ تعبر عن رغبتها في إبعاد هذا السّلاح عن منطقة الشّرق الأوسط، هي تصريحاتٌ لا تُعبر عن السّبب الحقيقي في رفض الولايات المتّحدة لظهور إيران كقوةٍ نوويةٍ، وذلك انطلاقاً من حيازة الكيان الصّهيوني الجار لإيران في منطقة الشّرق الأوسط لهذا السّلاح، وهو ما ينفي الادعاءات الأمريكيّة بجعل منطقة الشّرق الأوسط خاليةً من السّلاح النوويّ.

وبالرجوع إلى البيئة الإقليمية والمصالح الأمريكيّة فيها نجد أنّ هناك عدة قضايا متشابكة. فواشنطن تخشى من أن يسبب دخول إيران النّادي النوويّ العسكري تحوّلًا استراتيجياً مهماً في الشّرق الأوسط، يخل بالتوازنات والتّرتيبات التي نجحت في بنائها لضمان تدفق النّفط وحماية منابعه من جهة، ولحماية إسرائيل من جهةٍ أخرى<sup>4</sup>، كما أن مجموعة من الباحثين المتخصصين بشؤون الشّرق الأوسط بمركز سابان، يرون بأنّ أهمّ أهداف التّطويق الأمريكي لإيران إقليمياً هي: منع إيران من إلحاق أيّ ضررٍ بالمصالح الأمريكيّة بالشّرق الأوسط وأسيا الوسطى<sup>5</sup>. وبناءً على

<sup>1</sup> سادجادبور، كريم: توجيهات لمقاربة إيران، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، لبنان، العدد/344، 2007/10، ص34.

<sup>2</sup> عبد الشافي، عصام: أزمة البرنامج النووي (المحددات - التطورات - السياسات)، مرجع سبق ذكره، ص16.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص8.

<sup>4</sup> البنطيجي، أحمد: إيران وأمريكا اللاتينية... دوافع التقارب، مرجع سبق ذكره، ص163.

<sup>5</sup> M. Poliack Kenneth., 2009- which path to Persia? Options for anew American Strategy toward Iran. The saban center for middle east policy at the brooking sinstitution, Washington, P.156.

ذلك تصنف الإدارة الأمريكية إيران بالتحدي الأكثر جديةً وتتنظر على وجه الخصوص بخطورةٍ بالغة إلى إمكانية حصولها على سلاح نووي<sup>1</sup>. فالولايات المتحدة تتهم إيران بما يلي<sup>2</sup>:

- (1) دعم الإرهاب.
- (2) معارضة عملية السلام في الشرق الأوسط.
- (3) التّدخل في القضايا الإقليمية (العراق، لبنان، فلسطين).
- (4) تهديد أمن الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة.

ومن كل هذه القضايا أكثر ما يؤرق الولايات المتحدة من برنامج إيران النووي هو أمن إسرائيل، إذ أنّ مكانة إسرائيل ليست موضوعاً تقليدياً من موضوعات السياسة الخارجية، فإسرائيل والشعب اليهودي هما في نظر أغلبية الجمهور والمشرعين في الولايات المتحدة، موضوعٌ تمتزج فيه جوانب عاطفية وثقافية وتاريخية ودينية<sup>3</sup>، إذ نجحت المنظمات المسيحية الصهيونية في ترويج الاعتقاد بأنّ دعم أمريكا لإسرائيل ليس فقط إلتزاماً سياسياً، وإنّما رسالةً إلهيةً بسببها يبارك الرب أمريكا<sup>4</sup>، هذا فضلاً عن أنّ إسرائيل وضعت كل طاقاتها وإمكاناتها لخدمة الأهداف الأمريكية في المنطقة مما زاد في موقعها المميّز لدى الولايات المتحدة.

ورغم أنّ إسرائيل تحتل المرتبة الأولى في العالم الحائزة على ضمانات الأمن من الولايات المتحدة الأمريكية ومع ذلك فهي تقدم نفسها على أنّها تعيش في خطرٍ دائم<sup>5</sup>. وبالنسبة لإسرائيل فإنّه لا يتحقق الاستقرار الإقليمي إلا من خلال تفوقها وهيمنتها على المحيط الذي تعيش فيه وبقائها صاحبة الأمر والنهي في قضايا الشرق الأوسط، وبالتالي فهي غير مستعدة لظهور دولةٍ تعادلها بالقوة أو تمتلك أسلحةً متطورةً ولو حتّى لهدف الردع فقط. أي تسعى إسرائيل إلى نظامٍ للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط تكون هي المركز المقرر والمهيمن فيه<sup>6</sup>.

انطلاقاً من هذه المخاوف الأمريكية الإسرائيلية يطرح التساؤل التالي: هل حيازة إيران السلاح النووي يمكن أن يشكل تهديداً لإسرائيل وهناك إمكانية لاستخدامه ضدها؟

تعتبر الولايات المتحدة أنّ حيازة إيران لسلاح نووي، فإنّها حتماً ستوجهه ضدّ إسرائيل، رغم أنّ إيران لم تصرح كيف ستكون سياستها في حال امتلاكها السلاح النووي وعلى من سوف يوجه هذا السلاح، فتصريحات المسؤولين الإيرانيين وعلى رأسهم احمدي نجاد بأنّهم سيزيلون إسرائيل من الخارطة هذه كلها لا تتعدى كونها مجرد تصريحات

1 كام، أفرايم: إيران النووية الانعكاسات وطرائق العمل (وجهة نظر إسرائيلية)، ترجمة ثروت محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص33.  
2 فاروق مخيمر، أسامة: الملف النووي الإيراني بين الترويك الأوربية والضعف الأمريكية، مرجع سبق ذكره.  
3 عبد الواحد الولي، مصطفى: أمن إسرائيل الجوهرة والأبعاد، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد (55)، 2001، ص25.

4 Henry Feingold., Zion in America, Hippocrene Books, 1974, P.198.

5 عبد الواحد الولي، مصطفى: أمن إسرائيل الجوهرة والأبعاد، مرجع سبق ذكره، ص7-8.

6 عبد الواحد الولي، مصطفى: أمن إسرائيل الجوهرة والأبعاد، مرجع سبق ذكره، ص29.



حتى أنهم لم يربطون هذه التصريحات في حال امتلاك إيران سلاح نووي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإذا تعامل النظام الإيراني من حيث هو لاعب منطقي، بالأب يتحرك بدوافع إيديولوجية ودينية فحسب ولكن بتقدير الثمن والأضرار الباهظة، فمن المعقول حينئذ افتراض أن النظام الإيراني لن يستعمل السلاح النووي ضد إسرائيل<sup>1</sup>. فاللغة الغالبة في المفهوم الإيراني تتمثل أساساً في لغة المصالح، حيث تعلق على جميع الأمور الأخرى<sup>2</sup>، فالمعادلة التي تقوم عليها السياسة الإيرانية ((المصلحة الوطنية الإيرانية فوق كل شيء))، فهي دولة مصالح وليست دولة مبادئ، بدليل أنها رغم كل تهديداتها بضرب إسرائيل على أثر اعتداءاتها المتكررة على غزة إلا أنها لم تنفذ شيئاً منها. كما أنه أثناء الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) وبالرغم من القطعة المعلنة بين الطرفين، قدمت الولايات المتحدة أسلحة لإيران في بعض مفاصل هذه الحرب بعيداً عن الإعلام، ففي آب/ أغسطس 1985 وصلت أول شحنة أسلحة أمريكية إلى إيران، وفي الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1986، كشفت صفقة (إيران - غيت) والتي تمحورت حول قضية بيع أسلحة أمريكية لإيران بمساعدة إسرائيل<sup>3</sup>. من هنا نجد أن الهدف الإيراني في الغالب من وراء حصول إيران على سلاح نووي في حال ثبت ذلك هو دفاعي/ ردعي ضد إسرائيل والولايات المتحدة.

وفي مسارٍ آخر تعتبر الولايات المتحدة أن إيران نشيطة وفاعلة في دعم قوى مناوئة لواشنطن<sup>4</sup>، فايران تتبنى دعم حركات التحرر الوطني والمقاومة كحركة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني هذه الحركات التي تعتبرها الولايات المتحدة من الجماعات الإرهابية، وتخشى الولايات المتحدة أن يؤدي هذا الدعم إلى مزيد من القوة لها وبالتالي إحكام سيطرة حماس على غزة وتزايد قوة حزب الله في لبنان، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه في عام 2006 كانت إسرائيل تعرف بأن حزب الله ما كان له أن يقوم بما قام به في هذه المواجهة من قدرة على استهداف العمق الإسرائيلي بالصواريخ وقدرته ومطاولته على امتصاص زخم الهجوم الإسرائيلي ومنعه من تحقيق أهدافه المعلنة من الهجوم لولا الدعم الإيراني المباشر للحزب مادياً وعسكرياً وسياسياً ومعنوياً<sup>5</sup>.

كما أن التقدم لتحقيق اتفاق فلسطيني إسرائيلي سيكون أصعب لأن مثل هذا الاتفاق تعارضه إيران<sup>6</sup>، التي تعد من أشد المعارضين لعملية السلام مع إسرائيل، ويؤكد التوجه الإيراني الإقليمي رفضه لأي تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي<sup>7</sup>.

1 كام، أفرايم: إيران النووية الانعكاسات وطرائق العمل (وجهة نظر إسرائيلية)، ترجمة ثروت محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 60.  
2 شعبان ميروك، شريف: في ظل إدارة أوباما: السياسة الأمريكية تجاه إيران... إلى أين؟!، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، عدد يوليو، 2009.  
3 خير الله جلود، ميثاق: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني 2002-2010، مرجع سبق ذكره، ص 216.  
4 أحمد البطنجي، عياد: إيران وأمريكا اللاتينية دوافع التقارب، مرجع سبق ذكره، ص 163.  
5 حمدي توفيق، مثنى: البرنامج النووي الإيراني بين المانع الغربي والطموح الإيراني، مرجع سبق ذكره، ص 162.  
6 شعبان ميروك، شريف: في ظل إدارة أوباما: السياسة الأمريكية تجاه إيران... إلى أين؟!، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، عدد يوليو، 2009.  
7 أنيس فتحي، ممدوح: إيران قوة مضاعفة أم مصدر تهديد للأمن العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد (130)، أكتوبر 1997، ص 104.

كل ذلك يدفعها إلى الخوف من تطوير القدرات الإيرانية حتى وإن كانت سلمية. وفي هذا الصدد قال وكيل وزارة الخارجية الأميركي سيمون آيزنشتات في تقريره عن أثر العقوبات عن إيران: ((أن ليس هناك من سلوك لدولة ما يشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة السياسية والأمنية أكثر من سلوك إيران. وإن دعم إيران للإرهاب، وجهودها للحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها وجهودها لتخريب عملية السلام في الشرق الأوسط لا تغتفر. إنها تهدد أصدقائنا وحلفائنا، ومصالحنا في الخليج والشرق الأوسط وما وراءهما))<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أنه من الأمور التي تخشى منها الولايات المتحدة أيضاً في حال سكوتها عن برنامج إيران النووي إغراء الدول الأخرى لدخول السباق النووي، وفي هذا الصدد ورد في دراسة لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، إن سكوت الولايات المتحدة على سعي إيران للحصول على أسلحة نووية سيغري دولاً أخرى في المنطقة بدخول السباق النووي، حيث تشعر تركيا والسعودية ومصر على وجه الخصوص بالقلق من الطموحات النووية الإيرانية<sup>2</sup>.

وهنا لا يمكن إغفال نقطة مهمة هي تجربة كوريا الشمالية التي أصبحت تهدد باستخدام السلاح النووي ضد الولايات المتحدة مؤخراً، وهنا وقف المجتمع الدولي عاجزاً بسبب امتلاك كوريا الشمالية لهذا السلاح، واقتصرت الردود بطلب الأمين العام بان كي مون من بيونغ يانغ من التخفيف بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية، ومن هنا تخشى الولايات المتحدة ومن ورائها المجتمع الدولي وصول إيران إلى نفس المستوى في حال امتلاكها لهذا السلاح النووي دون قدرة أحد على ردعها عن استخدامه.

تعتقد الباحثة أن كل ما سبق هو السبب في أن الولايات المتحدة لم تدخر جهداً في حشد المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ضد إيران بهدف حصارها وعزلها عن المجتمع الدولي، مما يعني في نهاية المطاف تكثيف الضغوط على طهران لمراجعة موقفها من القضايا السابقة، ووقف برنامجها النووي<sup>3</sup>. وبذلك تكون أزمة الولايات المتحدة مع إيران مصنوعة في سبيل عدم صعودها كدولة إقليمية واحتكار قوة الردع العسكري وتقنيات التطور الاقتصادي عندها لكي تركز هيمنتها العالمية وفي كل المجالات.

<sup>1</sup> كام، أفرام: إيران النووية الانعكاسات وطرائق العمل (وجهة نظر إسرائيلية)، ترجمة ثروت محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 92.

<sup>2</sup> عكاشة، سعيد: مآزق المشروع النووي الإيراني، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 63/، 2005.

<sup>3</sup> فاروق مخيمر، أسامة: الملف النووي الإيراني بين الترويك الأوربية والضغط الأمريكية، مرجع سبق ذكره.

## المبحث الثالث

### الشرعية الدولية والعقوبات الأممية على إيران

تقوم منظمة الأمم المتحدة على مبدأ الأمن الجماعي، وإذا كان الأمن الجماعي هو هدف التنظيم الدولي المتمثل في تحقيق الأمن لكل أطرافه، فإن التضامن الدولي هو رد فعل المجتمع الدولي تجاه حالات تهديد السلام أو خرقه أو العدوان<sup>1</sup>، لذلك عندما يقوم نظام الأمن الجماعي على عدم الارتياح إلى مسعى دولة ما لامتلاك قدرات عسكرية ضخمة مما يدفعه إلى توجيه هذه القدرات وضبطها، هذا من ناحية. أما من ناحية أخرى فإن الدولة العضو في منظمة تتنازل عن جزء من سيادتها لصالح هذه المنظمة، ويكون أي خرق من قبل الدولة العضو للمبادئ التي تقوم عليها المنظمة مبرراً لفرض عقوبات بحقها<sup>2</sup>. وإن تقدير مدى شرعية القرارات التي تصدرها المنظمات الدولية إنما يستند إلى المواثيق المنشئة لهذه المنظمات، وكذلك القواعد القانونية الأخرى غير الواردة في مواثيقها، وبالتالي فإن المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية والقواعد القانونية الأخرى إنما تمثل الأساس القانوني لشرعية هذه القرارات<sup>3</sup>.

وفيما يخص العقوبات الاقتصادية حتى تكون مشروعة يتعين أن يكون الغرض منها مشروعاً وليس عملاً من أعمال الانتقام أو تصفية الحسابات على نحو ما ظهر في ظل النظام الدولي الجديد<sup>4</sup>. وهو ما أساء كثيراً لمجلس الأمن وأظهره في مأزق خطير، ومثل تحولاً خطيراً في دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين. وأعتبر ذلك بمثابة الدليل والبرهان على هشاشة هذا المجلس وعجزه كما أظهر الحاجة إلى تغييره.

وفي هذه المرحلة (بعد ظهور النظام الدولي الجديد) أصبحت الشرعية الدولية تأخذ الطابع الانتقائي وتحولت إلى شرعية سياسية تتضمن إضفاء الطابع القانوني على تصرف دولي معين، وذلك وفق معايير سياسية تتولى فيها الولايات المتحدة الأمريكية مهمة الإشراف على صنع القرارات واتخاذها على المستوى الدولي. ويمكن إسقاط كل هذه الأمور على العقوبات الاقتصادية على إيران التي تعتبر نموذجاً للشرعية الأمريكية لا للشرعية الدولية.

### أولاً: واقع الشرعية الدولية في مجلس الأمن.

يمكن تعريف الشرعية الدولية بشكل عام: هي نتاج توافق إرادات الدول في نهاية المطاف، تلك الإرادات التي أنشأت هيئة الأمم المتحدة كإطار دولي معاصر ينظم العلاقات بين كافة أشخاص القانون الدولي (دول، منظمات)

<sup>1</sup> محي الدين يوسف، خولة: العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة من مجلس الأمن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره ص14.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص145.

<sup>3</sup> خلف العنكد، كامل: مدى اتساق قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية (حالة العراق)، مرجع سبق ذكره، ص59.

<sup>4</sup> عواشيرة رقية، وآخرون: تأثير العقوبات الاقتصادية على حقوق الإنسان والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص2.

وعلى هذا الأساس فإنّ الشرعيّة الدوليّة لا تتجاوز مقاصد هيئة الأمم المتّحدة، ولا آليّة عمل هيأتها وأجهزتها المختصة كما حددها ميثاقها بالنّص الصّريح ولا مبادئ وقواعد القانون الدولي المعاصر<sup>1</sup>.

هذا التعريف يُمثل معنى الشرعيّة الحقيقي، إذ أنه لا بدّ من التّفريق بين مفهوم الشرعيّة الحقيقي والمفهوم الفعلي لها، فالمفهوم الفعلي للشرعيّة الدوليّة ليس له صلة بقواعد القانون الدولي أو ميثاق منظمّة الأمم المتّحدة ويوجد في سلوك الدّول العظمى ذات التّفوذ التي تضع مصالحها فوق القانون الدولي، الذي يُفترض أن يكون الضامن لحقوق ومصالح الدّول من دون تمييز، أما المفهوم الحقيقي للشرعيّة فإنّه لا يسمح وبأيّ طريقة بمعالجة المشكلة بمشكلةٍ أخرى.

وفي إطار مجلس الأمن تقوم فلسفة الشرعيّة الدوليّة كما حددها ميثاق الأمم المتّحدة على سمو أحكامه على القوانين الداخليّة والاتفاقات الدوليّة، والفصل الأوّل من الميثاق يحدد الملامح الأساسيّة لهذه الشرعيّة بالحفاظ على السّلم والأمن الدوليّين. ولكن المأخذ على الأمم المتّحدة كتجسيدٍ للشرعيّة الدوليّة والنظام الدولي هو أنّها تقوم على أساسين متناقضين فهي من ناحيةٍ تقوم على مبدأ المساواة في السّيادة بين أعضائها، ومن ناحيةٍ أخرى تستند إلى الوزن الواقعي للدّول الكبرى التي تمارس تأثيراً يتناسب مع قدراتها السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة والثقافيّة ويبرز ذلك من خلال منّح هذه الدّول حقّ الفيتو في مجلس الأمن الذي لم يعد متقيداً بالقوانين، وتحول إلى أداةٍ طبيعيّة بيد الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وما ساهم بذلك هو عدم وجود مراقبةٍ مؤسّساتيّةٍ على التصرفات التي يتجاوز فيها مجلس الأمن السّلطات المخولة له، وذلك باتخاذ قراراتٍ بناءً على تقديراتٍ خاطئةٍ أو غير واقعيّةٍ مما جعل الشرعيّة السائدة في المجلس هي شرعية الأقوى أو شرعية الغلبة. بدليل أنّ الواقع الفعلي التي تتمّ ممارسته في مجلس الأمن ومن قبل الدّول الكبرى وخاصّةً الولايات المتّحدة، تمّ فيه استغلال معنى الشرعيّة واختناره في حدود مصالحها الضيقة، وأصبحت تبني على أساس هذه المصالح تعاونها مع بعضها البعض بعيداً عن المصلحة العالميّة. وبذلك يكون حضور الشرعيّة الدوليّة وغيابها مرتبطاً أشدّ الارتباط بالمصالح الاستراتيجيّة السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة للدول العظمى وانطلاقاً من هذا الاعتبار ذاته كان هناك أكثر من نظريّة ومكيالٍ وأسلوبٍ للشرعيّة الدوليّة في تناول مختلف الأحداث والمشكلات<sup>2</sup>، وما كرّس ذلك هو غياب النظام الثنائي القطبيّة وتفرد دولةٍ بالهيمنة على العالم فالنظام الأمريكي الذي أوجد النظام العالمي الجديد جعل من مبدأ الشرعيّة مجرد عملية خداعٍ تمارس الولايات المتّحدة من ورائها هيمنتها على العالم. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه عندما يحدث الصراع الحتمي بين القانون الدولي والاعتبارات السياسيّة، فإنّ التّرجيح يكون حتماً للاعتبارات السياسيّة الهادفة إلى خدمة المصالح الأمريكيّة بالدرجة الأولى والساعيّة إلى الحفاظ على مكاسبها وامتيازاتها<sup>3</sup>. وهو ما أدى إلى ظهور أهمّ مشكلةٍ يعاني منها النظام الدولي اليوم ألا وهي أزمة الشرعيّة الدوليّة أو ازدواجية المعايير في التعامل مع الشرعيّة الدوليّة.

<sup>1</sup> عنوز، محمد: الشرعيّة الدوليّة بين المفهوم الحقيقي والسلوك الفعلي، مجلة الحوار المتمدن، 2004/3/14.

<sup>2</sup> السيد أحمد، عزت: الأمم المتّحدة بين الاستقلال والاستقالّة والترميم، مرجع سبق ذكره، ص14.

<sup>3</sup> ياسين الحموي، ماجد: نظرة في أزمة الأمم المتّحدة في ظل القانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص387.

ومن أهم مظاهر خرق الشرعية الدولية هي سياسة الكيل بمكيالين أي ازدواجية المعايير وطبعاً بما يتوافق مع مصالح الدول الكبرى، ويبدو ذلك واضحاً من خلال مقارنة تعامل مجلس الأمن مع كل من إيران وإسرائيل فيما يخص السلاح النووي. وهنا تظهر الازدواجية الدولية بصورة فجّة متمثلة في تشدد مجلس الأمن ضدّ إيران الساعية لتطويع برنامجها النووي الذي توجد مجرد شكوك حول نواياها في توظيفه لصناعة أسلحة نووية، وعدم اتخاذ أي إجراء ضدّ إسرائيل وبرنامجها النووي<sup>1</sup>. إذ أنه من المؤكد أنّ إسرائيل تعدّ من الدول المالكة لترسانة نووية كبيرة. بعضها على درجة عالية من التطور والتعقيد وقادر على التعامل مع القذائف الصاروخية الموجهة<sup>2</sup>. وفي هذا الصدد قال إسحاق رابين في محاضرة بجامعة حيفا في (5 حزيران/ يونيو 1991)، أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية وأسلحة دمار شامل قادرة على إبادة أي دولة في المنطقة تعتدي على إسرائيل<sup>3</sup>، وهنا لا يمكن إنكار الدور الأمريكي في بناء القدرات النووية الإسرائيلية إذ أنها كانت تلعب دور الستار والمضلل ودور الداعم، وذلك يعود إلى أن دعم الكيان الصهيوني والحفاظ على تفوقه العسكري ثابت من ثوابت الاستراتيجية الأمريكية.

هذا فضلاً عن أنّ إسرائيل لا تعترف بالقانون الدولي جملةً وتفصيلاً وقامت أصلاً على أسس تقتصر إلى الشرعية الدولية. فأياً شرعيةً تتشدد بها الولايات المتحدة تجاه إيران. وهذا يدلّ على أنّه في الوقت الذي تنتهك فيه الولايات المتحدة الشرعية الدولية فإنّها تدعو وفي مناسبات كثيرة إلى احترام الشرعية الدولية وإعطاء مجلس الأمن الدور الرئيسي في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

والجدير بالذكر أنّ عدم مشروعية قرار صادر عن مجلس الأمن من جانب محكمة العدل الدولية لا يلزم المجلس، وذلك لأنّ هذا الإعلان قد يرد في سياق رأي استشاري غير ملزم، وقد يرد في حكم قضائي صادر عنها، وفي هذه الحالة كذلك لا يُلزم المجلس بالحكم الصادر عملاً بنسبية الأمر المقضي به. وإعلان عدم مشروعية قرار صادر عن مجلس الأمن لا يتفق مع هذا المبدأ، لأنّ إعلان عدم المشروعية سيكون بطبيعته في حالة قرارات مجلس الأمن حجة على الكافة خلافاً للمبدأ الذي يحكم أحكام المحكمة وهي نسبية الأثر<sup>4</sup>. وبذلك يكون المجلس حراً في تفسير سلطاته وصلاحياته الخاصة به، وما تتوصل إليه المحكمة من استنتاجات قانونية لا تكون حجة على المجلس.

1 السيد نجار، أحمد: الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية والدولية على إيران، مجلة شرق نامه، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، العدد الثامن، يناير، القاهرة، مصر، 2011، ص 16-17.

2 أبو ضيف أحمد، سيد: التجارب النووية في آسيا والنظام العالمي الجديد، بحث في كتاب الخيار النووي في الشرق الأوسط، محمد إبراهيم منصور وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 518.

3 عبد الواحد الولي، مصطفى: أمن إسرائيل الجوهرية والأبعاد، مرجع سبق ذكره، ص 45.

4 خليل موسى، محمد: سلطات مجلس الأمن في ضوء نظرية القواعد الدولية الأمرة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

من هنا ترى الباحثة أن خصائص الشرعية الدولية الراهنة في مجلس الأمن تتمثل في:

1. تركز الشرعية الدولية في شكلها الظاهر على تطبيق القرارات الصادرة عن التنظيم الدولي الجماعي، الذي يعبر عن إرادة المجتمع الدولي، وتخفي هذه البنية القانونية الظاهرة بنيةً سياسية عميقة تتطوي على الطبيعة غير المتوازنة للشرعية الدولية<sup>1</sup>.

2. أنها شرعية قائمة على عدم المساواة في السيادة بين الدول وهذا ما يعكسه التصويت في المجلس والتكوين والصلاحيات<sup>2</sup>.

3. أنها شرعية تخدم مصالح الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية على حساب بقية الدول الأخرى. كما أنها شرعية الأمر الواقع وتجسد ذلك بعد الانفراد الأمريكي بالهيمنة على المجلس.

مما سبق تجد الباحثة أن للولايات المتحدة الأمريكية فهم خاص للشرعية الدولية، فمن وجهة نظرها هي شرعية دولية تتبع من الواقع ومستجداته، شرعية الأقوى. وانطلاقاً من ذلك فإن الشرعية الدولية في بيئة القانون الدولي هي شرعية قوة لا توازنها قوة أخرى، وتميل بوجه عام إلى تأكيد بقاء القوى السائدة في النظام الدولي في موقع السيطرة والهيمنة عبر المحافظة على النظام الراهن<sup>3</sup>.

وهنا قد يكون الحل للتخلص من الولايات المتحدة وشرعتها المفصلة على قياسها هو التحرر من الشرعية الدولية التي يمثلها مجلس الأمن الذي لم يعد يمارس دور المنبر الحر ليعبر عن العدالة وينفذ المهمة السامية التي أسس لأجلها، وهي حفظ السلم والأمن الدوليين، وبالتالي فإن الشرعية الدولية التي نحرص أن تسود هي تلك الشرعية التي تحترم المبادئ والقواعد القائمة على العدل وحفظ السلم والأمن الدوليين ولا تسمح بالتجاوز على ذلك<sup>4</sup>.

النتيجة التي توصلت لها الباحثة: أن الشرعية الدولية في أبسط معانيها هي توافق الممارسة الدولية (علاقات الدول مع بعضها البعض) مع القانون والاتفاقيات والأعراف الدولية، بينما ما يجري اليوم هو محاولة الولايات المتحدة الأمريكية فرض ممارسات دولية تضرب بعرض الحائط مرتكزات الشرعية الدولية السابقة وفرض شرعية جديدة تعكس وتعبّر عن الموازين الجديدة للقوى المتسمّة بالهيمنة الأمريكية والمتجهة نحو تسخير المنظّمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة وسياسات ومصالح الدول بما يخدم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. ولذلك يمر النظام الدولي ومنظمة الأمم المتحدة بأزمة حقيقية تتجلى بوضوح في التناقض الصارخ بين الأهداف والمبادئ التي قامت عليها

1 عبد الشفيق عيسى، محمد: كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة: من البعد القانوني إلى البعد السياسي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، السنة 20، العدد 223، أيلول/سبتمبر 1997، ص 28.

2 ليتيم، فتيحة: نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، مرجع سبق ذكره، ص 78.

3 عبد الله حسن الحياي، أزهار: النظام الدولي الراهن وانحراف الشرعية الدولية المظاهر والدلالات، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد (1)، العدد (4)، 2011، ص 243-244.

4 عنوز، محمد: الشرعية الدولية بين المفهوم الحقيقي والسلوك الفعلي، مرجع سبق ذكره.

المنظومة الدولية، والممارسات اليومية التي تقوم بها بعض الدول الكبرى. وفي الواقع تُشكل هذه الممارسات خروجاً سافراً وانتهاكاً صريحاً لجميع مبادئ القانون والعدالة والشرعية الدولية دون أن يترتب عليها مساءلة أو عقاب<sup>1</sup>.

### ثانياً: مدى شرعية العقوبات الدولية على إيران:

عند الحديث عن العقوبات الدولية على إيران يتبادر إلى الذهن بعض الأسئلة التي تحتاج للإجابة عليها ومن هذه الأسئلة: ما هي الأسس التي أسس عليها مجلس الأمن قراره بفرض عقوباتٍ على إيران؟ وكيف يمكن الحكم على مدى شرعية هذه العقوبات الدولية؟

هل قضية الملف النووي هي من اختصاص مجلس الأمن أم أنه يتعدى بذلك على اختصاص الوكالة الدولية للطاقة الذرية؟

هل يُخالف مجلس الأمن القانون الدولي بفرضه عقوباتٍ على إيران بسبب قيامها بتخصيب اليورانيوم مخالفاً بذلك معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؟ وغيرها الكثير....

إنّ شرعية قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالسلم والأمن الدولي لا تعتمد على مدى اتفاقها مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل تقاس هذه الشرعية أحياناً على مدى اتساقها مع قواعد قانونية أخرى خارج ميثاق الأمم المتحدة. وتتمثل هذه القواعد القانونية الخارجة عن الميثاق في قواعد القانون الدولي العام التي تُطبق على الدول والمنظمات الدولية، وتلك التي تتضمنها وثائق قانونية أخرى<sup>2</sup>، انطلاقاً من أنه جاء في الفقرة الأولى من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة (...،،،،،،،،،،) وتتدرج بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها) ويتبين من نص هذه المادة أنها تقيم علاقةً وطيدةً بين التدابير الجماعية التي تجيزها الأمم المتحدة وبين وجوب اتساق هذه التدابير مع مبادئ العدل والقانون الدولي، بحيث إذا جاءت هذه التدابير على خلاف ما تقضي به هذه المبادئ من أحكام، تعين اعتبارها تدابير غير شرعية<sup>3</sup>.

أي أنّ مصدر شرعية قرارات مجلس الأمن تتبع من نصوص ميثاق الأمم المتحدة، ومن قواعد القانون الدولي الأخرى ومبادئه. وللحكم على شرعية قرار مجلس الأمن فإنّ هناك نوعين من الضوابط في حال تمّ اتخاذ القرار وفق هذه الضوابط فإنّه يعدّ شرعياً بحكم الميثاق، وهي ضوابط موضوعية متمثلة بالأهداف التي رسمها الميثاق للمجلس إلى جانب اختصاصاته الرئيسية، وضوابط إجرائية تحدد كيفية ممارسته لهذه الاختصاصات<sup>4</sup>، كقواعد التصويت على القرار فيما إذا كان مسألةً موضوعيةً أم إجرائيةً.

<sup>1</sup> ياسين الحموي، ماجد: نظرة في أزمة الأمم المتحدة في ظل القانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص359.

<sup>2</sup> أبو الوفا، أحمد: الوسيط في قانون المنظمات الدولية، الطبعة السادسة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص403-404.

<sup>3</sup> خلف العنكود، كامل: مدى اتساق قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية (حالة العراق)، مرجع سبق ذكره، ص58.

<sup>4</sup> الشيباني، ياسين: مواجهة العدوان في القانون الدولي وفي سلوك الدول، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 1997، ص333.

وهنا يثور تساؤل هو مدى انطباق شروط شرعية قرارات مجلس الأمن على قرارات مجلس الأمن الصادرة في إطار البرنامج النووي الإيراني، بمعنى آخر هل كانت قرارات مجلس الأمن الصادرة بحق إيران مستوفية لشروط الشرعية؟؟؟

لقد أصدر مجلس الأمن الدولي في قضية البرنامج النووي الإيراني قرارات عديدة، وبالعودة إلى قرارات العقوبات التي فرضت على إيران لابد من الرجوع إلى تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لمعرفة فيما إذا كان هناك دليل على إيران تم على أساسه فرض هذه العقوبات. وبالرجوع نجد عدم وجد دليل واضح أو حتى تأكيد من جانب الوكالة الدولية، فضلاً عن أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية رغم الجولات التفتيشية العديدة التي قامت بها في إيران على المنشآت ذات العلاقة بالبرنامج النووي، إلا أنها لم تجد دليلاً ملموساً على وجود برنامج نووي عسكري في إيران<sup>1</sup>، وكان من أواخر تصريحات محمد البرادعي قبل نهاية فترة رئاسته لوكالة الطاقة الدولية قوله ((أنها لم تصل إلى أي دليل على صناعة سلاح نووي في إيران)).

كما أن كل تقارير الوكالة لم تثبت أو تؤكد قيام إيران بممارسة أنشطة تتعلق بالأسلحة النووية، لكنها أكدت على أن إيران لم تلتزم بنود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وأنها أخفت بعض المعلومات عن نشاطاتها النووية<sup>2</sup>. ومقابل ذلك ولكسب ثقة الوكالة الدولية وطمنتها أعربت إيران عن استعدادها لتوقيع البروتوكول الإضافي الذي يمنح مفتشي الوكالة الدولية الحرية الكاملة في القيام بإجراءات التحقق من البرنامج النووي الإيراني<sup>3</sup>. وبموجب هذا البروتوكول الإضافي التزمت إيران بالسماح لمفتشي الوكالة الدولية بزيارة المنشآت النووية الإيرانية وتفتيشها بصورة مفاجئة، وفي أي وقت تختاره الوكالة، مع تقديم كافة التسهيلات اللازمة لوصول فرق التفتيش إلى أي موقع نووي تختاره<sup>4</sup>. وفي (23) تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، رفع مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً عن أنشطة إيران النووية إلى مجلس الوكالة. أشار التقرير إلى أن البرنامج النووي الإيراني لتخصيب اليورانيوم لا يزال يواجه مشكلات تقنية، ولا يزال هناك عدد كبير من أجهزة الطرد المركزي المركبة في منشأة تخصيب الوقود ذات المستوى التجاري في نطنز غير عامل. وذكرت إيران للمفتشين أن عمليات التخصيب في نطنز توقفت لمدة أسبوع واحد في أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر لأسباب تقنية غير محددة. لكن إيران استأنفت عمليات التخصيب باستخدام (28) من أصل (164) مجموعة تعاقبية من أجهزة الطرد المركزي في نطنز، أي أقل بمجموعة واحدة من عدد المجموعات التي كانت تعمل في وقت سابق من ذلك الشهر<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> حمدي توفيق، مثنى: البرنامج النووي الإيراني بين المانع الغربي والطموح الإيراني، مرجع سبق ذكره، ص169.

<sup>2</sup> عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد: أزمة البرنامج النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوروبي منه (2002-2008)، مرجع سبق ذكره، ص232.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص232.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص233.

<sup>5</sup> IAEA, GOV/2010/62, P.2.



ومن جهةٍ أخرى فإنّه لا يوجد أساسٌ قانونيٌّ بما في ذلك توقيع إيران على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويّة يُسوغ منع إيران من إنتاج الطّاقة النوويّة لأغراضٍ سلميّة، وذلك لأنّ هذه الاتفاقية تقرّر الحق غير القابل للمنازعة لكافة الدّول الأعضاء في تطوير أنشطة الاستخدام السّلمي<sup>1</sup>، إذ تنص اتفاقية منع الانتشار النوويّ في مادتها الرّابعة وفي الفقرة الأولى منها على ما يلي: لا شيء في هذه الاتفاقية يمكن أن يفسر بما يؤثر على الحقّ غير القابل للإنكار لكل الدّول الأعضاء في الاتفاقية لتطوير البحوث والإنتاج والاستخدام للطّاقة النوويّة للأغراض السّلمية وبدون تمييز<sup>2</sup>، كما أنّ هذه المعاهدة تجيز لإيران الحق في تلقي المساعدة في التّكنولوجيا النوويّة ومن أيّة دولةٍ من الدّول الكبرى. بالإضافة إلى ذلك فإنّ معاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويّة لا تُجيز أكثر من الرّقابة على المفاعلات عن طريق الوكالة الدوليّة للطّاقة الذّرية وهو ما لم ترفضه إيران.

وفي مقابل كل ذلك ظلّت الولايات المتّحدة تُصرّ على أنّ إيران تسعى لامتلاك السّلاح النوويّ رغم نفي المصادر الغربيّة ذاتها ذلك، بما فيها تقارير أمريكيّة تنفي ذلك ومنها تقرير صادر عن الاستخبارات الأمريكيّة في عام 2006 والذي عد إيران متوقفة عن مشروعها العسكريّ النوويّ منذ عام 2003<sup>3</sup>.

هذا فضلاً عن صدور تقارير تُحدد مواعيد ستصبح فيها إيران دولةً نوويّةً وتصنع القنبلة النوويّة، إذ أنّه في بداية ديسمبر 2008 صدر تقريرٌ برلمانيٌّ فرنسيٌّ أعد بإشراف النّائب الاشتراكيّ جان لوى بيانكو توقع لإيران أن تصنع أول قنبلة نوويّة بين عامي 2009، 2010<sup>4</sup>، وفيما يخص التّخمينات الإسرائيليّة فقد خمنت أنّ إيران ستصل إلى القنبلة النوويّة في العام 2003<sup>5</sup>، ولحد الآن لم تنتج إيران القنبلة النوويّة مما يعني أنّ كل ذلك عبارة عن توقّعات لا ترتقي إلى مستوى الدّليل القاطع، وأنّ البرنامج النوويّ يجري تهويله إعلامياً وسياسياً وذلك لتبرير فرض عقوباتٍ على إيران.

وما يؤكّد ذلك أنّ التّقارير الأمريكيّة عن إيران كانت تستخدم أسلوب الاحتمال والتّخمين مما يوحي إلى افتقار الأجهزة الحكوميّة الأمريكيّة لمعلوماتٍ دقيقةٍ وهذا ما أكده وكيل وزارة الخارجية روبرت جوزيف بقوله: (لا توجد معلوماتٌ مؤكّدة عن برنامجٍ نوويٍّ إيرانيٍّ للتّسلح إلا أنّ طبيعة النّظام الإيرانيّ وسجله يقودنا إلى الشك)<sup>6</sup>، وبذلك تكون

<sup>1</sup> عبد الشفيق عيسى، محمد: الأزمّة النوويّة الإيرانيّة: حقائق القدرة وخيارات الصراع، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، لبنان، العدد(346)، كانون الأوّل/ديسمبر، 2007، ص125.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص125

<sup>3</sup> خير الله جلود، ميثاق: موقف الولايات المتّحدة الأمريكيّة من البرنامج النوويّ الإيرانيّ 2002-2010، مرجع سبق ذكره، ص228.

<sup>4</sup> سويلم، حسام: إيران بعد السيناريو الباكستانيّ والسيناريو الإسرائيليّ لامتلاك السّلاح النوويّ، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة، القاهرة، مصر، يناير، 2009.

<sup>5</sup> خير الله جلود، ميثاق: موقف الولايات المتّحدة الأمريكيّة من البرنامج النوويّ الإيرانيّ 2002-2010، مرجع سبق ذكره، ص234.

<sup>6</sup> المرجع السابق، ص227.

الولايات المتحدة والدول الغربية قد عجزت عن تقديم أدلة دامغة بشأن شكوكها المثارة حول هذا البرنامج النووي الإيراني<sup>1</sup>.

وهنا يجب القول إن التوقع لا يُعتبر مصدراً يكفي لإقرار تهديد السلم وإقرار العقوبات<sup>2</sup>. ولدى فرض مجلس الأمن العقوبات على إيران، زعم أنها لا تفي بالتزاماتها بموجب معاهدة حظر انتشار السلاح النووي (NPT)، واتفاق الضمانات المنبثقة عنها، ورأى أن ذلك يستدعي استخدام صلاحياته فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين<sup>3</sup>. وفرض عليها العقوبات كوسيلة للضغط عليها لإيقاف برنامجها النووي.

أي أن المجلس افترض هذا الافتراض واستخدم عقوباته كوسيلة ضغط على إيران لإيقاف برنامجها النووي. بينما الميثاق يقول: إن وجود الواقعة هو الأساس الذي لا بديل عنه لاستخدام مجلس الأمن لسلطاته (طبقاً للقيود الموضوعي الوارد في المادة 39). ومن هنا تبقى صلاحيات مجلس الأمن بموجب أحكام المادتين (41) و (42) خارج نطاق التفعيل والممارسة في حالة الافتراض<sup>4</sup>.

وقد يكون هناك من يقول أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/RES/2734)XXV (الدورة 25)، ذكر الحالات التي تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين فكان في المادة (20) منه حيازة الأسلحة النووية، وهنا يكون الجواب بأنه في الحالة الإيرانية كلها مجرد إدعاءات ولا يوجد أي دليل واضح أو تأكيد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية على حيازة إيران للسلاح النووي.

وبذلك تعتقد الباحثة: أن مجلس الأمن افترض أن إيران تسعى لامتلاك سلاح نووي ودون أي دليل وبالتالي اعتبرها تهدد الأمن والسلم الدوليين انطلاقاً من القرار (2734) المادة (20) منه، يضاف إلى ذلك التقرير رقم (A/59/565، ص15 منه) الذي صدر عام 2003، وأعتبر أن من بين التهديدات التي ينبغي حشد الجهود الدولية لمواجهةها هو (الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية)، ثم فرض عقوبات ضدها. ولكن الواقع ليس بإمكان مجلس الأمن ممارسة اختصاص لم يعترف له به صراحةً ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي فإن صدور قرار من مجلس الأمن دون وجود دليل قاطع يُعدّ قراراً باطلاً لتجاوز المجلس حدود الاختصاص الذي خوله إياه ميثاق الأمم المتحدة.

ومن هنا ترى الباحثة أن مجلس الأمن لم يعدّ دوره منحصراً في تطبيق قواعد القانون الدولي عندما تتوفر شروط تطبيقها، ولم يعدّ ملتزماً بالمبادئ والأهداف المرسخة في الميثاق وأصبح يعتمد السلطة التقديرية كمصدر تستمد منه قراراته صفتها الإلزامية. بالإضافة إلى اعتماد مجلس الأمن عناصر تقدير شخصية لإقرار حالة تهديد

<sup>1</sup> منيسي، أحمد: هل انتهت أزمة البرنامج النووي الإيراني؟، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> مظاهر توسع مجلس الأمن في الاختصاص الوظيفي، مرجع سبق ذكره، ص342

<sup>3</sup> محي الدين يوسف، خولة: العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة من مجلس الأمن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص221.

<sup>4</sup> مظاهر توسع مجلس الأمن في الاختصاص الوظيفي، مرجع سبق ذكره، ص311.

الأمن والسلم الدولي، دون توافر العناصر التي تكتمل بها دائرة تفعيل الفصل السابع<sup>1</sup>. كما أنّ العقوبات لم تبقى كما أراد لها الميثاق كونها وسيلة لتحقيق غايةٍ بحد ذاتها يلجأ إليها مجلس الأمن وفقاً لتقديره هو، هذا فضلاً عن أنّ السلطات التقديرية الممنوحة لمجلس الأمن في تقدير حالة الأمن والسلم الدوليين جعلت من الفصل السابع نظاماً مستقلاً بحد ذاته. إذ أنّ عدم شرعية القرار لا تفقده الصفة الإلزامية بل يبقى متمتعاً بالحصانات التي أوجدها الميثاق<sup>2</sup>، وهذه مشكلةٌ بحد ذاتها. وبذلك فإنّ السلطات التي منحها الميثاق للمجلس لم تعد أداةً قانونيةً وضعها الميثاق تحت تصرف المجلس لإعادة الأمن والسلم الدوليين إلى نصابهما، وإنما أصبحت أداةً لفرض عقوباتٍ على الدول التي تتمرد على الولايات المتحدة على الدوام.

وما يدعو إلى السخرية هو أنّ الدول غير النووية وذات العضوية في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ملزمةٌ بتطبيق أحكام هذه المعاهدة وممنوعةٌ من امتلاك قدرات إنتاج الطاقة حتى السلمية، بينما تتمتع الدول غير الأعضاء فيها والتي ترفض الانضمام إليها بإعفاءٍ غير مبررٍ من أحكام هذه الاتفاقية وترتيبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهذه هي حال إسرائيل الغير منضمة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ولا يخضع نشاطها النووي لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولا حتى يطرح في مجلس الأمن. أيّ على الرغم من تأكيدات الولايات المتحدة على دعم الشرعية الدولية وإعطاء مجلس الأمن الدور الأساسي في التسويات السياسية لإعادة السلام إلى العالم فإنّها في نفس الوقت تنتهك هذه الشرعية الدولية.

من كلّ ما سبق تستنتج الباحثة: أنّ قرارات العقوبات على إيران هي قراراتٌ لا تتمتع بالشرعية الدولية التي تعني العدالة والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وكذلك تخالف هذه القرارات معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي تُجيز لإيران تخصيص اليورانيوم لأغراض سلمية، هذا فضلاً عن أنّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تؤكد حيافة إيران للسلاح النووي، كلها مجرد إدعاءاتٍ وافتراضاتٍ. وتعتبر هذه العقوبات شرعيةً فقط من وجهة النظر الأمريكية.

### ثالثاً: موقف روسيا والصين من العقوبات على إيران.

إنّ صدور قرارات مجلس الأمن الدولي المتتالية ضدّ إيران بضغطٍ من الولايات المتحدة تؤكد كيفية استثمار الولايات المتحدة لمجلس الأمن في تنفيذ سياستها المعلنة باتجاه معاقبة إيران وعزلها دولياً. ورغم ما قد يبدو من وجود تناقضاتٍ في المواقف إلاّ أنّها جميعاً تدور في فلك الموقف الأمريكي، في ظلّ ما تفرضه الولايات المتحدة على العالم من هيمنةٍ في المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي، هذه الهيمنة من شأنها تفرد الولايات المتحدة في اتخاذ القرارات في مختلف القضايا الرئيسية في عالم اليوم وتتبنى من السياسات والتوجهات ما يدعم هذه القرارات<sup>3</sup>. وحتى

<sup>1</sup> مظاهر توسع مجلس الأمن في الاختصاص الوظيفي، مرجع سبق ذكره، ص 334.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 58(336).

<sup>3</sup> عبد الشافي، عصام: أزمة البرنامج النووي (المحددات - التطورات - السياسات)، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الآن نجحت الولايات المتحدة وحلفاؤها ومن ورائهم إسرائيل في تمرير (4) قرارات من العقوبات ضد إيران هي القرار (1737) عام 2006، القرار (1747) عام 2007، القرار (1803) عام 2008، وبدأت سنة 2010 مع فرصٍ ضئيلةٍ للخروج من النفق المسدود بشأن البرنامج النووي الإيراني في مجلس الأمن الدولي<sup>1</sup>. وفرض القرار رقم (1929) الجولة الرابعة من الجزاءات على إيران في أعقاب رفضها الالتزام بالقرارات السابقة ووقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم<sup>2</sup>.

وهنا يتبادر سؤال كيف وافقت روسيا والصين على فرض عقوبات على إيران رغم المصالح المتشعبة والمتشابكة لكل منهما مع إيران؟

يمكن تفسير ذلك من جانبين:

**الجانب الأول:** الهيمنة الأمريكية على الدول الكبرى إذ تمثل العقوبات الإيرانية التجسيد العملي لمعنى الهيمنة وهو تحقيق إرادة الولايات المتحدة ولكن مقابل إرضاء الأطراف الأخرى. إذ أنه في سبيل تضييق الخناق على طهران عدلت الولايات المتحدة سياستها الخارجية، فتساهلت مع الروس في موضوع جورجيا وتوسع الناتو شرقاً ومشروع الدرع الصاروخي، ومع الصين في موضوع سعر صرف العملة الصينية وموضوع الحريات وغيرها<sup>3</sup>.

**الجانب الثاني:** ابتعاد هذه العقوبات عن الإضرار الكبير بمصالح روسيا والصين الأساسية. حيث تنوعت العقوبات بين عقوبات تجارية واستثمارية ومالية ومحددة ضد أشخاص وكيانات محددة. ولكنها بدت وكأنها قرارات غير مؤثرة إلى حد ما، ولا تختلف كثيراً عن بعضها. وراعت هذه القرارات مصالح روسيا والصين بتخفيف حدة العقوبات وعكست توازنات القوى الكبرى في مجلس الأمن. انطلاقاً من ذلك نجحت الولايات المتحدة في إقناع روسيا والصين بالموافقة على القرارات لأنها لا تنتج تداعيات سلبية على مصالحهم الاقتصادية مع إيران.

ومن هنا يبدو للباحثة أنّ هدف الولايات المتحدة من العقوبات هو ليس الاقتصاد الإيراني، وإنما الضغط على إيران من خلال اقتصادها، لمنعها من امتلاك ناصية القوة العسكرية التي يمكن أن تحمي بها مصالحها وخاصةً الأسلحة النووية للمحافظة على تفرد الولايات المتحدة، وحماية إسرائيل من أيّ خطرٍ عسكريٍ يهددها سواءً من خلال الأسلحة النووية أو التقليدية. بدليل أنّ هيلاري كلينتون أعلنت في نفس يوم صدور قرار مجلس الأمن الدولي

<sup>1</sup> S. N. Kile, <<Nuclear Arms control and non-proliferation, >> SIPRI Year book 2008, p.340.

<sup>2</sup> UN Security Council Resolution 1929, 9June 2010.

<sup>3</sup> حسن، رشيد: أعنف حرب اقتصادية في زمن السلم لعزل إيران، مجلة الاقتصاد والأعمال، السنة الثانية والثلاثون، العدد 368، آب/2010، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، لبنان، ص28.

رقم 1929: ((نحن لا نسعى إلى معاقبة إيران ولا فرض عقوبات عليها، ولكن هدفنا هو التّخلص من كل الشّكوك والأسئلة المحيطة بالعرض من برنامج إيران النووي ومنع إيران من حيازة أسلحة نووية))<sup>1</sup>.

**بالنسبة للموقف الروسي من البرنامج النووي:** تصرفت روسيا في البرنامج النووي الإيراني باعتباره الأداة الممتازة بيدها لموازنة الضغوط الأمريكية. فهي تعتبر إيران ورقة هامة من أوراقها. ويقول جيورجي ميرسكي وهو من أشهر أساتذة العلاقات الدولية في روسيا: "لماذا يجب على روسيا مساعدة الأمريكيين في إيران؟ إنّ السّماح للأمريكيين بإحراز نقاط ليس في مصلحتنا، فلو تصالحت أمريكا مع إيران سيكون ذلك أمراً سيئاً لنا وسيقوم الأمريكيون بإخراجنا من المجال الاقتصادي الإيراني. إنّ إيران نووية هي أفضل لنا من إيران منحازة لأمريكا"<sup>2</sup>. وصرح نائب وزير الطاقة الروسي ف. فينو غرادوف في مؤتمره الصحفي "إيزفستيام" فإنّه لا يجوز تقويت الإمكانية (الفرصة) الحقيقية لاستيعاب السّوق الإيرانية، وإلا فإن الآخرين هم الذين سيفوزون بهذه السوق<sup>3</sup>.

كما أنّ الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني تحكمه المصلحة بالدرجة الأولى، وما يدلّ على ذلك هو التّباين في المواقف بحسب ما تملّيه مصلحتها. إذ أنّه في الوقت الذي تدافع فيه روسيا عن سلمية البرنامج النووي الإيراني، وتزويد إيران بالتكنولوجيا النووية تشارك المجتمع الدولي في فرض عقوبات اقتصادية عليها. وتجسد ذلك في تصريحات وزير الطاقة الذرية الروسي حيث عبر في الثالث والعشرين من نيسان/أبريل 2003، عن قلق روسيا من التّشاطات الإيرانية النووية والخشية من امتلاك إيران للسّلاح النووي، ثم يعود المسؤول الروسي في السابع والعشرين من أيار/ مايو 2003 ليقول "أنّ موسكو لا ترى أي سبب في الوقت الحالي يدعو لإعادة النظر في دورها فيما يتعلق ببناء مفاعل بوشهر الإيراني"<sup>4</sup>.

وما يؤكّد ذلك أيضاً أنّ روسيا بعد أن اقترحت في عام 2005 أن تقوم بتخصيب اليورانيوم لإيران مقابل توقفها عن التّخصيب، وكان رد إيران رفض وقف التّخصيب وبأنّها حتّى لو وافقت على تخصيب روسيا اليورانيوم لمصلحتها، فإنّها لن تتوقف عن التّخصيب هو ما دفع روسيا إلى الموافقة على نقل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن عام 2006، وصوتت على كلّ قرارات العقوبات على إيران، كما أنّ موافقة روسيا على القرار الأخير بفرض عقوبات على إيران هو محاولة الموازنة بين مصالحها الاقتصادية مع إيران وعلاقتها مع الغرب. وتعود أسباب موافقة روسيا على العقوبات الأخيرة على إيران<sup>5</sup> إلى:

<sup>1</sup> فورتج، هينز: الخلفات الدولية بشأن العقوبات على إيران (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا والصين)، مجلة شرق نامه، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، العدد الثامن، يناير/ كانون الثاني، القاهرة، مصر، 2011، ص33.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص37.

<sup>3</sup> مجموعة من الباحثين روس وعرب، العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة روسيا على عتبة القرن الحادي والعشرين، ترجمة دار المساعدة السورية للتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، دمشق، سورية، 2002، ص38.

<sup>4</sup> عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد: روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني، مرجع سبق ذكره، ص259.

<sup>5</sup> cole J.Harvery, Russia's Lukewarm support for International sanctions against Iran; History and Motivations, Monterey Institute of International studies, 15/4/2010.

- 1) عقد اتفاقية بين إيران وتركيا والبرازيل تقضي بتبادل اليورانيوم منخفض التخصيب عن طريق تركيا.
- 2) تطوير إيران موقع سري لتخصيب اليورانيوم قرب مدينة قم. وهذا ما زاد الشكوك في طبيعة البرنامج النووي الإيراني، وشكل مفاجأة بالنسبة لروسيا.
- 3) عدم التزام إيران بمفاوضات عام 2009 باستبدال اليورانيوم منخفض التخصيب بنوع آخر.

وفي اتجاهٍ آخر إنَّ هناك بعض النقاط التي لا تتجاوزها السياسة الروسية في تعاملها مع الأزمة، ونقاطاً أخرى يمكن أن تبدي بشأنها السياسة الروسية بعض المرونة. أولى النقاط التي يصعب تجاوزها هي عدم تأييد التعامل العسكري مع الأزمة وبأي صورة. كما أنَّ روسيا لا تريد ظهور إيران وكأنتها دولة نووية. وذكر سكرتير مجلس الأمن الروسي نيكولاي باتروسييف في 10 شباط، 2010 " وفي الوقت نفسه، روسيا مثلها مثل غيرها من البلدان ضدَّ امتلاك إيران أسلحة نووية".

ومن هنا ترى الباحثة: أن روسيا تستعمل إيران كقطعة في لعبة شطرنج متعددة الأبعاد تتضمن اعترافاً واقعياً بضعف موسكو النسبي مقارنةً مع الولايات المتحدة. فموسكو لا تنظر إلى إيران كتهديد ولكن كشريكٍ وحليفٍ لتحدي القوة الأمريكية من خلال توسيع نفوذ روسيا الإقليمي والدولي.

**أما عن موقف الصين:** تتبع بكين سياسة إرضاء كل الأطراف حتى الآن، ولم تتخذ موقفاً حاسماً من البرنامج النووي الإيراني. فبالرغم من رغبة الصين في خلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل إلا أنها لا تريد التضحية بمصالحها مع إيران، وهو ما عملت عليه إيران. كما أنَّ الصين تعمل أيضاً على عدم التضحية بأي طرف، فهي تحتاج إيران اقتصادياً كما تحتاج للولايات المتحدة اقتصادياً وسياسياً وتكنولوجياً كما أنها تحتاج لدول الخليج التي تمثل سوقاً استهلاكيةً ضخمةً.

ورغم كلِّ المصالح الصينية مع إيران إلا أنَّ الصين لا تبدو في وارد المواجهة مع الغرب خارج الحلبة الدبلوماسية تحديداً في مجلس الأمن الدولي، وأقصى ما يمكن أن تذهب إليه هو العمل على تخفيف حدة أي قرارٍ قد يصدر من المجلس بفرض عقوباتٍ ضدَّ إيران. وموافقة الصين على العقوبات الإيرانية تدلُّ على أنها لا تريد المخاطرة بعزلتها بعد التهديدات الأمريكية التي تربطها بها مصالح اقتصادية أهمَّ من مصالحها مع إيران، إذ أنه وبنهاية يناير/ كانون الثاني (2010) حذرت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون الصين بأنها ستواجه مخاطر اقتصادية وعزلة دبلوماسية، إن لم توقع على عقوباتٍ جديدةٍ صارمةٍ على إيران في محاولةٍ لتصعيد الضَّغط على بكين<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى التنازلات التي حصلت عليها الصين من الولايات المتحدة للموافقة على العقوبات الأخيرة. تضمنت هذه التنازلات إعفاء قطاعي الطاقة والتجارة في إيران من قرار الانضمام إلى عقوباتٍ مستقبليةٍ من طرفٍ

<sup>1</sup> فورتنج، هينر: الخلافات الدولية بشأن العقوبات على إيران (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا والصين)، مرجع سبق ذكره، ص31.

واحدٍ واستثناء الشركات الصينية والأفراد من الصين الذين لهم علاقة بالأنشطة الصينية في إيران من العقوبات القادمة<sup>1</sup>.

وعلى الجانب الآخر تتاور طهران ببراعةٍ على الأقطاب الدولية روسيا والصين وتمنحهما امتيازاتٍ اقتصاديةٍ ونفطيةٍ بهدف رفع كلفة الحلول الوسط بين واشنطن ومقابل بكين وموسكو للخروج بقرارٍ جديدٍ من مجلس الأمن. وبالتالي سيكون قراراً متدني السقف بسبب ذلك<sup>2</sup>. فلا يكون له أثر ذو أهميةٍ كبيرةٍ بالنسبة لطهران طالما أنه يراعي مصالح الدول الكبرى.

في هذا السياق تستنتج الباحثة: أنه على الرغم من رفض روسيا والصين لإحالة ملف إيران النووي لمجلس الأمن انطلاقاً من عدم رغبتها في تعقيد الأزمة وتسويتها في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا أنهما وافقتا في النهاية على هذا القرار انطلاقاً من أن علاقة إيران مع كلٍّ من هاتين الدولتين تنطلق من المصالح وهو ما يمكن أن نطلق عليه علاقة مصلحة هشة وكلّ جانب فيها يتوجس حسن نوايا الجانب الآخر، فروسيا تخشى من أن تصبح إيران نووية، كما أن إيران متمسكة بروسيا وتستمر في إغراءها اقتصادياً نظراً لتمتعها بحق الفيتو في مجلس الأمن ومصدراً من مصادر التكنولوجيا النووية بالنسبة لها. وهو ما ينطبق على علاقتها مع الصين المستفيدة منها اقتصادياً. وكلّ هذا يجسد الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن، إذ أنه يتحقق للولايات المتحدة ما تهدف له مقابل إرضاء الدول الأخرى.

#### رابعاً: أثر العقوبات الدولية على إيران من الناحية السياسية.

يتبادر هنا السؤال: بعد أربع جولاتٍ من العقوبات الاقتصادية على إيران هل نجحت هذه العقوبات في تحقيق الهدف من فرضها؟

بما أن نجاح العقوبات الاقتصادية يعتمد على تحقيق الهدف منها ألا وهو أن تعلق إيران جميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة، لذلك فإنه يجب معرفة أثر هذه القرارات على البرنامج النووي الإيراني، والابتعاد عن الناحية الاقتصادية لأنّ الأهم من الآثار الاقتصادية هي الآثار السياسية وذلك لأنّ العقوبات الاقتصادية أداة اقتصادية لتحقيق أهدافٍ سياسيةٍ.

نظراً لارتباط السياسة والاقتصاد عضويًا، نجد التأثيرات السلبية في جانب الاقتصاد ترجمةً مباشرةً في جانب السياسة، إذ من شأن التداعيات الاقتصادية السلبية أن تمتد سلباً أيضاً في حسابات الجدوى السياسية لصناع القرار

<sup>1</sup> فورتج، هينز: الخلافات الدولية بشأن العقوبات على إيران (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا والصين)، مرجع سبق ذكره، ص40.

<sup>2</sup> اللباد، مصطفى: العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران، مرجع سبق ذكره، ص13.

في البلد المعني، بما يؤدي إلى التآثير في سياساتهم وتعديليها في النهاية<sup>1</sup>. ولكن بالنسبة للنظام الإيراني إن فهم القدرات التكيفية للنظام وإحساسه بالأولويات هو أمرٌ ضروريٌ لتقييم أثر العقوبات، وإن تحقيق الأهداف السياسية للجمهورية الإسلامية هو أكبر قيمة من أي ثمنٍ ملموسٍ قد يتطلبه ذلك. وطبقاً لموسى غني نجاد "لا تفكر الدولة على نحوٍ اقتصادي بل حصراً على نحوٍ سياسي إذ تهيمن السياسة على اقتصاد إيران تماماً. وليس هناك من اقتصادٍ سياسي، بل هو اقتصاد مسيس" كما يقول أحد المحللين (هادي سمتي)، إن الوسيلة الأفضل لفهم اقتصادنا لن تكون بالسؤال عن مستوى الرخاء الذي يمكن أن نصله بل بالسؤال عن الأهداف السياسية التي سيخولنا اقتصادنا تحقيقها<sup>2</sup>. فإيران اعتادت على العقوبات منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وبالتالي فإن طول المدة الزمنية التي تعرض فيها الاقتصاد الإيراني للعقوبات جعلته يتكيف مع هذا الوضع وبالتالي ظهور حصانة له وقدرته على التعايش مع العقوبات.

كما أنّ عملية صنع القرار في إيران بالنسبة للقضايا الاستراتيجية المصيرية لا تتأثر بالاعتبارات الاقتصادية إلا هامشياً<sup>3</sup>. وقال محمود أحمدي نجاد أنه حتى لو فرضت عقوبات ((فإن الأمة الإيرانية ستنتال حقوقها مع ذلك))، وفي المعنى نفسه لاحظ آية الله جناتي (إننا لا نرحب بالعقوبات، ولكننا إذا هددنا بالعقوبات لن نستسلم)<sup>4</sup>. كما أنّ منظور المرشد الأعلى آية الله خامنئي يستند إلى المبدأ المحوري المتمثل في أنّ الخضوع للضغوط يجتذب المزيد منها.

وانطلاقاً من ذلك فإن إيران تواجه تحديات أمنية واقتصادية من جراء العقوبات الدولية المفروضة عليها<sup>5</sup>. لكنّها ترفض تقديم أي تنازلات فيما يتعلق بوقف التخصيب بل وحتى تجميد عملية التخصيب لمدة طويلة، رغم كلّ العقوبات التي فرضت عليها سواءً الأمريكية أم الأوروبية، فكيف بالعقوبات الأممية التي عرفها البعض بأنها مجرد إجراءات شكلية.

وقد وصلت إيران تحدي مطالب مجلس الأمن بتعليق جميع أنشطة تخصيب اليورانيوم، إذ أنها سارعت بالرد على القرار (1747) بتقليص تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع تأكيدها على مواصلة أنشطة تخصيب

1 اللباد، مصطفى: الملف النووي الإيراني: ماذا بعد العقوبات؟، شرق نامه، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، العدد الثامن، يناير/ كانون الثاني، القاهرة، مصر، 2011، ص6.

2 الانخراط الأمريكي الإيراني - المشهد من طهران، مرجع سبق ذكره، ص17.

3 المرجع السابق، ص2.

4 تقيه، راي: فهم الأزمة الإيرانية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد (337)، آذار/ 2007/3، ص6.

5 قنري سعيد، محمد: مستقبل السياسات الدفاعية في العالم، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد (187)، المجلد47، يناير2012، ص97.



اليورانيوم<sup>1</sup>، بينما أعلنت إيران مباشرةً بعد صدور القرار (1803) إنهاء مفاوضاتها مع دول الاتحاد الأوروبي وحصرها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أما بعد صدور القرار (1929) أطلقت إيران في الحادي والعشرون من شهر أغسطس (2010) محطاتها النووية الأولى في مفاعل بوشهر جنوب البلاد، أي بعد أقل من شهرين على صدور القرار. وجاء ذلك بالتعاون مع الجانب الروسي، وبعد سنواتٍ عما كان مخططاً له<sup>2</sup>. وهددت بالحدّ من تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية<sup>3</sup>. وفي آب/أغسطس 2010، ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنّ إيران شرعت في تشغيل مجموعةٍ تعاقبيةٍ ثانيةٍ من أجهزة الطرد المركزي الخاصة بتخصيب اليورانيوم في نطنز، لتخصيبه بنسبةٍ تصل إلى 20 في المئة<sup>4</sup>. ورغم العقوبات الجديدة، فإنّ إيران لم تتراجع عن اقتراحها بمبادلة الوقود، كما هددت سابقاً، زاعمة أنّ التّحاور مع الدّول الخمس+1 لا يزال ممكناً<sup>5</sup>.

وبشكلٍ عام تجد الباحثة أنّه بعد كلّ هذه العقوبات زادت إيران عدد أجهزة الطرد المركزي، وتحركت بشكلٍ منتظمٍ لرفع مستوى التخصيب إلى 20%. والمستوى الذي وصل له البرنامج النووي الإيراني خير دليل على فشل هذه العقوبات في عرقلة نشاط إيران لتخصيب اليورانيوم. وعلى ما يبدو أنّ إصرار إيران على الاستمرار في برنامجها النووي وسعيها لامتلاك الطاقة النووية، وعدم اكتراثها بالعقوبات الدولية، نابعٌ من قناعاتها بأنّ هذه العقوبات ستتلاشى تدريجياً مع مرور الزمن<sup>6</sup>.

ومن هنا تعتقد الباحثة أنّ القيادة الإيرانية تتطلق من فرضياتٍ تقوم على أساس التّوازن بين حجم الضرر المتوقع للعقوبات والمكاسب الاستراتيجية التي يمكن أن تجنيها من جراء استئناف الأنشطة النووية. والمكاسب التي تتوقعها تحسين موقعها التفاوضي مع الدّول الأوروبية بما يدعّم فرصها في الحصول على مقابلٍ معقولٍ للعودة إلى تعليق الأنشطة النووية، وإذا لم يتحقق هذا فسيبقى الأمل أن تؤدي هذه الأنشطة إلى الهدف النهائي لها وهو تعزيز قدرتها العملية والاقتصادية والعسكرية<sup>7</sup>، أمّا عن الأضرار فهي مطمئنةٌ حتّى الآن إلى صعوبة بل استحالة فرض عقوباتٍ اقتصاديةٍ صارمةٍ عليها نظراً للمصالح المتشعبة التي تربطها بروسيا والصين اللتان عملتا على إفراغ قرارات

<sup>1</sup> عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد: روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني، مرجع سبق ذكره، ص268.

<sup>2</sup> وحيد، مروة: البرنامج النووي الإيراني بعد محطة بوشهر، مرجع سبق ذكره، ص195.

<sup>3</sup> "Tehran Censures Security Council Sanctions Resolution"، Mehr News Agency(11 June 2010)، << <http://www.mehr news.com/en/news detail.aspx?NewsID=1098885>>>

<sup>4</sup> V. Oleksyn, <<IAEA: Iran Activates Enrichment Equipment,>> Associated press (9 August2010), <http://abcnews.go.com/techndogy/wire Story?id=11359906>

<sup>5</sup> Iran "Ready for Dialogue with P5+1"، Press TV (13 June2010)،

<<<http://www.presstv.ir/detail.aspx?id=130120&sectioned=351020104>>>

<sup>6</sup> عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد: أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوروبي منه (2002-2008)، مرجع سبق ذكره، ص244.

<sup>7</sup> عبد الخالق، عاصم: سياسة خارجية، صحيفة الأهرام، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، السنة 130، العدد(43514)، 25يناير2006.

العقوبات من أيّ محتوى. ولعدم المبالغة في التقليل من أثر العقوبات يمكن القول أنّ هذه العقوبات أبطأت البرنامج النووي الإيراني ولكنها لم تستطع إيقافه، إذ أن إيران مازالت تواصل عملية تخصيب اليورانيوم لإكمال برنامجها النووي<sup>1</sup>.

لذلك كلّه فإنّه وإلى يومنا هذا لم تستطع العقوبات الاقتصادية على إيران تحقيق أهدافها سواءً الظاهرة منها (المتتمثلة في تضييق إيران عن برنامجها النووي وإيقاف عملية تخصيب اليورانيوم)، أو الباطنة (إيقاف دعم إيران لحركات حماس وحزب الله، والحدّ من الطموح الإيراني للعب دور إقليمي).

مما سبق تستنتج الباحثة: أنّ العقوبات يمكن أن تكون مؤلّمة اقتصادياً دون أن تُقلح في إحداث تغيير حقيقي في السياسات، وهو ما أدى إلى فشل القرارات الأربعة في تغيير السلوك الإيراني النووي.

وهنا يطرح السؤال ما هي العقوبات التي من الممكن أن تؤثر في هذا النظام وبالتالي تؤثر على البرنامج النووي؟

يقود تقلب النّظر في هيكل التّجارة الخارجية الإيرانيّة إلى نتيجة مباشرة مفادها أنّ فرض حصارٍ نفطيّ على صادرات إيران النّفطية سيضرب النظام الإيراني في مقتل، ويعود ذلك لأنّ النّفط يشكل سلعة التّصدير الأولى في إيران ويمثل ما بين 80/ بالمائة إلى 90/ بالمائة من الصّادات الإيرانية. ولكن وعلى النّاحية المقابلة يعدّ حجب حوالي (2.6) مليون برميل يومياً تصدّرها إيران إلى الأسواق العالميّة أمراً مفضياً إلى تداعيات خطيرة على سوق النّفط العالمي. وهو ما يجعل الحصار النّفطي خياراً غير واقعي<sup>2</sup>. حيث ستقفز أسعار النّفط إلى مستوياتٍ خياليّة مما يلحق أضراراً جسيمةً بالاقتصاد العالمي، لذلك لازال المجتمع الدولي يمانع فرض هكذا عقوبة على إيران<sup>3</sup>. وفي حال فرضها فإنّها ستكون كفيلاً بشلّ الاقتصاد الإيراني وستتسبب له بمشاكل كبيرة وعلى كافة المستويات، نظراً لأنّ إيران هي ثالث أكبر مصدر في العالم للنّفط وثاني أكبر منتج في الأوبك بما يقارب (3.5) مليون برميل يومياً<sup>4</sup>. وتمتلك احتياطيّاتٍ تبلغ (137) مليار برميل وهو ما يمثل (9%) من الاحتياطيّات العالميّة. ومن المعروف أنّ النّفط يساهم بنحو (60) في المئة من النّاتج المحلي و(70) في المئة من موارد الميزانية الحكومية، كما أنّه يوفر نحو (80) في المئة من العملات الأجنبيّة التي تحتاجها إيران سنوياً<sup>5</sup>. وتعتبر إيران ثالث أكبر مُصدر للنّفط في العالم ما يضعها في وضعٍ استثنائيّ بالسّوق العالميّة للطّاقة.

<sup>1</sup> Choksy K. Jamsheed, "Gripping" Sanction will still Be Ineffective, - Foreign Policy, august 2009.

<sup>2</sup> اللباد، مصطفى: العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران، مرجع سبق ذكره، ص7.

<sup>3</sup> Kenneth M. Pollkack and others, WHICH PATH TO PERSIA? Option for new American Strategy toward Iran, analysis paper, thesaban center for middle east policy at the brookings institution, June, 2009, P.P32.

<sup>4</sup> محمد بن جمعة، فهد: الحظر يهدد الاقتصاد الإيراني، صحيفة الرياض اليومية، العدد (15967)، 12 مارس 2012. رابط الخبر. [www.alriyadh.com/2012/03/12/article717643.htm](http://www.alriyadh.com/2012/03/12/article717643.htm)

<sup>5</sup> حسن، رشيد: أعنف حرب اقتصادية في زمن السلم لعزل إيران، مرجع سبق ذكره، ص29.

انطلاقاً مما سبق لا تتوقع الباحثة أن يخرج مجلس الأمن بعقوبات ذات سقفٍ عالٍ تصل لصادرات النفط الإيرانية، وبالتالي فإنه من غير المتوقع أن تؤثر العقوبات كثيراً على خيارات إيران النووية، وسيقتصر التقدم الذي قد تحققه العقوبات على إبطاء وتيرة البرنامج النووي ولكن دون تأثيرٍ جوهريٍّ بسبب وصول إيران إلى دورة الوقود النووي، وأصبحت معظم الإمكانيات الإيرانية محلية. خاصةً أنّ المعلومات المطلوبة لتطوير مادةٍ انشطاريةٍ موجودةٍ في حوزتها، ولديها مواد نووية خام، وتنتج بنفسها أجهزة طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم، وتُشغل منشأة لتحويل اليورانيوم، كما أقامت مفاعلاً لإنتاج المياه الثقيلة وأجرت تجارب في شأن فصل البلوتونيوم وفي حوزتها كما يبدو قوى بشرية فنية ماهرة وكافية كما نوعاً<sup>1</sup>.

ومن هنا وجدت الباحثة أنّ العقوبات التي كان لها ثمنٌ اقتصاديٌّ لا يُستهان به فشلت في إحداث تحولٍ في سياسات إيران النووية. وأنّ إيران ستمضي طريقها في تطوير برنامجها النووي، متكئةً على قدراتها الذاتية وعلى تحالفها القوي مع روسيا والأقل قوةً مع الصين<sup>2</sup>، فالخطاب المعادي لإيران مستمرٌ والعقوبات مستمرةٌ وهي لن تقدم أي تنازلات.

وفي هذا السياق هناك وجهة نظرٍ تعتقد أنّ تغيير الولايات المتحدة نظرتها لإيران وأسلوب تعاملها معها ومع دورها الإقليمي وتطلعاتها يعد هذا مطلباً أساسياً بالنسبة لنمط تفكير قيادةٍ مقتنعةٍ أنّ واشنطن سعت بصورةٍ مختلفةٍ للإطاحة بالنظام أو إضعافه أو احتوائه، كما يترتب على هذا المطلب آثارٌ عمليةٌ تتمثل في إصرارها على تخلي الولايات المتحدة عن أيّ جهودٍ لتغيير النظام في إيران، واحترام سلامة أراضيها، والاعتراف بضرورة وشرعيةٍ دورها الإقليمي<sup>3</sup>.

ولكن باعتماد الباحثة أنّ إيران حتى لو تمّ لها تحقيق ذلك فإنّها لن تتوقف عن تطوير برنامجها النووي حتى لو استمر ذلك بشكلٍ سرّيٍّ، وهذا يعود إلى أنّ إيران تريد أن تثبت أن لها دور إقليمي بشكلٍ فعليٍّ وليس فقط باعتراف واشنطن التي ربما تغيير سياستها بعد فترةٍ وخصوصاً في ظلّ انعدام الثقة بين الطرفين، لذلك فإنّ إيران أدركت من أن تتخلى عن برنامجها النووي بمجرد تعهداتٍ أمريكيةٍ لا قيمة لها، خاصةً بعد أن ترسخ لدى إيران أنّ السبيل الوحيد للتعامل مع الغرب هو تغيير موازين القوى على الأرض عبر حيازة أدوات القوة.

وما يؤكد ذلك هو أنّ البرنامج النووي الإيراني قد انطلق كما تمّ عرضه سابقاً منذ أيام الشاه وعندها كانت تربط إيران بالولايات المتحدة علاقات حميمة. ورغم ذلك بدأت برنامجها النووي وهذا كله يعود لنفسية الأمة الإيرانية التي تشعر دائماً بالسمو والرفعة ولا بدّ لها ما يعزز هذا الشعور.

<sup>1</sup> كام، أفرايم: إيران النووية: الانعكاسات وطرائق العمل (وجهة نظر إسرائيلية)، ترجمة ثروت محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص26.

<sup>2</sup> الزوبري، محجوب: العقوبات الجديدة على إيران التأثير والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 13 فبراير/ شباط 2012، ص7.

<sup>3</sup> الانخراط الأمريكي الإيراني - المشهد من طهران، مرجع سبق ذكره، ص2+1.

## الفصل الرابع: مستقبل الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن.

### المبحث الأول: تحولات النظام الدولي

أولاً: مفهوم النظام الدولي

ثانياً: النظام الدولي الجديد.

ثالثاً: الاستراتيجية الأمريكية في ظلّ النظام العالمي الجديد

رابعاً: مفهوم النظام المتعدد الأقطاب

### المبحث الثاني: تأثير القوى العالمية الصاعدة على الهيمنة الأمريكية.

أولاً: الصين

ثانياً: روسيا الاتحادية

ثالثاً: الاتحاد الأوروبي.

رابعاً: أثر هذه الأقطاب على مستقبل الهيمنة الأمريكية

### المبحث الثالث: مستقبل مجلس الأمن في ظلّ تحولات النظام الدولي

أولاً: مجلس الأمن في ظلّ النظام ثنائي القطب

ثانياً: دور مجلس الأمن في ظلّ النظام أحادي القطب

ثالثاً: دور في مجلس الأمن في ظلّ نظام متعدد الأقطاب

رابعاً: إصلاح مجلس الأمن أم الاستغناء عنه؟

## الفصل الرابع: مستقبل الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن

في هذا الفصل سوف تحاول الباحثة الإجابة على مجموعة من الأسئلة التي أصبح من الضروري الحصول على إجابة لها ومنها:

. هل ستبقى الولايات المتحدة مهيمنة على النظام الدولي أم ستنافسها دول أخرى؟

. في حال كان هناك دول أخرى تسعى لتغيير النظام الدولي الحالي فهل تمتلك هذه الدول كل مقومات القوة اللازمة لتأخذ هذا الدور؟

. هل ستشارك هذه الدول الصاعدة الولايات المتحدة في الهيمنة أم أنها ستحتل مكانها؟

. ما أثر هذه التغييرات في النظام الدولي على الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن؟

## المبحث الأول

### تحولات النظام الدولي

النظام الدولي كمصلحة وكواقع ليس وليد هذه الأيام، وإنما هو وليد التجربة التاريخية للفعل السياسي والعسكري والاقتصادي على الأرض. ومن خلال الواقع والتاريخ نجد أنّ هذا النظام ومنذ تشكل منظمة الأمم المتحدة قد مرّ بمرحلتين هما مرحلة الثنائية القطبية التي تشاركت فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إدارة دفة هذا النظام. أما المرحلة الثانية فكانت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالسيطرة وهي مرحلة الأحادية القطبية. ولكن منذ عدّة سنوات بدأت تظهر بعض الدّول التي تتمتع ببعض عناصر التفوق العالمي، فقد تصاعد دور الاقتصادات الصّاعدة بالإضافة إلى التكتلات الدولية والإقليمية بعد أن أخذ هامش التفوق الغربي في التراجع والتقلص<sup>1</sup>، مما قد يؤدي إلى تغيير شكل النظام الدولي ليصبح نظاماً متعدد الأقطاب.

#### أولاً: مفهوم النظام الدولي.

تعود نشأة النظام الدولي إلى تزايد ظهور الدّول القومية في أوربا، وتمثل معاهدة ويستفاليا عام 1648 أول خطوة على صعيد الترجمة الواقعية للنظام الدولي، باعتبارها سعت إلى إقامة نظامٍ دوليٍّ يقوم على أساس التعاون المشترك بين الدّول، واعتبارها أساساً للتشاور بين الدّول لحل خلافاتها سلمياً من دون اللجوء إلى القوة مع مراعاة حقّ كلّ دولة في الدفاع عن نفسها<sup>2</sup>.

والنظام الدولي في منطق العلاقات الدولية: مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات اتخاذ القرارات الضمنية أو الصريحة التي تلتقي حولها توقعات العناصر الفاعلة في مجالٍ معينٍ للعلاقات الدولية<sup>3</sup>.

كما يُعرّف النظام الدولي بأنه حجم التفاعلات التي تقوم بها الدّول والمنظمات الدولية والعناصر دون القومية مثل حركات التحرر والوحدات الـ (عبر القومية) مثل الشراكات المتعددة الجنسية وغيرها<sup>4</sup>.

والنظام الدولي من وجهة نظر الواقعيين هو نتيجة تقاسم القوة المستقرة بين الدّول العظمى، كما يرون أنّ السياسة الدولية تحدث بين الدّول التي توازن كل واحدة منها الأخرى<sup>5</sup>. وأنّ العلاقات الدولية هي علاقات صراعٍ ومنافسةٍ، وأنّ الدّول في حالة تهديدٍ متبادلٍ ومستمرٍ، وبذلك تتم إدارة النظام الدولي عبر مجموعة من الدّول.

1 الدسوقي، أبو بكر: التحولات الانتقالية في تشكيل مستقبل النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد (187)، يناير 2012.

2 عبد الله حسن الحياي، أزهار: النظام الدولي الراهن وانحراف الشرعية الدولية المظاهر والدلالات، مرجع سبق ذكره، ص 234-235.

3 براون، كريستين: فهم العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 195.

4 الغريب، فنسان: مآزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

5 المرجع السابق، ص 32.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ فكرة النّظام الدّولي هي فكرةٌ تصوّريّة<sup>1</sup> خياليّة، فالنّظام بمكوناته وبنائه عبارةٌ عن مسألةٍ تصوّريّةٍ أكثر منه حقيقةٌ محددة. وهو بهذا المعنى يتطور ويتغير حسب صورته الذّهنية لدى الفاعلين الدّوليين<sup>2</sup>. وأنّ أيّ نظامٍ دوليٍّ تحكمه عواملٌ ثلاثةٌ: فهو نظامٌ تصوّره القوة الحاكمة في العالم فتضع قوانينه وقواعده وتحاول فرضها على باقي اللّاعبين، وهو نظامٌ مؤقتٌ مدته محكومةٌ بتغيير المصالح وموازين القوى، وهو نظامٌ يحقق مصالحها بقدر ما تمتلك من قدراتٍ في المجالات المختلفة، أيّ أنّ النّظام لا يعني بالضرورة العدالة وإنّما يعني عدالة الضرورة إذ أنه يجب أن ينسجم ومقاييس العدالة التي يفرضها الطّرف أو الأطراف المهيمنة على هذا النّظام. وهذا يقود إلى أن النّظام ليس مجرد مؤسسة يتكافل أعضاؤها مشروعية اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية، إنّما هو مؤسسة قائمةٌ على أساس الأمر الذي يأتي من قادة هذا النّظام.

ولكن هناك نظريةٌ هامة تتعلق بتشكّل النّظام الدّولي ألا وهي تكلفة تغيير هذا النّظام بالنسبة للدّول الأخرى الكبرى، إذ أنّه وعلى الرّغم من إمكانية حدوث تغييراتٍ وتعديلاتٍ طفيفةٍ، فإنّ حالة التّوازن هي الحالة التي لا تعتقد فيها أيّ دولةٍ قويةٍ (أو مجموعة من الدّول) أنّ إحداث أيّ تغييرٍ في النّظام يمكن أن يؤدي إلى منافعٍ إضافيةٍ متناسبةٍ مع التّكاليف المتوقعة لإحداث تغييرٍ في النّظام، وعلى الرّغم من أنّ كلّ دولةٍ ومجموعةٍ في النّظام يمكن أن تستفيد من بعض أنواع التّغيير فإنّ التّكاليف التي ينطوي عليها ذلك ستثبط محاولات إحداث تغييرٍ في النّظام، انطلاقاً من ذلك فإنّ كلّ دولةٍ لديها حساباتها إذ أنّه مقابل فوائد كونها قطب هناك تكاليف، وبالتالي تُجري حساباتها بناءً على ذلك، وإذا لم تكن الفوائد أكثر من التّكاليف فإنّ الدّولة وإن كانت قويةً فهي غير مستعدةٍ إلى تغيير النّظام الدّولي القائم الذي يحقق لها فوائد أكبر.

كما أنّ تطور النّظام الدّولي وانتقاله من مرحلةٍ إلى أخرى يتوقف ليس فقط على عدد الأطراف الفاعلة فيه، وإنّما على منظومة القيم والنّسق الإيديولوجي الذي يقوم عليه والقدرات القومية لكل طرف، ونمط التحالفات القائمة بين القوى المسيطرة عليه والموجهة له، ونوع المؤسسات العليا التي تحفظ إلى حدٍ كبيرٍ توازن القوى داخله<sup>3</sup>. وأنّ أيّ نظامٍ جديدٍ في التاريخ ليس جديداً بصورةٍ تامةٍ، وإنّما يعني أنّ الوضع قد تغير وأنها هناك اتجاهاً جديداً يتأسس في ظلّ تراجع النّظام القديم. ويجب أن تكون الغاية المرجوة من أيّ نظامٍ هي حفظ السّلم والأمن الدّولي، تنمية العلاقات الودية بين الأمم والدّول والشّعوب في كافة جوانبها السّياسية والاقتصاديّة والثقافية والعلمية وغيرها<sup>4</sup>.

1 المشاط، عبد المنعم: النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد (178)، المجلد (44)، أكتوبر 2009، ص41.

2 المرجع السابق، ص41.

3 المشاط، عبد المنعم: النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، مرجع سبق ذكره، ص40.

4 أبو الوفا، أحمد: الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد (122)، أكتوبر 1995، ص79.

## ثانياً: النظام الدولي الجديد.

منذ نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي بدأ بالظهور مصطلح النظام الدولي الجديد، وساد في مرحلة القطبية الأحادية التي تعني انفراد دولة واحدة لعناصر القوة والنفوذ نتيجة التمرکز الشديد للموارد والإمكانات بشكل يجعلها دولة متفوقة بكل مقاييس عصرها تتربع على قمة الشكل الهرمي كقوة دولية واحدة تستطيع وبحكم مكانتها وإمكاناتها المطلقة ممارسة تأثيرها أو فرض إرادتها على الآخرين<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى إن تسمية النظام الدولي الجديد لم تتبثق عن إرادة أممية كنتاج لوفاقٍ عالمي شاركت فيه جميع الأطراف وإنما نتيجة لاختلال حدث في النظام العالمي لصالح طرف في المعادلة الدولية<sup>2</sup>. وبعد أول من أطلق مصطلح النظام الدولي الجديد هو الرئيس الأميركي بوش الأب عام (1991)، إذ استخدم هذه العبارة عند افتتاح عملية عاصفة الصحراء بعد تحرير الكويت، و أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش الأب ((أن النظام مقدم الآن على نظامٍ دولي جديدٍ، يختلف عما كان عليه الوضع في الحرب الباردة، نظام دولي جديد، يقوم على احترام قيم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وستلعب فيه الأمم المتحدة دوراً بارزاً في خدمة السلام والأمن الدولي))<sup>3</sup>.

وتعدّ من أهم سمات النظام العالمي الجديد نهاية التنافس الأيديولوجي بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي والهيمنة شبه المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، إذ أنه منذ انهيار حائط برلين في عام 1989، وانهيار دول المعسكر الشرقي، سقطت أفعنة كثيرة من فوق الوجوه، وتبدلت المواقع بين القوى الدولية. وظهر فصلٌ جديدٌ في العلاقات الأمريكية السوفيتية تمثل في الوفاق بين الشرق والغرب أُعتبر فصل الختام للحرب الباردة<sup>4</sup>.

وفي هذا النظام الدولي الجديد لم تعد التفاعلات والعلاقات المتبادلة لأطرافه تخضع لضوابط القانون الدولي والمصلحة الدولية العامة المشتركة بقدر ما أصبح خاضعاً لضوابط سياسية جديدة كان للمصالح الذاتية والاهتمامات الأمنية الخاصة بالولايات المتحدة دورها الكبير والحاسم في صياغة وإرساء معالمه. إذ أنه نتيجة للوضع غير المستقر في النظام الدولي ونتيجة لعدم تشكله على أسس واضحة المعالم بعد مرحلة انتقالية كالتّي تعيشها، رأّت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة الاستفادة من تلك اللحظة الحاسمة لتوطيد هيمنتها على نظامٍ عالمي لا يزال قيد التشكل في ظلّ اختلال التوازن لصالحها<sup>5</sup>، والولايات المتحدة ستبذل قصارى جهدها لحماية هذا النظام العالمي ضمن زعامةٍ أحادية القطب<sup>6</sup>.

1 زهير المحميد، محمد حبيب: هيئة الأمم المتحدة والقطبية الأحادية، مرجع سبق ذكره، ص6.

2 الأطرش، محمد: العرب وتحديات النظام العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 152

3 ياسين الحموي، ماجد: نظرة في أزمة الأمم المتحدة في ظل القانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص383.

4 الأطرش، محمد: العرب وتحديات النظام العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

5 الغريب، فنسان: مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص210.

6 صبيح، علي: الصراع الدولي في نصف قرن (1945-1995)، مرجع سبق ذكره، ص211.



وأصبح هذا النظام الجديد يرتكز على القوة العسكرية الأمريكية والشرعية الدولية وما يتصل بها من تضامن الدول الرأسمالية مع بعضها<sup>1</sup>، انطلاقاً من أنّ النظام الدولي الحالي يأخذ شكل دائرة كبرى تحتل قطبها الولايات المتحدة الأمريكية وتتوزع حولها دوائر فرعية، أقربها المجموعة الأوربية تتنازع على قطبها إنجلترا وألمانيا، مجموعة الكومنولث والمجموعة الصفراء (قطبها اليابان) ومجموعة الشرق الأوسط (منطقة النفط الكبرى) وتحاول الولايات المتحدة أن تجعل قطبها إسرائيل ويقوم حول هذه الأقطاب جزءاً من الدول الحليفة<sup>2</sup>. هذا الوضع أدى إلى اتحاد كل القوى الرئيسية وراء الولايات المتحدة الأمريكية في مجال السياسة الأمنية الخارجية. لدرجة يمكن القول معها أنّ السياسة الخارجية للنظام الدولي الجديد هي سياسة خارجية أمريكية وإنّ ما تسلكه الدول الخارجية العظمى الأخرى ما هو إلا صوراً تمحورت أو ردود فعلٍ للسلوك العالمي الأمريكي<sup>3</sup>، وقد أطلق البعض تسمية لهذا القرن بالقرن الأمريكي بناءً على السيطرة الأمريكية على الشؤون الدولية والذي تمّ من خلال أمركة العالم وفقاً للأسس والقيم الأمريكية<sup>4</sup>.

وأصبح منطق السياسة الدولية في ظلّ هذا النظام الجديد لا يخضع لمنطق الحقّ والعدل والمفاهيم القيمية الإنسانية، وأصبح منطقها لا يُؤسس على قوة الحقّ بل على حقّ الأقوى، والقوي هو القوي عسكرياً وتكنولوجياً، والقوي بقدرته على توظيف كل أوراق القوة والضغط التي يمتلكها وليس صاحب الحقّ والمنطق أو الحجة الأقوى أو الحقّ الأقوى. كما أنّ هذا النظام رغم أنّه يُبقى مفهوم السيادة إلّا أنّ المعنى المفهومي أصبح يختلف عن المعنى الحيثي، إذ أنّه بات واضحاً أنّ هناك شرعنة لتعديلات بعض الدول العظمى على إطلاق مفهوم السيادة تحت عناوين مثل ((مبدأ التّدخل الدولي الإنساني)) أو مبدأ التّدخل لاعتبارات القيم الدولية وهذا ما حدث في الصومال 1993، وفي 2012 بحجة القضاء على جماعاتٍ متطرفة. كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل دعم سيطرتها الأحادية على العالم بالدعوة إلى تقويض مبدأ سيادة الدول على أراضيها لكون هذه السيادة تعدّ معوقاً خطيراً أمام تدفق رؤوس الأموال والسلع والمنتجات الأمريكية بمختلف أنواعها، وهو ما يُعدّ في الواقع اختراق يعبر عما يسميه الساسة الأمريكيون "حقوق الملكية الدولية"<sup>5</sup>. وفي ظلّ هذا النظام الدولي الجديد لم يعدّ بمقدور الدول أن تفعل أيّ شيءٍ أو تبرر أيّ تصرفٍ بأنه تجسيدٌ لمبدأ السيادة<sup>6</sup>.

ومن أهمّ الانتقادات التي يمكن توجيهها لهذا النظام الدولي الجديد هو عجزه عن تطبيق القانون الدولي مما أعطى للدول الكبرى الحقّ في أن تمارس السيادة المطلقة في تأمين وحماية مصالحها، وإن لم تكن هذه المصالح تتمتع بالشرعية القانونية في الإطار الدولي، أو تتعارض مع القانون الدولي، بينما نجد شعوباً ودولاً أخرى لا تتمتع بأبسط حقوقها الواضحة والراسخة في القانون الدولي كحقّ سيادتها على أراضيها مثلاً. وكأنه غائباً عن الدّهن

1 الأطرش، محمد: العرب وتحديات النظام العالمي، مرجع سبق ذكره، ص140.

2 الفيلاي، مصطفى: حرب الخليج ومستقبل العرب، الطبعة الأولى، دار سراس للنشر، تونس، 1991، ص96.

3 محمد هياجنة، عدنان: دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص32.

4 عبد الهادي المحميد، زهير: القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية مدخلة لبروز قطبية منافسة، مرجع سبق ذكره، ص5.

5 محمد إسماعيل، زكريا: النظام الدولي الجديد: الوهم والخديعة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد (143)، 1991، ص9.

6 عبد الله حسن الحياي، أزهار: النظام الدولي الراهن وانحراف الشرعية الدولية المظاهر والدلالات، مرجع سبق ذكره، ص236.

العالمي أنّ الاحترام والتقييد بالقانون الدولي ضرورةً منطقيةً للاستقرار العالمي، ويُفترض بكلّ أعضاء منظمة الأمم المتحدة وخصوصاً أعضاء مجلس الأمن الدائمين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية الالتزام بالقانون الدولي، لأنّ قرارات مجلس الأمن أصبحت تعكس واقعاً سياسياً، وليس بالضرورة حقوقاً يضمنها القانون الدولي.

بالإضافة إلى ذلك فإنه في مرحلة النظام الثنائي القطب كان لدى الدول الكبرى احتراماً أكبر للقواعد الناظمة للعلاقات بينها، خاصةً في إطار منظمة الأمم المتحدة. ولكن بعد بروز الولايات المتحدة كقطبٍ وحيدٍ مهيمٍ فإنّها جعلت من نفسها فوق الروابط القانونية التي ترى فيها تقييداً لحريتها في متابعة مصالحها، وما سهل عليها ذلك هو النظام الذي يعمل وفقه مجلس الأمن الذي وُضع أساساً للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وإنهاء الحروب والنزاعات بين الدول.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ هناك هوةً واسعةً بين المبادئ التي تنادي بها الولايات المتحدة في ظلّ هذا النظام الجديد بما يمثّله من سيادة روح الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعاون الدولي لحلّ المشكلات الدولية بصورة سلمية، وبين ممارساتٍ واقعيةٍ تقوم على تقييد الحريات وتجاوز حقوق الإنسان وتجاهل حقوق الأقليات وسيادة الدول. وذلك يعود إلى أنّ الإدارة الأمريكية تدرك أنه في اللحظة التي يتاح فيها للمواطن العربي أن يمتلك حرياته الإنسانية البسيطة، فإنّه سيسعى بالضرورة إلى طلب الوحدة في جميع دول العالم العربي والاستقلال السياسي والاقتصادي والعسكري الكامل وهو ما يشكل خطراً كبيراً على المصالح الأمريكية الاستراتيجية التي تقوم على تثبيت التجزئة وتكريس الهيمنة السياسية والاقتصادية والأمنية لها. فضلاً عن ذلك فإنه منذ قيام هذا النظام توالى التدخلات الأمريكية العسكرية في مختلف أنحاء العالم في إطار الحرب على الإرهاب<sup>1</sup>.

ومن هنا يمكن للباحثة القول: برزت الأحادية القطبية عندما تمكّنت الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على العالم منفردةً بعد انهيار القطب المنافس (الاتحاد السوفيتي) وغياب أيّ قوةٍ منافسةٍ عالميةٍ على المسرح العالمي. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحقبة الزمنية لاعباً أساسياً في العالم عموماً، وفي المنطقة خصوصاً بعد أخذها بأسباب القوة وتفردتها في صياغة النظام العالمي الجديد وانكبابها على إدارة الفوضى الخلاقة لضمان عدم نشوء أيّ قوةٍ منافسةٍ تتازعها السيادة على المستوى الدولي والإقليمي<sup>2</sup>.

### ثالثاً: الاستراتيجية الأمريكية في ظلّ النظام العالمي الجديد.

إنّ التوجّهات الاستراتيجية بالنسبة للسياسة الأمريكية ثابتة منذ أكثر من خمسين عاماً وهي القضاء على الخصوم الأقوياء منهم أو إضعافهم سواءً كانوا من الأصدقاء أم من الأعداء في سبيل أن تحافظ الولايات المتحدة على وضعها المنفوق والوحيد أطول مدةٍ ممكنةٍ سواءً كان منافسوها أو خصومها من الغربيين أم من غيرهم.

<sup>1</sup> الدسوقي، أبو بكر: العالم يتحول: حقائق جديدة على الخريطة العالمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد (187)، المجلد 47، يناير 2012، ص 58.

<sup>2</sup> زهير المحميد، محمد حبيب: هيئة الأمم المتحدة والقطبية الأحادية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

وفي هذه المرحلة الجديدة للنظام الدولي انتهجت الولايات المتحدة بالإضافة إلى ذلك استراتيجيات جديدة، تبدأ بالتزامٍ أساسيٍّ بالحفاظ على عالمٍ أحادي القطب ليس للولايات المتحدة أي منافس كبير فيه، إذا إنه أصبح يتعين على الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أن تحول دون ظهور منافسين في كل من أوروبا وآسيا<sup>1</sup>. وقد عبرت وثيقة توجيهات التخطيط الدفاعي لسنوات (1995-1999) الصادرة عن وزارة الدفاع عن أنّ الإستراتيجية الأمريكية ستتركز على منع ظهور أي منافسٍ للولايات المتحدة على الصعيد العالمي، وأنّ على الولايات المتحدة أن تُظهر القدرات القيادية اللازمة وأن تحمي نظاماً جديداً كفيلاً بإقناع المنافسين المحتملين بأنهم ليسوا بحاجة إلى التطلع إلى دورٍ أكبر أو إلى إتباع سياسةٍ أكثر عدوانيةً لحماية مصالحهم المشتركة<sup>2</sup>.

وفي تقريرٍ لمجلس الأمن القومي تمّ تسريبه بعد استلام كلينتون الرئاسة وفيه رسم صورة للعالم تحت قيادة الولايات المتحدة ويفيد بأنّ ((على الولايات المتحدة الحفاظ على وسائل ردع ومنع المنافسين المحتملين من مجرد الأمل نحو لعب دور إقليمي))<sup>3</sup>.

وهو ما يفرض على الولايات المتحدة أن تقوم بدورٍ فرديٍّ بصورةٍ أكبر وذلك بما يتوافق مع مصالحها، فالاستراتيجية الأمريكية الجديدة تفرض عليها، أن تكون أقلّ التزاماً بشركائها وبالقواعد والمؤسسات الدولية، وأن تقوم بدورٍ أكثر فردانيةً واستباقيةً في مواجهة التهديدات الإرهابية والدول المارقة وأنه يتوجب عليها استخدام قوتها العسكرية الفائقة في إدارة النظام العالمي<sup>4</sup>. وانطلاقاً من ذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتبع سياسة عكس سياستها في ظلّ الحرب الباردة، تعتمد فيها على نفسها ولا تحتاج إلى التشاور مع حلفائها الأوروبيين في كثيرٍ من الأحيان وتقوم بإعلامهم بالسياسات المهمة فقط. وفي هذا الصدد يقول نعوم تشومسكي في كتابه الدول المارقة أنّ الولايات المتحدة احتفظت لنفسها بحقّ "أنّ تتصرف بشكلٍ أحاديٍّ إذا كانت مصالح قومية مهمة، أو قيم جوهرية موضع نزاع"<sup>5</sup>.

كما عازمت الولايات المتحدة على مواصلة استثمار الأجواء التي خلفها سقوط حائط برلين وانهيار الكتلة الشرقية لتعظيم قوتها من ناحيةٍ وتفردتها بإدارة النظام العالمي من ناحيةٍ أخرى، مهيمنةً بذلك على منظمة الأمم المتحدة لأنّ الأمم المتحدة أريد منها في هذه المرحلة أن تشكل الوعاء الذي تنبثق عنه آلية عمل النظام الدولي الجديد، فنظامٌ عالميٌّ جديدٌ لا بدّ له من إطارٍ عالميٍّ يحتويه وليس ثمة أفضل من هذه المنظمة للقيام بهذا الدور. إذ أنّ جُلّ ما تبتغيه الحكومة الأمريكية من المنظمات الدولية هو إضفاء صفة المشروعية على تصرفاتها بصيغة قراراتٍ

1 الغريب، فنسان: مآزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص196

2 هاشم عواد، عامر: دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص203.

3 نقرش، عبد الله - حميد الدين، عبد الله: السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص10.

4 الغريب، فنسان: مآزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص196.

5 تشومسكي، نعوم: الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة أسامة أسبر، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص398.

تصدّر عن هذه المنظمات<sup>1</sup>. ومع ذلك فإنها احتفظت لنفسها بحق التصرف منفردة في حال الضرورة، وفي كلمة الرئيس كلينتون أمام الجمعية العامة عام(1993):

((إننا سوف نعمل بالمشاركة مع الآخرين ومن خلال مؤسسات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، أنه لمن مصلحتنا القومية أن نقوم بذلك ولكن يجب ألا نتردد في العمل بطريقة منفردة عندما يكون هناك تهديد لمصالحنا الحيوية أو لمصالح حلفائنا الحيوية))<sup>2</sup>.

وهذه الكلمة تدلّ على أنّ الولايات المتحدة تتحرك عندما يكون هناك ما يهدد مصالحها وتلجأ إلى مجلس الأمن وإذا لم يلبها مجلس الأمن فهي مستعدة لتجاهله وتنفيذ إرادتها.

وأكثر من ذلك فإنّ بعض تصرفات الولايات المتحدة تشير إلى أنّها نسفت الأمم المتحدة وفي هذا الصدد، يعبر جون بولتون، أحد صقور البيت الأبيض، والممثل السابق للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، عن موقف بلاده من المنظمة بقوله ((لا توجد أمم متحدة وإنما يوجد مجتمع دولي تقوده الولايات المتحدة)) بل إنّ بعضاً من صقور المحافظين الجدد، كريتشارد بيرل، ذهب أبعد من ذلك فرحب بـ ((موت الأمم المتحدة))<sup>3</sup>.

وفي اتجاه آخر فإن الولايات المتحدة في هذه المرحلة نصبت نفسها سيدة العالم خاصة بعد إنشاء مجلس التعاون الأطلسي في (20) ديسمبر (1991) الذي ضمّ الدول الأطلسية ودول أوروبا الشرقية والغربية. وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول أصبحت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تأخذ بمفهوم تعبئة القوى والموارد السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمريكية وتجاوز منظومة القيم الدولية القائمة على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والعمل بشكل استباقي لجهة التعامل بشتى الوسائل والأساليب العسكرية وغير العسكرية مع كلّ ما تعتقد الإدارة الأمريكية أنّه يشكل خطراً يهدد المصالح الأمريكية.

كما أنّ الحملة الأمريكية ضدّ ما تعتبره الإرهاب كهجومها على أفغانستان واستهداف العراق ليس سوى غطاءً لتحقيق الأهداف الأميركية البعيدة المدى في الاقتصاد القومي وتكريساً لوجودها العسكري الشامل في المشهد العالمي، فالنظام الدولي الجديد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو احتكار حكومتها لأسباب التفوق العسكري، الثقافي والعلمي وتنصيب نفسها معنيةً ووصيةً على كلّ ما يجري في المعمورة، وإنّ أيّ قرارٍ في الشؤون الكبرى ينبغي أن يكون أمريكياً<sup>4</sup>. فالولايات المتحدة هي وحدها القائمة والساهرة على إدارة شؤون العالم فهي في كل مكانٍ وطرفٍ في كل شيء<sup>5</sup>. كما أنّ التناقض القائم بين المبادئ التي يزعم بكونها تشكل القاعدة التي يرتكز عليها النظام العالمي

<sup>1</sup> Greafrath, Bernhard, Leave to court what Belongs to the court, the Libya case, 4EJIL, 1993, P184-205.

<sup>2</sup> الرشيد، أحمد، وآخرون: الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، مرجع سبق ذكره، ص53.

<sup>3</sup> Richard Perle, ((Thank God for the Death Of The UN)), Guardian, 21/3/2003, P.9.

<sup>4</sup> الفيلاي، مصطفى: حرب الخليج ومستقبل العرب، مرجع سبق ذكره، ص94.

<sup>5</sup> الأطرش، محمد: العرب وتحديات النظام العالمي، مرجع سبق ذكره، ص136.

الجديد الشرعية الدولية، الديمقراطية وحقوق الإنسان وبين التزامات الولايات المتحدة الدولية وممارستها الفعلية جعلها تتبنى سلوكاً مزدوجاً في تعاملها مع المشاكل الدولية<sup>1</sup> واللجوء إلى سياسة الكيل بمكيالين.

ومن هنا تؤكد الباحثة: أن النظام الدولي اتجه إلى الأحادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقائد للمعسكر الرأسمالي منفردة بقيادة العالم وتمدد دورها وهيمنتها على الأمم المتحدة والشرعية الدولية<sup>2</sup>، فضلاً عن أنها كانت تحول في الوقت ذاته دون العودة إلى التعددية القطبية من خلال الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي والحفاظ على مقومات التفوق الاقتصادي الأمريكي<sup>3</sup>.

وبذلك تكون الأهداف الحقيقية للولايات المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد تتمثل في زعامة العالم والسيطرة عليه في جميع الميادين، وخاصة العالم الثالث واستنزاف ثرواته المتنوعة وتغييب دور الأمم المتحدة والسيطرة عليها، وتحويلها إلى مجرد وسيلة من وسائل سياستها الخارجية وأداة للتأديب والتخويف. بينما تمثلت الأهداف المعلنة في محاولة الولايات المتحدة إبراز نفسها كمنقذ للعالم، رافعةً بذلك شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان حيث تدعي نشر فكرة الليبرالية في اختيار الشعوب لمن يحكمها وجعلها مصدراً للسلطة.

تستنتج الباحثة: أن النظام الجديد الذي تؤسس وترعاه الولايات المتحدة ليس نظاماً للتوازن في المصالح أو نظاماً لقانون دولي ترعاه الأمم المتحدة أو نظاماً يؤسس للسلام والاستقرار، إنما هو نظام هيمنة القطب الأمريكي الواحد ذو النزعة السلطوية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

ومن هنا يتبادر إلى الذهن سؤال هل سيستمر هذا النظام الدولي الجديد ممثلاً بالهيمنة الأمريكية؟ أم أن هناك بوادر تشكل نظام دولي متعدد الأقطاب؟

انطلاقاً من مقولة فولتير ((إذا سقطت روما وقرطاجة فأية قوة هي الخالدة؟)) فكان جوابه ولا واحدة.

برأي الباحثة لا بد في النهاية من أن يزول عصر الهيمنة الأمريكية مهما طالت السنين انطلاقاً من أن التغيير صفة ملازمة للنظم الدولية، وهي في حركة وتطور مستمرين وبالتالي فإن النظام الدولي الحالي هو بدوره في تطور وانتقال<sup>4</sup>. فالتاريخ مليء بقوى عظمى سادت ثم بادت بنشوء قوى مضادة لها<sup>5</sup> وهذا يقود إلى القول بأن النظام الدولي

1 الأطرش، محمد: العرب وتحديات النظام العالمي، مرجع سبق ذكره، ص138.

2 الغريب، فنان: مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص32

3 عباس عطوان، خضر: مستقبل العلاقة الأمريكية - الصينية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص136.

4 مفتاح الحراشي، ميلاد: النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد(264)، 2001، ص226.

5 عبد الهادي المحميد، زهير: القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية مدخلة لبروز قطبية منافسة، مرجع سبق ذكره، ص6.

الحالي في طور الانتقال من نظام قائم على الأحادية القطبية إلى نظام قائم على تعدد الأقطاب<sup>1</sup>، ولو بعد فترةٍ طويلةٍ.

#### رابعاً: مفهوم النظام المتعدد الأقطاب.

يقوم النظام المتعدد الأقطاب على افتراض توازنٍ دوليٍّ جديدٍ بواسطة رغبةٍ وقدرةٍ مجموعةٍ من الدول الكبرى أو دولةٍ كبرى ما<sup>2</sup>، ويتميز النظام الدولي متعدد الأقطاب بتوزع إمكانات القوة على عدد من الدول أو التكتلات وهو ما يمثل العودة إلى سياسات توازن القوى بين الأقطاب الرئيسية لهذا النظام، ويكون النظام الدولي في حالة توازنٍ إذا رضيت الدول الأكثر قوةً في النظام عن الترتيبات الإقليمية والسياسية والاقتصادية القائمة.

وإنّ مذهب التعددية هو أساس التعاون والدبلوماسية متعددة الأطراف ويعد شرطاً أساسياً لإنشاء نظامٍ دوليٍّ مستقرٍ وطبيعيٍّ<sup>3</sup>. كما أنه في النظام المتعدد الأقطاب يسود التوافق بين مصالح الدول الكبرى من خلال اللجوء إلى المساومات والتفاوض، مما يؤدي إلى ترسيخ دور المنظمات الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية، على عكس النظام الأحادي الذي تصدر فيه السيادة الذاتية للقطب الواحد وتسخير الكل لمصلحته. كما أنه في النظام التعددي يأخذ التكامل شكل التكتلات الوظيفية، كالتجمعات الاقتصادية أو المؤسسية وهي تجمعات تنافسية في إطار النشاط المتشابه بينما يأخذ في ظلّ النظام الأحادي شكل التبعية، إذ يصير النظام هرمياً تسوده دولة واحدة تصدر أوامرها من المركز وتتبعها بقية الوحدات دون حقّ التنظيم أو التجمع<sup>4</sup>. أما النظام المتعدد الأقطاب فإنّه يُعطي للدول الإقليمية المركزية دوراً هاماً في النظام الدولي سواءً في آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية.

مما سبق تستنتج الباحثة: أنه في النظام الدولي المتعدد الأقطاب تتولى إدارة الشؤون العالمية مجموعةً من الدول أو التكتلات بعكس النظام الأحادي القطب التي تتولى إدارته دولةً واحدةً.

ويشهد العالم اليوم صراعاً علنياً وواضحاً بين الدول الكبرى على القطبية الإقليمية والدولية وما يُظهر ذلك هو أنّ طبيعة العلاقات الدولية أصبحت تخضع للصراع والمنافسة ليس من أجل الدفاع عن المصالح القومية للدول فحسب، وإنما من أجل المنافسة الاقتصادية والنفوذ والتأثير في السياسة الدولية ولإعادة التوازن الدولي في الوقت الذي انحسرت فيه الهيمنة الأمريكية عالمياً بشكلٍ نسبيٍّ. وما يثبت ذلك أنه في تجربة الحرب الأنجلو-أمريكية في أفغانستان ثم العراق كان باستطاعة الإدارة الأمريكية شن الحروب على أية دولةٍ وفي أيّ وقتٍ في ظلّ غياب نظام التعددية القطبية والتوازن العسكري الدولي. أما أمريكا اليوم فإنّها لا تستطيع التحرك كثيراً في ملفات العالم من دون

1 مفتاح الحراشي، ميلاد: النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص227.

2 لبيتيم، فتيحة: نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، مرجع سبق ذكره، ص36.

3 هوايغوي، كي: العلاقات الأمريكية الصينية: بين التعاون الثنائي والتحالف متعدد الأطراف، تقارير صينية-ترجمات من معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، [www.arab-center.org](http://www.arab-center.org)

4 المشاط، عبد المنعم: النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، مرجع سبق ذكره، ص43.

دعم قوىٍ أخرى وموافقتها كالتّحرك بشأن كوريا الشماليّة وإيران وسورية، إذ أنّها لا تستطيع ذلك دون تجاوب دولٍ أخرى مثل روسيا والصّين والاتّحاد الأوربي. وذلك يعود إلى أنّ العالم اليوم ليس كما كانّ عليه عام 1991، فقد تمكنت دولٌ عديدةٌ من بناء اقتصاداتها وتطوير قدراتها العسكريّة وامتلكت العلم والمعارف والتّكنولوجيا. فالعالم اليوم يشهد ظهور أقطاب تمتلك القدرات الاقتصاديّة والعسكريّة والسّياسيّة وحتىّ العلميّة، واستطاعت هذه الأقطاب أن تضع سياساتٍ خارجيّةٍ منفتحةٍ في علاقاتها مع دول العالم ومحيطها الإقليمي.

وهنا يتبادر إلى الدّهن سؤال: هل سيّتجه النّظام الدّولي إلى التّعددية القطبية أم أنّه سيعود إلى نظامٍ ثنائي القطب أو أنّه ستسود حالة من اللاقطبية يتعادل فيها نفوذ الدّول الكبرى مع المؤسسات الدّولية والدّول الإقليميّة؟

## المبحث الثاني

### تأثير القوى العالمية الصاعدة على الهيمنة الأمريكية

إن سياسة القطب الواحد أدت إلى ظهور بيئة جديدة في العلاقات الدولية، هذه البيئة الجديدة الخالية من التوازن خلقت مستلزمات التوتر وعدم الاستقرار وسيادة منطوق القوة في العلاقات الدولية. والتوسع العسكري وبسط النفوذ وانتشار الحروب والاحتلال والصراعات الأهلية، وهو ما شجع بعض الدول على العمل لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب يعيد التوازن للوضع الدولي الذي عُرض فيه السلام والأمن الدوليين للخطر وأفرغ الميثاق الدولي من محتواه وبالتالي عطل الجهاز التنفيذي في الأمم المتحدة (مجلس الأمن).

لو ألقينا نظرة على القرون السابقة لوجدنا أن النظام الدولي أتم دائماً بتعدد القطبية وتوازن القوى إذ أنه لم يكن يسمح لدولة بمفردها أن تحقق تفوقاً أو سيطرةً لا يستطيع تحالف الدول الأخرى التصدي لها بدرجة أكبر من القوة والجبروت، ونجح النظام آنذاك في الحيلولة دون ظهور قوة مهيمنة واحدة<sup>1</sup>. ويبدو أن التاريخ سيعيد نفسه من خلال ظهور مجموعة من الدول الصاعدة التي من الممكن أن يكون لها دور في قيادة النظام الدولي لأن العالم تظهر عليه الآن ملامح ظهور أقطاب جديدة، وعند تشكل هذه الأقطاب فإنها سوف تكون قادرة على أن تحد من التفرد الأمريكي في الهيمنة ووضع القرارات الدولية، مما سيؤدي إلى نهاية نظام الأحادية القطبية الذي هيمنت فيه الولايات المتحدة على العالم. وما يؤكد ذلك هو أنه عندما نقارن النظام الحالي بالنظام الذي كان سائداً إبان الحرب الباردة سوف نجد أن النظام الجديد يتسم بقدر كبير من فقدان الثقة وانعدام القدرة على التنبؤ بالاحتمالات المستقبلية<sup>2</sup>. وبالتالي فإننا نرى عالم يتحول ستسفر عنه حقائق جديدة تسود واقعاً مختلفاً لا تملك أطرافه إلا التكيف معه، فهناك مؤشرات على تغير الأطراف الفاعلة في النظام الدولي، وتبدل لموازين القوى، وانقلاب في نمط التفاعلات والعلاقات<sup>3</sup>. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الأمر قد لا يتعلق بسقوط الهيمنة الأمريكية وإنما بمدى قدرة الولايات المتحدة على أن يبقى لها ذات التأثير على العالم.

ولكن يجب على هذه الأقطاب أن تمتلك القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية، لكي تكون قادرة على منافسة الولايات المتحدة، بالإضافة لأهمية هذه العوامل في تحديد مكانة الدولة على الساحة الدولية.

ومن الدول المرشحة لكي تحتل منزلة الدولة القطب هي: روسيا الاتحادية، الصين، الاتحاد الأوروبي.

ولكن يبقى السؤال ما هي المقومات التي تمتلكها هذه الدول وتسمح لها بالوصول إلى مواقع قطبية عالمية؟ وما هي المعوقات التي تمنع هذه الدول من أن تتبوأ مراكز قيادية وهي بوضعها الحالي؟

<sup>1</sup> خليل زاده، زلمي وآخرون: التقييم الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص22.

<sup>2</sup> ويلبورن، توماس: المثلث الاستراتيجي (الصين - اليابان - الولايات المتحدة)، مرجع سبق ذكره، ص15.

<sup>3</sup> الدسوقي، أبو بكر: التحولات الانتقالية المؤثرة في تشكيل مستقبل النظام العالمي، مرجع سبق ذكره.



انطلاقاً من هذه الأسئلة لابدّ من البحث في كل من المقومات التي تتمتع بها هذه الدّول وكذلك العقبات التي تقف أمامها.

### أولاً: الصّين.

هي إحدى القوى العالميّة المرشحة لدخول حلبة القوة العالميّة، فالصّين ليست أضخّم قوةٍ بشريّةٍ في العالم فحسب، وإنّما تقترب من وضع القوى الصّناعية العظيمة في العالم<sup>1</sup>، تتمتع الصّين بمساحةٍ واسعةٍ جداً تصل بها إلى المرتبة الرّابعة عالمياً بعد روسيا وكندا والولايات المتّحدة الأميركيّة، كما أنّ موقع الصّين الجغرافي في شرق آسيا وإطلالتها على بحر الصّين زاد من أهميّة الصّين الاستراتيجية، فضلاً عن مواردها البشريّة التي تجعل من الصّين الأولى عالمياً<sup>2</sup>. ومن هنا يمكن القول أنّ الصّين هي أكثرّ دول العالم سكاناً، وهي من أكبرها مساحةً، وهي الدّولة الوحيدة غير الغربيّة التي تحتل مقعداً دائماً في مجلس الأمن<sup>3</sup>.

تعدّ الصين من أبرز القوى الإقليميّة التي برزت خلال العقدين الماضيين، وقد حققت نمواً اقتصادياً مرتفعاً أذهل العالم، ويُرجع كثير من المحللين صعود الصّين كقطبٍ دوليٍّ وتحديه للمكانة والهيمنة الأمريكيّة إلى النّمو الاقتصادي الصّيني<sup>4</sup>. حيث تواصل الصّين صعودها بشكلٍ لافتٍ ومثيرٍ للإعجاب فقد احتلت موقع ثاني أكبر اقتصادٍ على المستوى العالمي، كما أنّ الاقتصاد الصّيني قد يتفوق على الاقتصاد الأمريكي الذي يعدّ الأقوى على المستوى العالمي في مدى زمني أقصاه عام 2039. كما أن الصين تتجه إلى ما يسمى بـ (الصين الكبرى). وللوصول إلى هذه المرتبة سعت إلى التّكامل الاقتصادي والانفتاح على اقتصاديات الوحدة الثقافيّة الصّينية وما رافق ذلك من بناء مفردات القوة الصّينية<sup>5</sup>. أي أن ما يميز الاقتصاد الصيني الانفتاح على الاقتصاد العالمي والتّحول من نمط النّظام الاقتصادي الموجه إلى نظامٍ اقتصاديٍّ حرٍّ، وارتفاع معدلات نمو الاقتصاد الصّيني إلى 11%/ حسب إحصائيات 2007، إضافةً إلى حجم الاستثمارات الأجنبيّة الواسعة في الصّين فهي الأكثر اجتذاباً للاستثمارات الخارجيّة (أكثر من 1000 مليار دولار من الأموال الأمريكيّة متعاقدة في الصين عام 2004)<sup>6</sup>، بالإضافة إلى تدفق التّقنيّات المتنوعة على الصّين. ونظراً لارتفاع مستويات الاقتصاديات المجاورة للصّين فإنّ هذه المتغيّرات عززت الرّوابط بين الاقتصاد الصّيني وأنماط النّمو الاقتصاديّة (الآسيوية) وقد يوفر ذلك للصّين الفرصة للتّحول بسرعةٍ إلى دولةٍ رئيسيّةٍ في التّجارة الخارجيّة ذات اهتمامٍ قويٍّ باستمرار التّنمية الإقليميّة العالميّة<sup>7</sup>.

1 عبد الهادي المحميد، زهير: القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية مدخلة لبروز قطبية منافسة، مرجع سبق ذكره، ص31.  
2 حسن حسين، فوزي: الصين واليابان ومقومات القطبية العالميّة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، جامعة بيروت، العربيّة، بيروت، لبنان، 2008، ص39  
3 صدقي الدجاني، أحمد: أضواء على الصين اليوم، الطبعة الأولى، دار البشير، عمان، الأردن، 1995، ص17.  
4 عبد العاطي، عمرو: تحولات النّظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكيّة، مرجع سبق ذكره، ص203.  
5 حسن حسين، فوزي: الصين واليابان ومقومات القطبية العالميّة، مرجع سبق ذكره، ص36.  
6 عبد الله حسن الحياي، أزهار: النّظام الدولي الراهن وانحراف الشريعة الدوليّة المظاهر والدلالات، مرجع سبق ذكره، ص237.  
7 حسن حسين، فوزي: الصين واليابان ومقومات القطبية العالميّة، مرجع سبق ذكره، ص30

وهنا يمكن القول: يشكل النجاح الاقتصادي الصيني معضلة للولايات المتحدة الأمريكية لأنه قد يزيد من قدرة الصين كي تصبح منافساً عالمياً<sup>1</sup>.

ولكن يبقى السؤال: هل ستوظف الصين هذا التقدم الاقتصادي لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وخاصة في المجال العسكري الذي يعتبر الوسيلة الأولى والأساسية التي ستساعد الصين للوصول إلى أن تصبح قطباً عالمياً منافساً للولايات المتحدة، التي تتخوف من نمو اقتصادي صيني قد يُسخر لتطوير البنى التحتية العسكرية والتكنولوجية للصين، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور منافس استراتيجي لها في آسيا على الساحة العالمية، وبالتالي يعمل على تغيير بنية النظام الدولي من نظام أحادي القطب إلى نظام متعدد الأقطاب.

من الطبيعي أن يعزز هذا الازدهار والتقدم الاقتصادي قوة الصين العسكرية، إذ أنّ النمو المتسارع للاقتصاد الصيني، دفع بالقيادة الصينية إلى رفع مستوى الإنفاق العسكري، وتوسيع حركتها في المياه الآسيوية القريبة للحصول على نفوذ عسكري أكبر يؤدي حتماً إلى زيادة ملحوظة في النفوذ السياسي والاقتصادي للصين<sup>2</sup>، وهو ما أدى إلى أن تزيد الصين الميزانية العسكرية بنسبة 10% سنوياً، ومن المتوقع زيادة تلك النسبة في المستقبل. وبحسب السياسة الرسمية، يتوقف تحديث الجيش الصيني على النمو الاقتصادي الوطني ويتبعه<sup>3</sup>.

وقد بلغت الأرقام الرسمية للموازنة الصينية (532) مليار يوان (78 مليار دولار) في سنة 2010، لكن سيبري يقدر الإنفاق العسكري الإجمالي الصيني بنحو (809) مليارات يوان (119 مليار دولار). وقد زاد الإنفاق العسكري الفعلي بنسبة (189) في المئة بين سنتي 2001 و2010، أي أنّ متوسط الزيادة السنوية بلغ (12.5) في المئة، وحصّة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي تراوحت باستمرار بين (2.0) و(2.2) في المئة بين سنتي 2001 و2010<sup>4</sup>.

والجدير بالذكر أنّ الصين تعمل حالياً على بناء أسطول بحري حديث من المدمرات والغواصات، فضلاً عن إعادة صياغة العقيدة العسكرية لتفعيل قدرتها على التحرك في جنوب وشرق الصين. بالإضافة إلى مد نفوذها في البحار والمحيطات ويقول تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) إنّ الصين ستصبح أكثر الدول قدرة على منافسة الولايات المتحدة عسكرياً على الصعيد العالمي<sup>5</sup>. وبحسب تقرير لسلّاح الجو الأمريكي نُشر في سنة 2009، تطبق الصين " أكبر برامج تطوير الصواريخ البالستية نشاطاً وتنوعاً في العالم وقوة الصواريخ البالستية لديها آخذة في

<sup>1</sup> خليل زاده، زلمي وآخرون: التقييم الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص43

<sup>2</sup> حسن حسين، فوزي: الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص30

<sup>3</sup> Chinese State Council, Information Office, China's National Defense in 2008 (Beijing: Foreign Languages Press, 2009).

<sup>4</sup> الأيوبي، عمر - سعيد الأيوبي، أمين: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص232-233.

<sup>5</sup> عبد العاطي، عمرو: تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص204.

التوسع سواءً في أحجام الصواريخ أو في أنواعها<sup>1</sup>. ويُعتقد أنّ لدى الصين ترسانةً تتأهز 200 سلاحاً نووياً يمكن إيصالها بواسطة الصواريخ الباليستية والطائرات أساساً. وربما توجد رؤوسٌ حربيةٌ إضافيةٌ في الاحتياط، وهو ما يجعل المخزون الإجمالي قريباً من (240) سلاحاً نووياً<sup>2</sup>.

ومن هنا يعكس برنامج التحديث العسكري في الصين والنمو السريع في إنفاقها العسكري النمو الاقتصادي السريع في السنين الأخيرة، وهو ما جعل البلاد ثاني أكبر اقتصادٍ في العالم، وحدد مكانتها باعتبارها قوةً عالميةً<sup>3</sup>.

ولكن السمة التي تميّزت بها الرؤية الأمنية للصين ما تزال تميل إلى أن تكون إقليمية الأبعاد أكثر من أن يحكمها إطار عالمي، إذ لا يبدو أنّ الصين قد طورت عقيدةً أمنيةً بمواصفاتٍ عالميةً<sup>4</sup>. إذ تقوم الاستراتيجية الأمنية للصين على أنّ تحقيق مفهوم القوة القومية الشاملة يؤكد الأهمية الاستراتيجية الأساسية لاستمرار عملية التنمية الاقتصادية والتقنية، والاجتماعية المدنية، وذلك من أجل تبوأ الصين منزلة الدولة الكبرى في العالم. وبالتالي أصبح الهدف الرئيسي للصين هو التنمية الاقتصادية الشاملة التي ستؤثر إيجاباً في عمليات التحديث العسكري ومن ثم زيادة النفوذ السياسي للصين.

أما من الناحية السياسية تعتبر الصين لاعباً رئيسياً، فقد أصبحت فعلاً قوةً إقليميةً هامةً ويُحتمل أن تكون لديها طموحات أوسع في ضوء تاريخها الذي احتلت فيه موقع القوة (الدولة الرئيسية)، ونظرتها إلى الدولة الصينية الكبرى بوصفها مركزاً عالمياً، وإنّ الخيارات التي تضعها الصين بدأت فعلاً تؤثر في التوزيع الجيوبوليتي للقوة في آسيا. كما تعمل الصين دائماً على لعب دور أكثر فاعليةً على صعيد المجتمع الدولي وذلك من خلال منظمة الأمم المتحدة بتفعيل دورها في مجلس الأمن لتحقيق الأمن والسلم الدوليين وتحقيق الاستقرار في العالم. حيث تلعب الصين دوراً هاماً في عمليات حفظ السلام العالمية، إذ تشغل الصين اليوم المركز السابع في ترتيب كبار المساهمين في موازنة الأمم المتحدة الخاصة بعمليات حفظ السلام (بلغت نسبة المساهمة الصينية 3.94 في المئة من الموازنة الإجمالية للفترة 2010. 2011)<sup>5</sup>، وذلك يعود إلى رغبة الصين في طمأنة الآخرين بشأن نواياها السلمية، فضلاً عن اعتبارها قوةً مسؤولةً تجعل من المساهمة في حفظ السلام الدولي أداةً قيمةً في إدارة السياسة الخارجية<sup>6</sup>.

ومن نقاط القوة التي تضاف إلى الصين هو تمتعها بحقّ الفيتو في مجلس الأمن مما يعطيها قدرةً كبيرةً على الضغط على الدول الكبرى لتحقيق أهدافها ومصالحها، ومن الواضح أنّه كلما تمت تقوية دور مجلس الأمن زاد نفوذ

<sup>1</sup> US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), Ballistic and Cruise Missile Threat (Wright-Patterson Air Force Base, OH: NASIC, 2009), P.3.

<sup>2</sup> الأيوبي، عمر - سعيد الأيوبي، أمين: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 493.

<sup>3</sup> World Bank, World Development Indicators 2010 (Washington, DC: World Bank, 2010), P.89.

<sup>4</sup> محمد فهمي، عبد القادر: دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

<sup>5</sup> الأيوبي، عمر - سعيد الأيوبي، أمين: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 170.

<sup>6</sup> B. Gill and C. Huang, China's Expanding Role in Peacekeeping: Prospects and Policy Implications, SIPRI Policy Paper; no.25( Stockholm: SIPRI, 2009), P.12, and International Crisis Group (ICG), China's Growing Role in UN Peacekeeping, Asia Report no.166(Beijing; New York, Brussels: ICG,2009).

الصين وذلك لتمتعها بالعضوية الدائمة فيه وحقّ النقض (الفيتو)<sup>1</sup>. الأمر الذي يساعد على وجود ميدان للتنافس النسبي وعلى تقليل الفجوة في مستوى النفوذ<sup>2</sup> بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما أن نفوذها خارج الهيئة أقلّ نسبياً من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ولكنهما يتمتعان داخلها بحقوقٍ متماثلة<sup>3</sup>. وتسعى الآلة الدبلوماسية الصينية إلى تحقيق النفوذ الاستراتيجي ودرجة أكبر من الاستقلالية في التصرف عبر استغلال المنافسات بشتى أنواعها، وموازية العلاقات بين القوى الكبرى واستغلالها<sup>4</sup>، ولكن هذا لا يخفي قلق الصين مما تعتبره تخطيطاً أمريكياً لفرض القيم الديمقراطية الليبرالية البرجوازية على المجتمع الصيني من خلال ما يسمى بالارتقاء السلمي ومن خلال استراتيجية احتواء محكمة تمنع الصين من تقلد دورها الذي تستحقه في النظام الدولي<sup>5</sup>.

وفي هذا السياق ترى الباحثة: أنه من أهمّ خطوط استراتيجية الصين السياسية هي السعي إلى إقامة علاقات إيجابية ودبلوماسية ودية مع جميع دول العالم الكبرى منها ودول العالم الثالث، وتطوير المصالح المشتركة مع كافة هذه الدول والعمل على دعم التسوية السلمية لمختلف القضايا الأمنية وتعزيز الروابط التجارية والاستثمارية وتقديم المساعدة الصينية في مختلف مجالات التطوير التقنية والحيوية. ولكن ترى الصين أنها مؤهلة لقيادة آسيا أو هي تنوي إعطاء الضوء الأخضر لكل ما يمكن أن يحدث في القارة. وإنّ الصين التي تتطلع إلى قيام علاقات صينية غربية قوية تمكنها من تحديث تقنياتها والحصول على استثمارات غربية فإنها تدرك في الوقت نفسه نظرة الغرب إليها وتخوفه من نموها وأطماعه فيها كسوق امتداداً لأطماعه إبان القرن الماضي<sup>6</sup>، لذلك قامت الصين باتخاذ بعض القرارات لكي تثبت للغرب أنّ الصين اليوم ليست الصين القديمة وأخذت تلعب أدواراً متعددة حيث جاء إعلانها عن الاستعداد لمساعدة دول منطقة اليورو على مجابهة أزمة الديون السيادية بمثابة رسالة مفادها أن استمرار النظام الرأسمالي العالمي مرهونٌ بالدعم الصيني، بما يعنيه ذلك من إضافة لدور الصين في استقرار الغرب ووزنها العالمي، ولكن هذا الوضع أيضاً يبرز مقدار التداخل بين مصالح الصين الاقتصادية ومصالح النظام الرأسمالي العالمي. إلا أنّ نزعة الخوف والشك من النمو الصيني لدى بعض الدول كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تمّ تعزيزها بفعل الغموض الذي يحيط بالسياسة الخارجية الصينية وأهدافها الاستراتيجية<sup>7</sup>.

النتيجة هنا: تتبع السياسة الخارجية الصينية من تنمية اقتصادية شاملة يمكن استثمارها لتطوير قدرات الصين العسكرية والفضائية لزيادة نفوذ الصين الإقليمي والدولي وذلك من خلال بيئة شرق آسيوية آمنة تتمكن الصين من خلالها تحقيق أهدافها الاستراتيجية في التنمية الوطنية الشاملة<sup>8</sup>.

1 محمد فهمي، عبد القادر: دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص19.

2 المرجع السابق، ص19.

3 المرجع السابق، ص19.

4 حسن حسين، فوزي: الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص32.

5 ديلبورن، توماس: المثلث الاستراتيجي (الصين - اليابان - الولايات المتحدة)، مرجع سبق ذكره، ص 17.

6 صدقي الدجاني، أحمد: أضواء على الصين اليوم، مرجع سبق ذكره، ص 24.

7 حسن حسين، فوزي: الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 36-37.

8 حسن حسين، فوزي: الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص39.

بعد كل هذا الحديث عن مميزات ومقومات الصين في كل المجالات لابد من الحديث عن المعوقات التي تواجهها الصين وفي مختلف الاتجاهات والتي وقفت حتى الآن أمام تبوأها منزلة الدولة القطب في النظام الدولي.

في المجال الاقتصادي: إن الاقتصاد الصيني هو اقتصاد يعتمد على التصدير، وبالتالي فإنه لابد من التفكير عملياً في وضع هذا الاقتصاد في حال تراجع اقتصاديات الدول الكبرى التي تستورد منه كالولايات المتحدة وأوروبا اللذين يُعتبران أكبر سوقين لصادرات الصين. ومن هنا فإن الصين لم يعد لديها خيار سوى التحرك بسرعة لتنفيذ المبادرات الداعمة للاستهلاك والتي أكدت عليها خطتها الخمسية الثانية عشرة التي بدأ العمل بها مؤخراً.

وعلى الرغم من زيادة الناتج القومي الصيني ومعدل النمو الاقتصادي إلا أن زيادة عدد سكان الصين بشكل كبير لا يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل وزيادة الرخاء للسكان، وهو ما يعني أن تبقى الصين بلداً متواضع الرخاء. كما أنه ثمة شكوك في إمكانية استمرار معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها الصين بوتائر متنامية. ومن ناحية أخرى إذا كان النمو السريع للاقتصاد الصيني قد أخرج مئات الملايين من الصينيين من دائرة الفقر، فإنه يتلازم مع مشكلات بيئية، وانعدام المساواة الاقتصادية، واستمرار الفقر في المناطق الداخلية<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى نقص الطاقة الذي تعاني منه الصين<sup>2</sup>، وأثر ذلك على الاقتصاد الصيني، وبالتالي اعتمادها على الفحم الحجري مصدراً للطاقة وما يتبع ذلك من مشاكل التلوث البيئي مما يجعلها في مواجهة المجتمع الدولي بسبب ما يتركه ذلك من احتباس حراري وتغيير المناخ. ولكن الصين منافس اقتصادي نام أيضاً وبخاصة في تعاملها مع دول تمتلك مصادر الطاقة وهذا قد يؤدي إلى رؤى متضاربة فيما يتعلق بقضايا الأمن<sup>3</sup>.

أما من الناحية العسكرية: صحيح أن الصين تتطلع إلى الارتقاء بقدراتها العسكرية إلى المستوى الذي يؤمن لها حماية ذاتية ضد احتمالات هجوم قد يُشن ضدها من قبل قوى خارجية لكنها لا تسعى من ناحية أخرى إلى توظيف التفوق العسكري كأداة للضغط والمساومة من أجل الحصول على مكاسب سياسية ذات أبعاد ومضامين عالمية، حيث بقي التوظيف السياسي لقدراتها محصوراً بإطار أمنها الوطني ومصالحها الإقليمية<sup>4</sup>، وتصر الصين على أنها لن تسعى إلى الهيمنة أبداً، وأن غرض تقدمها العسكري هو الدفاع عن النفس فقط<sup>5</sup>. حيث تحددت الطبيعة القتالية للقوات المسلحة الصينية بتأدية مهام دفاعية ضمن حدودها الإقليمية، وهو المذهب القتالي الذي يختلف نوعياً عن المبدأ القتالي للعقيدة العسكرية السوفيتية سابقاً، والعقيدة العسكرية الأمريكية المتمثلة بالقدرة على خوض حروب خارجية وفي أي منطقة من العالم<sup>6</sup>. والجدير بالذكر أنه حتى لو توفرت الرغبة الصينية في تطوير قدراتها العسكرية حتى تصبح

<sup>1</sup> "China Budget Increases Social Spending," Associated Press ( 5 Mars 2011), <http://www.cbc.ca/news/world/story/2011/05/china-budget.html>

<sup>2</sup> حسن حسين، فوزي: الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص131.

<sup>3</sup> جوليان، رودولف - إدواردز، جون: رؤيتان للسياسة الخارجية الأمريكية جمهورية وديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص35.

<sup>4</sup> محمد فهمي، عبد القادر: دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص50.

<sup>5</sup> الأيوبي، عمر - سعيد الأيوبي، أمين: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص235.

<sup>6</sup> محمد فهمي، عبد القادر: دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص52.

عالمية، فإنها لا تتوفر لديها الرغبة في إثارة غضب جيرانها واستعداد دول خارجية، في ظلّ خوفها من غلق أسواقها أمام منتجاتها وحرمانها من مواردها، بالإضافة إلى أنّ أيّ تصرفٍ صينيٍّ عسكريٍّ سيدفع جيرانها إلى تشكيل تحالفاتٍ من شأنها إضعاف قوة بكين الصلدة والتّاعمة<sup>1</sup>. في ظلّ وجود قواتٍ وقواعدٍ أمريكيةٍ في اليابان وأستراليا وكوريا، التي تربطها علاقات قوية مع الولايات المتّحدة، هذا فضلاً عن هيمنة الولايات المتّحدة على الممرات المائية التي تمرّ بها التّجارة الصّينية مما يعرضها إلى ضغوطٍ كبيرةٍ في حال أردت أن تصبح قوةً إقليميةً مهيمنةً. أمّا عن ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري الصّيني فيعود وبحسب البيانات الرّسمية، لتحسين رواتب الجنود وأوضاعهم المعيشية، وتحديث القوات المسلحة، وتطوير تقنيات المعلومات والاتصالات فيها<sup>2</sup>. أيّ أنّه لا ينفق كلّ على تطوير القدرات العسكرية الصّينية.

بالإضافة إلى ذلك فإنّ أحدّ شروط أن تكون الدولة قطباً في النّظام الدّولي هو أن تكون متفوقةً كماً ونوعاً على مستوى التّسلح النّووي، ولكن قدرات الصّين العلمية لم تكن قادرةً على مجاراة القدرات النّووية السّوفيتية سابقاً ولا مجاراة القدرات النّووية الأمريكيّة الحاليّة<sup>3</sup>، وبحسب البيانات التي تنشرها وزارة الدّفاع الأمريكيّة سنوياً، كانت ترسانة الصّواريخ الصّينية ذات القدرة النّووية تتكون في سنة 2010 من صواريخٍ قديمةٍ بالسّتية متوسطة المدى تعمل بالوقود السائل من نوع DF-3A (دونغ فينغ)، أي الرّيح الشّرقية، ومن صواريخٍ بالسّتية أحدث متوسطة المدى تعمل بالوقود الصّلب متنقلة على الطّرق من نوع DF-21، وهي مكلفةٌ بـ " مهمات الرّدع الإقليمي"<sup>4</sup>. بالإضافة إلى نوعين قديمين من الصّواريخ البالسّتية العابرة للقارات هما الصّواريخ DF-5 والصّواريخ DF-4 الأصغر، وبعض الصّواريخ الحديثة DF-31 و DF-31A التي نُشرت أوّل مرّة في سنة 2006<sup>5</sup>.

والصّين كي تكون قوةً نوويةً عظيمةً ولها ثقلٌ مؤثّر في سياسات الرّدع النّووي. فإنّ الأمر يتطلب أن تزيد من قدراتها العسكرية النّووية كماً ونوعاً إلى مستوى يؤهلها لأن تكون قوةً معادلةً أو متكافئةً مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وعليها أن تطور سبل حمل أسلحتها التدميريّة إلى أراضي الخصم وأن تخرق دفاعاته الجويّة وأنّ تلحق به ضرراً جسيماً وإلاّ فإنّ ردعها في ضوء قدرتها النّووية الحاليّة سيكون ردعاً محدوداً<sup>6</sup>، كما يُعدّ مستوى التّقدم التقني للقوات المسلحة الصّينية متخلفاً على مستوى القوات المسلحة الأمريكيّة بما يعادل (40) عاماً<sup>7</sup>. وما يؤكّد ذلك أنّه في تقريرٍ للبنّتاغون توقع أن تستطيع الصّين بناء جيشٍ حديثٍ بحلول عام 2020 على الأقل، كما إن القيادة الصّينية

<sup>1</sup> عبد العاطي، عمرو: تحولات النّظام الدّولي ومستقبل الهيمنة الأمريكيّة، مرجع سبق ذكره، ص204.

<sup>2</sup> Chinese State Council, Information Office, China's National Defense in 2008, chap. XII

<sup>3</sup> محمد فهمي، عبد القادر: دور الصّين في البنية الهيكلية للنّظام الدّولي، مرجع سبق ذكره، ص48

<sup>4</sup> US Department of Defense (DOD), Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2010, Annual Report to Congress (Washington, DC: DOD, 2010), P.66.

<sup>5</sup> الأيوبي، عمر - سعيد الأيوبي، أمين: التّسلح ونزع السّلاح والأمن الدّولي، الكتاب السنوي 2011، مرجع سبق ذكره.

<sup>6</sup> محمد فهمي، عبد القادر: دور الصّين في البنية الهيكلية للنّظام الدّولي، مرجع سبق ذكره، ص49-50

<sup>7</sup> المرجع السابق، ص51

تشكك في مدى قدرة نظمها التسلّحية على الصمود بوجه الآلة العسكرية الأميركية<sup>1</sup>. وفي ضوء ما تقدّم إنّ محدودية قدرات الصّين في ميدان التّسلّح النووي لا تؤهلها لأنّ تتبوأ مكانة القوة العظمى المتفوقة عسكرياً على الصّعيد العالمي<sup>2</sup>. وكلّ ذلك يحتاج إلى سنواتٍ طويلةٍ.

إلا أنّ أهمّ عائقٍ يمكن أن تعاني منه الصّين كي تصبح قطب هو عودة تايوان إليها نظراً لما يسببه ذلك لها من نقصٍ ورجوع تايوان إلى الدّولة الأمّ فهذا يعني قوّةً ماديّةً أكبر وطموحاتاً متزايدةً. وبالتالي تزعم الصّين على غربي المحيط الهادي. وهو ما سيضع خطوط النّقل البحرية في جنوب بحر الصّين تحت رقابة بكين وسيجعل منطقة جنوب شرق آسيا ضمن النّفوذ الصّيني، وهذا ما يتعارض مع المصلحة الأميركيّة<sup>3</sup>، ولن تسمح به أبداً.

بعد الحديث عن الصّين تعتقد الباحثة: أنّ قيام الصّين بدورها العالمي يقتضي بدايةً ترتيب علاقاتها في منطقتها الوطنية دائرتها الإقليمية<sup>4</sup>، لذلك تجد أنّ أولويات الصّين في هذه المرحلة هي للبناء الاقتصادي ولتقوية البيت الصّيني ولترتيب علاقاتها الإقليمية توطئةً لقيامها بدورها في نظامٍ عالمي جديد تتطلع إلى الإسهام في تأسيسه<sup>5</sup>. أي أنّ الصّين التي تمارس دور الفارس المنفرد لا تطمح اليوم إلى أكثر من حماية مشروعها الوطني (الغامض بدوره) ولا تطرح نفسها كشريكٍ فاعلٍ في هندسة العالم<sup>6</sup>.

ولكن يعتقد كل الخبراء الاستراتيجيين والمسؤولين الصّينيين عملياً أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة ستظلّ تمارس تأثيراً حاسماً في البيئة الأمنية المستقبلية للصّين، ولسوء الحظ يعتقد هؤلاء أيضاً أنّ المصالح الجيوبوليتيكية الأميركيّة في المستقبل تتطلب أن تكون الصّين ضعيفةً نسبياً ومنقسمةً على نفسها<sup>7</sup> وستحاول الولايات المتّحدة بكل قدراتها أن تمنع ظهور الصّين كقوةٍ اقتصاديةٍ وعسكريةٍ كبرى. لأنّ التّيار الفكري السائد في الولايات المتّحدة الأميركيّة يضع الصّين في خانة المنافس العالمي بجميع الأبعاد السياسيّة والاقتصاديّة والعسكرية والأمنية، وهذا المنافس يجب احتوائه من الآن حتّى لا تصعب عملية احتوائه في المستقبل، أو حتّى لا تضطر الولايات المتّحدة إلى خوض حربٍ باردةٍ جديدةٍ مع الصّين<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> خليل زاده، زلمي وآخرون: التقييم الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص 216.

<sup>2</sup> محمد فهمي، عبد القادر: دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 50

<sup>3</sup> محمد، عدنان: الأبعاد السياسية والاقتصادية لدور الصين في حل الخلافات الإقليمية في آسيا بعد أحداث 11 أيلول 2001، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة حلب، 2011، ص 54.

<sup>4</sup> صدقي الدجاني، أحمد: أضواء على الصين اليوم، مرجع سبق ذكره، ص 26.

<sup>5</sup> المرجع السابق، ص 26

<sup>6</sup> أمين، سمير: الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهمية شرف الدين، مرجع سبق ذكره، ص 99.

<sup>7</sup> خليل زاده، زلمي وآخرون: التقييم الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص 211.

<sup>8</sup> حسن حسين، فوزي: الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 133

النتيجة التي توصلت لها الباحثة: أنه ما تزال أمام الصّين عقودٌ طويلةٌ قبل أن تصبح منافساً عالمياً حقيقياً سواءً بمفردها أو بالتّحالف مع الآخرين. أمّا في المدى القريب فإنّ الاعتبارات الاقتصادية على الأرجح سوف تهيمن على الحسابات الصّينية.

### ثانياً: روسيا الاتحادية.

تمتلك روسيا من المقومات الاقتصادية والبشرية والعسكرية والتأثيرات السياسية والثقافية في العالم ما يمكنها من أن تكون قوةً كبرى مؤثرة<sup>1</sup>. فهي تمثل جسراً بين قارتي أوروبا وآسيا. إذ يحدها من الشرق بحر بيرنغ وبحر أخوتسك وبحر اليابان، وهذه البحار الثلاثة تتفرع من المحيط الهادئ. ومن الغرب تحدها بيلاروسيا (روسيا البيضاء) ولاتفيا وإستونيا وخليج فنلندا والنرويج، ويقع إقليم كالينينغراد الرّوسي بين ليتوانيا وبولندا. بينما يحدها من الشمال بحر بارنتس وبحر كارا وبحر لابتيف وبحر شرق سيبيريا وبحر تشوكوتكا، وجميع هذه البحار تتفرع من المحيط المتجمد الشمالي. أمّا من الجنوب فتحدها الصّين ومنغوليا وكازاخستان وأذربيجان وجورجيا والبحر الأسود. بينما تجاورها من أقصى الجنوب الشرقي كوريا الشمالية. ومن هنا يتبين الموقع الاستراتيجي لروسيا كما وتعتبر روسيا أكبر دولة في العالم، فمساحتها تغطي أكثر من تسع مساحة العالم تقريبا، وهي تمتد لحوالي عشرة آلاف كم من الغرب إلى الشرق. ولهذا يمكن تقسيمها إلى ثلاث مناطق، الأولى الجزء الأوروبي من روسيا ويقع إلى الغرب من جبال الأورال، وسيبيريا التي تمتد شرقاً من جبال الأورال، وأقصى شرق روسيا بما فيه أقصى الجنوب الشرقي وساحل المحيط الهادئ، كما يبلغ عدد سكان روسيا 142 مليون و200 ألف نسمة<sup>2</sup>.

من هنا ترى الباحثة: أنّ روسيا دولةٌ أوروبيةٌ ذات عمقٍ آسيويٍّ واضحٍ، ومن ثمّ فهي تنتمي لكلا المحيطين الأوروبي والآسيوي ليس فقط جغرافياً ولكن سياسياً واقتصادياً وربما اجتماعياً وثقافياً ودائماً تنظر إلى أنّ روسيا في أوربا، أمّا الولايات المتّحدة فهي خارجها مما يجعلها تعتبر التقارب بينها وبين أوربا هو أمرٌ حتمي.

وتبقى روسيا لاعباً جيواستراتيجياً رئيسياً بالرّغم مما أصابها من ضعفٍ، وربما من استمرار حالتها السيئة لزمناً طويلاً، وهي تملك أهدافاً جيوبوليتية طموحة تعمل على نحوٍ متزايدٍ على الإعلان عنها بصراحةٍ وما أن تستعيد هذه الدولة قوتها حتّى تمارس تأثيرها أيضاً إلى حدٍ كبيرٍ في جيرانها الغربيين والشرقيين.

بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية في البلاد عام 1998 أخذ الاقتصاد الرّوسي بالنمو بشكلٍ مطردٍ عززه ارتفاع أسعار الطّاقة والمعادن التي تعتبر صادرات البلاد الأساسية وبذلك استعاد الاقتصاد الرّوسي عافيته. وأخذ ينمو بسرعةٍ بسبب ارتفاع أسعار الطّاقة عالمياً إذ أنه لا يخفى على أحد أنّ روسيا دولةٌ غنيةٌ بالموارد ويمكنها تجاوز أيّ

<sup>1</sup> عبد الله حسن الحيايلى، أزهار: النظام الدولي الراهن وانحراف الشرعية الدولية المظاهر والدلالات، مرجع سبق ذكره، ص237.

<sup>2</sup> قناة روسيا اليوم على الرابط التالي: <http://arabic.rt.com/russia/russia>

<sup>2</sup> قناة روسيا اليوم على الرابط التالي:



أزمة اقتصادية وبالاعتماد على مواردها الذاتية، فهي تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية كالتنّفط والغاز الطبيعي والحديد والنيكل والألماس والفوسفات والفضة والرصاص والذهب والأخشاب<sup>1</sup>.

ومن ناحية أخرى تتمتع روسيا بعضوية مجموعة العشرين التي اكتسبت منذ الأزمة المالية العالمية في خريف 2008 وزناً متزايداً على حساب مجموعة الثماني، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية الدولية، وسط محاولات بأن يكون لها الدور نفسه في القضايا السياسية الدولية. كما دخلت روسيا أيضاً في علاقات وثيقة اقتصادياً، بل وأمنياً في مواجهة الإرهاب مع الصين، وكانت إحدى الدول المؤسسة لتجمع "بريكس" مع كل من الصين والهند والبرازيل، والذي انضمت إليه أخيراً جنوب أفريقيا<sup>2</sup>. بالإضافة إلى ذلك واصلت روسيا جهودها للحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة، في مواجهة استخدام الولايات المتحدة وحلفائها هذه الورقة كوسيلة ضغط على روسيا بغرض الحصول على تنازلات منها في ملفات أخرى، حتى حصلت عليها في ديسمبر 2011<sup>3</sup>.

ولكن لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الاعتبارات المصلحية وخاصة الاقتصادية تهيمن على أولويات السياسة الروسية، وكلما تعاضمت هذه المصالح، ازدادت فاعلية الدور الروسي ومحاولات التأثير والمناورة. كما أنّ الروس يضعون أهدافاً غير اقتصادية لسياسات اقتصادية ويدخلون السياسة في كافة شؤون الاقتصاد، بل إنهم مستعدون لدفع تكلفة اقتصادية باهظة لأسباب وأهداف سياسية<sup>4</sup>.

أي أنّ السياسة الخارجية الروسية تحكمها الاعتبارات المصلحية مع إعطاء الأولوية لمحيطها الإقليمي المباشر والعزوف عن التّدخل في الشؤون الداخلية للدول. إذ تدفع روسيا الدول لامتلاك عوامل القوة الذاتية والتطور والسيطرة على مقدراتها لتعميق استقلالها في مواجهة الغرب، مع تعميق ارتباطها بروسيا بنفس القدر، على اعتبار أنّ ذلك أقصر الطرق لإضعاف الهيمنة الأمريكية وتحقيق العودة لروسيا دولياً، وبذلك تكون استبدلت استراتيجية محاولة الهيمنة على الأضعف التي كانت تسير عليها خلال عصر الاتحاد السوفيتي إلى استراتيجية أخرى تتمثل في تقوية نفسها عبر علاقات قوية مع الدول، ودون فرض هيمنتها عليها ولكن وفق لغة المصالح المشتركة. فضلاً عن ذلك فإن السياسة الروسية أصبحت أكثر برجماتية وتحررت من العباءة الإيديولوجية التي طالما حكمت توجهاتها وحركتها الخارجية خلال الحقبة السوفيتية، والمخططات الروسية تهدف دوماً لاستعادة السيطرة السياسية من أجل تأمين متطلبات التوازن العالمي في ظلّ التعددية القطبية، ولم تكن هذه المخططات مختلفة أو متناقضة مع مخططات بقية الدول الكبرى والتكتلات الدولية. وعادة تميل روسيا إلى ترجمة أهدافها ومصالحها إلى علاقات تعاونية تخدم

<sup>1</sup> قناة روسيا اليوم على الرابط التالي:

<http://arabic.rt.com/russia/russi>

<sup>2</sup> محمود عبد الناصر، وليد: المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 83.

<sup>4</sup> مطر، جميل: تطويع الخصم: الضغوط الغربية على روسيا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد (323)، السنة الثامنة والعشرون، 2006/1، ص 51.

مصالحها ومصالح الأطراف الأخرى، وهي بذلك تختلف عن المنظور الأمريكي القائم على محاولة الهيمنة. وما يميز السياسة الروسية إقامة علاقات متوازنة مع مختلف الدول ولا ترفض أية قوى، كما تفعل الولايات المتحدة التي تعتبر بعض الحركات إرهابية ولا تقبل التّحاور معها كحركة حماس مثلاً.

وفي هذا السياق لابدّ من الإشارة إلى أنّ التحولات الحاسمة التي عرفتها روسيا فرضت ظهور حالة من الاضطراب وضياح التّوازن وضعف السّيطرة والاستقرار وهو ما دفع روسيا إلى إعادة تنظيم نفسها على عدة أصعدة منها:

. إعادة تنظيم علاقات روسيا بمحيطها الجغرافي المباشر (دول آسيا الوسطى الإسلامية)، وتحقيق التّوازن في هذه العلاقات بهدف الحدّ من التّدخل الخارجي الأمريكي أو حتّى الأوربي مما يدّعم من توافر محيط جيواستراتيجي داعمًا لروسيا وغير عدائي لها.

. الانفتاح على أوروبا وبناء علاقات وثيقة ومتكاملة وبخاصةً مع قطبي أوروبا الرئيسيّين (ألمانيا وفرنسا) ولا سيما في مجالات التقنية العسكرية والبناء الاقتصادي والاجتماعي علاوةً على التّسيق السّياسي مما يساعد على كبح الجّموح الأمريكي.

. تطوير العلاقات مع الكتل الآسيوية الضخمة (الصين والهند) انطلاقاً مما تمتلكه هذه القارة من ثروات باطنية وكتل بشريّة ضخمة.

وبذلك أصبحت روسيا الآن في وضع أفضل من غيرها من الأقطاب الدولية الأخرى، وهو ما أدى إلى تفعيل السياسة الروسية في الآونة الأخيرة تفعيلاً ملحوظاً، إذ أنها أبدت درجةً عاليةً من الاستقلالية في العديد من القضايا والمواقف. فقد استخدمت الفيتو أول مرة بعد عام 1972 ضدّ مشروع قرار أمريكي في مجلس الأمن يطلب من السلطات العسكرية في ميانمار إيقاف انتهاكاتها لحقوق الأقليات في حين اعتبرت روسيا أنّ ذلك لا يهدد الأمن والسّلم ولا يُعرض المنطقة للخطر، كما حسمت روسيا بسرعةٍ معركتها مع جورجيا واعترفت باستقلال أفخازيا وأوسيتيا رداً على الاعتراف الأمريكي بكوسوفو، ولم تتدخل الولايات المتّحدة بأيّ شكلٍ من الأشكال بهذه المعركة مع حليفها جورجيا. كما أنّه في عام 2007 قامت بصنع صاروخ يخترق الدرع الصّاروخي الأمر الذي أجبر الولايات المتّحدة على التفاوض مع روسيا حول نصب الدرع الصّاروخي، وهذا إن دلّ على شيءٍ إنّما يدلّ على تطوير القدرات العسكرية وحتّى النّوية التقليديّة. كما تتطلع روسيا ليس للحدّ من توسع النّاتو وإنّما أيضاً لإلغاء وجوده أو الحدّ من دوره الدّولي. إذ تعتبر روسيا منظمّة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو) بأنّها خطر وأنّها تهديدٌ محتملٌ، لكنها ليست تهديداً في الوقت الحالي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> الأيوبي، عمر - سعيد الأيوبي، أمين: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 241.

وبعد ذلك جاءت انتقادات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للولايات المتحدة عام 2007 في مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية بسبب استخدامها المفرط للقوة والغير خاضع للسيطرة إذ أكد على أنّ قيادة الولايات المتحدة لعالم أحادي القطب تعتبر غير مقبولة لأنّ ذلك أدى إلى كثرة الحروب والصراعات في مختلف أنحاء العالم. وهذا يعتبر أيضاً مؤشراً على رفض روسيا للسياسة الأمريكية لما يمثله ذلك من تهديد للمصالح الروسية. أضف إلى ذلك الفيتو الروسي الصيني الأخير في مجلس الأمن حول الأزمة في سورية. هذه القرارات الروسية تدل على أنّ روسيا عازمة على توجيه رسالة إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي بأنّ الخارطة السياسية في العلاقات الدولية قد تغيرت من أجل إعادة التوازن وإيجاد نظام دولي متعدد الأقطاب.

هذا الدور الروسي الجديد ترافق مع الاستمرار في تطوير السياسة العسكرية الروسية في مجال بناء قدرات الردع الاستراتيجي وبناء القوات المسلحة الحديثة واعتماد سياسة استراتيجية سلمية عالمياً، غير أنّها تمتلك القدرة لممارسة دورٍ فاعلٍ في تحقيق التوازن العسكري العالمي، وتستمر السياسة العسكرية الروسية في استنفار القوى وحشد الإمكانيات لتشكيل كتلاتٍ عسكرية وثيقة الصلة بموسكو. فروسيا وريثة الاتحاد السوفيتي السابق ورثت مفاتيح التفوق في صناعة الأسلحة التقليدية منها وغير التقليدية، وأهم ما أصبح يميز السياسة العسكرية الروسية أنّها بدأت تعتمد على جيوش النوعية والنقانة بدلاً من جيوش الكمية بالإضافة إلى انسجام هذه السياسة مع السياسات العسكرية الدولية، إذ تمّ تحديث المبدأ العسكري الروسي، الذي يوفر السياق لتطوير القوات المسلحة الروسية، في شباط 2010<sup>1</sup>. فقد منحت الأولوية الآن لأنظمة الاستخبارات، والاتصالات، والقيادة والسيطرة، وأنظمة الدفاع الجوي والفضائي، والطائرات المقاتلة وطائرات الهليكوبتر\* القتالية، والمعدات التي تزيد حركية القوات<sup>2</sup>. وأهم ما يميز روسيا في المجال العسكري أنّها تمتلك قدراتٍ نوويةٍ بقيت محتفظة بها واستمرت في تطوير قدراتها في مجالات حروب الفضاء والدروع الصاروخية وتقنيات عسكرة الفضاء، ويقدر بأنه لدى روسيا (2427) رأساً حريباً نووياً صالحاً للاستخدام في كانون الثاني/يناير 2011<sup>3</sup>.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنّ الإنفاق العسكري الروسي بلغ (17.825) مليار روبل (58.7 مليار دولار) في سنة 2010، وهو أقلّ بنسبة 1.4 في المئة من القيمة الحقيقية لنظيره في سنة 2009، لكنه أعلى بنسبة (82) في المئة عما كان عليه في سنة 2001<sup>4</sup>.

ووفقاً لتقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الصادر في آذار 2012، احتلت روسيا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في تصدير السلاح، وقد بلغت الصادرات العسكرية الروسية في العام 2011، ما قيمته (7874)

<sup>1</sup> "Military Doctrine Of the Russian Federation", Approved by Presidential Decree (5 February 2010), <[http://news.kremlin.ru/ref\\_notes/461](http://news.kremlin.ru/ref_notes/461)>. In Russian.

\*الهليكوبتر: المروحيات.

<sup>2</sup> الأيوبي، عمر - سعيد الأيوبي، أمين: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 242.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 476.

<sup>4</sup> الأيوبي، عمر - سعيد الأيوبي، أمين: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 237.

مليون دولار، صعوداً من (5881) مليون دولار خلال الفترة بين 2007-2010، وبلغ إجمالي الصادرات (30517) مليون دولار عام 2010<sup>1</sup>. كما استحوذت روسيا على (23) في المئة من حجم عمليات نقل الأسلحة على المستوى الدولي بين سنتي 2006 و2010<sup>2</sup>، وصرح فلاديمير بوتين رئيس الوزراء الروسي سابقاً في شباط/فبراير 2010، بأن صادرات الأسلحة الروسية تؤدي دوراً مهماً في خدمة أهداف روسيا الاقتصادية وأهداف سياستها الخارجية<sup>3</sup>.

وفي إطار الدفاع والأمن، لا تزال روسيا تحتفظ بمكانة عالية على المستويين العالمي والإقليمي بوصفها واحدة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكذلك لمكانتها العالمية، وامتلاكها لحجم كبير من الأسلحة النووية وأيضاً لشهرتها في إنتاج الأسلحة المتقدمة، ودورها في غزو الفضاء الخارجي. ويرغم انحسار التفوذ الروسي في أماكن كثيرة من العالم، فإن روسيا لا تزال تؤثر في الأمن الأوربي وفي أماكن أخرى حساسة في شرق آسيا وشمالها<sup>4</sup>.

ومن هنا تعتقد الباحثة أنّ هذا التطور في الدور الروسي المؤثر وتطور القدرات العسكرية المتنوعة إضافة إلى تنامي قدراتها الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية وموقعها الجغرافي وسعة مساحتها وكثافة سكانها، وغيرها من المقومات تشكل بمجموعها عناصر القوة التي يفترض أن تمتلكها أي دولة راغبة في أن تصبح قطباً دولياً.

إلا أنّ الواقع يشير إلى أنّ روسيا لا تزال تعاني مشكلات اقتصادية وسياسية ورثتها من عملية تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وقد تنجح في استعادة مركزها كقوة عظمى إلا أنها غير مرشحة في الفترة القريبة لإنهاء نظام القطب الواحد رغم عدم سعادتها بالتبعية لأمريكا<sup>5</sup>. فمن ناحية الاقتصاد لا تزال روسيا متعلقة من بعض الجوه بماضيها الشيوعي، وإذا كان لديها اقتصاد سوق فعال، فإنّه اقتصاد تضطلع فيه الدولة بدور بارز. وهو موجه بقوة نحو استخراج الموارد وتصديرها، ولديه قطاع صناعي ضعيف نسبياً، وغير قادر على المنافسة وتحتل صناعة الأسلحة فيه مكانة بارزة، كما تظل الديمقراطية ضعيفة في روسيا، والفساد مشكلة خطيرة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> زيد المرهون، عبد الجليل: الانتقالات الدولية للأسلحة (2007 - 2011) الولايات المتحدة الأولى عالمياً في التصدير، والهند الأولى في الاستيراد، صحيفة الرياض اليومية، العدد 16052، 5 يونيو/2012.

<sup>2</sup> الأيوبي، عمر - سعيد الأيوبي، أمين: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 397.

<sup>3</sup> "Prime Minister Vladimir Putin Meets With Minister Of Industry and Trade Viktor Khristenko and Head Of the Federal Service for Military-Technical Cooperation Mikhail Dmitriyev", Prime Minister of the Russian Federation (15 February 2010), <<http://Premier.gov.ru/eng/events/news/9412>>.

<sup>4</sup> قدري سعيد، محمد: مخاطر مباشرة: مستقبل السياسات الدفاعية في العالم، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد 187، المجلد 47، يناير 2012، ص 99.

<sup>5</sup> عبد الهادي المحميد، زهير: القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية مدخلة لبروز قطبية منافسة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

<sup>6</sup> الأيوبي، عمر - سعيد الأيوبي، أمين: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 237.

أما من ناحية القدرات النووية فإنه وبحسب خبراء عسكريين كبار، يمكن للقوى النووية الروسية ضمان الردع "الكافي في الحد الأدنى" لكنها في حاجة إلى تحسينات نوعية لتعزيز فرص بقائها لضمان القدرة على توجيه ضربة ثانية، وتعزيز قدرتها على اختراق الدفاعات الصاروخية<sup>1</sup>.

برأي الباحثة نجحت روسيا في عبور أزمته، واستعادت الكثير من عافيتها، وخاصةً على الأصدقاء العسكريين والاستراتيجية والأمنية والاقتصادية. ولكن روسيا في المقابل لم تنجح في العودة لوضعها السابق كقوة عظمى منافسة أو موازية للولايات المتحدة. وهي تعاني عدة مشاكل منها مشكلة تفكك أجزاء جديدة منها خاصةً تلك ذات الأغلبية غير الروسية، بما في ذلك مناطق الأغلبية الإسلامية، بالإضافة إلى مخاطر فقدان آخر حلفائها في جوارها المباشر ألا وهي بيلاروسيا في هذا الإطار تحرّص روسيا على الاحتفاظ<sup>2</sup> بعلاقاتها مع حلفائها في مختلف مناطق العالم. بالإضافة إلى أن هناك من يرى أيضاً أنه في روسيا ذاتها، وفي الشيشان تحديداً، توجد وتتفاعل إحدى بوئر التطرف الإسلامي، والإرهاب الدولي، اللذين يتلقيان الدعم والتأييد من الدول الإسلامية في الشرقين الأدنى والأوسط، ويشكلان تهديداً حقيقياً لأمن روسيا واقتصادها<sup>3</sup>.

بالإضافة إلى ما سبق فإنه بالرغم من أن روسيا عادت لتلعب أدواراً وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، إلا أن هناك حدوداً لهذا الدور، فلا يجب توقع دورٍ روسيٍّ كالدور الذي كان يلعبه الاتحاد السوفيتي، ليس فقط لاختلاف المقومات والإمكانات الروسية الحالية عن تلك التي كانت متاحةً للاتحاد السوفيتي، ولكن وهو الأهم اختلاف رؤية القيادة الروسية الحالية للدور الروسي دولياً وإقليمياً، وربطها بين هذا الدور والمصالح الروسية وذلك انطلاقاً من منظورٍ تعاونيٍّ وليس تنافسيٍّ مع الولايات المتحدة، وذلك خلافاً لرؤية القيادة في فترة الاتحاد السوفيتي والتي كان يهيمن عليها الاعتبارات الإيديولوجية ومقتضيات المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة. فروسيا لا تريد العودة إلى الحرب الباردة وسباق التسلح مع الولايات المتحدة، والقيادة الروسية تنطلق من وجود شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة تمثل توجهاً عاماً حاكماً في السياسة الخارجية الروسية، وهي لا تبحث عن هيمنة سياسية حالياً وليس ضمن أولوياتها أية مواجهاتٍ حادةٍ مع الولايات المتحدة وغالباً ما يكون دورها السياسي في الإطار الدبلوماسي فحسب، خصوصاً في القضية الفلسطينية تجنباً لأية مواجهاتٍ مع الولايات المتحدة وبالتالي الإضرار بمصالحها الاستراتيجية معها.

تعتقد الباحثة أن روسيا تسابق الزمن للعودة للتأثير في الوضع الدولي مجدداً، لتعميق قدرتها على تحقيق مصالحها في كل مناطق العالم. وتجد روسيا في النظام المتعدد الأقطاب فرصتها للعودة مجدداً إلى تحقيق مصالحها

<sup>1</sup> S.U mnov, <<Russia's SNF: Building Up Ballistic Missile Defence Penetration Capacities,>> Voenno-Promy shlennyikur'er (8-14 March 2006), and V. Esin, <<The United State: In Pursuit Of aGlobal Missile Defence.>> Voenno-Promy Shlennyikur'er (25-31 August 2010).

<sup>2</sup> محمود عبد الناصر، وليد: المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص83.

<sup>3</sup> مجموعة من الباحثين، العلاقات الدولية بين الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة روسيا على عتبة القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص58.

على نطاقٍ واسعٍ. إلا أنها تعتمد في صعودها على المناورة وليس الصدام. ومن جهةٍ أخرى فإن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تتجاهل وفق منظورها الواقعي الإمبراطورية الروسية مهما كانت محدودة دور الأخيرة اليوم<sup>1</sup>، لما لروسيا من إمكانياتٍ تاريخيةٍ، واقتصاديةٍ، وجغرافيةٍ، وبشريةٍ، وقوميةٍ، تؤهلها لأن تكون دولةً عظمى مهددةً لمصالح الولايات المتحدة من جديد<sup>2</sup>.

مما سبق تستنتج الباحثة: إنَّ روسيا ربما لا تقل كثيراً من حيث القدرات والإمكانات عن الولايات المتحدة ولكن ليست لديها الإرادة السياسية اللازمة لترجمة هذه القدرات إلى نفوذٍ دوليٍ مهيمٍ حالياً، وربما يتم ذلك ولكنها بحاجة لفترةٍ طويلةٍ لظهورها كقطبٍ موازي للولايات المتحدة.

### ثالثاً: الاتحاد الأوروبي.

يُعدّ الاتحاد الأوروبي من مواضيع العلاقات الدولية المعاصرة الأبرز، ويراهن عليه سياسيون ومفكرون كثيرون لتغيير وجهة النظام العالمي المتسم بقطبية أحادية أميركية اللون. إذ تُعدّ أوروبا طرفاً يمتلك من الموارد والتقاليد ما يؤهلها للقيام بدورٍ عالميٍ.

تُعدّ فرنسا وألمانيا الدولتين المحركتين لهذا الاتحاد، ففرنسا لا تسعى إلى دورٍ سياسيٍ رئيسيٍ في توحيد أوروبا فحسب، ولكنها ترى نفسها أيضاً نواةً لتجمع دول حوض البحر المتوسط وشمال أفريقيا. وهي لا تشعر بالارتياح لوضع الولايات المتحدة كقوةٍ عظمى وحيدة ونهجها الأحادي، ولديها طموحات في ترسيخ أوروبا كقطبٍ موازنٍ للولايات المتحدة في عالمٍ متعدد الأقطاب، وبناء قوةٍ عسكريةٍ أوروبيةٍ قادرةٍ ومستقلة<sup>3</sup>. وقد عبر الرئيس الفرنسي السابق شيراك عن ذلك بقوله ((أن أي نظام عالمي ينفرد به قطب واحد مهيم هو دائماً نظام خطر ويولد ردود أفعال عكسية، لذا تؤكد ضرورة وجود تعددية قطبية في العالم بحيث تكون أوروبا طبعاً واحدة منها))<sup>4</sup>. أما ألمانيا فتشعر دائماً بوضعها الخاص كأهم دولة في أوروبا باعتبارها القوة الاقتصادية المحركة للمنطقة، والفائد البارز في الاتحاد الأوروبي. وقد صرح المستشار الألماني غيرهارد شرودر عام 2003، أنه ليس بمقدور دولة بمفردها أن تضمن الأمن والسلام العالميين.

ولقد بدأت أوروبا تُعيد نفسها كندٍ للأمريكيين على أكثر من صعيدٍ وهاهي مؤثرة بالقرار الاقتصادي والمالي، وتعمل عبر بناء قاعدتها الاقتصادية تشكيل تحالفاتٍ وتكتلاتٍ إقليميةٍ ودوليةٍ تستطيع تبادل الدعم معها لمجابهة الأحادية القطبية التي ترفض مشاركتها بشكلٍ فاعلٍ وتستأثر بالقرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية. وبعد الوحدة الأوروبية الاقتصادية أصبحت قويةً اقتصادياً وقادرةً على إنتاج ما يعادل إنتاج الولايات المتحدة واليابان معاً. كما أنّ

<sup>1</sup> نقرش، عبد الله - حميد الدين، عبد الله: السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص 12- 13.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 13.

<sup>3</sup> حسن، حسن: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2004، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، كتاب مترجم، ص 495.

<sup>4</sup> وهيان، أحمد: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة، مرجع سبق ذكره، ص 297.

الناتج القومي الأوربي يوازي الناتج الأمريكي<sup>1</sup>. هذا فضلاً عن أنّ الأوربيين يناقشون إقامة صناعاتٍ أوربيةٍ لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية<sup>2</sup>.

ولعلّ الصراع الأمريكي الأوربي على محور الدفاع الأوربي هو الذي يُبرز أكثر وضوحاً الأطماع الأوربية من أجل استعادة مركز النّقل والتّوازن العالمي، أو على أقلّ تقدير المشاركة الفعالة مع الولايات المتحدة.

إذ أنّه مع انهيار موسكو بدأت أوربا تسعى بشدّة لنيل دورٍ أوربيٍّ دوليٍّ وليس غربي بل وصل الأمر معها للإعلان في كل من باريس وبرلين عن نية أوربا في إقامة قوةٍ أوربيةٍ منفصلةٍ عن الحلف في وظيفتها لحل مشاكل أوربا والتّعبير عن موقفٍ محدّدٍ من أزمت العالم. وقد أنشأ الاتحاد قوة خاصة تبلغ (60.000) رجل للمهمات الخاصة بحلول عام 2007، ينبغي لها أن تكون قادرةً على العمل خارج الحدود الأوربية والوصول إلى أيّ نقطةٍ في العالم خلال مدةٍ قصيرةٍ وتتخذ عملياتها من جانبها، وهو ما دفع الولايات المتحدة أن تنظر بعدم الارتياح إلى هذه القوة الأوربية التي أنشئت<sup>3</sup>، ويرى مراقبون أنّ هذه القوة الخاصة التي أنشأها الاتحاد الأوربي هي نواة لتشكيل الجيش الأوربي المشترك في المستقبل<sup>4</sup>. أمّا من ناحية إجمالي الإنفاق العسكري فقد بلغ في دول الاتحاد الأوربي مجتمعةً (288) مليار دولار، وفقاً لمؤشرات العام 2010، وبلغ هذا الإنفاق في دول الناتو الأوربية (298) مليار دولار<sup>5</sup>. كما تستحوذ الدّول الأعضاء الـ (27) في الاتحاد الأوربي مجتمعةً على (34) في المئة من صادرات الأسلحة العالمية<sup>6</sup>.

فضلاً عن ذلك فإن جميع دول الاتحاد الأوربي تدرك جيداً مدى أهميّة روسيا في توفير الاستقرار والأمن في أوربا، ونظرية الأرض الأوراسية ليست بعيدةً عن مدارك الساسة الأوربيين خاصةً الألمان منهم لذلك سعت هذه الدّول إلى إقامة علاقاتٍ متميزةٍ مع روسيا الاتحادية.

ومن ناحيةٍ أخرى تشارك الدّول الأوربية الولايات المتحدة الأمريكية السّيطرة على العالم ولكن المبادرة تبقى للولايات المتحدة الأمريكية ولهذا لا يوجد دور أوربي مستقل<sup>7</sup>. مع أنّ الاتحاد الأوربي له أهميّة كبيرة إذ أنّه يتمتع في مجلس الأمن بمقعدين دائمين وحقين للفييتو، أمّا في مجموعة الدّول الصّناعية الثّماني وهي بمثابة مجلس أمنٍ اقتصاديٍّ يحظى الاتحاد بأربعة مقاعد\*، وفي منظمة التّمية والتّعاون الاقتصادي يشغل الاتحاد الأوربي (15) مقعداً من أصل (25) مقعد. ولم تترك أوربا ما بعد عام 1991 أيّ فرصةٍ ممكنةٍ إلا وسعت إلى استغلالها من أجل تكوين أوربا منفصلة عن القرار الأمريكي، وهو ما يبدو في كثيرٍ من الملفات التي ظهر فيها نوع من الفصل بين التّوجه

1 ناصر بن عكشان، غليفص: العالم في ظل قيادة القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص8.

2 مرجع سبق ذكره، ص12.

3 ناصر بن عكشان، غليفص: العالم في ظل قيادة القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص12.

4 المرجع السابق، ص12.

5 زيد المرهون، عبد الجليل: الانتقالات الدولية للأسلحة (2007 - 2011)، الولايات المتحدة الأولى عالمياً في تصدير السلاح .... والهند الأولى في الاستيراد، مرجع سبق ذكره.

6 الأيوبي، عمر - سعيد الأيوبي، أمين: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص410.

7 محمد هياجنة، عدنان: دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص14.

الأوروبي والتوجه الأمريكي. كمثل على ذلك إنشاء محكمة الجزاء الدولي التي تم التصديق على إنشائها عام 2002 في ظلّ دعمٍ أوروبيٍّ ومعارضةٍ أمريكيةٍ، أمّا فيما يتعلق بحرب العراق عام 2003 كانت الخلافات بين الاتحاد الأوروبي ممثلاً بفرنسا وألمانيا مع الولايات المتحدة عميقةً ومصليحةً بشدةٍ، وطبعاً ليس حياً بالعراق وإنما الخلافات كانت حول صراع النفوذ على المناطق الحيوية في العالم لأنهم كانوا ينظرون إلى أنّ الحرب تعني تقرد الولايات المتحدة بمناطق النفط ما سيكون له تأثير مباشر وغير مباشر على المصالح الأوربية واشتدّ الخلاف كثيراً بينهم وهو ما دفع وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد إلى وصف أوروبا بالقارة العجوز. هذا فضلاً عن الصراع الذي حدث عندما طلبت تركيا من حلف الأطلسي القيام بإجراءات حمايةٍ وقائيةٍ بناءً على طلبٍ أمريكيٍّ.

وفي هذا السياق لابدّ من الإشارة إلى أنّه في عام 2003 قامت أوروبا بخطوةٍ تاريخيةٍ نحو توسيع الاتحاد الأوروبي وذلك بموافقة البرلمان الأوروبي على ضمّ (10) دول من أوروبا الشرقية ليصبح الاتحاد مكوناً من (25) دولة، محاولين بذلك قطع الطريق على الولايات المتحدة من التسلل إلى أوروبا الشرقية. هذا وتعمل أوروبا بشكلٍ مستمرٍ من أجل بناء أوروبا السياسية أو أوروبا ذات السياسة الخارجية الواحدة والأمن والسوق الواحدة وهو ما يُعتبر أمر خطير جداً على زعامة الولايات المتحدة وتفردّها. وبذلك تكون أوروبا قد اختلفت كثيراً عن أوروبا قديماً، فبعد أن كانت تخشى التعبير بما يخالف القرار الأمريكي أصبحت تعمل على استقلال القرار الأوربي الأمني، السياسي والاقتصادي. لذلك أصبح الأمريكيين متوجسين بشدةٍ من أوروبا وهم مقتنعون أنّ أوروبا تسعى بشكلٍ كبيرٍ لتبذل كلّ طاقتها من أجل الوصول إلى وحدةٍ أوروبيةٍ قادرةٍ على التأثير بالملفات العالمية. وهو ما دفع الولايات المتحدة للخوف من بروز أوروبا كقوة منافسة أو معارضة لهيمنتها الدولية<sup>1</sup>.

وفي اتجاه آخر أدرك الأوربيين أنّ الأمريكيين لا صديق لهم فهم منافسون بلا موارث في أيّ سوق أو ميدانٍ مصليحيٍّ ولا يعترفون بأيّ صداقةٍ أو إعلانات شرفٍ أو وحدةٍ ديمقراطيةٍ أو مرجعيةٍ ليبراليةٍ.

وكل ذلك يقود الباحثة إلى القول: يبدو أنّ الأوربيين يريدون عالم تكون لهم كلمتهم فيه، عالم لا تتفرد فيه الولايات المتحدة، عالم يستقلون به في تقرير سياستهم الخارجية، عالم لا يسمحون فيه للأمريكيين باقتناص مصالحهم في العالم تحت أيّ ظرف.

وكل ما تقدم يشكّل بنىً رئيسيةً لتحلّل أوروبا موقفاً رئيسياً بالعالم، خاصةً إذا تثبتت سياسةً خارجيةً واحدةً وأمن واحد<sup>2</sup>. ولكن هناك جملةً من المعوقات التي تواجه الاتحاد الأوروبي وتمنع بروزه كقطبٍ موازٍ للولايات المتحدة وتتمثل فيما يلي:

\* لبريطانيا، فرنسا، ألمانيا، وإيطاليا.

<sup>1</sup> نقرش، عبد الله - حميد الدين، عبد الله: السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص14.

<sup>2</sup> حسن إدريسي، جعفر: فوضوية العالم وميزان القوى، الطبعة الأولى، دار المحبة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص382.



أنّ الاتحاد الأوروبي يواجه عدة أزماتٍ إذ أنّه وعلى الرّغم من قوة الاقتصاد الأوروبي إلا أنّ ليس فيه نظامٍ إنتاجيٍّ أوروبيٍّ على غرار النظام الإنتاجي في الولايات المتّحدة، والاقتصادات التي بنتها في أوروبا البرجوازيات التاريخية في الدّول المختلفة وبتشكيل الأنظمة الإنتاجية الوطنية المتمحورة على الذات ظلّت كما كانت عليه إلى حدٍ كبيرٍ رغم أنّها منفتحة بنفس الوتيرة، وأحياناً منفتحة بعدوانية. كما أنّه لا وجود لشركاتٍ أوروبيةٍ عابرة القوميات وإنّما فقط عابرات قومية إنكليزية أو ألمانية أو فرنسية<sup>1</sup>. فضلاً عن ذلك أنّ هناك تعثر اقتصادي كبير في عدد من دول الاتحاد وهي اليونان وإسبانيا والبرتغال. ومن ناحية أخرى فإنّ الاتحاد الأوروبي الذي يفوق ناتجه القومي الإجمالي نظيره الأمريكي لا يتحرك كأمةٍ واحدةٍ (دولة قومية) وليس قادراً على لعب دور القوة الكبرى. وأهمّ مشكلة يعاني منها الاتحاد الأوروبي هو أنّه غير موحدٍ سياسياً بسبب تعددية القرار السياسي وأفضل مثالٍ على ذلك هو الاضطراب الذي أجتاح الاتحاد الأوروبي بعد حرب العراق عام 2003، كما تعاني دول الاتحاد الأوروبي من انقساماتٍ فيما بينها بشأن قضايا مثل توسيع عضوية مجلس الأمن، حيث تقف بريطانيا وفرنسا موقفاً يتسم بالحدّ، خوفاً من ضياع امتيازاتهما كعضوين دائمي العضوية، بينما تتطلع ألمانيا وإيطاليا مستقبلاً للدخول إلى نادي الأعضاء الدائمين بالمجلس. وقد برزت انقسامات واضحة بين دول الاتحاد في السنين الأخيرة حول تفسير المعايير المتصلة بتلافي الصّراعات وخصوصاً في حالات إسرائيل وجورجيا وروسيا<sup>2</sup>. فضلاً عن الخلافات الأخيرة حول تسليح المعارضة السورية.

كذلك تعاني المجموعة الأوروبية تباينات بداخلها بشأن انتقال مركز ثقل عملية اتخاذ القرار العالمي، خاصةً في المسائل الاقتصادية من مجموعة الثماني إلى مجموعة العشرين<sup>3</sup>.

هذا فضلاً عن أنّ كلاً من فرنسا وألمانيا تعبران بأنّهما تملكان حقّ تمثيل المصالح الأوروبية. أمّا بريطانيا فهي تغرد خارج السرب وتعيش على أمجادٍ متلاشية، وتُعتبر إلى حدّ كبيرٍ خارج اللعبة الأوروبية، فبريطانية ترفض التّوحيد السياسي وتفضل التّكامل الاقتصادي على أساس التّجارة الحرة، أيّ أنّها تفضل أن تكون لها سياسة خارجية وأمنية ودفاعية خارج إطار المجموعة الأوروبية. أما باقي دول الاتحاد الأوروبي فهي إمّا تتبّع الزعامة الأمريكية أو تقف بهدوءٍ خلف ألمانيا أو فرنسا وليس لسياساتها أيّ تأثيرٍ إقليميٍّ واسعٍ لأنها ليست بوضعٍ يؤهلها لتغيير إنحيازاتها الأساسية.

أمّا بالنسبة للتّحديات التي تقف عثرةً في وجه تلك الوحدة السياسية تكمن في رفض الاستفتاءات الشعبية في كل من فرنسا وهولندا على فكرة الدّستور الأوروبي وتنامي ظهور النزعة القومية في العديد من الدّول الأوروبية. كلّ ذلك جاء بالرّغم من سعي القائمين على الاتحاد الأوروبي لإضعاف تلك النزعة القومية وذلك من خلال تقوية المؤسسات الأوروبية والقطاع الخاص على حساب الدّولة إلّا أنّ تلك النزعة لا تزال قادرةً على النّمو المتزايد<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> أمين، سمير: الاقتصاد السياسي للتنمية في القرن العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهيمة شرف الدين، مرجع سبق ذكره، ص100.

<sup>2</sup> الأيوبي، عمر - سعيد الأيوبي، أمين: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص418.

<sup>3</sup> محمود عبد الناصر، وليد: المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص82.

<sup>4</sup> حمد المكي، هيلة: أفاق التّكامل الأوروبي في ظل وحدة منافسة أو مكملة للولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص6.

أما أمنياً فتتطوي جميع دول الاتحاد الأوروبي في حلف الناتو، مما يشكل نقطة ضعفٍ كبيرةٍ للاتحاد. فالاتحاد مازال مربوطاً مع الولايات المتحدة في الإطار الأمني من خلال حلف الناتو وذلك يعود إلى أنّ القوة العسكرية الأوروبية مازالت متواضعةً قياساً للقوة الأمريكية. وفي ظلّ اتجاه دول الاتحاد إلى تطبيق معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، أدى تطبيقها في الفترة الممتدة بين سنتي 1992 و2010، إلى تخفيضٍ يزيد على (50) بالمئة في مخزونات الأطراف الكلية من التجهيزات المحدودة بموجب معاهدة دبابات القتال، عربات القتال المدرعة، المدفعية التي لا يقل عيارها عن 100م، الطائرات الحربية، وطائرات الهليكوبتر الهجومية<sup>1</sup>، ويشكل تراجع نظام القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في بعض المناطق دون الإقليمية اتجاهاً مدمراً<sup>2</sup> بسبب عدم التزام بعض الدول بهذه المعاهدة والتزام دولٍ أخرى بها مما يؤدي إلى خللٍ واضحٍ فيما بينها.

وفي هذا السياق يبدو واضحاً أنّ الأوروبيون وفيهم الفرنسيون يعرفون أنّ أوروبا اليوم غير قادرةٍ على مواجهة التحديات الاستراتيجية الجديدة في الشرق والجنوب دون زعامةٍ أمريكيةٍ نشطةٍ وقوية<sup>3</sup>، وبذلك تختفي الاستقلالية السياسية والعسكرية لأوروبا وراء حلف شمال الأطلسي<sup>4</sup>. وإلا فإنه ينبغي على الأوروبيين أن ينفقوا أكثر مما اعتادوا لكي يكونون قادرين على الدفاع عن أنفسهم دون مساعدةٍ أمريكية<sup>5</sup>. ويشكل عام فإنّ دول الاتحاد الأوروبي حريصةً على المحافظة على روابطها التكنولوجية والاقتصادية والسياسية مع الولايات المتحدة<sup>6</sup>.

تستنتج الباحثة: أنّ الاتحاد الأوروبي يُعتبر عملاقاً اقتصادياً له سياساته ونظمه المشتركة الواضحة والمحددة على الصعيد الاقتصادي، إلا أنه يفتقد حتى الآن إلى الرؤية والإرادة المشتركة الفعالة على صعيد السياستين الخارجية والدفاعية وذلك رغم الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الصدد. ومن الأمور التي يجب على أوروبا إتباعها لكي تتقد المشروع الأوروبي هو فتح جسور التعاون تجاه كلٍّ من روسيا والصين ودول العالم الثالث والعمل على أحياء دور مجلس الأمن كي تلعب فيه دوراً أساسياً. بالإضافة إلى معالجة مشاكل الاتحاد الأوروبي لأن تأخير معالجتها بشكلٍ حاسمٍ يحدُّ من هيبة الاتحاد وسلطته ويجعل المنافسة مع الولايات المتحدة صعبة.

فلم الاتحاد الأوروبي صعب التحقق حالياً لأنه، لا دستورياً واحداً، سياسة خارجية مختلفة ومربكة، أعداد مختلفة من الأعضاء تتحفظ على بعض الاتفاقيات، اقتصاداً يترنح في بعض الدول، عجزٌ عسكري واضح، تراجعٌ ثقافي أمام المد الأمريكي. ومجرد الرغبة فقط لا تكفي لكي يصبح الاتحاد الأوروبي قطباً دولياً دون أن يمتلك كل عوامل القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية.

<sup>1</sup> Z. Lachowski, "Conventional Arms Control", in: SIPRI yearbook2010, P.426.

<sup>2</sup> الأيوبي، عمر - سعيد الأيوبي، أمين: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 583.

<sup>3</sup> خليل زاده، زلمي وآخرون: التقييم الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

<sup>4</sup> أمين، سمير: الاقتصاد السياسي للتنمية في القرن العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهيمة شرف الدين، مرجع سبق ذكره، ص 108

<sup>5</sup> تاول، فيليب: الأمن الأوروبي بدون الولايات المتحدة، ترجمة محمد مصالحة، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1985، ص 51.

<sup>6</sup> الأيوبي، عمر - سعيد الأيوبي، أمين: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 414.

## رابعاً: أثر هذه الأقطاب على مستقبل الهيمنة الأمريكية.

من خلال ما سبق دراسته وجدت الباحثة أنّ كلاً من الاتحاد الأوربي والصين وروسيا لا ترغب في أن تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بموقع المهيمن في النظام العالمي، ولكن يجب ألا ننسى أن هذه الأقطاب السياسية والاقتصادية ليس لديها التفوذ والقوة الكافية والحاسمة لتغيير هذا الواقع. وتعتبر الولايات المتحدة البلد الوحيد اليوم الذي يملك قدرة وطموحاً لسيادة العالم. وفي هذا السياق لابدّ من الإشارة إلى أنّ هناك فرقاً بين السياسة العسكرية الأمريكية والسياسة العسكرية لكلّ من (أوروبا. روسيا. والصين)، فبينما تعتمد الولايات المتحدة في سياستها العسكرية على إقامة إمبراطوريتها العالمية على قاعدة الأحادية القطبية، برأي الباحثة أنّ القوى الكبرى الأخرى المنافسة تعتمد سياستها العسكرية على إقامة نظامٍ عالميٍّ جديدٍ ومتوازنٍ تتشكل التعددية القطبية قاعدته الأساسية. فضلاً عن أنّ هذه القوى لا تشكل أقطاباً دوليةً منافسةً للولايات المتحدة بالمفهوم العسكري.

وانطلاقاً من أنّ للقوة خاصية الانتشار إذا انطلقت من عقالها ولا يمكن أن تتوقف إلا إذا واجهتها قوةً أخرى توقفتها وتجبرها على العودة من حيث انطلقت، فإن هذه القوة غير متاحة الآن على المستوى العالمي والإقليمي، وإنّ تعدد الأقطاب قد يظهر ولكن ليس الآن وعلى المدى البعيد نظراً لعدم رغبة أيّ من الأطراف التي تم استعراضها بالتقريب بالمصالح والمنافع المادية التي تم تحصيلها. وذلك يعود إلى أنّ هذه الاقتصادات مرتبطة بالتبادل التجاري مع الولايات المتحدة ولا تتفك عنه وهو ما يذكر بنظرية تكلفة تغيير النظام وأيّ من هذه الدول ليست في وضع يسمح لها بتحمل هذه التكلفة. فالنتائج لتغيير الأحوال يتشكل من الدوافع الموضوعية لعملية التغيير وقوة تلك الدوافع ومدى رغبة وتحمل الدافعين لعواقب عملية التغيير<sup>1</sup>.

أما عن كيفية تعاطي الولايات المتحدة مع هذه المعطيات التي فرضها الواقع الدولي من تصاعد قوى ذات ثقلٍ اقتصاديٍّ وسياسيٍّ متنامٍ أصبحت محددات لا يمكن للولايات المتحدة غضّ الطرف عنها، وفي سبيل بحث الولايات المتحدة عن مصالحها ربما يكون من الأفضل أن تتلاقى مصالحها مع مصالح هذه القوى المتنامية لتعيد تشكيل النظام أحادي القطبية إلى نظامٍ متعدد الأقطاب<sup>2</sup>، وبذلك تكون مصالح الولايات المتحدة أصبحت تتأرجح ما بين مغازلة القوى الصاعدة والإبقاء على حلفائها القدامى كالاتحاد الأوربي الذي يعدّ الحليف القوي لأميركا وبذلك فإنّه يتعين على الولايات المتحدة الاحتفاظ بعلاقاتٍ وثيقةٍ مع أصدقاءها القدامى وإقامة علاقاتٍ أوثقٍ بالأصدقاء الجدد. فالولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تخلق نظاماً عالمياً بمفردها دون مساهمة القوى الأخرى خاصةً أوروبا وروسيا

<sup>1</sup> عبد الهادي المحميد، زهير: القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية مدخلة لبروز قطبية منافسة، مرجع سبق ذكره، ص 10 - 11.

<sup>2</sup> دريزنر، دانيال: جديد النظام العالمي الجديد، مجلة فورين آفيرز، مقال مترجم، مجلس العلاقات الدولية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، عدد مارس/ أبريل 2006.

وشمال شرق آسيا ومن هنا ساد الاعتقاد بأن النظام الدولي الحالي أقرب إلى التعددية القطبية منه إلى القطبية الواحدة مع اختلاف هيكل التعددية الراهن عن ذلك الذي ساد في ظلّ نظام ميزان القوى في القرن التاسع عشر<sup>1</sup>.

ومن هنا تعتقد الباحثة أنه يرتبط مستقبل مكانة الولايات المتحدة ودورها الفاعل عالمياً بمدى قدرتها على التعامل مع مستجدات هذا النظام العالمي الجديد الذي يشهد صعود قوى جديدة. وفي حال تكيف الولايات المتحدة مع تلك التحولات وتعاونها بشكل أفضل مع القوى الصاعدة فإننا نشهد انتقالاً سلساً وسلمياً إلى نظام تعددي جديد من دون كوارث وحروب وتكون الولايات المتحدة فاعلاً رئيسياً فيه بجانب بعض القوى الأخرى<sup>2</sup>. أي أن تبقى الولايات المتحدة قطباً كبيراً إلى جانب مجموعة من القوى الأخرى.

وهنا لابد من الإشارة إلى أنّ هناك من يقول أنه لم تعدّ هناك هيمنة أمريكية، ولكن الواقع يخالف ذلك وما يدلّ على استمرار الهيمنة الأمريكية أنه لا يمكن عمل أيّ شيء في العالم بدون الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من كثرة العناصر الفاعلة الجديدة إلا أنّ ذلك لا يعني أنّ الولايات المتحدة لا تستطيع التصرف وحدها، ولكن الفرق أنّ الولايات المتحدة بدأت تحسب تكلفة انفرادها بأيّ عملٍ قد تقوم به أكثر من قبل، وما يؤكد ذلك ما قاله الدكتور على الدين هلال: ((إنّ الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة الآن القادرة على العمل المنفرد، وهي الدولة الوحيدة التي لديها من القوة.....، قد لا تستطيع الولايات المتحدة أن تنفذ ما تريده، ولكن لا يمكن الأطراف الأخرى أن تنفذ أشياء لا تريدها الولايات المتحدة))<sup>3</sup>.

برأي الباحثة: صحيح أنّ الولايات المتحدة ستظلّ قوةً عظمى ومؤثرةً في كثير من مناطق العالم سواءً كان ذلك بالمقاييس الديمغرافية أو الاقتصادية أو العسكرية، مع قيام كل من روسيا والصين والاتحاد الأوروبي بدور أكبر في السنوات القادمة ولكن ما هو مؤكد أنّ عصر الهيمنة الانفرادية الأمريكية قد تراجع فعلى الرغم من كونها القوة العسكرية الكبرى في العالم فإننا نجد اليوم تتعثر بشدة في حروبها التوسعية. ونجد اقتصادها يضعف أكثر فأكثر بسبب المنافسة الشديدة التي يتعرض لها من قبل اقتصادات القوى الصاعدة الأخرى. والوهم كل الوهم لمن يرى أنّ النظام العالمي يمكن أن يكون ثابتاً.

النتيجة التي توصلت لها الباحثة: أنه لم يتبلور النظام الدولي الجديد بعد فهو نظام أحادي القطبية على صعيد القوة العسكرية إذ يشير الإنفاق العسكري الأمريكي مقارنةً بالقوى الدولية الصاعدة إلى أنّ الولايات المتحدة ستظلّ القوة العسكرية الأولى لردح طويلٍ من الزمن لعدم وجود قوةٍ عسكريةٍ تصارع الولايات المتحدة. وتؤيد الباحثة الرأي

<sup>1</sup> عبد الله حسن الحياي، أزهار: النظام الدولي الراهن وانحراف الشرعية الدولية المظاهر والدلالات، مرجع سبق ذكره، ص 238.

<sup>2</sup> عبد العاطي، عمرو: تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 206.

<sup>3</sup> هلال، علي الدين: القوة البازغة، محاضرة أقيمت في المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس الغرب، ليبيا، الثلاثاء 2006/4/18.

القائل بأن هذا النظام سيكون متعدد الأقطاب على الصعيد الاقتصادي حيث تتعدد مراكز القوى الاقتصادية<sup>1</sup>. أي أن هناك تعدداً في مراكز القوى، في النظام الدولي الحالي، ولكنه تعددٌ مختلفٌ عن التعددية التقليدية<sup>2</sup>.

وبعد دراسة القوى المرشحة لأن تحتل موقع قطبٍ عالميٍ ينافس الولايات المتحدة وأثرها على الهيمنة الأمريكية تتساءل الباحثة أين موقع العرب من كل هذه المنافسات العالمية؟

ترى الباحثة أنّ ما يؤسف هو أن الوطن العربي يتمتع بكثيرٍ من المزايا والقدرات سواءً من حيث الموقع أو من حيث الموارد الطبيعية، لكنه لا يفكر بلعب أي دورٍ عالميٍ ولا تتوفر لديه الإرادة لذلك رغم وفرة القدرات الكبيرة فيه، ويرأي الباحثة ذلك يعود إلى أنّ الدول الضعيفة ذات الأنظمة الدكتاتورية التي تحميها الولايات المتحدة، تنفذ كل ما تمليه عليها الخارجية الأمريكية وكأئهم موظفون أميركيون وساندهم في ذلك علماء الضلالة الذين يقبلون الحق باطلاً والباطل حقاً باسم الدين. وهو ما عملت الولايات المتحدة على التخطيط له طويلاً. وانطلاقاً من ذلك ترى الباحثة أنه على العرب أن لا يتأسفوا على النظام الدولي بل يتأسفوا على أنفسهم وبدلاً من أن يبحثوا عن كوامن الخلل في العالم الخارجي وفي النظام الدولي فليبحثوا عن الخلل في أنفسهم في أنظمتهم السياسية وأنماطهم الاقتصادية<sup>3</sup>.

تعتقد الباحثة أن الأنظمة العربية قد أن لها أن تترك خلافاتها جانباً بعيداً عن المذهبية والعرقية، وتتجه لبعضها البعض وتستغل ثرواتها الطبيعية استغلالاً جيداً لمصلحة الأمة في مختلف المجالات، وتبني علاقاتها مع العالم على أساس تبادل المصالح والاحترام المتبادل مستفيدةً من موقعها الجغرافي الذي يربط بين قارات العالم، وأن تكون لها سياسة خارجية موحدة تجاه الأقطاب الأخرى وجيشاً قوياً رادعاً على حدودها، فضلاً عن المطالبة بمقعدٍ دائمٍ في مجلس الأمن. وقبل كل ذلك على العرب إعادة ترتيب البيت العربي ديمقراطياً انطلاقاً من إن فعالية التعاون الاقتصادي السياسي. الحقيقي بين البلدان العربية تتطلب وجود الديمقراطية في هذه البلدان، إلى جانب احترام حقوق الإنسان، وقيام العدالة الاجتماعية<sup>4</sup>. ومن ناحية أخرى من المفروض أن لا نطّوع أنفسنا لمحاولات تحويل الصراع من عربيّ - إسرائيليّ إلى عربيّ - فارسيّ، أو من أمريكيّ عدائيّ للمسلمين إلى سنيّ - شيعي<sup>5</sup>. وهو ما تخطط له إسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة الأمريكية<sup>6</sup> التي تعمل دائماً على زرع الفرقة والتصدع في جسم العالم العربي للحيلولة دون توحيده.

<sup>1</sup> عبد العاطي، عمرو: تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص206.

<sup>2</sup> Richard N. Haass, ((The Age Of Non Polarity: What Will Follow U. S. Dominance?)), Foreign Affairs (May- June2008).

<sup>3</sup> الأطرش، محمد: العرب وتحديات النظام العالمي، مرجع سبق ذكره، ص130.

<sup>4</sup> مجموعة من الباحثين روس وعرب، العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة روسيا على عتبة القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص68.

<sup>5</sup> قاسم، عبد الستار: ماذا نريد من إيران، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 336، السنة التاسعة والعشرون، 2007/2، ص79.

<sup>6</sup> كتب زعيم هنود دولاوير، باشغنتا كيلياس، عن الولايات المتحدة التي تدعي دائماً بأنها مجرد وسيط نزيه لا علاقة لها بأي شيء: ((إنهم يفعلون ما يحلو لهم، يستعبدون كل من ليس من لونهاهم. يريدون أن يجعلوا منا عبيداً وحين لا يتحقق لهم ذلك يقتلوننا. إياك أن نتق

ومن هنا تأمل الباحثة في أن يكون للتّورات التي يشهدها العالم العربي دوراً في إقامة الوطن العربي الأهم، إلا أن ذلك لن يتمّ إلا إذا امتدت هذه التّورات لإسقاط الأنظمة الملكية التي تعتبر أهمّ عقبة في المنطقة نظراً لتبعيتها العمياء للولايات المتّحدة، فقد استمرت دول الخليج ولا زالت تتنافس من أجل توفير أفضل الأجواء لاستمرار النفوذ الأمريكي وتعزيزه في المنطقة.

بذلك وبشكل مؤكد فإنّ الدّول العربية ستصبح قطباً عالمياً فاعلاً ومؤثراً تدور حوله بقية الأقطاب وبأقلّ النتائج سوف تكون قادرةً على حماية مصالح شعوبها.

---

بكلماتهم أو وعودهم. إنّها أحابيل. صدقني، إنّها أحابيل، فأنا أعرف سكاكينهم الطويلة جيداً)) " عارودي، نصير: أمريكا الخصم والحكم (دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ عام 1967)، ترجمة وتقديم: منير العكش، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2007، ص88."

## المبحث الثالث

### مستقبل مجلس الأمن في ظلّ تحولات النظام الدولي

إن مجلس الأمن الجهاز الوحيد القادر على اتخاذ قراراتٍ ملزمةٍ وواجبة التطبيق وخصوصاً بناءً على الفصل السابع إلا أنّ هذه القرارات تحتاج إلى موافقة جميع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وهذا ما يمهد لهيمنة دولةٍ منها على المجلس عند امتلاكها لعوامل القوة على الساحة الدولية. ومن هنا مر مجلس الأمن بعدة مراحل باختلاف النظام الدولي السائد الذي كان له تأثيراً كبيراً على عمل المجلس نظراً لاختلاف مراكز القوة في النظام الدولي، إذ أنه في مرحلة الحرب الباردة تقاسمت السيطرة على المجلس كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وبعدها تفردت الولايات المتحدة بذلك، وهو ما انعكس على أداء المجلس الذي سوف يختلف أيضاً في حال الانتقال إلى نظام متعدد الأقطاب تتعدد فيه مراكز القوة.

#### أولاً: مجلس الأمن في ظلّ النظام ثنائي القطب.

ظهر في فترة الحرب الباردة التوازن الدولي (توازن القوى)، الذي كان من شأنه الحفاظ على حالة اللاحرب واللاسلم في أغلب الأحيان<sup>1</sup>. والصراع العقائدي بين القطب السوفيتي والقطب الأمريكي. إذ أنه في هذه الحقبة من تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة جُندت القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والإعلامية لكلا المعسكرين من أجل خدمة الأغراض العقائدية وتحقيق المصالح الخاصة لكل طرف، والمتعارضة حتماً بل والمناقضة تماماً لمصالح الطرف الآخر<sup>2</sup>، إلا أنّ حدة الصراع بين القطبين انتقلت إلى مجلس الأمن الذي وجد نفسه عاجزاً في الكثير من المواقف عن القيام بأهدافه التي أنشئ من أجلها، وبالتالي تعطيل عمل المجلس لاسيما على صعيد حل الأزمات الإقليمية والدولية، مما كان السبب في وقوع الكثير من الحروب الإقليمية.

إذ اقتصر دور مجلس الأمن في فترة الحرب الباردة على القيام بدورٍ فنيٍ ليس فيه أي ابتكارٍ سياسي، بسبب كثرة اللجوء إلى استخدام حق النقض (الفيتو)، ويكفي أن نشير هنا إلى أنه وفي إحدى سنوات تلك المرحلة وهي سنة 1955 تحديداً تم استخدام حق الفيتو ضدّ (70%) من مشروعات القرارات المعروضة على المجلس وبذلك يكون عدد مشروعات القرارات التي تمّ رفضها خلال ذلك العام بلغ أكثر من ضعف عدد القرارات التي صدرت فعلياً عن المجلس<sup>3</sup>. وكل ذلك يعني إخفاقه في تحقيق وظيفته الأساسية وهي حفظ السلم والأمن الدوليين.

كذلك وبسبب الإسراف في استخدام حقّ الفيتو في مرحلة الحرب الباردة تمّ تجميد كلّ شيء من لجنة أركان الحرب إلى استحالة تشكيل قواتٍ تابعةٍ لمجلس الأمن بشكلٍ دائمٍ يمكن أن يستخدمها المجلس في حلّ كلّ الأزمات

<sup>1</sup> ناجي دحام، دحام: أثر الهيمنة الأمريكية العالمية في منظمة الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص84.

<sup>2</sup> عزيز شكري، محمد - دراجي، إبراهيم: الأمم المتحدة لماذا؟ ... وإلى أين؟، مرجع سبق ذكره، ص482.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص490.

الدولية. الأمر الذي أدى إلى إصابته بالشلل شبه التام، وسجل مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين يؤكد عجزه عن تطبيق الإجراءات العسكرية خلال الحرب الباردة إلا في حالة واحدة عام 1950/ ضد كوريا وطبعاً كان ذلك من قبل الولايات المتحدة. ومن هنا يمكن تشبيه مجلس الأمن بسلطة لاتخاذ القرارات تمارس فيها حكومات الدول الأعضاء وبخاصة الدول الأكثر قوة نفوذها من أجل الحصول على غطاء رسمي باسم الأمم المتحدة للقيام بأعمالٍ تقرر تنفيذها لبناء على مصلحتها. وبذلك فقد أدت الحرب الباردة إلى انتشار بؤر التوتر في العالم وزيادة ظاهرة عدم الاستقرار في النظام الدولي<sup>2</sup>، مع تفتيت كاملٍ لدور مجلس الأمن. وذلك يعود إلى عدم التجانس في الاتجاهات السياسية للدول الأعضاء فيه، ولم يكن بمقدور المجلس أن يعمل بشكلٍ مخالفٍ لإرادة أيٍّ من القطبين (نظراً لأن اتخاذ أي قرار يشترط موافقة الدول الكبرى مجتمعة) الأمر الذي انعكس على أدائه لوظائفه وذلك لاختلاف الرؤى والمفاهيم الناتجة من اختلاف المصالح، إذ أنقسم أعضاء المجلس إلى قسمٍ موالٍ للغرب، وآخر للشرق أو محايد. مما كان له انعكاس سلبي على نشاط المجلس، وكان المجلس وجد لتحقيق مصالح الدول الكبرى وتلبية رغباتها.

وبذلك تستنتج الباحثة: أنّ من أبرز نتائج الحرب الباردة تراجع دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين بسبب انتشار ظاهرة الفيتو واستخدامه من جانب القوتين العظميتين، إذ عجز المجلس عن التدخل في الكثير من الصراعات والأزمات الدولية. أي أنّ مجلس الأمن لم يمارس دوراً فعالاً في تحقيق الاستقرار الدولي طوال فترة الحرب الباردة بسبب تأثره بأجواء الصراع بين الشرق والغرب الذي جعل أُنفاق الدول الكبرى على أيّ أمر غاية في الصعوبة. ومن هنا يمكن القول أنّ مجلس الأمن في فترة الحرب الباردة شهد مرحلةً من السلبية والجمود وعدم التفعيل بسبب الانقسام بين الدول الكبرى، ولكن إذا كانت الحرب الباردة هي سبب هذا الجمود والسلبية فهل تغيير حال المجلس بعد دخول المجتمع الدولي في مرحلةٍ جديدةٍ للنظام الدولي أُطلق عليها بالنظام الدولي الجديد؟

### ثانياً: دور مجلس الأمن في ظل النظام أحادي القطب.

عندما بدأت حدة التوتر في العلاقات الأمريكية السوفيتية تخف منذ عام 1987/ نتيجة التطورات في السياسة السوفيتية تحت قيادة غورباتشوف<sup>3</sup>، كان لذلك انعكاساً كبيراً على مجلس الأمن ودوره في الساحة الدولية إذ أنه في هذه الفترة تمّ تفعيل مجلس الأمن، وكان هناك نقاؤلاً بأن يلعب دوراً فعالاً بعد كثرة استخدام حقّ الفيتو الذي شلّ عمل المجلس، ولكن ما حدث أن تحوّل هذا المجلس إلى أداة بيد الولايات المتحدة مما أدى إلى فقدانه استقلاله وحياده، وأصبح دوره محدوداً بالقدر الذي تسمح به تلك الدولة وبما لا يتعارض مع مصالحها وتحول من أداة لحفظ السلم إلى أداة للقهر. وأصبح جهازاً بوليسياً دولياً لا يخضع لأيّ رقابةٍ أو مساءلةٍ قانونيةٍ أو سياسية<sup>4</sup>. فبانتهاج الحرب الباردة

<sup>1</sup> برتران، موريس: الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد، ترجمة لطيف فرج، مرجع سبق ذكره، ص68.

<sup>2</sup> عزيز شكري، محمد - دراجي، إبراهيم: الأمم المتحدة لماذا؟ ... وإلى أين؟، مرجع سبق ذكره، ص488.

<sup>3</sup> الرشيد، أحمد، وآخرون: الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، مرجع سبق ذكره، ص34.

<sup>4</sup> نافعة، حسن: العرب وإصلاح مجلس الأمن، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد(316)، حزيران 2005/6، ص111.



بدا مجلس الأمن وكأنه حكومة أقلية تمارس وظائفها بطريقةٍ تعبر عن دكتاتورية الحكم في ظل غياب أية رقابةٍ سياسيةٍ أو قضائيةٍ<sup>1</sup>.

وهنا لابدّ من الإشارة إلى أن الهيمنة الأمريكية على المجلس انعكست على نظام العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن على الدول، إذ بدأت الولايات المتحدة تتصرف وكأنّ مجلس الأمن تابع لها وينفذ إرادتها وأصبحت تعتبره وسيلةً وأداةً لإضفاء الشرعية على تصرفاتها وتعبئة الرأي العام الدولي بما يتوافق مع القضايا والمبادئ التي تؤيدها.

وفي هذا السياق ترى الباحثة أنّ الغاية التي أنشئ من أجلها مجلس الأمن ولا تزال هي حفظ الأمن والسلم الدوليين في جميع أرجاء العالم ولكن بالنظر إلى الواقع نجد أنّ المجلس فشل فشلاً ذريعاً في هذه المهمة نظراً لكثرة الحروب وإن لم تكن تلك الحروب العالمية ووقوف المجلس عاجزاً أمامها، منها قيام قوات التحالف المكونة من الولايات المتحدة وبريطانيا بتحرير الكويت عام 1991، والحرب على أفغانستان عام 2001، والحرب على العراق عام 2003، وفي عام 1991 عملت الولايات المتحدة على السيطرة على منابع البترول في المنطقة تحت ستار فرض الشرعية الدولية. هذه الحروب اعتبرت بمثابة انتهاء لدور مجلس الأمن. وهي حروب لم يرغب المجتمع الدولي الدخول فيها عسكرياً ولكن تم ذلك بناءً على رغبة أمريكية. فضلاً عن أنه في هذه المرحلة من تاريخ المجلس تضاعفت النزاعات الدينية المتشددة عبر العالم، وتضاعفت النذر بالحروب فيما بين الدول أو داخل الدول، ومخاطر الإرهاب<sup>2</sup>. وهاهو مجلس الأمن يقف عاجزاً عن حل الأزمة السورية التي استمرت لأكثر من عامين.

وفي السنوات الأخيرة أكدت معظم الدول في أكثر من مناسبة على أنّ مجلس الأمن الدولي يمرّ اليوم بواحدةٍ من أخطر الأزمات التي واجهته منذ إنشائه بعد أن فقد معظم صلاحياته، وبالأصح انتزعت منه أهمّ الصلاحيات التي أنشئ من أجلها وهي الحيلولة دون قيام الحروب والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين خصوصاً في ظلّ هيمنة الولايات المتحدة على القرار العالمي وانتهاكها المستمر للمواثيق الدولية وعلى رأسها مبدأً تحريم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات بين الدول خارج إطار الشرعية الدولية.

### ثالثاً: دور في مجلس الأمن في ظلّ نظام متعدد الأقطاب.

إنّ التحولات التي شهدتها النظام الدولي خلال السنوات الماضية، أدت إلى تغييرٍ طفيفٍ في طبيعة النظام الدولي والعلاقات السائدة فيه، وباعتبار مجلس الأمن يمثّل انعكاساً للنظام الدولي السائد فإنّ مستقبل المجلس سوف يختلف باختلاف النظام الدولي، وهو ما يدعو إلى التساؤل عن مدى تأثير هذه التطورات على دور مجلس الأمن الدولي مستقبلاً وإلى أيّ مدى سيختلف دوره المستقبلي عن الأدوار التي أضطلع بها خلال الفترات السابقة؟

<sup>1</sup> عكاب حسون، خالد: طبيعة دور مجلس الأمن بعد نهاية الحرب الباردة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد(3)، السنة(1)، 2009، ص4.

<sup>2</sup> محمود عبد الناصر، وليد: المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص85.

إنّ النّظام المتعدد الأطراف سوف يؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية مجلس الأمن، لأنّ أحد أسباب إخفاقه في فترة الحرب الباردة هو الصّراع بين القطبين الشيوعي والرّسمالي، وتحوّله إلى ميدان صراعٍ وتنافسٍ. أما مرحلة القطب الواحد فاستمرت بالهيمنة الأمريكيّة على المجلس وازدادت وتشعبت مشاكله وظهر عجزه واضحاً للعيان، إذ أنه هذه الفترة لم يعد المجلس يتقيد بالقوانين وتحوّل إلى أداةٍ طيّعةٍ في يدّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لإثارة النزاعات وإصدار القرارات المجحفة في حقّ من يتمرد على واقع الهيمنة الأمريكيّة والمتمثلة في ازدواجية المعايير في اتخاذ القرارات الأمميّة. أمّا في ظلّ النّظام المتعدد الأقطاب فقد يكون من نتائجه تغيير جذري في هيكلية مجلس الأمن، ليأخذ في حساباته الحقائق الجديدة على الأرض، مما يعني ممارسته دوراً أكثر أهمية بعد كبح جماح السياسات الأمريكيّة الانفرادية.

ففي مرحلة تعدد الأقطاب من المفترض أن يصبح مجلس الأمن هيئةً محايدةً وله كلمة الفصل في القضايا الدوليّة، إذ أنّه ستتسع المنافسة بدخول أقطابٍ جديدةٍ وبالتالي زيادة الاهتمام ببعض القضايا واختلاف طريقة تناول القضايا الدوليّة.

وفي هذا النّظام المتعدد الأقطاب يمكن أن يتحقق هدفٌ أساسي وهو زيادة الضغوط من جانب القوى الدوليّة الفاعلة، بما فيها الولايات المتّحدة الجديدة، على إسرائيل بقصد التّفيق والاتفاق مع الفلسطينيين وتجنب النّظام الدولي احتمالات عنفٍ جديدةٍ في المنطقة<sup>1</sup>.

#### رابعاً: إصلاح مجلس الأمن أم الاستغناء عنه؟

بعد الاطلاع على دور مجلس الأمن في كل مرحلةٍ من مراحل النّظام الدولي يصبح السّؤال الأهمّ هو:

هل ينبغي إصلاح مجلس الأمن؟ أم الاستغناء عنه؟ وهل إصلاح مجلس الأمن مرهونٌ ببروز نظامٍ متعدد الأقطاب؟

للإجابة على هذا السّؤال ينبغي أولاً دراسة فيما إذا كان بالإمكان إصلاح هذا الجهاز التنفيذي عندها يمكن التّوصل إلى إجابة.

إنّ الدّعوة إلى إصلاح مجلس الأمن ليست دعوةً جديدةً فهي قديمةٌ جداً، حيث ظهرت هناك اتجاهات كثيرة لإصلاح المجلس منها دعوة الجمعية العامة للأمم المتّحدة حين أصدرت عام (1974) قراراً يقضي بإعادة النّظر في ميثاق الأمم المتّحدة. وخطة بطرس بطرس غالي الأمين العام السّابق للأمم المتّحدة والتي تحدثت عن الدبلوماسية الوقائية وقوات حفظ السّلام تكون تابعةً لمجلس الأمن مباشرةً وذلك من أجل زيادة فاعلية المجلس، وكذلك خطة كوفي عنان الذي كلف خبراء من كافة الدّول عندما كان أميناً عاماً للمنظمة لوضع خطة إصلاحٍ شاملةٍ للمنظمة الدوليّة فاشتملت على توسيع عضوية مجلس الأمن برفع عدد أعضائه من (15) عضواً إلى (24) عضو. ولكن

<sup>1</sup> المشاط، عبد المنعم: النّظام الدولي والتحوّل إلى التعددية التوافقية، مرجع سبق ذكره، ص48.

إصلاح المجلس أصبح الآن ضرورةً ملحةً بعد استبدال مفهوم الأمن والسلم الدوليين بالأمن والسلم الأمريكي، بالإضافة إلى الخيبات الكبيرة التي مُني بها المجلس.

باعتماد الباحثة أنه لكي يمكن إصلاح المجلس بشكلٍ فعالٍ، فإنه لا بدّ أولاً من تحديد العوائق التي تقف أمام المجلس لتحقيق الغاية التي أنشئ من أجلها وهي حفظ السلم والأمن الدوليين، ثم اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها. ومن خلال ما سبق دراسته يمكن تلخيص هذه العوائق بما يلي:

- 1) هيكلية مجلس الأمن من حيث تكوينه وآلية اتخاذ القرارات والأغلبية المطلوبة لذلك، هذا فضلاً عن غموض بعض المصطلحات وأهمها مفهوم الأمن والسلم الدوليين وعدم وجود تعريفٍ محددٍ له وترك ذلك لدول دائمة العضوية في ظلّ عدم وجود رقابة مؤسسية على قرارات المجلس.
- 2) هيمنة الولايات المتحدة على العالم، وانعكاس ذلك على الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. جعل المجلس أداة لا أكثر للولايات المتحدة الأمريكية تستخدمه متى تشاء لإضفاء الشرعية على ما تقوم به، فضلاً عن تجاوز المجلس عندما لا يتطابق مع مصالحها.
- 3) تناقض المصالح السياسية بين الدول الكبرى التي تتحكم في القرار الأممي من خلال حقّ الفيتو وبالتالي تعطيل قرارات المجلس. وفي حال إقرار ما لا يتماشى ومصالح هذه الدولة فإنه يصعب تنفيذ القرار.

من خلال هذه العوائق يتبين أنّ الحل لا يتعلق فقط بإصلاح مجلس الأمن وإنما يتعلق أيضاً بتغيير بنية النظام الدولي القائمة على الهيمنة الأمريكية. ومن هنا تتبع متطلبات الإصلاح من جانبين: أولاً هو إصلاح مجلس الأمن والثاني هو إصلاح هيكل النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية.

### 1. فيما يتعلق بالمجلس:

انطلاقاً من ضرورة أن يعكس هذا المجلس وقائع المجتمع الدولي للقرن الحادي والعشرين، وأن يكون ممثلاً لكل القوى في العالم تمثيلاً شريعياً وفعالاً<sup>1</sup>. فإنه لا بدّ من القيام بمجموعةٍ من الإصلاحات منها:

1. إعادة النظر في المبادئ والقواعد الأساسية العامة المنصوص عليها في الميثاق لإزالة ما يكتنف بعضها من غموض، أو لتحديث بعضها بما يتناسب والتحوّلات التي طرأت على العلاقات الدولية في جميع المجالات، أو لوضع حدّ للتفسيرات المتعارضة التي تحاول تطويع النصوص لخدمة أهدافٍ ومطامحٍ وأجنداتٍ خاصة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Zarka, Jaen- clande. Institutions Internationales, Paris: Ellipses Marking, 2007, (Miseau point), p.p46-47.

<sup>2</sup> نافعة، حسن: العرب وإصلاح مجلس الأمن، مرجع سبق ذكره، ص110 - 111.

2. إعادة تشكيل مجلس الأمن وتوسيع نطاق العضوية فيه سواءً فيما يتعلق بالعضوية الدائمة أو غير الدائمة بحيث يصبح المجلس تجسيداً فعلياً للقوى الفاعلة انطلاقاً من أنّ قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية لا تُمثَل بأية مقاعد دائمة، ونظراً لأن مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين هي مسؤولية خطيرة ويجب أن تحافظ عليها كل الشعوب وتشارك فيها، وأن يتتبع ذلك تغيير الأغلبية المطلوبة لصدور القرار والبعد عن الاعتبار بأن اعتراض واحد يوقف صدور القرار.

3. تفعيل المادة (43) من الميثاق وإيجاد جيشٍ دوليٍّ دائمٍ متطورٍ قويٍّ ومحايدٍ تابعٍ للمجلس وموارد ماليةٍ مستقلةٍ، للتخلص من الابتزاز السياسي للدول الكبرى.

4. اللجوء إلى وضع قيد على نطاق استخدام حقّ الفيتو بوضع حدودٍ متفقٍ عليها للموضوعات التي يجوز فيها استخدامه لضمان أن يُستخدم في الدفاع عن مصالح المجتمع الدولي وأمنه وسلامته وليس للدفاع عن المصالح الخاصة للدول الكبرى. في ظلّ إيجاد آليةٍ قانونيةٍ لمراقبة قرارات المجلس وتقويم مدى شرعية ما يصدره من قرارات<sup>1</sup>، خصوصاً قرارات الفصل السابع، الأمر الذي يستدعي وضع الأمور في نصابها من الناحية القانونية مما يعني تقييد المجلس باحترام القواعد الدولية وعدم التوسع في تفسير سلطاته وصلاحياته الواردة في الفصل السابع التي حولته إلى غول الأمن والسلم الدوليين.

أمّا الطلب القديم الجديد وهو إلغاء حقّ الفيتو فإنه يُعتبر من وجهة النظر الواقعية مستحيلًا لأن إلغائه يتطلب تعديل الميثاق والذي بدوره يحتاج إلى موافقة الدول الخمس الدائمة العضوية مجتمعة بناءً على المادة (108) والتي تنص على ما يلي: ((التعديلات التي تدخل على الميثاق تسري على جميع أعضاء الأمم المتحدة إذا صدرت بموافقة ثلثي أعضاء الأمم المتحدة ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين وفقاً للأوضاع الدستورية في كل دولة))<sup>2</sup>. وهو ما يعني استحالة تحقيق ذلك. لذلك فإنّ المطالبة تبقى في حدود ترشيد هذا الحق لصعوبة تحقيق إلغائه، نتيجة رفض الدول الكبرى لذلك.

## 2. فيما يتعلق بالنظام الدولي:

يجب على العالم ألا يقبل بهيمنة كهذه تخلف الدمار والقتل وتنتشر الإرهاب وتجوّع الشعوب وتستنزف الثروات وتحرم الشعوب من الاستقرار وتفتت المجتمعات بالطائفية والعنصرية العرقية، لذلك فإنّه من الضروري تغيير بنية النظام الدولي من نظامٍ أحادي القطبية إلى نظامٍ متعدد الأقطاب. حيث تسود المساومات والمفاوضات بين الدول ووضع حدٍ لجعل المجلس يمثل مصلحة دولةٍ واحدةٍ، لذلك فإنّه لا بدّ من قيام نظامٍ متعدد الأقطاب.

<sup>1</sup> ياسين حموي، ماجد: نظرة في أزمة الأمم المتحدة في ظل القانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 394.

<sup>2</sup> الرابط: [www.un.org/ar/documents/charter/chapter18.shtml](http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter18.shtml)

وهنا لابدّ من الإشارة إلى أنّ التّخلص من كل عوائق ومشكلات مجلس الأمن مرتبط بمستقبل النّظام الدّولي، لأنّه إذا استمرّ النّظام الدّولي الحالي فإنّ العوائق والمشكلات ستظلّ مستمرة. فلا يمكن أن يتمّ إصلاح مجلس الأمن إلا إذا تمّ تغيير النّظام الدّولي السّائد لأنّه بدون ذلك يستحيل تحقيق هذه الإصلاحات، نظراً لعدم وجود إرادةٍ جديدةٍ وصادقةٍ لدى الولايات المتّحدة من أجل الإصلاح، وذلك يعود إلى أنّ المشكلة الأساسيّة ليست في الإصلاح بقدر ما تتعلق بتوفر الإرادة السياسيّة الدّولية اللازمة للقيام بهذا الإصلاح. وفي هذا السّياق لابدّ من توضيح نقطةٍ مهمّةٍ هو أنّه مهما اختلف شكل النّظام الدّولي وتمّ تعديل مجلس الأمن، فإنّه لا يُتوقع أن تؤدي هذه التّعديلات إلى إقامة مؤسسةٍ عالميّةٍ فعّالةٍ لإدارة الموارد وإعادة توزيعها على المستوى الكوني من أجل رفاهية وأمن الجميع<sup>1</sup>، لأنّه تمّ الإيضاح سابقاً أنّ النّظام الدّولي لا يعني بالضرورة العدالة وإنّما يعني عدالة الضّرورة أيّ أنّه يجب أن ينسجم ومقاييس العدالة التي يفرضها الطّرف أو الأطراف المهيمنة على هذا النّظام. ولكن عندما يكون متعدد الأقطاب يمكن أن يكون أقرب إلى العدالة منه في ظلّ نظام قطب واحد.

وفي الختام تؤكد الباحثة على أنّه: إذا لم يتحقق هذا الإصلاح فإنّه من الأفضل في هذه الحالة الاستغناء عن مجلس الأمن إذا استمرّ بصورته الحاليّة مجلساً أمريكياً وليس لديه مسؤوليّة تجاه أحد ويفتقر إلى الشّفافيّة، انطلاقاً من التناقض الواضح بين أهدافه المعلنة وممارساته الفعلية مما ينذر بمخاطر جمة ما لم يتمّ تدارك الوضع. والاتجاه إلى إقامة منظمّة جديدةٍ على أسسٍ ديمقراطيّةٍ لا تعطي لأيّ دولةٍ أو مجموعةٍ من الدّول الحقّ في التّحكّم بمصائر الدّول والشعوب كما يحدث الآن.

<sup>1</sup> الرشيدى، أحمد، وآخرون: الأمم المتّحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، مرجع سبق ذكره، ص 357.

## الخاتمة:

إنّ مسألة تحقيق الأمن والسّلم الدّوليين وحمايتهما هي من أهمّ المسائل التي قامت منظّمة الأمم المتّحدة من أجلها وذلك وفقاً لأسسٍ ومبادئٍ وآلياتٍ حددها الميثاق في ديباجته ومواده الأولى والثّانية وكذلك في الفصل السّابع منه، ولقد أسندت تلك المهمة إلى مجلس الأمن. إلّا أنّ الدّول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتّحدة دبروا مؤامرة تستهدف السيطرة على الدّول وفرض إرادتهم عليها بدلاً من تحقيق الديمقراطية العالميّة والمساواة التي يدّعونها، وذلك عن طريق تمييز أنفسهم بحقّ الفيتو في مجلس الأمن الذي يستطيعون من خلاله تحقيق مصالحهم وحماية حلفائهم. بينما حرم الأعضاء الآخرين من هذا الحقّ. ويعود كلّ هذا إلى الولادة المشوهة للمنظّمة التي جاءت في ظروفٍ دوليةٍ غير سويةٍ، إذ كانت ويلات الحرب الطّاحنة تهيمن على شعوب الأرض، بينما زعماء الدّول الكبرى يخططون لاقتسام السيطرة والتّفوذ على العالم. ضمن نظامٍ دوليٍّ اتخذ صيغة الأمم المتّحدة ومجلس الأمن ستاراً له. وخصوصاً في مرحلة الهيمنة الأمريكيّة على المجلس التي أفقدته الهدف من وجوده كهيئةٍ محايدةٍ لحلّ النزاعات وتحقيق السّلام في جميع أنحاء العالم. وجعله أداةً بيد الولايات المتّحدة الأمريكيّة تحارب فيه أعداءها، فأصبح ينفذ الأجندة الأمريكيّة التي يتربع عليها محاربة الإرهاب دون أيّ تعريفٍ محايدٍ لهذا المصطلح المطاطي الذي تستخدمه الولايات المتّحدة لتبرير أيّ هجومٍ أمريكيٍّ على أيّ بلد. وهذا الغموض في المصطلحات سمح للدّول الكبار الخمسة تأويل وشرح النّصوص بحسب ما تقتضيه مصالحهم أو مصالح حلفائهم.

فالولايات المتّحدة تخرج على الشرعيّة الدوليّة وتخرق القانون الدولي وتهمش دور مجلس الأمن وتقوم بتدمير الدّول منفردةً خاصّةً الدّول العربيّة لضعف هذه الدّول وحكوماتها فهي أبداً لم تكن دولة سلام وإنسانيّة فهي دولة حرب ودمار، وفوق ذلك تحاصر الشعوب وتعمل على تجويعها وحرمانها من أبسط مقومات الحياة المعيشية والصّحية.

وما ساعدها على ذلك هو أنّها ليست القوة العسكريّة الأولى فقط بل إنّها القوة الاقتصاديّة الأولى أيضاً في تفوقها على جميع دول العالم، فهي دولة ذات نظامٍ اقتصاديٍّ ديناميكيٍّ، وتعتبّر الأكثر شباباً من النّاحية الديمغرافية. ومن هنا نجد أنّ عناصر القوة التي تمتلكها الولايات المتّحدة الأمريكيّة (عسكريّة، اقتصاديّة، سياسيّة) تشكل مجتمعةً مرتكزاً لاستمرار الهيمنة الأمريكيّة ورعايتها للنّظام الدوليّ الجّديد، الذي رسمت فيه خطتها على ألاّ ينافسها أحد سياسياً واقتصاديّاً أو عسكريّاً، حتّى تبقى في وضع الدولة الهيمنة على العالم وستعمل على منع ظهور أيّ منافسٍ لها.

## النتائج: ومن أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

1. منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة كانت الدول الكبرى تخطط للسيطرة على العالم من خلال تمتعها بحقّ الفيتو في مجلس الأمن، وفي إطار تأكيدها على التمتع بحقّ الفيتو قامت هذه الدول بالنص في الميثاق بأنّ تعديله يحتاج إلى موافقة الدول الخمس الكبرى مجتمعةً، وذلك بناءً على المادة (108) من الميثاق، وهذا يعني بشكلٍ أو بآخر أنّ إلغاء حقّ الفيتو يحتاج إلى تعديل الميثاق وبالتالي موافقة هذه الدول مجتمعةً وهذا ما لا يمكن حدوثه أبداً.

2. إنّ مجلس الأمن لم يكن سوى أداةً من أدواتٍ أخرى تمتلكها الدول الأعضاء وخاصةً الكبرى منها، ولم يحدث إطلاقاً أن كان في قلب المسرح الدولي. كما أنّ عدم وضع تعريفٍ محددٍ واضحٍ لبعض المصطلحات الهامة هو ما أوقع مجلس الأمن كفريسةٍ لخدمة المصلحة الأمريكية فقرارات المجلس تُتخذ بناءً على تفسير الأعضاء الذاتي للقضايا المتداولة.

3. إنّ مجلس الأمن دأب على جعل الفصل السابع وكأنّه لا يرتبط بالميثاق ولا يمت بصلةٍ لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، والقرارات الصادرة بموجبه تتمتع بالقوة الملزمة حتى بدون اجتماع عناصر انعقادها وصحتها. ويكفي أن يشير المجلس في قراراته إلى أنّه يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق أيّاً كانت طبيعة هذا التصرف حتى يصبح هذا التصرف جائزاً وملزماً من دون أن يكون لأحدٍ حقّ التّعقيب أو النقد، ولا تملك أيّ دولةٍ عضوٍ من الناحية القانونية أن تتحلل من قراراته أو تعترض عليها.

4. إنّ العقوبات التي فرضها مجلس الأمن في ظلّ الحرب الباردة تستند إلى مرجعيةٍ قانونيةٍ مُقنعةٍ فهي تخالف وتنتهك القانون الدولي، أمّا بعد الحرب الباردة فكانت هذه العقوبات بالإضافة إلى ما سبق تعكس هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن وتسخير كادّاةٍ لتحقيق أهدافها ومصالحها وليس لتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

5. إنّ الهيمنة الأمريكية العالمية بنيت على حقيقة كون الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تمتلك إمكانيات ضخمة جداً في حقول متنوعة عسكرية، وسياسية، وحتى اقتصادية مما يجعلها لاعباً حاسماً في أيّ صراعٍ وفي أيّ جزءٍ من العالم في اللعبة السياسية الدولية في ظلّ نظامٍ عالميٍّ يتمييز بغياب أيّ قطبٍ منافسٍ، وبالتالي سيطرتها على منظمة الأمم المتحدة ممثلةً بجهازها التنفيذي مجلس الأمن.

6. إنّ مجلس الأمن في ظلّ النظام العالمي الجديد لا يمكنه أن يكون بالنسبة للولايات المتحدة إلّا خياراً أخيراً تلجأ إليه لمعالجة الأزمات الدولية كما أنّها تلجأ إليه أو تستبعده وفقاً لما تقتضيه مصلحتها. وبذلك فقد عزت الولايات

المتّحدة مجلس الأمن من مصداقيته لتّحوّله إلى مجرد مصلحةٍ فنيةٍ من مصالح الإدارة الأمريكية مهمته إضفاء الشرعية على اعتداءاتها على حقوق الشعوب وعلى حريتها وعلى سيادة الدّول التي أُلغيت في ظلّ هذا النّظام العالمي الجّديد وأصبحت الدّول وأراضيها كأنّها إقطاعية أمريكية.

7. إنّ الولايات المتّحدة هي من تدفع إيران إلى التّفكير بالسّلاح النّووي من خلال المشهد العسكري المكثف في منطقة الخليج مما يجعل الإيرانيين يشعرون أنّ الرّادع الوحيد لتأمين مصالحهم أمام هذه القوة هو السّلاح النّووي، أيّ يقع على الولايات المتّحدة جزءٌ من مسؤولية سعي إيران للحصول على هذا السّلاح إلى جانب عوامل ودوافع أخرى تمس النّفسية الإيرانية.

8. إنّ البعد السّياسي واضحٌ في أنّ التّعاون النّووي الإيراني الغربي في عهد الشّاه انطلق من انسجام المصالح السّياسية والأمنية والاقتصادية وانقطع بعد ذلك بسبب غياب هذا الانسجام الذي أصبح يتحقق مع روسيا والصّين في فترة السّبعينيات من القرن العشرين على أرضية المصالح السّياسية والأمنية والاقتصادية معاً. كما كانت العقوبات الاقتصادية على إيران غير قانونية لقيامها على مجرد ادعاءاتٍ دون وجود أيّ دليلٍ قاطعٍ على سعي إيران لامتلاك السّلاح النّووي، وهي تتناقض مع مقتضيات الشرعية الدّولية الحقيقية.

9. تُمثّل العقوبات على إيران نموذجاً للهيمنة الأمريكية، إذ أنه بالنهاية تحققت رغبة الولايات المتّحدة بفرض عقوباتٍ على إيران وانجرار روسيا والصّين للموافقة على هذه العقوبات إرضاءً للولايات المتّحدة بعد سعيهما إلى تخفيف أثارها عليهم.

10. فشل العقوبات الاقتصادية على إيران في تحقيق هدفها وهو إيقاف البرنامج النّووي الإيراني كما أنّ إيران مازلت مستعدة لتحمل المزيد من العقوبات مقابل الاستمرار في إقامة برنامجها النّووي.

11. لم يتبلّور النّظام المتعدد الأقطاب بعد فهو نظامٌ أحادي القطبية على صعيد القوة العسكرية ويشير الإنفاق العسكري الأمريكي مقارنةً بالقوى الدّولية الصّاعدة إلى أنّ الولايات المتّحدة ستظلّ القوة العسكرية الأولى لردحٍ طويلٍ من الزّمن لعدم وجود قوةٍ عسكريةٍ تصارع الولايات المتّحدة. ولكن هذا النّظام سيكون متعدد الأقطاب على الصّعيد الاقتصادي إذ تتعدد مراكز القوى الاقتصادية.

12. لا يمكن إصلاح مجلس الأمن إذا استمر النّظام الدّولي على ما هو عليه نظراً لعدم توفر الرّغبة والإرادة للتغيير لدى الولايات المتّحدة الأمريكية. وبالتالي فإنه لا مستقبل لمجلس الأمن في ظلّ هكذا نظام دولي.



## التوصيات:

1. ينبغي على الدول تقوية دور المنظمة الدولية وتوسيع المعايير المتخذة من قبل الدول، لا سيما دور مجلس الأمن كونه الجهاز التنفيذي وصاحب القرارات الملزمة، وذلك لجعله يسير على خطى تطبيق القانون الدولي.
- 2- من القضايا التي يجب معالجتها هو الفصل السابع وما يتضمنه من إجراءات عقابية سواء اقتصادية أو عسكرية، ويجب عدم اللجوء إليها إلا بعد استخدام الإجراءات الدبلوماسية (سحب سفير، تخفيض عدد موظفي السفارة، عدم منح تأشيرات دخول لشخصيات مستهدفة) وإثبات فشلها، أي أنه يجب التأكيد على ضرورة إتباع مجلس الأمن لترتيب مواد الفصل السابع وعدم التجاوز لأي مادة إلى المادة التالية. ولا بد للحفاظ على هيبة المجلس من أن يكون هناك ترشيحاً في تطبيق نصوص الفصل السابع التي كثر استخدامه بعد عام 1990/، وذلك باستخدامه فقط في الحالات التي تهدد فعلاً الأمن والسلم الدوليين.
3. في حال القبول بإصلاح مجلس الأمن فإنه يجب أن يكون هناك إصلاح لأسلوب عمل المجلس بحيث يكون العمل فيه شفافاً وأكثر مشاركة من قبل الدول، وأن تكون هناك طريقة جديدة لأغلبية اتخاذ القرارات هذا فضلاً عن إيجاد آلية قانونية لمراقبة القرارات الصادرة عنه لتأكد من تطابقها مع روح الميثاق وتحقيق مقتضيات السلم والأمن الدوليين، خصوصاً تلك المتعلقة بالفصل السابع من عقوبات وتدخل عسكري.
4. من الخطأ النظر لأية دولة في المنطقة في إطار أيديولوجيتها فقط، لأن هذا المنطلق هو ما استخدمه إسرائيل والولايات المتحدة لتفرقة، وتصنيف الدول إلى محور الشر وإبقاء الوضع في الشرق الأوسط على ما هو عليه ودون ظهور أية دولة معادلة عسكرياً لإسرائيل، بدليل أنه لم تكن الولايات المتحدة العداء والتحريض المذهبي ضد إيران في عهد الشاه شرطيها في المنطقة، فهل كانت إيران شيعية أم لا وقتها؟ ومن هنا لا بد من التنبيه لذلك والبعد عن الفتنة الطائفية التي كثرت جداً مؤخراً.
5. من مصلحة إيران إعادة النظر بسياساتها تجاه دول المنطقة وخاصة دول الخليج العربي، والبعد عن إتباع سياسة الوصاية والتدخل في شؤون جيرانها الداخلية بغية إزالة أيّ توجس أو خشية منها ومن مستقبل سياساتها تجاه هذه الدول، قاطعةً بذلك الطريق على كل من يستغل الفجوة الموجودة في العلاقة بينهما.
6. جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والبدء من إسرائيل صاحبة أكبر ترسانة نووية في المنطقة، أما في حال استثناء إسرائيل فإنه وعلى الرغم من الرغبة في السلام وعالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل

فإنني أشجع إيران على أن تمتلك السلاح النووي وتتمرد على قرار الدول الكبرى في احتكاره لأنه يتنافى مع أدنى حقوق الشعوب في المساواة بالدفاع عن نفسها بكل وسائل القوة وأساليبها. فضلاً عن أن وجود السلاح النووي في إيران قد يحقق التوازن الإقليمي مع إسرائيل وهو ما قد يساعد على حل سلمي لكل المشاكل في الشرق الأوسط.

7. يجب على العرب عدم انتظار الولايات المتحدة حتى تتخلى عن رغبتها في الهيمنة، وأن تتخلى الدول الأوربية عن أطماعها ورغبتها الاستعمارية، وإنما يجب عليهم بناء مناعة ذاتية استراتيجية شاملة تكون على مستوى التهديد الذي يهدد الأمة العربية حاضراً ومستقبلاً عن طريق الاتجاه إلى تكوين موقف عربي موحد. وقد يكون ذلك خطوة على طريق وصول الوطن العربي إلى أن يصبح قطباً دولياً.

## قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

**الكتب:**

1. جميل حرب، علي: نظام الجزاءات الدولي (العقوبات الدولية ضدّ الدول والأفراد)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010.
2. نافعة، حسن: إصلاح الأمم المتحدة، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، مصر، 1995.
3. هاشم عواد، عامر: دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.
4. الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، نيويورك.
5. محمد آل عيون، عبد الله: نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث، الطبعة الأولى، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1985.
6. راتب، عائشة: التنظيم الدولي، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1998.
7. الأطرش، محمد: العرب وتحديات النظام العالمي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد/16، 1999.
8. نافعة، حسن: إصلاح مجلس الأمن، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، مصر، 1995.
9. سامي عبد الحميد، محمد: قانون المنظمات الدولية (الأمم المتحدة)، الطبعة التاسعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000.
10. عرفة، عبد السلام: التنظيم الدولي، الطبعة الثانية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، الجماهيرية الليبية، 1997.
11. عبد الله أبو العلا، أحمد: تطور دور مجلس الأمن في حفظ الأمن وحفظ السلم الدوليين، منشورات دار الكتب القانونية، مصر، 2005.
12. عزيز شكري، محمد. دراجي، إبراهيم: الأمم المتحدة لماذا؟ وإلى أين؟ الطبعة الأولى، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، سورية، 2007.
13. عبد المنعم متولي، رجب: الأمم المتحدة بين الإبقاء والإلغاء في ظلّ التطورات الدولية الراهنة، القاهرة، مصر، 2005.
14. الأمم المتحدة، الأمم المتحدة (مجلس الأمن)، منشورات إدارة الأنباء والنشر، نيويورك، 1953.
15. سيف الدين، أحمد: مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012.
16. سامي عبد الحميد، محمد: التنظيم الدولي (الجماعة الدولية. الأمم المتحدة)، الطبعة السادسة، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2000.

17. عبد الغفار نجم، عبد المعز: **التنظيم الدولي (الأمم المتحدة وفروعها الرئيسية)**، الطبعة الأولى، المنشورات الجامعية، أسيوط، مصر، 1986.
18. العالم الراجحي، محمد: **حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن الدولي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، 1990.
19. السيد أحمد، عزت: **الأمم المتحدة بين الاستقلال والاستقالة والترميم**، مطبعة دار السلام، دمشق، سورية، 1993.
20. قلعجي، قدرى: **خطرسة القوة**، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، دمشق، سورية، 1985.
21. جبور، جورج: **الأمم المتحدة والسياسة الدولية**، الطبعة الأولى، مطبعة دار الأنوار، دمشق، سورية، 1994.
22. ليتيم، فتيحة: **نحو إصلاح منظّمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011.
23. محمد هياجنة، عدنان: **دبلوماسية الدّول العظمى في ظلّ النظام الدوليّ تجاه العالم العربيّ**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1999.
24. طلاس العجة، ناهد: **الأمم المتحدة بين الأزمنة والتجديد**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، الطبعة الأولى، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سورية، 1996.
25. الرشيدى، أحمد، وآخرون: **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996.
26. صادق أبو هيف، علي: **القانون الدولي العام**، الطبعة 12، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1975.
27. أحمد شلبي، إبراهيم: **التنظيم الدولي (النظرية العامة والأمم المتحدة)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 1986.
28. برتران، موريس: **الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد**، ترجمة لطيف فرج، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1994.
29. السعيد الدقاق، محمد: **التنظيم الدولي**، الطبعة الرابعة، الدار الجامعية، 1992.
30. سيمونز، جيف: **التنكيل بالعراق (العقوبات والقانون الدولي)**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998.
31. أبوشيه سولينيه، فرانسوا: **القاموس العملي للقانون الدولي**، ترجمة محمد مسعود، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، لبنان، 2006.
32. رودولف، بيتر: **العقوبات في السياسة الدولية**، ترجمة عدنان عباس علي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات المتحدة، 2007.
33. عبد العزيز ناجي، كمال: **دور المنظمات الدولية في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2007.

34. خليل زاده، زلمي وآخرون: **التقييم الاستراتيجي**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1997.
35. الغريب، فنسان: **مآزق الإمبراطورية الأمريكية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008.
36. أمين، سمير: **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين**، ترجمة فهمية شرف الدين، الطبعة الأولى، دار الفارابي بيروت، لبنان، 2002.
37. براون، كريس: **فهم العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
38. العابدي، زكي، وآخرون: **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**، ترجمة سوزان خليل، سينا للنشر، القاهرة، مصر، 1994.
39. وهبان، أحمد: **العلاقات الأمريكية الأوربية بين التحالف والمصلحة**، تقديم محمد طه بدوي، الطبعة الأولى، مطبعة نهضة الشرق، القاهرة، مصر، 1995.
40. صبيح، علي: **الصراع الدولي في نصف قرن (1945-1995)**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 1998.
41. وارنر، دانيال: **السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 15، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
42. هدسون، مايكل: **مآزق إمبريالية المناطق الجامحة**، بحث في كتاب العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر، أحمد بيضون وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004.
43. محمد فهمي، عبد القادر: **دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000.
44. ويلبورن، توماس: **المثلث الاستراتيجي (الصين - اليابان - الولايات المتحدة)**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002.
45. سليم عبد الحي، وليد: **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978-2010)**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000.
46. سميح حميد، محمد: **البعد الاقتصادي في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط**، المؤسسة العربية السورية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، العددان (35.34) السنة الحادية عشرة، 2009.
47. كوسولاس، ديمتري: **مفتاح التقدم الاقتصادي**، ترجمة محمد ماهر نور، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
48. لطفي، عامر: **الاقتصاديات الست الأغنى في العالم**، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، 2003.
49. العابدي، زكي: **التاريخ السري للبنك الدولي**، الطبعة الأولى، ترجمة ونشر سينا للنشر، القاهرة، مصر، 1992.

50. ترجمة الأيوبي، عمر . سعيد الأيوبي، أمين: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي 2011، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011.
51. البرغوثي، جبارة: **أمريكا وراء الباب**، الطبعة الأولى، دار حازم للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، سوريا، 1999.
52. عبد الشافي، عصام: **أزمة البرنامج النووي الإيراني (المحددات . التطورات . السياسات)**، الطبعة الأولى، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
53. برقوي، أحمد: **النزاع الغربي . الإيراني بشأن البرنامج النووي الإيراني**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا راهنة، العدد (44)، 2008.
54. كام، أفرايم: **إيران النووية الانعكاسات وطرائق العمل (وجهة نظر إسرائيلية)**، ترجمة ثروت محمد حسن، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
55. إبراهيم منصور، محمد، وآخرون: **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
56. خليفة اليوسف، يوسف: **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011.
57. عبد الحكيم، أحمد: **خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرون: حقائقها واحتمالات تطورها**، بحث ضمن كتاب الخيار النووي في الشرق الأوسط، محمد إبراهيم منصور وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
58. جوليانى، رودولف . إدواردز، جون: **رؤيتان للسياسة الخارجية الأمريكية جمهورية وديمقراطية**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
59. عبد الواحد الولي، مصطفى: **أمن إسرائيل الجوهرة والأبعاد**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2001.
60. أبو ضيف أحمد، سيد: **التجارب النووية في آسيا والنظام العالمي الجديد**، بحث منشور في كتاب الخيار النووي في الشرق الأوسط، محمد إبراهيم منصور وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
61. أبو الوفا، أحمد: **الوسيط في قانون المنظمات الدولية**، الطبعة السادسة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007.
62. مجموعة من الباحثين: **العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة روسيا على عتبة القرن الحادي والعشرين**، ترجمة دار المساعدة السورية للتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، دمشق، سورية، 2002.
63. الفيلاي، مصطفى: **حرب الخليج ومستقبل العرب**، الطبعة الأولى، دار سراس للنشر، تونس، 1991.
64. تشومسكي، نعوم: **الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية**، ترجمة أسامة أسير، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.

65. عباس عطوان، خضر: **مستقبل العلاقة الأمريكية - الصينية**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002.
66. صدقي الدجاني، أحمد: **أضواء على الصين اليوم**، الطبعة الأولى، دار البشير، عمان، الأردن، 1995.
67. ترجمة حسن، حسن: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي 2004، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
68. حسن إدريسي، جعفر: **فوضوية العالم وميزان القوى**، الطبعة الأولى، دار المحبة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.
69. تاول، فيليب: **الأمن الأوربي بدون الولايات المتحدة**، ترجمة محمد مصالحة، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1985.
70. عارودي، نصير: **أمريكا الخصم والحكم (دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967)**، ترجمة منير العكش، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2007.

### **رسائل الماجستير والدكتوراه:**

1. محي الدين يوسف، خولة: **العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة في مجلس الأمن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الإنسان**، رسالة دكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة دمشق، سورية، 2011.
2. ناجي دحام، دحام: **أثر الهيمنة الأمريكية العالمية في منظمة الأمم المتحدة**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان، 2009.
3. عبد النور عالم، أمل: **التوجهات الأمريكية لاحتواء إيران (2001 - 2010)**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2012.
4. طالب وشاش، نوران: **العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية السلمية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2009.
5. الشيباني، ياسين: **مواجهة العدوان في القانون الدولي وفي سلوك الدول**، رسالة دكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1997.
6. حسن حسين، فوزي: **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان، 2008.
7. محمد محمد، عدنان: **الأبعاد السياسية والاقتصادية لدور الصين في حل الخلافات الإقليمية في آسيا بعد أحداث 11 أيلول 2001**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2011.

### **الأبحاث والدراسات العلمية:**

1. حبيب زهير المحميد، محمد: **هيئة الأمم المتحدة والقطبية الأحادية**، حركة التوافق الوطني الإسلامية، المكتب السياسي، إدارة الدراسات السياسية، قسم الأبحاث الدولية، الصفاة، الكويت، 2007.

2. حسين العفيف، زيد: حل المنازعات الدولية في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة، الدليل الالكتروني للقانون العربي. [www.arablawinfo.com](http://www.arablawinfo.com)
3. عبد الهادي المحميد، زهير: القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية مدخلة لبروز قطبية منافسة، حركة التوافق الوطني الإسلامية، المكتب السياسي، إدارة الدراسات السياسية، قسم الأبحاث الدولية، الصفاة، الكويت، 2007.
4. عواشيرة، رقية، وآخرون: تأثير العقوبات الاقتصادية على حقوق الإنسان والتنمية، دراسة قانونية، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة باتنة، الجزائر، 2004.
5. سليم وهبة، محمد: الاقتصاد هدف السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، حركة التوافق الوطني الإسلامية، المكتب السياسي، إدارة الدراسات السياسية، قسم الأبحاث الدولية، الصفاة، الكويت، 2007.
6. عبد السلام، رفيق: الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، أوراق الجزيرة (6)، الدوحة، قطر، 2008.
7. حمد المكي، هيلة: آفاق التكامل الأوربي في ظلّ وحدة منافسة أو مكمل للولايات المتحدة الأمريكية، حركة التوافق الوطني الإسلامية، المكتب السياسي، إدارة الدراسات السياسية، قسم الأبحاث الدولية، الصفاة، الكويت، 2007.
8. ناصر عكشان، غليفص: العالم في ظلّ قيادة القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية، حركة التوافق الوطني الإسلامية، مكتب الدراسات الاستراتيجية، قسم الأبحاث الدولية، الصفاة، الكويت، 2007.
9. محمد العلوي، خالد: التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني، حركة التوافق الوطني الإسلامية، المكتب السياسي، قسم الأبحاث الدولية، الصفاة، الكويت، 2007.
10. الزوبري، محجوب: العقوبات الجديدة على إيران التأثير والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، 13 فبراير/ شباط، الدوحة، قطر، 2012.

### الدوريات:

1. ياسين الحموي، ماجد: نظرة في أزمة الأمم المتحدة في ظلّ القانون الدولي، مجلة الحقوق، العدد الثالث، السنة السابعة والعشرون، الكويت، سبتمبر 2003.
2. عبد خلف العنكود، كامل: مدى اتساق قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية (حالة العراق)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد (9)، السنة/3، جامعة تكريت، العراق، 2011.
3. خليل الموسى، محمد: سلطات مجلس الأمن في ضوء نظرية القواعد الدولية الآمرة، مجلة الشريعة والقانون، العدد السابع والثلاثون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، يناير 2009.
4. هويدي، فهمي: الوجه الآخر للنظام العالمي الجديد، مجلة المجلة، عدد 622، (8 . 14) يناير، القاهرة، مصر، 1992.



5. مظاهر توسع مجلس الأمن في الاختصاص الوظيفي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث القانونية، العدد الثاني عشر، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، أكتوبر 2000.
6. الهزاط، محمد: الحرب الأمريكية ضد العراق في ميزان القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2003/4.
7. تقرير وكيل وزارة الخارجية الأميركي سيمون آيزنشتات عن أثر العقوبات، النشرة الإعلامية الصادرة عن السفارة الأمريكية بدمشق، مجلة الفكر السياسي.
8. عز الدين، إدريس: قراءة في استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة، قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، السنة الخامسة، العدد (26)، دمشق، سوريا، 2003.
9. نقرش، عبد الله. حميد الدين، عبد الله: السلوك الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، مجلة المستقبل العربي، ديسمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
10. قرني، بهجت: من النظام الدولي إلى النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، السنة 40، العدد 161، تموز/يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2005.
11. عبد العاطي، عمرو: تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 183، يناير، المجلد 46، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2011.
12. المجذوب، محمد: نظام عالمي جديد أم فوضى عالمية منظمّة، مجلة المنابر، العدد 60، 1991.
13. محمود عبد الناصر، وليد: المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد (187)، المجلد (47)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، يناير 2012.
14. إسماعيل كاخيا، إبراهيم: الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو، مجلة الفكر السياسي، العدد (33)، السنة الحادية عشرة ربيع، دمشق، سورية، 2009.
15. اليحياوي، يحيى: القوة الناعمة أو في التظاهرات الجديدة للتسلط، مجلة المستقبل العربي، السنة الثانية والثلاثون، العدد 369، تشرين الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.
16. أنيس فتحي، ممدوح: إيران قوة مضاعفة أم مصدر تهديد للأمن العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 130، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، أكتوبر 1997.
17. خير الله جلود، ميثاق: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني 2002-2010، مجلة دراسات إقليمية، الإصدار (24)، جامعة الموصل، الموصل، العراق، 2011.
18. عتريسي، طلال: إيران... إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، العدد (288)، شباط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2003.
19. تقيه، راي: فهم الأزمة الإيرانية، مجلة المستقبل العربي، العدد (337)، آذار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2007.

20. أحمد البطني، عباد: إيران وأمريكا اللاتينية دوافع التقارب، مجلة السياسة الدولية، العدد 181، المجلد (45)، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2010.
21. الزيات، صفوت: الضربة العسكرية لمنشآت إيران النووية: الملامح . المعوقات . الآثار، مجلة شرق نام، العدد الثامن، يناير/ كانون الثاني، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2011.
22. ياسين، عبير: انعكاسات الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى على إيران، مختارات إيرانية، العدد (37)، أغسطس، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2003.
23. سالم أحمد الكواز، محمد: البرنامج النووي الإيراني (النشأة . التطور . الدوافع)، مجلة دراسات إقليمية، الإصدار 25، جامعة الموصل، العراق، 2012.
24. وحيد، مروة: البرنامج النووي الإيراني بعد محطة بوشهر، مجلة السياسة الدولية، العدد 182، المجلد 45، أكتوبر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2010.
25. حمدي توفيق، منى: البرنامج النووي الإيراني بين المانع الغربي والطموح الإيراني، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد (1)، السنة (1)، جامعة تكريت، العراق، 2009.
26. إبراهيم محمود، أحمد: البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مختارات إيرانية، العدد السادس، يناير، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2001.
27. السعيد عبد المؤمن، محمد: إيران ومشكلاتها النووية، مختارات إيرانية، العدد 37/، أغسطس، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2003.
28. حمادة، أمل: الملف النووي والسياسة الخارجية الإيرانية، مختارات إيرانية، العدد 39/، أكتوبر، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2003.
29. عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد: أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوربي منه (2002-2008)، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد الثامن، العدد 2، جامعة الموصل، العراق، 2009.
30. عبد القادر، نزار: البرنامج النووي الإيراني في موازين الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة الدفاع الوطني، 5 تشرين الثاني، بيروت، لبنان، 2012.
31. منيسي، أحمد: هل انتهت أزمة البرنامج النووي الإيراني؟، مختارات إيرانية، العدد 53/ ديسمبر، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2004.
32. عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد: روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني، مجلة دراسات إقليمية، العدد (16)، جامعة الموصل، الموصل، العراق، 2009.
33. إبراهيم محمود، أحمد: السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد أحمد نجاد، مختارات إيرانية، العدد (61)، أغسطس، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2005.
34. إبراهيم محمود، أحمد: هل سيكون الملف النووي سبباً لحرب بين إيران والولايات المتحدة، مختارات إيرانية، العدد 35/، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2003.

35. اللباد، مصطفى: **العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران**، مجلة شرق نامه، العدد الثامن، يناير/ كانون الثاني، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، 2011.
36. فاروق مخيمر، أسامة: **الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوربية والضغط الأمريكية**، مختارات إيرانية، العدد (59)، يونيو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2005.
37. راشد، سامح: **إيران وواشنطن... حسابات متداخلة وضغوط متبادلة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 158، المجلد 29، أكتوبر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2004.
38. سادجادبور، كريم: **توجهات لمقاربة إيران**، مجلة المستقبل العربي، العدد 344/، أكتوبر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2007.
39. شعبان مبروك، شريف: **في ظلّ إدارة أوباما: السياسة الأمريكية تجاه إيران... إلى أين؟!، مختارات إيرانية**، عدد يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2009.
40. أنيس فتحي، ممدوح: **إيران قوة مضاعفة أم مصدر تهديد للأمن العربي**، مجلة السياسة الدولية، العدد (130)، أكتوبر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 1997.
41. عكاشة، سعيد: **مأزق المشروع النووي الإيراني**، مختارات إيرانية، العدد 63/، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2005.
42. عنوز، محمد: **الشرعية الدولية بين المفهوم الحقيقي والسلوك الفعلي**، مجلة الحوار المتمدن، 2004/3/14.
43. السيد نجار، أحمد: **الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية والدولية على إيران**، مجلة شرق نامه، العدد الثامن، يناير، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2011.
44. عبد الشفيق عيسى، محمد: **كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة: من البعد القانوني إلى البعد السياسي**، مجلة المستقبل العربي، السنة 20، العدد 223، أيلول/ سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997.
45. عبد الله حسن الحياي، أزهار: **النظام الدولي الراهن وانحراف الشرعية الدولية المظاهر والدلالات**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (1)، العدد (4)، جامعة الأنبار، العراق، 2011.
46. عبد الشفيق عيسى، محمد: **الأزمة النووية الإيرانية: حقائق القدرة وخيارات الصراع**، مجلة المستقبل العربي، العدد (346)، كانون الأول/ديسمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2007.
47. سويلم، حسام: **إيران بعد السيناريو الباكستاني والسيناريو الإسرائيلي لامتلاك السلاح النووي**، مختارات إيرانية، يناير، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2009.
48. حسن، رشيد: **أعنف حرب اقتصادية في زمن السلم لعزل إيران**، مجلة الاقتصاد والأعمال، السنة الثانية والثلاثون، العدد 368، أب، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، لبنان، 2010.
49. فورتج، هينر: **الخلافت الدولية بشأن العقوبات على إيران (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربي، روسيا والصين)**، مجلة شرق نامه، العدد الثامن، يناير/ كانون الثاني، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2011.

50. اللباد، مصطفى: **الملف النووي الإيراني: ماذا بعد العقوبات؟**، شرق نامه، العدد الثامن، يناير/ كانون الثاني، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2011.
51. قدرى سعيد، محمد: **مستقبل السياسات الدفاعية في العالم**، مجلة السياسة الدولية، العدد (187)، يناير، المجلد 47، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2012.
52. أبو بكر: **الدسوقي، التحولات الانتقالية في تشكيل مستقبل النظام العالمي**، مجلة السياسة الدولية، العدد (187)، يناير، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2012.
53. المشاط، عبد المنعم: **النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية**، مجلة السياسة الدولية، العدد (178)، المجلد (44)، أكتوبر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2009.
54. أبو الوفا، أحمد: **الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد**، مجلة السياسة الدولية، العدد (122)، أكتوبر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 1995.
55. محمد إسماعيل، زكريا: **النظام الدولي الجديد: الوهم والخديعة**، مجلة المستقبل العربي، العدد (143)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1991.
56. الدسوقي، أبو بكر: **العالم يتحول: حقائق جديدة على الخريطة العالمية**، مجلة السياسة الدولية، العدد (187)، المجلد 47، يناير، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2012.
57. مفتاح الحراشي، ميلاد: **النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مجلة المستقبل العربي، العدد (264)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
58. مطر، جميل: **تطويع الخصم: الضغوط الغربية على روسيا**، مجلة المستقبل العربي، العدد (323)، السنة الثامنة والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006/1.
59. قدرى سعيد، محمد: **مخاطر مباشرة: مستقبل السياسات الدفاعية في العالم**، مجلة السياسة الدولية، العدد 187، المجلد 47، يناير، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2012.
60. قاسم، عبد الستار: **ماذا نريد من إيران**، مجلة المستقبل العربي، العدد 336، السنة التاسعة والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2007/2.
61. نافعة، حسن، **العرب وإصلاح مجلس الأمن**، مجلة المستقبل العربي، العدد (316)، حزيران، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005.
62. دريزنر، دانيال: **جديد النظام العالمي الجديد**، مقال مترجم، مجلة فورين آفيرز، عدد مارس/ أبريل، مجلس العلاقات الدولية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2006.
63. عكاب حسون، خالد: **طبيعة دور مجلس الأمن بعد نهاية الحرب الباردة**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد (3)، السنة (1)، جامعة تكريت، العراق، 2009.

## مقالات ومحاضرات وحوارات وتقارير:

1. بريجنسكي، زينغو: الهيمنة من النوع الجديد، مقال مترجم، 2011،  
[www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3066.html](http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3066.html)
2. حوار مع د. عبد الله النفيسي في برنامج (بلا حدود)، قناة الجزيرة، الدوحة، قطر، 2002/9/19.
3. الانخراط الأمريكي الإيراني، المشهد من إيران، موجز سياسي، موجز مجموعة الأزمات عن الشرق الأوسط رقم 28، 2 حزيران/ يونيو 2009.
4. قناة روسيا اليوم على الرابط التالي: <http://arabic.rt.com/russia/russia>
5. هوايجاوي، كي: العلاقات الأمريكية الصينية: بين التعاون الثنائي والتحالف متعدد الأطراف، تقارير صينية. ترجمات من معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية،  
[www.arab-center.org](http://www.arab-center.org)
6. الدين هلال، علي: القوة البازغة، محاضرة أقيمت في المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس الغرب، ليبيا، الثلاثاء 2006/4/18.

## الصحف:

1. زيد المرهون، عبد الجليل: الانتقالات الدولية للأسلحة (2007 . 2011) الولايات المتحدة الأولى عالميا في التصدير، والهند الأولى في الاستيراد، صحيفة الرياض اليومية، العدد 16052، 5 يونيو/2012.
2. اللباد، مصطفى: القرار النووي الإيراني: من مرحلة خاتمي . روحاني إلى عهد نجاد . لاريجاني، صحيفة الحياة اللندنية، 2007/10/14.
3. عبد الخالق، عاصم: سياسة خارجية، صحيفة الأهرام، السنة 130، العدد (43514)، 25 يناير 2006.
4. محمد بن جمعة، فهد: الحظر يهدد الاقتصاد الإيراني، صحيفة الرياض اليومية، العدد (15967)، 12 مارس 2012. رابط الخبر.  
[www.alriyadh.com/2012/03/12/article717643.html](http://www.alriyadh.com/2012/03/12/article717643.html)

## الإحصاءات الرسمية:

1. مكتب الإحصاء في الولايات المتحدة، شعبة السكان، تاريخ الإصدار ديسمبر 2011.
2. منظمة الأغذية والزراعة، الكتاب السنوي وملفات البيانات، مؤشرات التنمية العالمية.
3. معهد اليونيسكو الإحصائي، مؤشرات التنمية العالمية 2008.

## المواقع الإلكترونية:

- . موقع الأمم المتحدة: [www.un.org/arabic/law](http://www.un.org/arabic/law)

[www.un.org/ar/documents/charter/chapter5.shtml](http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter5.shtml)

[http://www.un.org/arabic/geninfo/ir/ch5/ch5\\_txt.htm](http://www.un.org/arabic/geninfo/ir/ch5/ch5_txt.htm)

<http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=15940>

[http://www.un.org/arabic/geninfo/ir/ch5/ch5\\_txt.htm](http://www.un.org/arabic/geninfo/ir/ch5/ch5_txt.htm)

[www.un.org/ar/documents/charter/chapter18/shtml](http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter18/shtml)

### **وثائق الأمم المتحدة:**

وثائق الجمعية العامة:

1. قرار الجمعية العامة 3314 (د . 29).

United Nations Audiovisual Library of International Law, United Nations, 2008. All rights reserved:

//http: www.un.org/law/avl//

2. بطرس بطرس غالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الأسبق، خطة للسلام، الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، وحفظ السلام، تقرير الأمين العام عملاً بالبيان الذي أصدره اجتماع القمة لمجلس الأمن في 1992/1/31.

3. الوثيقة رقم: A/18/1991 تاريخ 17 January 1963.

4. الوثيقة رقم: A/RES/377 (V)AA تاريخ 3 November 1950.

### **وثائق مجلس الأمن:**

1) S/2007/734 تاريخ 13/12/2007.

2) S/1996/700 تاريخ 26 August 1996.

3) S/RES/1386 تاريخ 2001.

[www.iaea.org](http://www.iaea.org)

### **وثائق الوكالة الدولية للطاقة الذرية:**

1) GOV/2003/40: 6 June 2003.

2) GOV/2006/64: 14 November 2006.

3) GOV/2009/82: 27 November 2009.

4) GOV/2010/62

## ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

### **BOOKS**

- 1) Danesh Sarooshi, "The United Nations And The Development of Collective Security", Clarendon Press , Oxford, 1999.
- 2)H. G. Nichalas: ((The United Nations as apolitical Institution)), Fifth Edition, Oxford University press, Oxford, 1975.
- 3) Hans Kelsen: The Law of the United Nations, London, Stevens & sons 1951.
- 4) Rusalyn Higgins, U. N. Peace keeping 1946-1967 vol.2( Asia), Oxford University press, Oxford, 1971.
- 5) Robert Strausz & Others, ((International Relations In The Age Of Conflict Between Demo Cracy And Dictator Ship)), First Edition, Hill book company Inc, New York, Toronto, London, 1950.
- 6) Zarka, Jaen- clande. Institutions Internationales, Paris: Ellipses Marking, 2007, (Miseau point).

### **Reports, Articles, Researches:**

- 1) Woodrow Wilson's., Case for the league of nations Compiled with his approval by Hamilton Foley (Princeton,NT: Princeton University press, 1932).
- 2) Patrick Johnsson, The Humdrum USE Of Ultimate Authority: The Increased Council In The Post-Cold War Era, Apeaper Prepared for the Annual ((ISA)) Convention, San Francisco, March 2008.
- 3) Margaret Doxy, ((United Nations Sanctions: Lessons and Experience)), Diplomacy & State craft, Vol.11,NO.1, Published by Frank cass, London, March 2000.
- 4) M. S. Daoudi and M. S Dajani: Economic Sanctions: Ideals and Experience, London: Rout ledge and Kegan paul 1983.
- 5) R. Michal Smith, Issues Concerning, The Definition Of Economic Sanctions, Glenville State College, Depatment Of Political Sience, Midwest Political, Chicago IL, April2008.
- 6) Lael Brainard, T he Lessons of the Marshall Plan, The Brookings Institution, (5June,2007)
- 7) Lisa A. Curtis, America's Image Abrood: Room For Improvement, (The Heritage Foundation, 31 May, 2007).
- 8) chapel Hill,The American Ascendancy, How The United State Gained and Wielded Global Dominance, University of North Caroline Press, (2007).
- 9)United Nations, Comtrade database.
- 10) International Monetary Fund, Balance of Payments database, supplemented by data from the United Nations Conference on Trade and Development and official national sources.
- 11) Main Economic Indicators, Volume 2012/4, April@ OECD2012.
- 12) H .M. Kristen and R.S.Norris, "US Nuclear Forces 2011", Bulletin of the Atomic Scientists, vol.67, no.2(Mach-April2011).

- 13) U S. Office of Management and Budget, Budget of the US Government, Fiscal Year 2012 (place Washington, DC: Government Printing Office, 2010) .
- 14) United state department of defevse fiscal year 2012 budgetrequest, fy 2012 budget summary.
- 15) T. Capaccio, “Weapons Budget Grows Amid Obama Cuts, Pentagon Comptroller Says”, Bloomberg Business Week (6 July 2010).
- 16) US Office of Management and Budget (OMB), Budget of the US Government, Fiscal Year 2010: Historical Tables (Washington, DC: Government Printing Office, 2009).
- 17) Eric Hobsbawn, Globalisation, Democracy and Terrorism (London, Little, Brown, 2007).
- 18) World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.
- 19) Oil & Gas Directory Middle East, Islamic Republic Of Iran, 2011.
- 20) Adem Ogularhan, ”Iran’s Nuclear Program: The US Misses OPPortunities An Examination of US Policies in the Middle East and Implication of those Policies on the US Global Position”, Alternative: Turkish Journal of International Relation, VOL., Spring2010.
- 21) Bernard Sitt and Others, Sanctions and Weapons Of Mass Destruction in International Relations, International Group On Global Security IGGS, Geneva Papers (NO.16), Geneva Centre For Security Policy, 2010.
- 22) M. POLIACK KENNETH, 2009- which path to Persia? Options for anew American Strategy toward Iran. The saban center for middle east policy at the brooking sinstitution, Washington.
- 23) Henry Feingold, Zion in America, Hippocrene Books, 1974.
- 24) S. N. Kile, “Nuclear Arms control and non-proliferation”, SIPRI Year book 2008.
- 25) UN Security Council Resolution 1929, 9June 2010.
- 26) cole J.Harvery, Russia’s Lukewarm support for International sanctions again Iran; History and Motivations, Monterey Institute of International studies, 15/4/2010.
- 27) Choksy K. Jamsheed, ”Gripping” Sanction will still Be Ineffective,- Foreing Policy, august 2009.
- 28) Kenneth M. Pollkack and others, WHICH PATH TO PERSIA? Option for new American Strategy toward Iran, analysis paper, thesaban center for middle east policy at the brookings institution, June, 2009.
- 29) Greafraath, Bernhard, Leave to court what Belongs to the court, the Libya case, 4EJIL, 1993.
- 30) Richard Perle, ((Thank God for The Death Of The UN)), Guardian, 21/3/2003.
- 31) Chinese State Council, Information Office, China’s National Defense in 2008 (Beijing: Foreign Languages Press, 2009).
- 32) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), Ballistic and Cruise Missile Threat (Wright-Patterson Air Force Base, OH: NASIC, 2009).
- 33) World Bank, World Development Indicators 2010 (Washington, DC: World Bank, 2010).
- 34) B. Gill and C. Huang, China’s Expanding Role in Peacekeeping: Prospects and Policy Implications, SIPRI Policy Paper; no.25( Stockholm: SIPRI, 2009), and



International Crisis Group (ICG), China's Growing Role in UN Peacekeeping, Asia Report no.166(Beijing; New York, Brussels: ICG,2009)

35) Chinese State Council, Information Office, China's National Defense in 2008, chap. XII

36) US Department of Defense (DOD), Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2010, Annual Report to Congress (Washington, DC: DOD, 2010).

37) S.U mnov, "Russia's SNF: Building Up Ballistic Missile Defence Penetration Capacities", Voenno-Promy shlennyikur'er (8-14 March 2006), and V. Esin, "The United State: In Pursuit Of aGlobal Missile Defence", Voenno-Promy Shlennyikur'er (25-31 August 2010).

38) Z. Lachowski, "Conventional Arms Control", in: SIPRI yearbook 2010.

39) Richard N. Haass,((The Age Of Non Polarity: What Will Follow U. S. Dominance?)), Foreign Affairs (May- June2008).

### **Reports, Articles, Researches From net:**

1) ((Chaning Patterns in the Use of the Veto in the Security Council)),

<<[http://www.globalpolicy.org/pdfs/Z/Tables\\_and\\_Charts/useofveto.pdf](http://www.globalpolicy.org/pdfs/Z/Tables_and_Charts/useofveto.pdf)>>

2) United Nations Audiovisual Library of International Law, United Nations, 2008. All rights reserved: //http: www.un.org/law/avl// .

3) A Group Of Ngos, Iraq Sanctions: Humanitarian And Implications And Options For The Future2002, Available At Global Policy Forum Website:

<<<http://www.globalpolicy.org/component/content/article/170/41947.html>>>.

4) Robert P. O'Quinn, A User's Guide To Economic Sanctions, The Heritage Foundation, 1997,

Available at: <<[http://www.heritage.org/research/national security/BG1126.CFM](http://www.heritage.org/research/national%20security/BG1126.CFM)>>

5) Lucie Spanihelova, How States Decide Between Unilateral And Multilateral Sanctions, a Reasarch Published by Department Sience, Suny Binghamton ((ISA)) Annual Comference, San Diego, CA, 22-29 March, 2006.

Available at: <<[http://www.allacademic.com/meta/p98812\\_index.html](http://www.allacademic.com/meta/p98812_index.html)>>.

6) A Brief Over View Of Security Council Applied Sanctions, An Informal Backg round Paper Prepared By The United Nations Secretariat, Department Of Political Affairs, 1999. Available in :

<<<http://www.un.org/docs/sc/committees/sanctions/overview.pdf>>>

7) " Contribution Received for 2010 for the United Nations Regular Budget", Committeeon Contributions. <<http://www.un.org/en/ga/contributions/honourroll.shtml>>

8) American Institute in Taiwan, " U. S. Arms Sales to Taiwan," Press Release February 2010),

<<<http://www.ait.org,tw/en/pressrelease-pr1012.html>>>

9) U.S. Census Bureau, Foreign Trade, trade in goods with Russia 2011

[www.census.gov](http://www.census.gov).

10) Country-Series combination for Series: Population growth (annual%)

United States Source: U.S. Census Bureau

<http://databank.albankaldawli.org/data/views/reports/tableview.aspx?isshared=true&ispopular=country&pid=2>

11) International Labour Organization, Key Indicators of the Labour Market database Catalog Sources World Development Indicators

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.EMP.TOTL.SP.ZS>

12) International Labour Organization, Key Indicators of the Labour Market database Catalog ,World Development Indicators.

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.GDP.PCAP.EM.KD>

13) Food and Agriculture Organization, electronic files and web site.

14) United Nations, Comtrade database Catalog, World Development Indicators.

<http://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.TECH.CD>

15) World Intellectual Property Organization (WIPO), World Intellectual Property Indicators and [www.wipo.int/econ\\_stat](http://www.wipo.int/econ_stat). The International Bureau of WIPO assumes no responsibility with respect to the transformation of these data.

Catalog Sources World Development Indicators

<http://data.worldbank.org/indicator/IP.PAT.RESD>

16) International Labour Organization, Key Indicators of the Labour Market databas Catalog , World Development Indicators

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS>

17) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 2011, "National Accounts at a Glance," OECD National Accounts Statistics database (copyright), <<http://dx.doi.org/10.1787/data-00369-en>>, International Statistics, accessed April 2010.

18) <http://www.globalissues.org/article/75/world-military-spending>

19) Hamid Hussain, "United States- Iran and the nuclear issue make for a very dangerous Situation":

<< [american/pubs/articles/fate ful% 20 Triangle/pdf](http://american/pubs/articles/fate%20Triangle/pdf) – Iranian >>

20) Sharon Squassoni, "Iran's Nuclear Program Recent Developments" Congressional Research Service, The Library of CONGRESS, US GOV., 23 November 2005.

< <[www.fas.org/sgp/crs/nuke/RS21592.Pdf](http://www.fas.org/sgp/crs/nuke/RS21592.Pdf)>>

21) [www.rezgar.com/17-11-2004](http://www.rezgar.com/17-11-2004)

22) Mahdi Sanai, "Problems and Prospects of Iranian-Russian Relations", Russia global affairs September 2007:

<[www.eng.globalaffairs.ru/numbers/20/1137.html-42k](http://www.eng.globalaffairs.ru/numbers/20/1137.html-42k)>

23) Peterson Institute, For International Economics Case Studies Index, Available At the Following Link:

<<[http://:www.piie.com/research/topics/sanctions/casestudy.cfm](http://www.piie.com/research/topics/sanctions/casestudy.cfm)>>

24) Sherifa D.Zuhur, Iran-Iraq and the United States: The new triangle's impact on sectarianism and the nuclear threat, Arm War College, U.S.GOV., 2006.

<[www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdf/files/pub738.pdf](http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdf/files/pub738.pdf)>

25) "Tehran Censures Security Council Sanctions Resolution", Mehr News Agency(11 June 2010),

<< <http://www.mehrnews.com/en/newsdetail.aspx?NewsID=1098885>>>.

26) V. Oleksyn, <<IAEA: Iran Activates Enrichment Equipment,>> Associated press (9 August2010),

<http://abcnews.go.com/technology/wireStory?id=11359906>

27) Iran "Ready for Dialogue with P5+1", Press TV (13 June2010)

<<<http://www.presstv.ir/detail.aspx?id=130120&sectioned=351020104>>>.

28) " China Budget Increases Social Spending," Associated Press ( 5 Mars 2011),

<http://www.cbc.ca/news/world/story/2011/05/china-budget.html>

29) " Military Doctrine Of the Russian Federation", Approved by Presidential Decree (5 February 2010), <[http://news.kremlin.ru/ref\\_notes/461](http://news.kremlin.ru/ref_notes/461)>. In Russian.

30) "Prime Minister Vladimir Putin Meets With Minister Of Industry and Trade Viktor Khristenko and Head Of the Federal Service for Military-Technical Cooperation Mikhail Dmitriyev", Prime Minister of the Russian Federation (15 February 2010),

<<http://Premier.gov.ru/eng/events/news/9412>>.

## الملخص

منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة والدول الكبرى تخطط للسيطرة على العالم من خلال هذه المنظمة الأممية، فاخترت مجلس الأمن كونه الجهاز التنفيذي للمنظمة صاحب القرارات الملزمة والمسؤول عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، للسيطرة عليه من خلال تمييز نفسها بمزايا عديدة كالعضوية الدائمة في المجلس وحقّ الفيتو الذي أصرت عليه طوال المفاوضات لإقامة منظمة الأمم المتحدة. مما جعل مجلس الأمن فيما بعد لا يتعدى كونه أداة من أدوات الضغط التي تمتلكها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها وحدها دون الاهتمام بالمصلحة العالمية المشتركة. وظهر ذلك بشكل واضح على نظام العقوبات الاقتصادية في المجلس الذي كان يختلف في كل مرحلة من مراحل النظام الدولي ليعكس رغبة ومصالح الدول المهيمنة على المجلس. وتكرس هذا المفهوم بشكل واضح في ظل الهيمنة الأمريكية التي أصبحت تلجأ إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على الدول التي تتمرد عليها، وما يؤكد ذلك هو أن كل الدول التي تعرضت لعقوبات مجلس الأمن في ظل الهيمنة الأمريكية الأحادية كانت قد تعرضت لعقوبات أحادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما دعا البعض إلى القول إن مجلس الأمن لا يتعدى كونه أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية. وما ساعد الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الهيمنة على مجلس الأمن التي لا تتعدى كونها هيمنة على الدول الأعضاء فيه، هو أنها تتمتع بكل مقومات القوة السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة التي وظفتها في سبيل تنفيذ مخططاتها والضغط على الدول للاستجابة للإرادة الأمريكية وعدم الوقوف في وجهها، في ظلّ نظام عالمي يميز بغياب أيّ قطب منافس.

تعتبر العقوبات على البرنامج النووي الإيراني خير مثال على الواقع الدولي الراهن المهيمن عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. بدءاً من التعاون الأمريكي الإيراني لإقامة البرنامج النووي في عهد الشاه انطلاقاً من انسجام المصالح السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة، وبعدها اتخاذ موقف معاد لهذا البرنامج في ظل غياب الانسجام بينها وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والعمل الدائم لتحريض المجتمع الدولي ضد إيران لنقل ملفها إلى مجلس الأمن ثم فرض عقوبات عليها في ظل موافقة روسيا والصين رغم المصالح التي تربطها بإيران. وهذه العقوبات غير شرعية إلا من وجهة النظر الأمريكية نظراً لعدم وجود أي دليل على أن إيران ترعى برنامجاً نووياً هدفه صنع الأسلحة النووية. وتعتبر تجربة العقوبات الإيرانية نموذجاً فاضحاً للهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن وعلى الدول دائمة العضوية فيه.

ومن جانب آخر فإنّه وعلى الرغم من كثرة الحديث عن ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب فإنّه يمكن القول أنّ هذا النظام مازال أحادياً على صعيد القوة العسكريّة، ولكن يمكن أن يكون متعدد الأقطاب على صعيد القوة الاقتصاديّة فقط أيّ أنّه ليس نظاماً متعدد الأقطاب تقليدياً شأنه شأن الأنظمة المتعددة السابقة تاريخياً. إلا أنّ الواقع الدولي الراهن يطالب أن يكون هناك تعدد قطبي على المستوى الذي يسمح بالتخلص من الهيمنة الأمريكية نظراً لأنّ

ذلك سوف ينعكس على مجلس الأمن الذي يمكن إصلاحه وقتها. أمّا في حال استمرّ النظام الدولي على ما هو عليه فإنه يستحيل إصلاح المجلس لعدم توفر الرغبة والإرادة لدى الولايات المتحدة الأمريكية للتغيير والإصلاح.

## Abstract

Since the foundation of the United Nations, the major powers has been planning to homogenize the world through this organization. From the very beginning, these powers sought to dominate the Security Council, the UN executive whose decisions are binding and which is responsible for the maintenance of international peace and security. They had many advantages over it such as permanent and the right to veto its decision, which insisted upon throughout the negotiations for the establishment of the united nations, making the security council later no more than a tool of pressure serving their own interests without paying attention to the common global interests. That manifested clearly with the regime of economic sanctions in the council, which was different in every phase of the international system in a way reflecting the desire and interests of the dominant states in the council. This concept is dedicated evidently under American hegemony, which repeatedly resorted to the Security Council to impose sanctions on countries that rebel it. The evidences for that is the fact that all the countries suffered Security Council sanction under American hegemony had been already sanctioned unilaterally by the united states of American; this pushed some to say that the Security Council is no more than an instrument of American foreign policy. The domination over the Security Council as an expression of domination over member states has been granted by political economic and military superiority it enjoys. This superiority has ever been employed to implement its plans and pressure on states to keep up with its will and not to face it under a world system characterized by the absences of any global rivals. Sanctions on Iran's nuclear program shows clearly current international reality dominated by the USA. looking back to the past the cooperation between the united states and Iran under Shah to establish a nuclear program was result of the harmony of political economic and security interests, but with the absence of such harmony between the USA and the newly establish Islamic republic of Iran antagonism replaced friendship , thus the united states started to exercise continuous incitement against Iran, taking every opportunity to put Iran's nuclear program on security council table and imposing sanctions which approved even by countries like Russia and China although good relations and mutual interests brought these two countries and the Islamic republic together , this is conducive to the illegitimacy of these decisions but from the point of view of the united states due to the absence of any evidence that Iran is sponsoring a nuclear program aimed at making nuclear weapons.

on the other hand, despite discourses about the emergence of multi-polar international system; it can be said that this system is still unilateral at the level of military forces, but could be a multi-polar world in terms of economic power only. i.e it will not be a traditional multipolar system like that ever seen historically. The international reality necessitate the existence of multiple poles at a level reduces the American homogeny . that will have positive impacts on security council and pave the way to reform it. In the case the international system keeps functioning the way it is now'

any reform is not a possibility, that's due to the lack of will and desire by the united states to reform.

Aleppo University

Faculty of economic

Dep of economics and international economics relations



**The American Domination Over The Security Council In  
Imposing Economic Sanctions  
(A case Study of Iran)**

Research Presented to completion obtain degree of master in  
international economics relations

Prepare by student

Latifa Mohammad

**Assistant supervisor**

Dr. Radwan ALhaph

**Main super visor**

Dr. Khalil Yaseen

**2013/1434**



Aleppo University

Faculty of economic

Dep of economics and international economics relations



## **The American Domination Over The Security Council In Imposing Economic Sanctions**

**(A case Study of Iran)**

Research Presented to completion obtain degree of master in  
international economics relations

Prepare by student

Latifa Mohammad

2013/1434